دراسات في الأدب والشعر

استدراكات بدر الدين بن جماعة في شرحه على ابن الحاجب في كافيته

إعداد

إينـاس محمد عطا البيـطار

دار العلم والإيمان للنشر والتوزيع
دار الجديـد للنشر والتوزيع

810.9

ا . إ

البيطار، إيناس محمد

استدراكات بدرالدين بن جماعة في شرحه علي ابن الحاجب في كافيته .- ط1.- دسوق : دار العلم والإيمان للنشر والتوزيع ،

276 ص ؛ 17.5 * 25.

تدمك : 8 – 770– 308 – 977 – 978

1. إعراب (نحو وصرف)
2. بدر الدين بن جماعة

أ- العنوان

رقم الإيداع : **14174**

الناشر : دار العلم والإيمان للنشر والتوزيع

دسوق - شارع الشركات- ميدان المحطة – بجوار البنك الأهلي المركز

هاتـف- فاكس : 0020472550341 محمول : 00201277554725-00201097564757

E-mail: elelm_aleman2016@hotmail.com & elelm_aleman@yahoo.com

الناشر : دار الجديد للنشر والتوزيع

تجزءة عزوز عبد الله رقم 71 زرالدة الجزائر

هاتف : 24308278 (0) 002013

محمول 661623797 (0) 002013 & 772136377 (0) 002013

E-mail: dar_eldjadid@hotmail.com

2021



﴿ٱنشُزُواْ فَٱنشُزُواْ يَرۡفَعِ ٱللَّهُ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ مِنكُمۡ وَٱلَّذِينَ أُوتُواْ

ٱلۡعِلۡمَ دَرَجَٰتٖ﴾

صدق الله العظيم

[سورة المجادلة: الآية 11]

الإهداء

إلى أمي الغالية

حكمتي وعلمي، إلى أدبي وحلمي، إلى طريقي المستقيم إلى طريق الهداية، إلى ينبوع الصبر والتفاؤل.

إلى كل من في الوجود بعد الله ورسوله ﷺ

إلى من أحمل اسمه بكل فخر

إلى من يرتعش قلبي لذكره

إلى من ودَّعني لله أبي – رحمه الله –

إلى من شملوني بالعطف، وأمدوني بالعون للتقدم، أخوتي، أخواتي – رعاهم الله.

إلى من علمني حرفاً وأخذ بيدي في سبيل تحصيل العلم والمعرفة..

إليهم جميعاً أهدي ثمرةَ جهدي، ونتاجَ بحثي المتواضع.

الشكر والتقدير

أتقدَّم بالشكر الجزيل لكلِّ من ساعدني في خروج هذا البحث إلى النور.

كما أتقدم بجزيل الشكر وأوفر امتنان إلى مشرفي المفضال: الدكتور/ فضل محمد النمس، وإلى أستاذي الدكتور/ أ. د. رباح اليمني مفتاح، فلقد وجدت فيهما تواضع العلماء، ولمست فيهما الخلق الرفيع والحكمة المنشودة، وما فتئا يقدمان توجيهاتهما السديدة وآراءهما النافعة، ويحرصان دومًا على البحث الجاد والدراسة المؤصلة والفكر النير الجديد، فلهما جزيل الشكر على كل ذلك؛ ولما وجدته فيهما من رحابة صدر لأسئلتي التي لا تنتهي، ومكالماتي التي لا تتقيد بوقت. فجزاهما الله خير ما يجزي به العلماء الأبرار وجعل هذا العمل في ميزان حسناتهما.

ولا أنسى في هذا المقام أن أشكر أستاذي الدكتور/ صادق أبو سليمان لما لمستُ فيه من علم نافع وخلق رفيع وأصَّل فينا المبادئ الإنسانية الرفيعة.

كما أشكر المناقشَين الفاضلَين حيث تفضلا بالموافقة على قبول مناقشة هذا البحث، وإني على يقين أن في مناقشتهما وصولاً بالبحث إلى درجة من درجات الرضا التي أبحث عنها.

وأشكر قسم اللغة العربية في جامعة الأزهر كل باسمه ولقبه.

فهرس المحتويات

المقدمة

الحمد لله الذي أنزل الكتاب بلسانٍ عربيٍّ مبين، على أفصح العرب وخير الخلق أجمعين، وبعد:

فإنه من المعلوم أنَّ أي علم من العلوم، يبدأ على شكل فكرة صغيرة، ثم ما تلبث الفكرةُ أن تتبلورَ شيئاً فشيئاً مع تقدم الأيام إلى أن تصبح عِلمًا له ضوابطُه وقواعدُه وأصولُه؛ لما تتعرض له من تطوير وتنقيح على أيدي كبار العلماء من ذوي العقول النيِّرة، والأفكار الثاقبة، فكل واحدٍ منهم يدلي بدلوه فيها ما بين مصحِّحٍ ومخطِّئ، حتى تُجمع الآراء على إقرار الصحيح، وتخطئة الخاطئ، وإنَّ ظاهرة الاعتراضات والاستدراكات تبدو واضحة وجليَّه في كتب التراث عامةً، وقد تبدو أكثر وضوحًا في علوم اللغة العربية خاصة، وما دراستنا هذه الموسومة بـ (استدراكات بدر الدين بن جماعة في شرحه على ابن الحاجب في كافيته) إلا واحدةٌ من هذه الدراسات التي تقصَّت ظاهرة الاستدراكات، وهي أن بدر الدين بن جماعة (ت737هـ)، كان يستدرك في بعض المسائل على ابن الحاجب (ت 646هـ)، ويضيف على ما غفل عنه ابنُ الحاجب، وكان كثيرًا يتبعُ منهجَ البصريين، بل بلغ فيه الأمرُ أن أفرد كتابًا مستقلاً في الردِّ على ابن الحاجب وهو كتاب (شرح كافية ابن الحاجب) واقتضتْ الاستدراكات بأن تكون في الحد والتعريف واستدراكات في الشواهد والقيود واستدراكات بالأدلة والتمثيل.

أما مصادر البحث التي اعتمدتها الباحثة: فشرح المقدمةِ الكافية في علم الإعراب، وشرح كافية ابن الحاجب لبدر الدين بن جماعة فهما الأساس والمنطلق في جميع الاستدراكات ودراستها وتحليلها، ثم شرح الرضي على الكافية، وشرح التسهيل لابن مالك وغيرها من المصادر.

أما كتاب سيبويه فقد عدت إليه في كل مسألة تحتمل ذلك.

أسباب اختيار الموضوع:

وما دفعني إلى اختيار هذا الموضوع إخضاعه للدراسة التحليلية أمور عدة منها:

1- المكانة النحوية التي تحتلها كافية ابن الحاجب، ولا أدلَّ على ذلك من كثرة الشروح التي قامت عليها.

2- الوقوف على كثير من الاستدراكات وتحقيقها، والتأكد من صحة النسبة إلى العلماء التي تتردد في الكتب النحوية.

3- دراستي لكتاب شرح كافية ابن الحاجب لبدر الدين، مما زادني إعجابًا بهذا الشرح العميق، وما يحتويه من تحليلات قوية، وآراء ناضجة، تعتمد على الثقافة اللغوية العميقة لبدر الدين.

أهداف الدراسة:

1- الإشارة إلى أهم المسائل التي أولاها ابن الحاجب جُلَّ اهتمامه.

2- موقف بدر الدين - في شرح الكافية – من شواهد ابن الحاجب النحوية والشعرية.

3- تصنيف استدراكات بدر الدين تصنيفاً موضوعيًا.

أهمية الدراسة:

لذا فإن أهمية الدراسة تكمن في:

العمل على جمع "استدراكات بدر الدين بن جماعة على ابن الحاجب في شرحه لكافية ابن الحاجب، إضافة إلى مناقشة آراء العلماء النحاة حول الاستدراك، وذلك عن طريق استقراء وتتبع هذه المسألة في مختلف كتب النحو والصرف، والوقوف على الراجح منها وإثباته بالدليل.

منهج الدراسة:

اتبعت الباحثة المنهج الوصفي التحليلي دراسة مقارنة، فدرست استدراكات بدر الدين بن جماعة ووصفتها كما جاءت في شرح كتاب ابن جماعة في شرحه على كتاب ابن الحاجب، وقارنتها بنص كافية ابن الحاجب المختصرة، ونص شرح ابن الحاجب على الكافية، ولم تقف عند ذلك بل لجأت إلى عديد من مصادر النحو التراثية تستلهم القواعد وشرحها لمسائل الخلاف منها.

أما عن المنهج الفني لمعالجة موضوع الدراسة فقد تمثل بأن قامت الباحثة بعدة إجراءات بحثية جاءت على النحو الآتي:

1- التزمت الباحثة في الاستدراكات عناوين المسائل النحوية ما أمكن وفق مما ورد في شرح بدر الدين بن جماعة على الكافية.
2- صنفت الباحثة الاستدراكات النحوية ومسائلها حسب ترتيب خاص يحاول جمع هذه الاستدراكات والمسائل في فصول تنظم الدراسة.
3- أوردت نص ابن الحاجب المستدرك عليه كاملاً في صدر المسألة.
4- عقبت باستدراك بدر الدين على النص.
5- ناقشت الاستدراك وقارنته بمعالجة النحاة بهذه المسألة النحوية في أهم الكتب النحوية التراثية كـ: الكتاب لسيبويه، شرح التسهيل لابن مالك، وشرح التصريح بمضمون التوضيح للأزهري.
6- وثقت الآيات القرآنية وخرجت الأحاديث النبوية من كتب السنة المطهرة.
7- دققت نسبة الأشعار إلى قائليها، مع ضبطها بالشكل الصحيح، وإرجاعها إلى أهم مصادرها وفي مقدمتها الدواوين ثم كتب النحو.
8- رتبت المصادر والمراجع ترتيبًا أبتثيًا.
9- وضعت فهرست للموضوعات.
10- وضعت فهرست للآيات القرآنية والأحاديث النبوية والأبيات الشعرية .

الدراسات السابقة:

1- اعتراضات أبي حيان النحوية من متقدمي النحاة حتى أوائل القرن الرابع الهجري من خلال تفسيره البحر المحيط: جمعا ودراسة: وهي رسالة علمية مقدمة لنيل درجة الدكتوراه، للباحث: علي بن محمد بن سعيد الزهراني، من كلية اللغة العربية بجامعة أم القرى، 1421هـ - 2000م.
2- اعتراضات أبي حيان للنحويين في كتاب التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل: جمعا ودراسة، وهي رسالة دكتوراه، للباحث: منصور أحمد عريف الرحمن، من جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، الرياض، 1424هـ - 2003م.
3- حقيقة الاستدراك على سيبويه عند أبي بكر الزبيدي، أ. د. مجيد خير الله الزاملي، كلية التربية، دار الكتب العلمية، بيروت، 2012م.
4- الاستدراك النحوي عند المتأخرين والمحدثين، الباحث: نزار بنيان شمكلي، دراسة تحليلية، رسالة دكتوراه، دار الكتب العلمية، بيروت، 2017م.

خطة الدراسة:

سيراً على خطى المنهج البحث العلمي بدأت الدراسة بمقدمة وتمهيد وثلاثة فصول وقفوتها بخاتمة على النحو الآتي:

التمهيد:

1- أوردت فيه ترجمة لابن الحاجب من حيث مولده، وجوانب الحياة المختلفة في زمانه، ومشايخه الذين أخذ عنهم، وتلامذته، والعلوم التي اشتهر بها، وكتبه، وتاريخ وفاته، وعن كتابه (الكافية في النحو).
2- تعريف بكتاب الكافية.

3- أوردت ترجمة عن العالم بدر الدين بن جماعة وعن كتابة (شرح كافية ابن الحاجب).

4- مفهوم الاستدراك والمصطلحات التي تدور في فلكه لغة واصطلاحًا.

الفصل الأول: استدراكات ابن جماعة على ابن الحاجب في تقسيم الكلمة وإعرابها وبنائها. وتضمن عشر مسائل قسِّمت على المباحث الآتية:

- ❖ المبحث الأول: الكلمة، الكلم، الكلام وما يتألف منه "استدراكات في الضوابط والمصطلحات".
- ❖ المبحث الثاني: المعرب والمبني من الكلام.
- ❖ المبحث الثالث: التعريف والتنكير.
- ❖ المبحث الرابع: التذكير والتأنيث.

الفصل الثاني: استدراكات ابن جماعة على ابن الحاجب حول الجملة الاسمية وفيه ست وثلاثون مسألة مقسمة على المباحث الآتية:

- ❖ المبحث الأول: المبتدأ والخبر وأحوالهما وفيه اثنتا عشرة مسألة.
- ❖ المبحث الثاني: دخول النواسخ "إن وأخواتها" على الجملة الاسمية وفيه ثلاث عشرة مسألة.
- ❖ المبحث الثالث: دخول النواسخ "كان وأخواتها" على الجملة الاسمية وفيه ست مسائل.
- ❖ المبحث الرابع: دخول لا النافية للجنس على الجملة الاسمية وفيه خمس مسائل.
- ❖ المبحث الخامس: دخول "ما" و"لا" المشبهتين ب(ليس) على الجملة الاسمية.

الفصل الثالث: استدراكات ابن جماعة على ابن الحاجب على ما ذكر على الجملة الفعلية وتتضمن ثمانٍ وستين مسألة قسمت على المباحث الآتية:

- المبحث الأول: الاستدراك على الفعل وأحواله وفيه ثلاث وعشرون مسألة.
- المبحث الثاني: الاستدراك على الفاعل ونائب الفاعل وتضمن أربع مسائل.
- المبحث الثالث: الاستدراك على التنازع وفيه مسألتان.
- المبحث الرابع: الاستدراك على المفاعيل وفيه تسع عشرة مسألة.
- المبحث الخامس: النداء وتوابعه.
- المبحث السادس: الاشتغال.
- ثم الخاتمة وتضمنت أهم النتائج والتوصيات ، ثم فهرست المصادر والمراجع وفهرست الآيات القرآنية، وفهرست الأحاديث النبوية، وأخيراً فهرست الأشعار.

والله أسأل أن يوفقني إلى أن يخرج هذا البحث على النحو المخطط له، حتى تكتمل منه الفائدة.

التمهيد

المباحث:

- ❖ المبحث الأول: ترجمة موجزة عن ابن الحاجب.
- ❖ المبحث الثاني: تعريف بكتاب الكافية لابن الحاجب.
- ❖ المبحث الثالث: ترجمة موجزة عن بدر الدين بن جماعة وكتابه شرح الكافية.
- ❖ المبحث الرابع: مفهوم الاستدراك والمصطلحات التي تدور في فلكه.

المبحث الأول

ترجمة موجزة عن ابن الحاجب

ابن الحاجب[1]

نسبه:

هو الشيخ الإمام عثمان بن عمر بن أبي بكر بن يونس أبو مرو ابن الحاجب الكردي الدُويني الأصل الإسنائي المولد، ولد سنة سبعين أو إحدى وسبعين وخمسمائة (570 أو 571هـ)، في إسنا في صعيد مصر، وكان أبوه جنديًا كرديًا، حاجبًا للأمير عز الدين موسك الصلاحي.

صفاته:

كان الشيخ فقيهًا فاضلاً مفتيًا مناظرًا مبرزًا في عدة علوم مُتبحرًا فيها مع ثقة ودين وورع وتواضع واحتمال دون تكلف، وكان من أذكياء العالم، ضرب به المثل في حدة الذهن، وحسن التصور، وكان رأساً في علوم كثيرة منها: الأصول والفروع والعربية والتصريف والعروض والتفسير.

---

(1) مصادر الترجمة الطالع السعيد اللادفوي، ص352-357، تحقيق: سعد محمد حسن، الدار المصرية للتأليف 1977م البداية والنهاية في التاريخ، لأبي الفداء إسماعيل بن كثير: 176/13، مطبعة السعادة مصر، الديباج المذهب في معرفة علماء المذهب لابن فرحون المالكي: 86/2-89، تحقيق: الأحمدي أبو النور، دار التراث القاهرة، غاية النهاية في طبقات القراء لابن الجزري: 508/1، 509، عنى بنشره: ج براجستراس، مكتبة الخانجي 1351هـ 1932م، بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة، جلال الدين السيوطي: 134/2-135، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، مطبعة عيسى البابي الحلبي مصر 1384هـ 1964م، حسن المحاضرة في تاريخ مصر والقاهرة لجلال الدين السيوطي: 456/1، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، مطبعة عيسى البابي الحلبي وشركاه 1387هـ 1967م، شذرات الذهب في أخبار من ذهب لابن العماد الحنبلي: 234/5، مكتبة القدسي، القاهرة 1351هـ، ذيل الروضتين لابن أبي شامة المقدسي، ص182، دار الجيل بيروت 1974م، وفيات الأعيان لابن خلكان: 248/3-250، تحقيق: د. احسان عباس، دار الثقافة بيروت، سير أعلام النبلاء للذهبي: 189/5-190، تحقيقك صلاح الدين المنجد، دار المعارف بمصر، معرفة القراء الكبار للذهبي: 516/2، تحقيق: محمد سيد جاد، مطبعة دار التأليف مصر 1969م، مفتاح السعادة ومصباح السياد، لطاش كبرى زاده: 138/1-140، تحقيق: كامل بكري وعبد الوهاب أبو النور دار الكتب الحديثة القاهرة.

وكان ابن الحاجب علامة زمانه ورئيس أقرانه استخرج ما كمن من درر الفهم، ومزج نحو الألفاظ بنحو المعاني، وأسس قواعد تلك المباني، وتفقه حتى ساد أهل عصره وكان من أنجم الهداية.

رحل إلى الشام ودرس بجامعها في الزاوية النووية المالكية، ثم رجع إلى مصر مع العز بن عبد السلام فاستوطنها سنة 638هـ، وذلك بعد أن أخرجهما إلى دمشق لإنكارهما عليه أموراً قام بها، وتصدر بالمدرسة الفاضلية بالموضع الذي كان يدرس فيه الشاطبي، وقصده الطلبة ثم توجه إلى الإسكندرية ليقيم بها فلم تطل مدته هناك، وقد نهل الفضلاء من علمه الزاخر، وهو في كل ذلك على حال عدالة، وفي منصب جلالة، وصنف التصانيف المفيدة، وخالف النحاة في مسائل دقيقة، وأورد عليهم إشكاليات وإلزامات مفحمة تعز الإجابة عنها.

وكان الشيخ ذا قدرة عجيبة على الاختصار حتى إنه كان يضن بالفاء أو الواو إذا كانت زائدة يتم المعنى بدونها، وقد يختصر الخطبة التي تكون أول التصنيف بل يكتفي بالبسملة ويشرع في ذكر ذلك العلم الذي قصده، وله القدرة على إدراج المسائل الكثيرة في الألفاظ القليلة، ومصنفاته فيها حسن صناعة، وجودة تصنيف تدل على تمكنه وحذقه وذكائه، وقد رزقت القبول وطارت في الآفاق وسارت بها الركبان.

شيوخه(1):

- **الإمام الشاطبي**: أبو محمد قاسم بن فيرُه بن أبي القاسم خلف الرعيني (538-590هـ)، تأدب عليه، وقرأ عليه القرآن ببعض الروايات(2)، وسمع منه التيسير والشاطبية(3).

---

(1) ينظر مصادر ترجمته: ذلال روضتين، ص182،وفيات الأعيان: 248/3-250، الطالع السعيد ص352-357، البداية والنهاية: 176/13،بغية الوعاة: 134/2-135، حسن المحاضرة: 456/1، شذرات الذهب: 234/5،سير أعلام النبلاء: 189/5-190، مقدمة تحقيق الكافية في النحو لابن الحاجب، ص14-17: د. طارق نجم عبدالله، مكتبة دار الوفاء للنشر/ 1407هـ 1986م.

(2) الطالع السعيد: 353.

(3) غاية النهاية: 508/1، مفتاح السعادة: 139/1.

- **البوصيري**: أبو القاسم هبة الله بن علي بن مسعود البوصيري (506-598هـ) سمع منه الحديث وأخذه عنه[1].
- **أبو الفضل الغزنوي**: محمد بن يوسف بن علي الحنفي (522-599هـ)، قرأ عليه جميع القراءات[2].
- **القاسم بن عساكر**: القاسم بن الحافظ أبي القاسم علي بن الحسن بن عساكر الدمشقي (527-600هـ)، سمع منه الحديث بدمشق[3].
- **أبو عبد الله محمد بن أحمد بن حامد الأرتاحي (ت: 601هـ)**: سمع منه الحديث، وهو آخر من حدث بالشام[4].
- **أبو الجود**: غياث بن فارس بن مكي بن عبد الله اللخمي (518-605هـ) قرأ عليه بالسبع[5].
- أبو منصور شمس الدين أبو الحسن علي بن إسماعيل بن علي الصنهاجي الأبياري (557-618هـ) وقد تفقه عليه[6].
- أحمد بن الخليل بن سعادة بن جعفر بن عيسى البرمكي (583-637هـ).
- الإمام أبو الحسن الشاذلي (571-656هـ) إمام الطريقة الشاذلية، قرأ عليه كتاب الشفا للقاضي عياض.
- أبو حامد محمد بن علي بن محمود كمال الدين بن الصابوني (ت: 680هـ).
- إسماعيل بن ياسين، سمع منه الحديث[7].
- أحمد بن الحسن أبو غالب المعروف بابن البناء، وقد تأدب عليه[8].
- أبو الحسن بن جبير، أخذ عنه الفقه والأصول.

---

(1) الطالع السعيد: 353، غاية النهاية: 508/1.
(2) غاية النهاية: 508/1.
(3) غاية النهاية: 508/1-509.
(4) المصدر السابق.
(5) غاية النهاية: 508/1، حسن المحاضرة: 498/1.
(6) الطالع السعيد: 353.
(7) الطالع السعيد، ص353.
(8) بغية الوعاة: 134/2.

تلاميذه[1]:

تتلمذ عليه عدد من علماء عصره، منهم:

- الإمام الحافظ منصور بن سليم بن منصـور الإسـكندراني الشـافعي (608-637هـ)، وقد روى عنه الحديث.
- كمال الدين عبد الرحمن بن عبد الكريم بن خلف الأنصاري الزملكاني (تـوفي 651هـ) أخذ عنه النحو[2].
- الحافظ زكي الدين أبو محمد عبد العظيم بن عبد القوي بن عبد الله بن سلامة بن سعد المنذري (توفي 656هـ) وقد روى عنه الحديث[3].
- الملك الناصر داود بن عيسى بن العـادل أبي بكـر بـن أيـوب، وكـان سـلطان دمشق بعد أبيه نحوًا من سنة (توفي 656هـ)، وقرأ عليه النحو[4].
- العلامة زين الدين عبد السلام بن علي بن عمر بن سيد النـاس قـاضي قضـاة المالكية بدمشق (توفي 681هـ).
- الإمام ناصر الدين أحمد بن محمـد بـن منصـور المعـروف بـابن المنـير (تـوفي 683هـ) تفقه به وأجازه بالإفتاء، وكان ابن الحاجب معجبًا به أشد الأعجاب لفرط ذكائه وكثرة بحثه.
- الإمام المحقق أحمد بن إدريس بن عبد الرحمن بن عبـد الله القـرافي، صـاحب التأليف البديعة (ت: 684هـ).

(1) ينظر مصادر ترجمته: ذيل الروضتين ص182، وفيات الأعيان: 3/248-250، الطالع السعيد، ص352-357، البداية والنهاية: 13/176، الديباج المذهب: 2/86-89، غاية النهاية: 1/508، 509، بغية الوعاة: 2/134-135، مقدمة تحقيق الكافية في النحو لابن الحاجب، ص17-18.
(2) البداية والنهاية: 13/325.
(3) الطالع السعيد: 353، بغية الوعاة: 2/135.
(4) البداية والنهاية: 13/198.

- الشيخ أبو بكر بن مر بن علي بن سالم، الإمام العلامة رضي الدين القسنطيني الشافعي النحوي (607-695هـ)[1]، أخذ عنه العربية وشرح الكافية التي لشيخه[2].
- الإمام المحدث زين الدين علي بن محمد بن المنير قاضي القضاة شارح صحيح البخاري (توفي 695هـ).
- النصيبي: محمد بن علي بن المبارك الموفق أبو عبد الله الأنصاري (توفي 695هـ)، أخذ عنه القراءات[3].
- الإمام الحافظ شرف الدين عبد المؤمن بن خلف بن أبي الحسين بن شرف الدمياطي (613-705هـ) روى عنه الحديث[4].
- الإمام ناصر الدين أبو علي منصور بن أحمد بن عبد الحق الزاوي (631-731هـ).
- أبو علي الحسن بن الجلال، روى عنه الحديث.
- أبو الفضل الإربلي الذهبي.
- جمال الدين أبو إسحاق الفاضلي.
- الشيخة أم محد وجيهة بنت علي بن يحيى بن سلطان السكندرية.

وري عنه طائفة بالإجازة منهم:

- عبد العزيز بن إبراهيم بن ينة الهواري ولد سنة (617هـ).
- العماد بن البالسي.
- أبو الحسن بن البقال – وياقوت الحموي.

---

(1) بغية الوعاة: 470/1-471.
(2) بغية الوعاة: 135/2، وقد جاء في ترجمة ابن الحاجب في بغية الوعاة "وأخذ العربية عن الرضي القسطنطيني" والله أعلم أنه خطأ مطبعي، صوابه (عنه).
(3) غاية النهاية: 244/2-245.
(4) بغية الوعاة: 135/2.

مؤلفاته[1]:

1- **كتاب جامع الأمهات في الفقه**: وقد اعتنى العلماء شرقًا وغربًا بشرح هذا الكتاب وتدريسه.

2- **كافية ذوي الأرب في معرفة كلام العرب**: وقد انتشرت انتشارًا فاق الحدود حتى إن مخطوطاتها في كل مكتبة من مكتبات العالم تقريبًا، وقد بلغت شروحها (67) شرحًا وثلاثة مختصرات وخمس منظومات، وقد طبعت طبعات عديدة.

3- **الشافية**: وهي مقدمة وجيزة في التصريف، وقد اعتنى بها العلماء كذلك فبلغ عدد شروحها (26) شرحًا، وقد طبعت طبعات عديدة، وقد ظهرت بركة هذين الكتابين على الطلبة وأقبل العلماء عليهما بالدرس والشرح وتصدرا قائمة الكتب المدرسية في معاهد العلم شرقًا وغربًا.

وقد صرح ابن الحاجب بكون الشافية ملحقة بالكافية ومتممة لها في علمي التصريف والخط، ومؤخرًا صدرت الكافية والشافية معًا بين دفتي كتاب واحد بتحقيق الدكتور صالح عبد العظيم الشاعر.

4- منتهى الأصول والأمل في علمي الأصول والجدل، وهو في أصول الفقه.

5- مختصر منتهى السول والأمل: وقد اعتنى العلماء بهذا المختصر فصار كتاب الناس شرقًا وغربًا واشتغل العلماء به، وشرحه كثرة كاثرة من العلماء والفضلاء.

6- الأمالي: وهو في غاية الإفادة اشتمل على فوائد عربية غريبة ونكات وقواعد وغير ذلك.

---

(1) ينظر مصادر ترجمته: ذيل الروضتين، ص182، وفيات الأعيان: 3/248-250، الطالع السعيد، ص352-357، البداية والنهاية: 13/176، الديباج المذهب: 2/86-89، غاية النهاية: 1/508، 509، بغية الوعاة: 2/134-135، مقدمة تحقيق الكافية في النحو، ص21-24.

7- الإيضاح في شرح المفصل للزمخشري: وقد طبع بتحقيق الدكتور موسى العليلي ببغداد في جزأين.

8- نظم الكافية وسماه: الوافية في نظم الكافية.

9- شرح الوافية نظم الكافية: طبع بتحقيق الدكتور موسى العليلي بالعراق سنة 1981م.

10- المقصد الجليل في علم الخليل: وهو نظم في العروض على وزن الشاطبية تقع في (171) بيتًا، وشرحها الإمام الإسنوي.

11- رسالة في العشر: وهي رسالة صغيرة في استعمال كلمة "عشر" في أول الكلام وآخره.

12- القصيدة الموشحة بالأسماء المؤنثة.

13- كتاب في علم الكلام، وقد كتب عليه ثلاثة شروح.

قال العلماء عنه:

قال الإمام تقي الدين ابن دقيق العيد(1): "فإنه رحمه الله: تيسرت له البلاغة فتفياً ظلها الظليل وتفجرت ينابيع الحكمة فكان خاطره ببطن المسيل، وقرب المرمى فخفف الحمل الثقيل، وقام بوظيفة الإيجاز فناداه لسان الإنصاف ما على المحسنين من سبيل".

قال القاضي ابن خلكان(2): "كان من أحسن خلق الله ذهنًا، وجاءني مرارًا بسبب أداء شهادات، وسألته عن مواضع في العربية مشكلة، فأجاب عنها أبلغ إجابة، بسكون كثير وتثبت تام، وذكره العلامة ابن أبي شامة فقال(3):"كان من أذكى الأمة قريحة، ركنًا من أركان الدين في العلم والعمل بارعًا في العلوم الأصولية

(1) طبقات الشافعية الكبرى للسبكي: 9/231-244، تحقيق: محمود الطناحي وعبد الفتاح الحلو، عيسى البابي الحلبي 1384هـ 1965م.
(2) وفيات الأعيان: 3/248-250، بغية الوعاة: 2/135.
(3) البداية والنهاية: 17/300-302.

وتحقيق علم العربية متقنًا لمذهب مالك وكان ثقة حجة متواضعًا عفيفًا كثير الحياء منصفًا محبًا للعلم وأهله ناشرًا له صبورًا على البلوى محتملاً للأذى".

وفاته[1]:

توفي الشيخ في السادس والعشرين من شوال سنة ست وأربعين وستمائة (26 شوال 646هـ) الموافق 18 من فبراير سنة 1249م بالإسكندرية ضحوة النهار، ودفن من يومه بباب البحر بمقبرة الشيخ الصالح بن أبي شامة، وموضع ضريحه الآن في الطابق السفلي من مسجد أبي العباس المرسى.

(1) بغية الوعاة: 2/134-135، حسن المحاضرة: 1/456، شذرات الذهب: 5/234.

المبحث الثاني

تعريف بكتاب الكافية لابن الحاجب

كتاب الكافية:

بدأ ابن الحاجب في ترتيبه للموضوعات في الكافية بتعريف الكلمة والكلام؛ لأنه يبحث في هذا الكتاب عن أحوالها؛ وقدم الكلمة على الكلام؛ لكون إفرادها جزءًا من إفراد الكلام، ومفهومه جزءاً من مفهومه، وبعد مقدمته عن الكلمة والكلام، وعلامات الإعراب نجده قسم الكتاب إلى ثلاثة أقسام: الأول: قسم الأسماء، والثاني: قسم الأفعال، والثالث: قسم الحروف، وكل قسم من هذه الأقسام الثلاثة قسمه إلى مباحث، وقسم المباحث إلى أقسام ويشبه ترتيبه هذا إلى حدٍّ كبير منهج الزمخشري في كتابه المفصل[1].

ولكنه امتاز عن الزمخشري بجعله موضوعات الكافية نحوية محضة، وأفرد للموضوعات الصرفية كتابًا خاصًا بها سماه (الشافية).

وبنهجه هذا بتخصيص الكافية في النحو، والشافية في الصرف يكون ابن الحاجب قد نهج منهجًا يقوم على التخصص التأليفي.

(1) الكافية في النحو: ص25-27 بتصرف.

شروح الكافية[1]:

هذا الكتاب مع وجازته واختصاره جامع لكل مسائل النحو وقضاياه، وقد أعجب العلماء به في كل العصور والأمصار، وشحذ قرائح الشعراء فقال فيه بعضهم شعرًا:

ما أبصرتْ عينٌ بمثلِ الكافية　　مجموعةٌ تُدْرى المآربُ شافية

يا طالبا للنحو الزم حفظَها　　واعلَم يقينًا أنها لك كافية[2]

وقال الآخر:

صاغ الإمامُ الفاضلُ ابنُ الحاجبِ　　درراً فأخفاها كغمز الحاجبِ

لما تواترَحسنها بينِ الورى　　قالت: أنا السحرُ الحلالُ فحاج بي[3]

ونظرًا لإعجاب العلماء بها أقبلوا عليها بالشروح والتعليقات والاختصارات والنظم وتسابق النحاة إلى ذلك؛ لملاءمتها للدرس النحوي من حيث إنها على وجازتها قد حوت مقاصد النحو بأسرها، ولما لها من مميزات أهلتها لذلك وقد أحصيت لها ما يزيد عن (150) ما بين شرح ومختصر ومنظومة عليها لأفاضل العلماء منذ عصره وحتى الآن، ولا أجد هنا متسعًا لعرضها أو تفصيل القول فيها[4].

ومن شروحها أذكر على سبيل التمثيل لا الحصر:

- شرح المصنف جمال الدين عثمان بن الحاجب.
- شرح رضي الدين محمد بن الحسن الاستراباذي (ت: 686هـ) هو من أشهر الشروح وأحسنها جمعًا وشمولاً وتحقيقًا وهو المعني بهذا البحث موقف الرضي في شرح الكافية – من شواهد ابن الحاجب الشعرية.

(1) للوقوف عليها ينظر: كشف الظنون عن اسامي الكتب والفنون لحاجي خليفة: 1370-1376،طبعة وكالة المعارف 1360هـ 1941،تاريخ الأدب العربي، لكارلبر وكلمان 309/5-326،الجزء الخامس، ترجمة: رمضان عبد التواب دار المعارف، مصر 1975م، ابن الحاجب النحوي آثاره ومذهبه، ص55-68،طارق عبد عون الجنابي، مطبعة أسعد، بغداد 1973-1974م، الكافية في النحو لابن الحاجب، ص30-50.

(2) شرح كافية ابن الحاجب: 73/1.

(3) المرجع السابق، ص7.

(4) للوقوف عليها ينظر: المصادر السابقة.

- ثلاثة شروح لـركن الـدين حسـن بـن محمـد الاسـترابادي: الشـرح الأكـبر، والشرح المتوسط والشرح الصغير، والأول يسـمى (البسـيط) والثـاني يسـمى (الوافية) وهو المشهور.
- شرح ركين الدين الحسن بن محمد الحديثي العلوي (ت: 715هـ).
- شرح نور الدين عبد الرحمن الجامي، واسمه (الفوائد الضيائية).
- شرح نجم الدين أحمد بن محمد القمولي (ت: 727هـ).
- شرح بدر الدين بن جماعة على الكافية (ت737 ه)
- شرح عماد الدين يحيى بن حمزة (ت: 749هـ) واسمه (الأزهار الصافية).

المبحث الثالث

ترجمة موجزة عن بدر الدين بن جماعة

أولاً: اسمه[1].

هو محمد بن إبراهيم بـن سـعد الله بـن حـازم بـن صـخر الكنـاني الحمـوي الشافعي.

- **ألقابه:**

حاز ألقابًا لها قدرها ودلالتها، مما يدل على علو مكانته، ورفعة منزلته، وأشهر هذه الألقاب التي تكاد تجمع عليها المصادر هو:

- بدر الدين بن جماعة.
- قاضي القضاة.
- شيخ الإسلام.

- **مولده:**

اتفقت المصادر التي ترجمت لبدر الدين بن جماعة على زمان ومكـان مولـده، فذكرت أنه ولد بـ (حماة) بسوريا، وكان ذلـك في سـنة (639هــ)، وزادت بعـض المصادر تفصيلاً لتاريخ مولده، وذكـرت أنـه كـان الرابـع مـن ربيـع الثـاني السـنة المذكورة، بل زاد بعضها تحديد يوم مولده، فذكرت أنه ليلة السبت.

- **شيوخه:**

- **والده:** وكان والده من علماء الحديث.

---

(1) ينظر اسمه ولقبه وحياته في المراجع: البداية والنهاية: 163/14، طبقات الشافعية الكبرى: 1311/9، ذيل تذكرة الحفاظ، ص107، شذرات الذهب في أخبار من ذهب، عبد الحي بن أحمد بن محمد ابن العماد الحنبلي، أبو الفلاح، (ت: 1089هـ)، تح: محمود الأرناؤوط، ط1، دار ابن كثير – دمشق، 324/5، الأنس الجليل: 136/2.

- **ابن عزون**: شيخ شيوخ حماة في الحديث.
- **شيخ الإسلام البلقيني**: أخذ عنه بدر الدين بن جماعة العلم.
- **محمد جمال الدين بن مالك، الإمام النحوي شيخ العربية**: قرأ بدر الدين بن جماعة النحو عليه.
- **ابن دقيق العيد**: وهو إمام أهل زمانه الحافظ في الحديث وعلومه.
- **القاضي تقي الدين بن رزين**: أخذ عنه بدر الدين بن جماعة أكثر من علومه بالقاهرة.
- **ابن البخاري**: يذكر ابن الجوزي عنه أنه كان ذا تمكن واضطلاع بالقراءة ورواية الحرف.
- **ابن القسطلاني**: وهو الذي تولى مشيخة دار الحديث بمصر.

- **تلاميذه**[1]:

لقد نبغ بدر الدين بن جماعة في التدريس، فصار المعلم والمربي الحنون لحكمته العالية، وحسن تربيته لتلاميذه، مع تميز أسلوبه بالود واللطف، فتخرج على يديه وبخاصة الحديث، جماعة من خيرة العلماء، في مقدمتهم: ولده عبد العزيز، والذهبي، والسبكي، وابن كثير، وابن قيم الجوزية، وابن جابر المغربي[2].

هدف بدر الدين بن جماعة من تأليفه شرح الكافية:

الموضوع هو قواعد النحو العربي على نحو ما أورده ابن الحاجب، وكان قصد ابن جماعة في شرحه لها التيسير والتسهيل وشرح الغامض والمجمل، فقال: "هذا مختصر مشتمل على فوائد غزير نفعها ... المحتاج إليها".

---

(1) البداية والنهاية لابن كثير: 163/14، تذكرة الحفاظ: 1482، شذرات الذهب: 368/5.

(2) الدرر الكامنة في أعيان المائة الثامنة، أبو الفضل أحمد بن علي بن محمد بن حجر العسقلاني، (ت: 852هـ)، تح: محمد عبد المعين ضان، ط2، دائرة المعارف العثمانية: 282/3.

• مصادره:

ينص بدر الدين بن جماعة على أن ما قيده تعود مرجعية الفضل فيه إلى أستاذه "ابن مالك" – رحمه الله –، ويفهم هذا من قوله: "مما قيدته عن شيخنا ... بعموم نفعه"[1].

شواهد بدر الدين بن جماعة:

كان الاستشهاد بأقوال أستاذه وشيخه ابن مالك بجوار المصادر الأساسية الأخرى ومن أهمها: سيبويه، الزمخشري، والأخفش، والفراء، والزجاج، وابن الحاجب، وغيرهم من أئمة النحو واللغة.

وكانت شواهده متنوعة تشمل: آيات القرآن الكريم والحديث النبوي الشريف، وكذلك الشعر الجاهلي والنثر من الأقوال المأثورة وأمثال العرب، وكان يكتفي بموضع الشاهد من النص على نحو ما سيظهر فيما بعد من النص المحقق[2].

ثانياً: آثاره العلمية:

• في القرآن الكريم وعلومه:

التبيان لمبهم القرآن، غرة التبيان لمن لم يسم في القرآن، الفوائد اللائحة من سورة الفاتحة، وكشف المعاني في متشابه المثاني[3].

• في الحديث وعلومه:

الأربعون التساعية، تراجم البخاري، تنقيح المناظرة في تصحيح المخابرة، الفوائد الغزيرة في أحاديث بريرة، المنهل المروي، ومختصر علوم الحديث والمختصر الكبير في السيرة[4].

---

(1) شرح بدر الدين بن جماعة على كافية ابن الحاجب: ص43.
(2) شرح كافية ابن الحاجب: ص43.
(3) طبقات الشافية: 139/9، والنجوم الزاهرة: 219/9.
(4) فهرست دار الكتب: 441/1.

- **في الفقه:**

تحرير الأحكام في تدبير أهل الإسلام، تجنيد الأجناد في وجهات أهل الجهاد، الطاعة في فضيلة صلاة الجماعة، وكشف الغمة في أحكام أهل الذمة، وغيرها[1].

- **في النحو:**

شرح كافية ابن الحاجب، والضياء الكامل في شرح الشامل.

والكثير من مؤلفات العقيدة والآداب ومؤلفات متفرقة[2].

وفاته:

تجمع المصادر على أن وفاة بدر الدين بن جماعة كانت في سنة (733هـ) بالقاهرة[3].

---

(1) الأنس الجليل وتاريخ القدس والخليل، عبد الرحمن بن محمد بن عبد الرحمن العليمي الحنبلي، أبو اليمن، مجير الدين، (ت: 928هـ)، تح: عدنان يوسف عبد المجيد بناتة، ط1، مكتبة دنديس – عمان: 137/2.

(2) مجلة معهد المخطوطات العربية، المجلد 21: 36/1.

(3) البداية والنهاية: 171/4.

المبحث الرابع

مفهوم الاستدراك والمصطلحات التي تدور في فلكه

هناك مجموعة من المصطلحات تدور في فلك واحد مع اختلاف فيما بينها، ومنها: الاستدراك، الزيادة، التتميم، ما فات، تنبيهات وتحقيقات، والاعتراض، والرد، والمحاكمات.

الاستدراك لغة:

قال الجوهري: الإدراك بمعنى اللحوق[1].

اصطلاحًا:

هو رفع توهم يتولد من الكلام المتقدم رفعًا شبيهًا بالاستثناء، وهو الإضافات العلمية التي يضيفها عالم على عالم سابق وقد تكون في الحد والتعريف وغير ذلك[2].

الاعتراض لغة:

اعتراض الشيء دون الشيء، أي حال دونه، واعترض الشيء: تكلفه[3].

اصطلاحًا:

هو أن يأتي في أثناء الكلام أو بين كلامين متصلين معنى بجملة أو أكثر لا محل لها من الإعراب لنكتة سوى رفع الإبهام ويسمى الحشو أيضًا، كالتنزيه في قوله تعالى: ﴿ وَيَجْعَلُونَ لِلَّهِ ٱلْبَنَٰتِ سُبْحَٰنَهُۥ وَلَهُم مَّا يَشْتَهُونَ ﴾ [سورة النحل: الآية 57] [4]

(1) الصحاح، تاج العربية وصحاح العربية، إسماعيل بن حماد الجوهري، تحقيق: أحمد عبد الغفور عطار، مادة (د. ر. ك) ج14، دار العلم للملايين، ط1، القاهرة.

(2) التعريفات: علي بن محمد بن علي الرز ين الشريف الجرجاني، (ت: 5816هـ)، تحقيق: جماعة من العلماء بإشراف الناشر، دار الكتب العلمية، ط1،بيروت، 1403هـ-1983م، ص3.

(3) لسان العرب، ابن منظور، تحقيق: عبد الله علي الكبير وآخرون، مادة ع. ر. ض، ج16، دار المعارف، ط1، القاهرة.

(4) سورة النحل، الآية (57).

فإن قوله سبحانه جملة معترضة لكونها بتقدير الفعل وقعت في أثناء الكلام، لأن قوله ﴿..وَلَهُم مَّا يَشْتَهُونَ﴾ عطف على قوله ﴿..ٱلْبَنَٰتِ..﴾، النكتة فيه تنزيه الله عما ينسبون إليه[1].

التتميم لغة:

قال ابن منظور: أتم الشيء: أي أكمله[2].

اصطلاحاً:

هو أن يأتي في كلام لا يوهم خلاف المقصود بفضله لنكتة كالمبالغة نحو قوله: ﴿وَيُطْعِمُونَ ٱلطَّعَامَ عَلَىٰ حُبِّهِۦ..﴾ [سورة الإنسان: الآية 8][3]، أي: ويطعمونه على حبه والاحتياج إليه[4].

تحقيقات لغة:

قال ابن منظور: هي مصدر من حققت شيئًا: أي عرفته يقينًا[5].

اصطلاحًا:

إثبات المسألة بدليلها[6].

التذليل أو التذييل لغة:

قال ابن منظور: ذيل كلامه، كتابه: أردفه بكلام كالتتمة له[7].

اصطلاحًا:

هو تعقيب بجملة بجملة مشتملة على معناها للتوكيد، نحو﴿..جَزَيْنَٰهُم بِمَا كَفَرُوا۟ۖ وَهَلْ نُجَٰزِىٓ إِلَّا ٱلْكَفُورَ﴾ [سورة سبأ: الآية 17][8].

(1) التعريفات: ص 11.
(2) لسان العرب: مادة ت، م. م.
(3) سورة الإنسان، الآية (8).
(4) التعريفات: ص21.
(5) لسان العرب: مادة ح. ق. ق.
(6) كتاب التعريفات: ص22.
(7) لسان العرب: مادة، ذ. ي. ل.
(8) سورة سبأ، الآية (17).

الفصل الأول

استدراكات ابن جماعة على ابن الحاجب في تقسيم الكلمة وإعرابها وبنائها

المباحث:

- ❖ المبحث الأول: الاستدراك على الكلمة والكلم والكلام وما يتألف منه.
- ❖ المبحث الثاني: الاستدراك على المعرب والمبني من الكلام.
- ❖ المبحث الثالث: الاستدراك على التعريف والتنكير.
- ❖ المبحث الرابع: الاستدراك على التذكير والتأنيث.

الفصل الأول

استدراكات ابن جماعة على ابن الحاجب في تقسيم الكلمة وإعرابها وبنائها

يتناول الفصل الأول استدراكات بدر الدين بن جماعة في شرحه ما فات ابن الحاجب في كافيته حول الكلمة والكلام، المعرب والمبني، التعريف والتنكير، التذكير والتأنيث.

المبحث الأول

الاستدراك على الكلمة والكلام وما يتألف منه

أولاً: الكلمة:

المسألة الأولى:

إن أهم خطوة في التحليل النحوي هي أن تحدد الكلمة، وعلى تحديدك لها يتوقف فهمك للجملة، ويتوقف صواب تحليلك من خطئه، فالكلمة إما اسم أو حرف أو فعل، وفي هذا الإطار.

عرف ابن الحاجب (ت646هـ) الكلمة بأنها: "لفظ وضع لمعنى مفرد"[1]، فاستدرك عليه بدر الدين بن جماعة (ت 733هـ) بـ: "حقه أن يقول اصطلاحاً"[2].

وقد قيد بدر الدين التعريف بالاصطلاح؛ لأنها قد تكون لغةً للكلام والجمل، كقوله تعالى: ﴿..تَعَالَوْاْ إِلَىٰ كَلِمَةٖ سَوَآءِۭ بَيْنَنَا وَبَيْنَكُمْ أَلَّا نَعْبُدَ إِلَّا ٱللَّهَ ..﴾ [سورة آل عمران: الآية 64][3]، وكقوله ﷺ: "خيرُ كلمةٍ قالها لَبيد: "ألا كلُّ شيءٍ ما خلا اللهَ باطلُ"[4].

---

(1) شرح المقدمة الكافية في علم الإعراب:جمال الدين أبو عمرو عثمان بن الحاجب، (646هـ)، تح: جمال عبد العاطي مخيمر أحمد، مكتبة نزار مصطفى الباز، مكة المكرمة، الرياض1401هـ_1981م، 214/1.

(2) شرح كافية ابن الحاجب، بدر الدين بن جماعة، (733هـ)، تح: د/محمد محمد داود، ط1، دار المنار للنشر والتوزيع، القاهرة، 2000م، 5/1.

(3) سورة آل عمران، آية (64).

(4) صحيح البخاري، محمد بن إسماعيل البخاري، تح: محب الدين الخطيب ومحمد فؤاد عبد الباقي، المطبعة السلفية ومكتبتها، 1400ه_ 1980م، ط1، القاهرة، كتاب الآداب باب ما يجوز من الشعر والرجز والحداء وما يكره منه، 6/ 5617.

رأي العلماء:

وأيَّده ابن مالك(ت672هـ)[1] في تعريفه للكلمة الذي جاء أكثر تفصيلاً: "الكلمة لفظ مستقل دال بالوضع تحقيقاً أو تقديراً، أو منوي معه كذلك، وهي اسم وفعل وحرف"[2].

أما حدُّ الكلمة اصطلاحاً عند الشيخ خالد الأزهري (ت905هـ)[3] فهي: "جنس تحته ثلاثة أنواع (الاسم، الفعل، الحرف)، ونقل عن الفراء[4] أن "كِلَا" ليست واحداً من هذه الثلاثة، بل هي بين الأسماء والأفعال"؛ لذا تم التعبير عن الكلمة بـ(لفظ) لا (لفظة).

خلافاً للزمخشري(ت467هـ)[5]؛ لوجهين: أحدهما: أن اللفظ يدخل فيه النطق بالحرفين فصاعداً؛ لأنه اسم جنس بخلاف اللفظة فإنها للحرف الواحد كـ: "الضاد" و"الراء" و"الباء" من ضرب فضرب حينئذ ثلاث لفظات.

الآخر: أن يراد منه المصدر القائم مقام المفعول ومعناه: الملفوظ وما كان من المصادر كذلك لا تلحقه تاء التأنيث كقولهم: "ثوبٌ نسجٌ من اليمن"؛ أي: منسوج، هذا بالنسبة للكلمة"[6].

---

(1) جمال الدين محمد بن عبد الله بن مالك الطائي الجياني الأندلسي المعروف بابن مالك (600 هـ-672هـ) نسبةً إلى جَيّان،، ينظر: وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان، أحمد بن محمد بن أبي بكر بن خلكان، تح: إحسان عباس، ط1، دار صادر_بيروت، 1972م.

(2) شرح التسهيل، ابن مالك، (672هـ)، تح. عبد الرحمن السيد ومحمد بدوي المختون، دار هجر للطباعة، القاهرة، 1410هـ_1990م، 3/1.

(3) خالد زين الدين بن عبدالله، ولد بجرجا (في الصعيد)، وتحول وهو طفل مع أبيه إلى القاهرة، وحفظ القرآن واشتغل بالأزهر وقادا، واشتغل بالعلم بعد أن جاوز العقد الثالث.

(2) ينظر ترجمته في: تاريخ بغداد (14 / 149)، وسير أعلام النبلاء (10/ 118)، وطبقات المفسرين (29).

(5) أبوالقاسم محمود بن عمر بن محمد بن عمر الخوارزمي، الزمخشري (رجب 467 هـ / 1074م – ليلة عرفة 538هـ / 1143م) علامة فارسي، من أئمةالمعتزلة، اشتهر بكتابيه "الكشاف" و "أساس البلاغة"، ولدفيقرية زَمَخْشَر، ينظر: وفيات الأعيان 81/2، معجم الأدباء، 147/7 ولسان الميزان 6/4.

(6) شرح التصريح على مضمون التوضيح، خالد بن عبد الله الأزهري، (ت905)، تح: محمد باسل عيون السود، ط1، دار الكتب العلمية، بيروت، 17/1.

أما الكَلِم:

فقد اتفق كل من ابن الحاجب وبدر الدين في تعريفها، وهي أن الكلم اسم جنس جمعي.

وقد وافق هذا التعريف عند كل من سيبويه(ت 181هـ)، وابن مالك (ت 672هـ)، ورضي الدين الاستراباذي(ت 686هـ)، وابن هشام الأنصاري (ت 761ه)، وابن عقيل(ت 769هـ)، والأزهري(ت 905هـ) والكثير من النحاة.

الكَلِم: فهي عند ابن هشام الأنصاري[1] اسم جنس جمعي واحده كلمة[2].

أما بالنسبة لرأي الباحثة فهو يتلخص في أن: الكَلِم: اسم جنس جمعي فيفرق بينه وبين واحده (كلمة) بالتاء، وقد يجتمع الكلام والكَلِم في الصدق على شيء مثل "زيد قام أبوه"؛ لأنه مفيد، وقد تركب من ثلاثة ألفاظ، وينفرد كل منهما بالصدق على شيء كانفراد الكلام بالصدق على "قام زيد"؛ لأنه مفيد وليس مركباً من ثلاثة ألفاظ وانفراد الكَلِم بالصدق على "إن قام زيد"؛ لأنه مركب من ثلاثة ألفاظ وليس مفيداً.

المسألة الثانية:

أكمل ابن الحاجب في تعريفه عن الكلمة قائلاً: "وهي اسم وفعل وحرف؛ لأنها إما أن تدل على معنى في نفسها أو لا، الثاني الحرف، والأول: إما أن يقترن بأحد الأزمنة الثلاثة أو لا، الثاني الاسم والأول الفعل وقد عُلِم بذلك حدُّ كلِّ واحدٍ منها"[3].

---

(1) ابن هشام الأنصاري: هو أبو محمد عبدالله جمال الدين بن يوسف بن أحمد بن عبدالله بن هشام الأنصاري المصري من (708 هـ - 761 هـ) (1309م - 1360م)، وهو من أئمة النحو العربي، فاق أقرانه شهرةً وشأى منتقدمه من النحويين وأعيا من أتى بعده، ومن مصنفاته الإعراب عن قواعد الإعراب، الألغاز (وهوكتاب في المسائل النحوية)، أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، شر حشذور الذهب، الجامع الكبير، الجامع الصغير، شرح البردة، شرح قطر الندى وبلال صدى، شرح التلمحة لأبي حيان التوحيدي،مغني اللبيب عنكتب الأعاريب، ينظر: بغية الوعاة 62/2، الدرر الكامنة 306/2-310.

(2) أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، ابن هشام الأنصاري، (761 هـ)، تح: محمد محيي الدين عبد الحميد، ط1، دار الطلائع، القاهرة، د.ت، 15/1.

(3) شرح المقدمة الكافية في علم الإعراب: 216/1.

فاستدرك بدر الدين بن جماعة عليه: "حقه أن يقـول (وضـعاً) فـإن مـدلولي الاسم والفعل واللفظ بهما مقترن بأحد الأزمنة الثلاثة لا محالة، لكـن دلالـة الفعـل على الاقتران وضعية"[1].

وقد قيّد ابن مالك (ت 672هـ) الدلالة في الوضع في تعريفه: "الكلمةُ لفـظٌ مستقلٌ دالٌ بالوضع تحقيقاً أو تقـديراً، أو منـويٌ معـه كـذلك وهـي اسـمٌ وفعـلٌ وحرف".احترازاً من اللفظ المهمل كـ(ديز) مقلوب (زيد)، فإنه يُـدِلُ سـامعَه عـلى حضور الناطق به، وغير ذلك، دلالةً عقليةً لا وضعيّة"[2].

وما استخلصته الباحثة أن:الكلمة إن لم تكن ركن الإسناد فهي حـرف، وإن كانت ركناً له وقبلت الإسناد بطرفيه فهي اسم، وإلا فهي فعل.

المسألة الثالثة:

الكلام وما يتألف منه. فقد عرَف ابن الحاجب: "الكلام ما تضـمن كلمتـين بالإسناد"[3]، فاستدرك عليه بدر الدين قائلاً: "حقه أن يقول اصطلاحاً"؛ لأنـه قـد يكون للكلمة الواحدة لغة"[4].

وأضاف ابن مالك (ت672هـ) "أن الكلام يختلف عن القول[5] فقد نقل عن سيبويه (ت 181هـ)[6]نصه: "واعلم أن قلتُ في كلام العـرب إنـما وقعـت عـلى أن يحكى بها ما كان كلاماً لا قولاً، عني بالكلام الجمل وبالقول المفردات، وقد سـمي

---

(1) شرح كافية ابن الحاجب: 59/1-60.
(2) شرح التسهيل: 5/1.
(3) شرح المقدمة الكافية في علم الإعراب: 218/1.
(4) شرح كافية ابن الحاجب:61/1.
(5) شرح التسهيل:5/1.
(6) إمام النحو، حجة العرب، أبو بشر، عمرو بن عثمان بن قنبر، الفارسي، ثم البصري. وقد طلب الفقه والحديث مدة، ثم أقبل على العربية، فبرع وساد أهل العصر، وألف فيها كتابه الكبير الذي لا يدرك شأوه فيه.
استملى على حماد بن سلمة، وأخذ النحو عن عيسى بن عمر، ويونس بن حبيب، والخليل، وأبي الخطاب الأخفش الكبير. وقد جمع يحيى البرمكي ببغداد بينه وبين الكسائي للمناظرة، بحضور سعيد الأخفش، والفراء، وترك أثرا كتابه الكتاب وقد توفي سنة (180) على خلاف.

الاعتقاد قولاً؛ لأن الاعتقاد لا يُفهم إلا بغيره، والقول قد لا يتم معناه إلا بغيره، بخلاف الكلام فإنه تام المعنى بنفسه"[1].

وقد وافق الشيخ الأزهري (ت 905هـ) تقييد بدر الدين (ت733هـ) باستدراكه وذلك؛ لأن "الكلام في اصطلاح اللغويين: عبارة عن القول وما كان مكتفياً بنفسه، وفي اصطلاح المتكلمين: عبارة عن المعنى القائم بالنفس، وفي اصطلاح النحويين: عبارة عما اجتمع فيه أمران: اللفظ والإفادة، والظرفية هنا مجازية كقوله تعالى: ﴿ لَّقَدْ كَانَ لَكُمْ فِي رَسُولِ ٱللَّهِ أُسْوَةٌ حَسَنَةٌ .. ﴾[سورة الأحزاب: الآية 21][2]؛ أي: أنه ﷺ "في نفسه أسوة حسنة"[3].

وتبينت صحة هذا الاستدراك لدى الباحثة، فالكلام عبارة عما اجتمع فيه أمران، اللفظ والإفادة، لذا نطلق على كتاب الله "كلام الله" لا "قول الله".

وتابع بدر الدين بن جماعة استدراكه على ابن الحاجب في هذه الجزئية فقال: "حقه أن يقول فصاعداً"[4]؛ ليدخل الجمل الشرطية وغيرها من الكلام.

لكن ابن مالك (ت672هـ) أفاد في تعريفه للكلام: "ما تضمن من الكَلِم إسناداً مفيداً مقصوداً لذاته"[5]، ولذلك لم يقل (الكَلِم المتضمن)؛ لأن الكَلِم اسم جنس جمعي، كاللَّبن والنَّبق ، وأقل ما يتناول ثلاث كلمات، وإنما قيل (ما تضمن من الكَلِم) فصدر الحد لصلاحيتها لواحد فما فوقه، ثم خرج الواحد بذكر تضمن الإسناد المفيد فبقي الاثنان فصاعداً"[6].

كما في قول الناظم ابن مالك (ت 672هـ):

واحدُه كلمةٌ، والقولُ عَمْ ... وكلمةٌ بها كلامٌ قد يُؤَم[7]

---

(1) كتاب الكتاب، أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر الفارسي (سيبويه)، ت: 181هـ، تح: عبد السلام محمد هارون، دار الكتب العلمية، بيروت – د.ت، 5/1.
(2) سورة الأحزاب، الآية (21).
(3) شرح التصريح بمضمون التوضيح في النحو: 15/1.
(4) شرح كافية ابن الحاجب 61/1.
(5) شرح التسهيل: 5/1.
(6) المصدر السابق: 7/1.
(7) ألفية ابن مالك، ابن مالك، (672هـ)، المكتبة الشعبية، لبنان: بيروت، ص2.

ونجد الأزهري(ت905هـ) يخالف بدر الدين في هذا الاستدراك فالجملة الظرفية عند الأزهري مجازية، ولكنه يرى أن "(الكَلِم) لغة يراد به الكلام نحو قوله تعالى: ﴿ حَتَّىٰٓ إِذَا جَآءَ أَحَدَهُمُ ٱلۡمَوۡتُ قَالَ رَبِّ ٱرۡجِعُونِ ۝٩٩ لَعَلِّيٓ أَعۡمَلُ صَٰلِحٗا فِيمَا تَرَكۡتُۚ كَلَّآۚ إِنَّهَا كَلِمَةٌ هُوَ قَآئِلُهَاۖ وَمِن وَرَآئِهِم بَرۡزَخٌ إِلَىٰ يَوۡمِ يُبۡعَثُونَ ﴾ [سورة المؤمنون: الآية 99-100][1]، وقولهم "كلمة الشهادة" يريدون: لا إله إلا الله محمد رسول الله[2]".

وبذلك تتم الموافقة بين بدر الدين وابن مالك في تعريفهما للكلام أمَّا الباحثة فاتفقت مع رأي الأزهري.

كما وتابع ابن الحاجب في تعريفه للكلام:"ولا يتأتى ذلك إلا في اسمين أو في اسم وفعل"؛ شارحاً لأن وضع الاسم؛ ليسند ويسند إليه. ووضع الفعل؛ ليسند ولا يسند إليه، ووضع الحرف لمعنى في غيره لا يسند ولا يسند إليه غيره والتركيب العقلي لا يزيد على ستة: اسم واسم، واسم وفعل، واسم وحرف، وفعل وفعل، وفعل وحرف، وحرف وحرف، فأربعة منها لا تتأتى أن تكون كلاماً فلم يبق إلا اثنان: اسمان، وفعل واسم[3].

وضح بدر الدين مقصد المصنف بـ "ولا يتأتى"، "المراد: الإسناد، ولو أريد الكلام لما اتجه الحصر"[4]. بذلك لم يضف جديداً على كلام ابن الحاجب.

وأردف ابن الحاجب في كافيته: "فأما الاسم والحرف فلا يستقيم منهما كلام، إما لعدم مسند، وإما لعدم مسند إليه لكون الحرف غير صالح لأحدهما، والفعل والفعل لا يستقيم منهما كلام لعدم ما يصلح أن يكون مسنداً إليه، إذ كل واحد منهما لا يصلح لذلك.

والفعل والحرف بعيد، والحرف أبعد"[1]، وقد وافق بدر الدين وجمهور العلماء كلام ابن الحاجب كما وافقته الباحثة.

---

(1) سورة المؤمنون، آية (99-100).
(2) شرح التصريح بمضمون التوضيح في النحو: 20/1-21.
(3) شرح المقدمة الكافية في علم الإعراب: 219/1.
(4) شرح كافية ابن الحاجب: 62/1.

ثانياً: العامل:

الإعراب هو العلامة التي تقع في آخر الكلمة وتحدد موقعها من الجملة، وهذه العلامة لا بد أن يتسبب فيها عامل معين.

أما البناء فهو لزوم الكلمة حالة واحدة على آخرها لا تتغير بأي عامل على عكس الإعراب.

وقد عرف ابن الحاجب (ت 646هـ) العامل بـ: "والعامل ما به يتقوم المعنى المقتضي للإعراب، فالمفرد المنصرف والجمع المكسر المنصرف بالضمة رفعا والفتحة نصباً والكسرة جراً، جمع المؤنث السالم بالضمة والكسرة، غير المنصرف بالضمة والفتحة"[2].

وفسَّر العامل هاهنا "لأنه تضمنه قوله: (ويختلف آخره لاختلاف العامل، والعامل هو الذي به يتقوَّم المعنى المقتضي للإعراب مثل: الفاعلية والمفعولية والإضافة، خيفة التباسها، ولا يتقوَّم كل واحد منها إلا بأمر ينضم إليه في التركيب، فذلك الأمر الذي يستقل به ذلك المعنى هو الذي يسمى عاملاً".

وعلَّل ابن الحاجب: فأما المفرد المنصرف والجمع المكسَّر المنصرف فجار على القياس المذكور، وأما جمع المؤنث السالم فإنه جرى على القياس في الرفع والجر، ولم يجر على القياس في النصب، بل حمل النصب على الجر، وعلته: أن جمع المذكر السالم حمل فيه النصب على الجر فهذا أجدر أن يحمل لِئَلا يكون للمؤنث على المذكر مَزِيَّة.

وأما غير المنصرف فجرى على القياس في الرفع والنصب، وخولف به في الجر فحمل على النصب، وعلته: أنه أشبه الفعل لما فيه من العلتين الفرعيتين فقطع عن لفظ الجر الذي لا يدخل له فيما شبه به.

---

(1) شرح المقدمة الكافية في علم الإعراب: 220/1.
(2) المصدر السابق: 242/1-243.

وأما (أخوك) وأخواته فجرى في الإعـراب بـالحروف عـلى القيـاس: الـواو للرفع والألف للنصب، والياء للجر.

وأما المثنى والمجموع فخولف بهما في بعض ذلك، فالمثنى خولف به في الرفع والنصب[1].

نجد هاهنا: استدراكاً منقولاً لبدر الدين (ت 733هـ) عن الشيخ ابن مالك فالأسهل أن يقال: العامل: ما به يحدث المعنى المحُوِج للإعراب، وما قاله المصـنف تعسف، وإن كان صحيحاً.

وأتبع بدر الدين قوله: "جمع المؤنث السالم.. إلى آخره".

"الأولى: وما حُمِل عليه، وهو قسمان:

سماعي كـ: حسام وحسامات، وحمام وحمامات.

وقياسي: وهو نوعان: جمع مصغر غير عاقـل؛ كــ "دريهـمات" و"كتيبـات" وصفة جمع غير عاقل؛ كـ "أيام معلومات" و"ثياب معدودات"[2].

وتابع بدر الدين (ت 733هـ): تعقيبـاً عـلى كـلام ابـن الحاجـب: "فـالمفرد المنصرف والجمع المكسر المنصرف"[3].

"هذان لا يعمّان كل مـا يعـرب بالحركـات الـثلاث؛ فـإن لفظـة "أحمـركم" – ونحوه مما لم يكن منصرفاً قبل الإضافة – يعرب معها بالحركات الثلاثـة. ولـيس من القسمين المذكورين تفريعاً على الصحيح أن الصرف هو التنوين.

وكان تقديم غير المنصرف على جمع المؤنث السـالم أوْلى؛ لأنـه مفـرد والجمـع فرعه. وإطلاق الضمة والكسـرة فيه، وإطلاق الضمة والفتحـة فـيما لا ينصــرف غير كافٍ في بيان ما هما له"[4].

ورأى النحاة أن أصل الإعراب بالحركات لأنها أخف من الحروف.

---

(1) شرح المقدمة الكافية في علم الإعراب: 1/250-251.
(2) شرح كافية ابن الحاجب: 1/68.
(3) شرح المقدمة الكافية في علم الإعراب: 1/343.
(4) شرح كافية ابن الحاجب: 1/68.

المبحث الثاني

الاستدراك على المعرب والمبني من الكلام

المعرب يكون مصروفاً وغير مصروف، والمصروف من حيث التمكن في الاسمية متمكن أمكن، وغير المصروف متمكن غير أمكن. المبني: غير متمكن.

أولاً: الاسم وعلاماته:

عرف ابن الحاجب الاسم: "الاسم ما دل على معنى في نفسه غير مقترن بأحد الأزمنة الثلاثة ومن خواصه دخول اللام، والجر، والتنوين، والإسناد إليه، والإضافة"[1].

شرح ابن الحاجب قوله: ما دل على معنى:"يشمل الكلمات كلها، في نفسه: يخرج الحرف، وغير مقترن: يخرج الفعل، وقوله بأحد الأزمنة -ولم يقتصر على قوله: غير مقترن- احترازاً من (الغَبوق)[2] كـ: صبور، و(الصَّبوح)[3]: كل ما أكل أو شرب غدوة وهو خلاف.

فإنه لو اقتصر عليه خرج من الحد وهو منه؛ لأنه من قبيل الأسماء، وهو دال على معنى في نفسه ولكن غير مقترن بزمان.

وهنا لم يعقِّب بدر الدين عليه في هذه الجزئية في حين استدرك على ابن الحاجب في قوله: "من خواصه دخول اللام"[4].

---

(1) شرح المقدمة الكافية في علم الإعراب: 1/221-233.

(2) لسان العرب، مادة (غ. ب.ق): الغبق والتغبق والاغتباق: شرب العشي. والغبوق: الشرب بالعشي. رجل غبقان وامرأة غبقى كلاهما على غير الفعل؛ لأناف تعلو تفعل لايبنى منهما فعلان. والغبوق: ما اغتبق، وخصب عضهم به اللبن المشروب في ذلك الوقت،وقيل: هو ما أمسى عند القوم من شرابهم فشربوه، وجمعه غبائق على غير قياس.

(3) المصدر السابق: مادة (ص. ب.ح) والصَّبُوح: ما شرب بالغداة فما دون القائلة وفعلُكَ الاصطباحُ، وقال أبو الهيثم: الصَّبُوح اللبن يُصْطَبَحُ، والناقة التي تُحْلَبُ في ذلك الوقت: صَبُوح أيضاً الغبوق.

(4) شرح المقدمة الكافية في علم الإعراب: 1/230.

فاستدرك عليه بدر الدين: لك أن تقول: آلة التعريف: الألف واللام، ولك أن تقول (ال)، والثاني أقيس كـ"هل" و"بل" و"من" وغيرها من الحروف المحكية على النطق بها.

ولو قال: "دخول آلة التعريف"[1] لكان أحسن؛ ليدخل لغة طيئ، في مثل قوله ﷺ: "ليس من امبر امصيام في امسفر"[2]. إذ الميم عندهم بدل من لام التعريف ومنه:

ذاك خليل يّوذ ويواصلُني ترمي ورائي بامسهمِ وامسلمِه[3]

ولما وردت عليه الألف واللام الموصولة؛ لدخولها على الفعل، كقوله:

ما أنت بالْحُكم الْتُرَضّى حكومتُه ولا الأصيلِ ولا ذي الرأي والجدلِ[4]

ولاما الابتداء والجر وجواب "لو" و"لولا"؛ لأنه قال: "واللام" ولم يتقدم معهود يرجع العهد إليه، وقد تكون الألف واللام زائدة إذا دخلت على ما يجب تنكيره نحو: "جاءوا الجمَّاء الغفير"؛ لأن معناه: جماءً غفيراً، وكذا إذا دخلت على علم منقول من اسم جنس، كـ "فضل" وكما في مثل **قول الشاعر**:

رأيتُ الوليدَ بن َاليزيدِ مباركاً شديداً بأحناءِ الخلافةِ كاهلُه[5]

أما سيبويه(ت181هـ)[6] فقد ذكر عبارة مفادها قبوله لقول الخليل (ت170هـ)[1] وهي قوله: "وأل تعريف الاسم في قولك: "القوم والرجل"[2]، وقد

---

(1) شرح كافية ابن الحاجب: 62/1.

(2) الحديث أخرجه البخاري: [687/2]، ومسلم: [786/2]، وابن خزيمة: [254/3]، وأبو داود [732/1]، والنسائي [177/4]، والدارمي [16/2]، وأحمد [319/3]، من حديث شعبة عن محمد بن عبد الرحمن بن سعد بن زرارة عن محمد بن عمرو به.

(3) البيت من المنسرح وهو لجبير بن غنمة في الدرر 1/ 446؛ وشرح شواهد الشافية ص451، 452؛ وشرح شواهد المغني 1/ 159؛ ولسان العرب 12/ 297 "سلم"، 15/ 459.

(4) البيت من البحر البسيط وهو للفرز دق وليس في ديوانه، يوجد في الإنصاف521/2، وجواهر الأدب 319، وخزانة الأدب 32/1، والدرر 274/1،وشرح التصريح 38/1، 142،ولسان العرب 9/6، والمقاصد النحوية 111/1.

(5) الشاهد: في "الوليد بن اليزيد" حيث أدخل الشاعر فيهما الألف واللام بتقدير التنكير فيهما، وهي في الحقيقة زائدة، وهذا البيت من الطويل وهو لابن ميادة، واسمه الرماح بن يمرة بن عوف، من قصيدة يمدح بها الوليد بن اليزيد. وهو من شواهد الإنصاف 1/ 317. والرضى 2/ 136. والخزانة 1/ 327. وأماليا بن الشجري 2/ 252.

(6) سبقت الترجمة له.

نقل الرضي(ت686هـ) فقال: "وذكر المبرد (ت285هـ)[3] في كتابه الشافي أن حرف التعريف الهمزة المفتوحة وحدها، وإنما ضم اللام إليها لئلا يشتبه التعريف بالاستفهام"، وذكر أيضاً:"وإنما اختصت لام التعريف بالاسم لكونها موضوعة؛ لتعيين الذات المدلول عليها مطابقة في نفس الدال، والفعل لا يدل على الذات إلا ضمناً، والحرف مدلوله في غيره لا في نفسه"[4]ومما يجدر ذكره أن ابن مالك(ت672هـ) قد سوى بين قول الخليل وسيبويه في شرح الكافية الشافية "والتعريف بحرف التعريف سواء قيل أنه اللام وحدها على ما ذهب إليه سيبويه، أو أنه الألف واللام معا على ما ذهب إليه الخليل"[5].

وتوازن الباحثة رأي بدر الدين مع ظاهر كلام ابن الحاجب، فلاحظت أن ابن الحاجب قال: "إن اللام وحدها هي المعرفة، والهمزة جيء بها توصلاً إلى النطق بالساكن، غير أن المصنف لم يلتزم بهذه الوجهة الموافقة لسيبويه، فقد ذكر عند حديثه عن المعرف بالأداة أن الألف واللام معا هما حرف التعريف يقول: "وما عرفت بالألف واللام قد يكون تعريف جنس وقد يكون تعريف عهد"[6]، بهذه الآراء جميعاً نجد أن بدر الدين لم يضف جديداً على ابن الحاجب.

ومن علامات الإعراب عند ابن الحاجب(ت646ه): "والإسناد إليه"[7]، فاستدركَ عليه بدر الدين (ت733ه) في هذه الجزئية: "حقه أن يزيد: باعتبار

(1) الخَلِيل بن أحمد الفراهيدي (100هـ170هـ - 718م 786م)، الخليل بن أحمد بن عمرو بن تميم الفراهيدي الأزدي اليحمدي، أبو عبدالرحمن: منأئمة اللغة والأدب، وواضع علم العروض.
(2) الكتاب: تح: عبد السلام محمد هارون، دار الكتب العلمية، بيروت، د.ت، 308/2.
(3) محمد بن يزيد بن عبد الأكبر، المعروف بالمبـرّد (210هـ/825م) جهبذ في علوم البلاغة والنحو والنقد. عاش "المبرّد" في القرن الثالث الهجري (التاسع الميلادي)، وعاصر كثيرًا من الخلفاء العباسيين الذين اهتموا بالعلم والعلماء، وساهموا في إرساء دعائم الحضارة الإسلامية ورقيّها وصناعة نهضة حضارية عظيمة في مختلفة العلوم والفنون.
ينظر ترجمته في: البدر الطالع (2/ 102)، الدرر الكامنة (5 / 61)، شذرات الذهب (6/ 140).
(4) شرح كافية ابن الحاجب، 39/1.
(5) شرح الكافية الشافية، ابن مالك، (672هـ)، تح. عبد المنعم أحمد هريدي، ط1، ، جامعة أم القرى مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي كلية الشريعة والدراسات الإسلامية، مكة، 6/1.
(6) شرح المقدمة الكافية في علم الإعراب: 230/1.
(7) المصدر السابق: 233/1.

معناه"، والتعليل لذلك؛ لأنه قد يسند إلى الفعل والحرف باعتبـار لفظـه لا باعتبـار معناه، كقولك: "قام: فعل ماض، وهل: حرف استفهام"[1].

وعرَّف ذلك ابن مالك (672ه) بقوله: "الاسـم كلمـة يسـند مـا لمعناهـا إلى نفسها أو نظيرها، فقيد الإسـناد باعتبـار المعنـى؛ لأنـه خـاص بالأسـماء، بخـلاف الإسناد باعتبار اللفظ فإنه عام، والمراد بالنظير هنا ما وافق من الأسماء معنى ونوعا، كموافقة الآمر بالصمت سكوتاً لقوله: صهْ، لكن صـهْ لا يقبـل الإسـناد الوضـعي ويقبله السـكوت، فالمسـند إلى السـكوت بمنزلـة المسـند إلى صـهْ لتـوافقهما معنـى ونوعا"[2]، وعلَّل لهذا الرضي(ت686ه): "وإنما اخـتص كـون الشيـء مسـنداً إليـه بالاسم؛ لأن المسند إليه مخبر عنه إما في الحال أو في الأصل، ولا يخـبر إلا عـن لفـظ دال على معنى في نفسه وطابقه، والفعل لا يدل على الذات صمتاً"[3]. **أما ابن مالـك (672هـ) فتعرض لذكر الإسناد بقوله:**

بـــالجرِّ والتنـــوين والنـــدا وأل ومسندٍ تمييزٌ للاسمِ قَـدْ حَصَـلْ[4]

فاستخدم لفظ مسند مكان "الإسناد إليه"، وترى الباحثة أن استخدام لفظ الإسناد إليه باعتبار المعنى لا باعتبار اللفظ أدق تعريفاً، وأوجه إلى الصواب بـذلك توافق بدر الدين في استدراكه.

وتابع ابن الحاجب عن علامة أخرى للاسم: "والإضـافة"، فاسـتدرك عليـه بدر الدين: "حقه أن يقول: وإضافته، أو الإضافة إليه، لا بتأويل"[5]، "وعلل لذلك "أن الاسم قد يضـاف إلى الجملـة الفعليـة، لا بتأويـل، كقولـه تعـالى: ﴿..يَوۡمُ يَنفَعُ ٱلصَّٰدِقِينَ ..﴾ [سورة المائدة: الآيـة 119][6]؛ أي: يـوم نفـع الصـادقين، ومـا لم تعـرف

(1) شرح كافية ابن الحاجب: 65/1.
(2) شرح التسهيل: 9/1.
(3) شرح الرضي على كافية ابن الحاجب: 15/1.
(4) ألفية ابن مالك، ص3.
(5) شرح كافية ابن الحاجب: 65/1.
(6) سورة المائدة، آية (119).

اسميته إلا بالإضافة: "سبحان الله"، وقد تكون الإضافة منوية؛ مثل: "بسم الله أول"؛ أي: أول الأشياء"[1].

ووافقه بذلك الأزهري (ت905هـ)عندما ذكر أن "المضاف مفتقر إلى المضاف إليه، ولكن هذا الافتقار عارض في بعض التراكيب، ألا ترى أنك تقول: صمتُ يوماً وسرتُ يوماً، فلا يحتاج إلى شيء، واحترز بذكر الجملة "سبحان وعند"، فإنهما مفتقران بالأصالة لكن إلى مفرد، تقول سبحان الله، وجلست عند زيد"[2]، وارتأت الباحثة إلى تقييد الإضافة؛ لأنها ممكن أن تكون منوية أو مأولة أو مقدرة.

ثانياً: المعرب بالحروف:

الإعراب بالحروف، وهي الألف والواو والياء والنون، فالمثنى يرفع بالألف وينصب ويجر بالياء، وجمع المذكر السالم يرفع بالواو وينصب ويجر بالياء والأسماء الستة ترفع بالواو وتنصب وتجر بالياء، والأفعال الخمسة ترفع بثبوت النون، نستوقف بداية عند الأسماء الستة.

1- الأسماء الستة:

فقد عرفها ابن الحاجب(ت646هـ) في كافيته: "أبوك وأخوك وحموك وهنوك وفوك وذو مالٍ - مضافة إلى غير ياء المتكلم، بالواو والألف والياء"[3].

لكن بدر الدين(733هـ) استدرك عليه بجزئية؛ حيث قال: "لو قال: "إلى الياء" كفاه؛ لأنها لا تكون إلا للمتكلم"[4].

وخالف ابن مالك (ت672ه)بدر الدين في استدراكه فعرفها: "وتنوب الواو عن الضمة، والألف عن الفتحة، والياء عن الكسرة فيما أضيف إلى غير ياء المتكلم

---

(1) شرح كافية ابن الحاجب: 65/11.
(2) شرح التصريح بمضمون التوضيح في النحو: 46/1-47.
(3) شرح المقدمة الكافية في علم الإعراب: 244/1.
(4) شرح كافية ابن الحاجب: 69/1.

من أب وأخ وحم غير مماثل قَرْواً وقُرْءاً وخطأً، وفم بلا ميم، وفي ذي بمعنى صاحب. والتزام نقص هنِ أعرف من إلحاقه بهِنِ"[1].

كما وقال الأزهري(ت905هـ): "وشرط هذه الأسماء أن تضاف إلى غير ياء المتكلم"[2]. كما أيدهم ابن هشام الأنصاري[3]، بذلك نرى التوافق جلياً بين ابن الحاجب وبعض العلماء، وتذكر الباحثة أن شرط الياء لا تكون إلا للمتكلم؛ لأن الياء أحياناً تقع منقلبة عن همزة مثل: خطاءا انقلبت الهمزة فيها إلى ياء لتصير خطايا، لذلك كان تقييد ابن الحاجب وغيره من العلماء إلى ياء المتكلم الأصلية موافقاً للصحة في حدود علم الباحثة.

2- المثنى:

أما عن المثنى فقال ابن الحاجب: "المثنى" وكِلَا-مضافاً إلى مضمر- و(اثنان) بالألف والياء؛ أي: بالألف في الرفع، والياء في النصب والجر"[4].

وعرف المصنف المثنى: "ماالحق آخره ألف أو ياء مفتوح ما قبلها ونون مكسورة؛ ليدل على أن معه مثله من جنسه".

فاستدرك عليه بدر الدين بـ"قوله":المثنى...إلخ"، لم يذكر ابن الحاجب "كلتا واثنتان" وهما كذلك وذكر المذكر لا يدل؛ إذ لا يلزم مساواة المذكر المؤنث حكماً[5].

ويبدو من الأمر في مختصر الكافية ذكر (كلا)،و(اثنان) لأن ذكرهما يوحي بضدهما أي بالمؤنث فلم يكتف بدر الدين بذلك فاستدرك عليه ومؤنثها (كلتا) و(اثنتان).

---

(1) شرح التسهيل: 43/1.
(2) شرح التصريح بمضمون التوضيح في النحو: 58/1.
(3) أوضح المسالك: 40/1.
(4) شرح المقدمة الكافية في علم الإعراب: 245/1.
(5) شرح كافية ابن الحاجب: 70/1.

وبذلك خالف بدر الدين (ت733هـ) رأي ابن مالك(672هـ) فالمذكر عند ابن مالك كالمؤنث على عكس بدر الدين.

كذلك اتفق بدر الدين بن جماعة مع ابن الحاجب في: "مضافة إلى مضمر"؛ بأن قوله صحيح، فلو أضيف إلى مظهر، أضيفت إلى المسمين اللذين هي لهما، وأعربت إعراب المقصور، نحو: "كلا الزيدين صالح"، ﴿كِلْتَا ٱلْجَنَّتَيْنِ ءَاتَتْ أُكُلَهَا ..﴾ [سورة الكهف: الآية 33][1].

وقد جاء إضافتها إلى اسم الإشارة المفرد في قول بدر الدين (ت733ه)[2].

إنَّ للخيرِ وللشرِّ مَدىً وَكِلاَ ذلِكَ وَجْهٌ وقُبُلُ[3]

شرح ابن الحاجب على : "لم يقل اثنين":بأن النحاة أهملوا ذكر(اثنين) في هذا الموضع، وهو وهم؛ لأنه لا يصح دخوله في قولهم "المثنى"، إذ ليس بمثنى؛ لأن المثنى: كل اسم كان لمفرد لحق آخره ألف ونون، أو ياء ونون، وليس(اثنان) كذلك؛ لأن قولك (اثن) ليس لشيء، وإنما (اثنان) موضوع لمفردين بالأصالة"[4].

وزاد ابن مالك(ت672ه) ألفاظاً أخر معربة إعراب المثنى وليست بمثنى في الاصطلاح وذلك قوله: "ومن المعرب إعراب المثنى وليست بمثنى في الاصطلاح؛ لعدم صلاحيته للتجريد:(اثنان واثنتان) و(المذروّان) وهما طرفا الألية وطرفا القوس وجانبا الرأس، ولا يستعمل مفردهما، ومثله: جاء فلان يضرب أصدَرَيْه، إذا جاء فارغاً، ومن هذا القبيل قولهم لعمرو ومعاوية ابني شرحبيل بن عمرو بن الجون(الجونان)".

(1) سورة الكهف، الآية (33).
(2) شرح كافية ابن الحاجب: 70/1.
(3) البيت من الرمل، لعبد الله بن الزبعرى بن قيس السهمي القرشي، أبوسعد، شاعر قريش في الجاهلية.
تخريج الشاهد: هذا بيت من كلمة، قالها بعد غزوة أحد يتشفى بالمسلمين، وكان وقتئذ، لايزال على جاهليته.
وهو من شواهد: التصريح: 2/ 43،والأشموني: 627/ 2/ 317،وابن عقيل: 228/ 3/ 62، والهمع: 2/ 50.
وجه الاستشهاد: إضافة "كلا" إلى مفرد لفظا، مثنى معنى؛ وهو ذلك؛ لكونه عائداً على اثنينهما: الخير والشر.
(4) شرح المقدمة الكافية في علم الإعراب: 246/1.

وقال أعرابي: جنبك الله الأمرّين، وكفاك شر الأَجْـوَفَيْن، وأذاقـك الـبردَين، أراد: الفقر والعُرى، والبطن والفرج، والغنى والعافية، ومن هذا قـولهم لما هـو في وسط الشيء: هو في ظَهرَيْه وظهرانيـه، ولقيتـه بـين الظهـرين والظهـرانيْن؛ أي: في اليومين أو الثلاثة"[1].

بينما نجد في شرح الرضي (ت686هـ)قولـه: "بخـلاف (اثنـان) فهـو لـيس بمثنى، لكن وضعه وضع المثنيإذا هو كقولك: ابنان، واسمان، محذوف اللام مثلهما؛ لأنه من المثنى، وكان عليه أن يذكر أيضا (مذروان) إذ لم يستعمل مفـرده، وكان عليه أيضا أن يذكر (هذان) و(اللذان) ونحوهما؛ لأن ظاهر مذهبه أنهـا صـيغ موضوعة للمثنى غير مبنية على الواحد، ويدل عليه جواز تشديد نون (هذان)"[2].

كما ونوّهت الباحثة إلى أن هنـاك ألفاظاً تعامَـل معاملـة المثنـى مثـل: لبيـك وسعديك وحنانيك ودواليك.

3- جمع المذكر السالم:

وهو فرع من المعرب بالحروف، حيث يضاف آخره الـواو والنـون في حالـة الرفع، والياء والنون في حالتي النصب والجر، وعنه قال ابن الحاجـب (ت646ه): "جمع المذكر السالم و(ألو) و(عشـرون) وأخواتها بالواو والياء"[3].

فاستدرك عليه بدر الدين (ت733هـ): لـو قـال: "ومـا حمّـل عليـه" لكـان أجود؛ ليدخل الجمع المسمى به مفرد، مثل "عليـون"، كقولـه تعـالى: ﴿كَلَّآ إِنَّ كِتَٰبَ ٱلۡأَبۡرَارِ لَفِي عِلِّيِّينَ ١٨ وَمَآ أَدۡرَىٰكَ مَا عِلِّيُّونَ﴾ [سورة المطفّفـين: الآيـة18 19-] [4]، وكـذلك (الدارون) و(قَيْسَـرون) و(نَصِيبون) و(صَفُون) فإنه يعرب كذلك قياساً"[5].

---

(1) شرح التسهيل: 67/1.
(2) شرح الرضي على الكافية:29/1.
(3) شرح المقدمة الكافية في علم الإعراب: 247/1.
(4) سورة المطففين،الآيتان (18-19).
(5) شرح كافية ابن الحاجب: 72/1.

وقد ذكرّ ابن مالك (ت672هـ): "وتصحيح المذكر مشروط بالخلو من تاء التأنيث المغايرة لما في نحو: عدة وثُبة علمين، ومن إعراب بحرفين، ومن تركيب إسناد أو مزج، ولكونه لمن يعقل، أو مشبه به علماً أو مصغراً   أو صفة تقبل تاء التأنيث إن قصد معناه خلافاً للكوفيين في الأول والآخر، وأضاف "وما أعرب مثل هذا الجمع غير مستوفٍ للشروط فمسموع، كـ: نحن الوارثون، وأولي وعليين، وعالمين، وأهلين، وأرضين، وعشرين إلى تسعين"[1].

بذلك نجد إهمال ابن الحاجب لأولي حيث ذكر ابن الحاجب: "ولا يصح دخوله في جمع المذكر السالم؛ لأن حقيقة هذا الجمع: ثبوت مفرد يلحق بآخره واو أو ياء ونون بمعنى: أصحاب، كـ (ذوي)"[2].

فعقّب بدر الدين عليه في هذه الجزئية في قوله: "أولو جمع لمفرد على غير لفظه"[3]كما زاد ابن مالك وأهملوا "(عشرين وأخواتها) قياساً على (ألي) وهي غير مستوفية لشروط هذا الجمع، إذ ليس علماً ولا صفة"[4].

كما أضاف ابن مالك: وقال بعضهم: "ثلاثون وأخواته".

جمع على سبيل التعويض كما ذكر في (أرض)؛ لأن تاء التأنيث من مفرداتها سقطت حين عُدَّ بها المؤنث ولم يكن من حقها أن تسقط، فجمعت هذا الجمع تعويضاً، وعوملت العشرة بذلك وإن لم يكن في (عشرين) معنى الجمعية؛ لأن المثنى قد يعرب إعراب الجمع، وغُيِّرت عينها وشينها كما غُيرت سين (سَنَة) وراء (أرْض)، وهذا قول ضعيف؛ لأن ذلك لو كان مقصوداً، لم يكن واحد من هذه الأسماء مخصوصاً بمقدار، ولا يعهد في شيء من الجموع قياسية كانت أو شاذة"[5].

---

(1) شرح التسهيل: 76/1.
(2) شرح المقدمة الكافية في علم الإعراب: 247/1.
(3) شرح كافية ابن الحاجب: 1 /72.
(4) شرح التسهيل: 82/1.
(5) شرح التسهيل: 83/1.

ويتفق بدر الدي بن جماعة مع رأي العلماء ورأي ابن الحاجب حول (عشرين إلى تسعين)؛ حيث قال: "وعشرون وثلاثون" اسم لهذه الأعـداد الخاصـة، ولـيس بجمع، إذا كان "ثلاثون" جمع "ثلاثة"؛ لوجب أن يقال لــ"تسـعة و"اثنـي عشرـ" و"خمسة عشـر" وكـذلك أبـدا "ثلاثـين" ولا يقـال باتفـاق، وكـذلك أربعـون إلى تسعين"[1].

ثالثاً: المعرب تقديراً:

1- **الأسماء المقصورة والأسماء المنقوصة:**

هناك كلمات لا تظهر عليها علامة الإعراب التي يقتضيها موقعها في الجملة، ولا يرجع عدم ظهور العلامات إلى أن هذه الكلمات مبنية بـل إلى أسـباب أخـرى، وهذا النوع هو الإعراب بعلامات مقدرة، والعلامات المقدرة قد تكون حركات كما قد تكون حروفاً، أما أسباب التقدير **فتتجلى بـ:**

- عدم صلاحية الحرف الأخير من الكلمة لتحمل الإعراب.
- وجود حرف يقتضي حركة معينة مناسبة.
- وجود حرف جر زائد أو شبيه بالزائد.

وسنتناول في هذا المبحث النوع الأول من أسباب التقـدير، حيـث إن كانـت الكلمة منتهية بحرف من حـروف العلـة صـار متعـذراً أو ثقـيلاً أن يتقبـل حركـة الإعراب. **والكلمات التي من هذا النوع:**

- الاسم المقصور.
- الاسم المنقوص.
- الفعل المضارع المعتل الآخر.

(1) شرح كافية ابن الحاجب: 72/1.

فقد عرف ابن الحاجب في كافيته: "التقدير فيما تعذّر كـ(عصا) و(غلامي) مطلقا، أو استثقل كـ(قاضٍ) رفعاً وجراً، ونحو: (مسلمِيّ) رفعاً، واللفظي فيما عداه"[1].

واتفق معه في المضاف إلى ياء المتكلم، حيث التشابه بين المقصور والمضاف إلى ياء المتكلم، أنهما تقدر في آخرهما كل الحركات الإعرابية، الأول عند الجميع والثاني عند الجمهور، لكن ذكر الشروط للمضاف إلى ياء المتكلم لأنه مع عدم وجود هذه الشروط يكون التقدير معه جزئياً لا كلياً.

ثم اعترض بدر الدين بن جماعة على ابن الحاجب في موضعين آخرين:

أحدهما: المحرَّك حركة إتباع مثل: قوله تعالى: ﴿ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ..﴾ [سورة الفاتحة: الآية 2][2].

الثاني: المحرك على الحكاية، مثل: من زيداً؟ "لمن قال: "أرأيت زيداً؟" فإنهما معربان تقديراً وليسا مبنيين"[3].

لكن بدر الدين يتفق مع ابن الحاجب في باب(عصا) وباب (غلامي) حين قال ابن الحاجب: "وقد زعم بعضهم أن باب (غلامي) مبني، وهو وهم؛ لأن الإضافة إلى المضمر لا توجب بناء بدليل: غلامك، وغلامه، فلا وجه لجعله مبنياً مع صحة كونه معرباً"[4].

وشرط التقدير الكلي للإعراب التقديري في المضاف إلى ياء المتكلم: أن يكون صحيح الآخر في حكمه، مفرداً أو جمع تأنيث أو تكسير، فقولنا: "صحيح الآخر" احترازاً من مثل (قاضي) وشبهه، فإن نصبه ظاهر الإعراب، أو في حكمه، مثل: (دَلْو) و(ظَبْي)، "مفرداً" احترازاً من المثنى والمجموع السالم في غير الرفع؛ فإنهما يعربان بالحروف، والباقي ظاهر واستخلصت أن: الاسم المقصور هو الاسم

---

(1) شرح المقدمة الكافية في علم الإعراب: 1/254-257.
(2) سورة الفاتحة، الآية (2).
(3) شرح كافية ابن الحاجب: 1/73.
(4) شرح المقدمة الكافية في علم الإعراب: 1/254-256.

المعرب الذي في آخره ألـف لازمـة، وتقـدّر عليـه الحركـات الـثلاث، لأن الألـف لا تقبل الحركة مطلقاً ولذلك نعربه بحركة مقدرة منع مـن ظهورهـا التعـذر مثـل: جاء فتىً.

أما الاسم المنقوص فهو:الاسم المعرب الذي آخره ياء لازمة، غـير مشـددة، قبلها كسرة، وهذا الاسم تقدّر عليه حركتان فقط هما الضمة والكسـرة مثـل: جـاء قاضٍ – مررت بقاضٍ أما الفتحة فتظهر فيه مثل:جاء قاضياً.

رابعاً: المعرب بحركات فرعية:

أ- الممنوع من الصرف:

وهو اسم معرب لا يدخله تنوين التمكين، ويجر بالفتحة نيابة عـن الكسـرة، إلا إذا أضيف أو دخلته (أل) فإنه يجر بالكسـرة وفي هـذا المقـام قـام ابـن الحاجـب بتعريفه قائلا:"غير المنصـرف ما فيه علتان من تسع أو واحدة تقوم مقامهما، وهي:

عـدلٌ ووصـفٌ وتأنيـثٌ ومعرفـةٌ وعجمـةٌ ثُمَّجمـعٌ ثُـمَّ تركيـبُ

والنـــوُن زائـــدةٌ منقبلهـــا ألـــفٌ ووزنُ فِعلٍ وهـذا القـولُ تقريـبُ[1]

وأشار الأسـتاذ الشـيخ عضـيمة[2] إلى أن ابـن الحاجـب قـد خـالف جمهـور النحويين في تعريفه للممنوع من الصـرف إذ هـو عنـدهم: مـا لا يدخلـه الخفـض والتنوين.

فيرد د. جمال عبد العاطي مخيمر أحمد(ت1418هـ) بـ: أن ما نسب إلى جمهور النحويين ليس تعريفاً لغير المنصرف، بل هو بيان؛ لحكمه وقد اتفـق ابـن الحاجـب معهم إذ ذكر أن حكمه: أن لا يدخله كسـر ولا تنـوين، فـلا وجـه أولاً؛ لتحقيـق

(1) المصدر السابق: 258/1، والبيتان في شرح ابن عقيل: 251/2.

(2) المقتضب، أبو العباس محمد بن يزيد بن المبرد (286هـ)، تح: محمد عبد الخالق عضيمة، ط1، لجنة إحياء التراث الإسلامي، القاهرة، د.ت، 309/3.

المخالفة، وتعريف ابن الحاجب لغير المنصرف هو قول كل من الفارسي[1] والزمخشري[2].

حيث يقول الفارسي(ت377هـ): "..وغير المنصرف ما كان ثانياً من جهتين من الجهات التسع التي تمنع الصرف"[3]، أما الزمخشري(ت538هــ) فردّ: "والاسم يمتنع من الصرف متى اجتمع فيه اثنان من أسباب تسعة أو تكرر واحد منها"[4].

والأزهري عرَّف الصَّرف: الصرف هو التنوين الدال على معنى يكون الاسمبه أمكن.

وإليه أشار الناظم بقوله: الصرف تنوين أتى مبنياً معنى به يكون الاسم أمكنا، وذلك المعنى المدلول عليه بهذاالتنوين هو عدم مشابهته للفعل والحرف. كـ:زيد من المعارف وفرس من النكرات.

ووافق الأزهري(ت905هـ) استدراك بدر الدين بن جماعة؛ حيث قال: في باب المعرب والمبني. من أبواب النيابة(ما لا ينصرف)؛ أي: ما لا يدخله تنوين الصرف.

لكننا نجد أن بدر الدين بن جماعة (ت733هـ) قد أضاف شيئاً جديداً على ابن الحاجب حيث قال: "الأولى أن يقول: من عشر، ويذكر الف الإلحاق في المقصور، فإنها من الموانع –أيضاً– مع أخرى مثل:"أَرَطَى" معرّفة، فإنه ممنوع للعلمية وألف الإلحاق؛ لشبهها بألف التأنيث، وقولنا (في المقصور)؛ لأن ألف

(1)هو: الحسن بن أحمد بن عبد الغفار بن محمد بن سليمان بن أبان، الفارسي الأصل، الفسوي، المشهور بأبي علي الفارسي: أحد الائمة في علم العربية. ولد بفسا (من أعم الفارس) سنة 288 هـ. ينظر: سير أعلام النبلاء – الذهبي (ج 31 / ص 449) وفيات الأعيان – ابنخلكان (ج 2 / ص 80) الوافي بالوفيات – الصفدي (ج 1 / ص 9) الأعلام للزركلي – (ج 2 / ص 179).

(2) سبقت الترجمة له.

(3) الإيضاح العضدي، الحسن بن أحمد بن عبد الغفار الفارسي أبو علي، (377هـ)، تح: حسن شاذلي فرهود، ط1، كلية الآداب، جامعة الرياض، د.ت، 13/2.

(4) المفصل في صنعة الإعراب، جار الله الزمخشري، (538هـ) تح. علي بو ملحم، ط1، مكتبة الهلال، بيروت، د.ت، 16/2

الإلحاق في الممدود لا تكون للتأنيث مثل:"عِلباء"؛ لأن "فِعلاء" بكسر الفاء والمد لا يكون لمؤنث[1] وهذا موافق لما ذهب إليه النحاة فهذا ابن مالك يقول في ألفيته:

وما يصير علماً منذ يا ألف زيدت لإلحاق فليس ينصرف[2]

أي: ويمنع صرف الاسم -أيضاً- للعلمية وألف الإلحاق المقصورة، كـ(عَلْقَى) و(أَرْطَى) فتقول فيهما علمين: هذا علقى، ورأيت علقى، ومررت بعلقى؛ فتمنعه من الصرف للعلمية وشبه ألف الإلحاق بالتأنيث من جهة أن ما هي فيه والحالة هذه؛ أعني حال كونه علما لا يقبل التأنيث، فلا تقول فيمن اسمه علقى: "علقاة" كما لا تقول في "حبلى":حبلاة، فإن كان ما فيه ألف الإلحاق غير علم ك (علقى وأرطى)-قبل التسمية بهما - صرفته؛ لأنها والحالة هذه لا تشبه ألف التأنيث. وكذا إن كانت ألف الإلحاق ممدودة، كـ: عِلباء، فإنك تصرف ما هي فيه: علما كان أو نكرة"[3].

وقد جمع الأزهري (ت905هـ) في شرح التصريح العلل التسع في بيت واحد وهو:

اجمع وزن عادلا أنّث بمعرفة ركّب وزد عجمة فالوصف قد كملا[4]

وأكمل ابن الحاجب من شروط الممنوع من الصرف: "أن لا يدخله كسر ولا تنوين"[5]، ويجوز صرفه للضرورة أو للتناسب مثل: ﴿..سَلَٰسِلَاْ وَأَغۡلَٰلًا ..﴾ [سورة الإنسان: الآية 4][6]، وما يقوم مقامهما: الجمع وألفا التأنيث، إنما قال ابن الحاجب: "أن لا يدخله كسر" ولم يقل "أن لا يدخله جر"؛ لأنه يدخله الجر

(1) شرح كافية ابن الحاجب: 74/1.
(2) ألفية ابن مالك، ص45.
(3) شرح ابن عقيل: 261/2.
(4) شرح التصريح بمضمون التوضيح في النحو: 84/1.
(5) شرح المقدمة الكافية في علم الإعراب: 259/1-263.
(6) سورة الإنسان، الآية (4).

عند الجمهور، إذ هو عندهم معرب، والجر أنواع، وجره فتح، فالجر الذي(بأحمد) عندهم عمل الجار لا محالة"[1]. ووافقه بدر الدين في ذلك.

وقال الزمخشري(ت538ه): "..التنوين هو المقصود وحده بالإسقاط في باب مالا ينصرف، وإنما سقط الجر لأخوة ثبتت بينه وبين التنوين، وذلك جمعا أنهما لا يكونان في الأفعال ويختصان بالأسماء، فلهذه الأخوة لما سقط التنوين تبعه الجر في السقوط فالتنوين أصل والجر تبع.."[2] وهذا معنى قول النحويين: سقط الجر بشفاعة التنوين.

ونقل الرضي(ت686هـ) عن الأخفش والمبرد والزجاج[3]: غير المنصرف في حالة الجر مبني على الفتح لخفته وذلك؛ لأن مشابهته للمبني، أي: الفعل ضعيفة، فحذفت علامة الإعراب مطلقا؛ أي: التنوين، وبني في حالة واحدة فقط واختص بالبناء في حالة الجر ليكون كالفعل المشابه في التعريف من الجر"[4].

فاستدرك بدر الدين على ابن الحاجب في قوله: "حكمه أن لا كسر ولا تنوين":

"**الأولى**: ولا تنوين صرف؛ فإن "عرفات" و"أذرعات" وشبههما مكسورة منونة وليست مصروفة؛ لأنه تنوين مقابلة، وكذا "يرمي" لو سميت به رجلاً علماً و"قاض" لو سميت به امرأة علماً، فإنه مكسور منون رفعاً وجراً وليس مصروفاً"[5].

---

(1) شرح المقدمة الكافية في علم الإعراب:263/1.

(2) المفصل في صنعة الإعراب: أبو القاسم محمود بن عمرو بن أحمد، الزمخشري جار الله (المتوفى: 538هـ) تح: د. علي بو ملحم، مكتبة الهلال - بيروت، ط1، ج1، ص18.

(3) هو سعيد بن مسعدة المجاشعي بالولاء، البلخي ثم البصري، أبو الحسن، المعروف بالأخفش الأوسط: نحوي، عالم باللغة والأدب، من أهل بلخ.سكن البصرة، وأخذ العربية عن سيبويه.وصنف كتبا، منها:(تفسير معاني القرآن) و(شرح أبيات المعاني) و(الاشتقاق) و(معاني الشعر) و(كتاب الملوك) و(القوافي) وزاد في العروض بحر (المتدارك) وكان الخليل قد جعل البحور خمسة عشر فأصبحت ستة عشر. (الأعلام للزركلي بتصرف يسير (3/ 101)، وفيات الأعيان 280/2-282، ل ابن خلكان.

(4) شرح الرضي على الكافية: 38/1.

(5) شرح كافية ابن الحاجب: 74/1.

بينما رأى ابن عقيل(769ه): "أن علامة المنصـــرف أن يجـر بالكســـرة مـع الألف واللام والإضافة وبدونهما، وأن يدخله الصـرف وهـو التنـوين الـذي لغـير مقابلة واحترز بقوله "الغير مقابلة" من تنوين "أذرعات" ونحوه، فإنه تنوين جمـع المؤنث السالم وهـو يصـحب غـير المنصــرف، كأذرعـات، وهنـدات، علـم امـرأة واحترز بقوله "أو تعويض" من تنوين "جوار" وغواش" ونحوهما فإنه عوض عن الياء والتقدير:جواري وغواشي وهو يصحب غير المنصرـف لهـذين المثـالين. وأمـا المنصـرف فلا يدخل عليه التنوين"[1].

وأكمل ابن الحاجب في علل المنع مـن الصــرف: "فالعـدل: خروجـه عـن صيغته الأصلية تحقيقا كـ:(ثلاث) و(مثلث)"، فاستدرك عليه بدر الدين.

فعقَّب عليه بدر الدين حقه أن يقول: خروجاً مسموعاً أو خروجاً غير مُطَّرد؛ فإن ضراب و"ضروب"-وشبهه- معدول به عن صيغته الأصلية، وهـي ضـارب ومضروب. فالخارج عن صيغته الأصلية ضربان: قياسي وغيره؛ فالأول: كما تقدم، وكـ: نحو"مقيم" وشبهه من المعتل العين، فهـذا مصــروف؛ لأن خروجـه -كـان مطرداً-صار كالأصل والثاني كـ:"ثُلاث" و"عُمَر" و"أُخَر"...وشبهه[2].

وأكمل الأزهري(ت905ه) في ذلك (الوصف ذو العدل) فنوعان: أحـدهما: موازن فُعَال، ومَفعَل، وهما مسموعان من الواحد إلى الأربعة باتفاق، وفي الباقي من العشرة على الأصح، وقيل: في العشـرة والخمسة فدونها سماعا. وما بينها قياسا عند الكوفيين والزجـاج[3]، وقيـل: يقـاس عـلى فعـل خاصـة؛ لأنـه أكثـر، والصـحيح كـــما قـــال الموضـــح هنـــا: إن البنـــاءين مســـموعان في الألفـــاظ العشـــرة،

---

(1) شرح ابن عقيل: 226/2.

(2) شرح كافية ابن الحاجب: 75/1.

(3) أبو إسحاق الزجّاج أو أبو إسحاق إبراهيم بن محمد بن السرى بن سهل الزجاج البغدادي (241هـ - 311 هـ /855 - 923م) نحوي من العصر العباسي، "من أهل العلم بالأدب والدين المتين" كما وصفه ابن خلكان. صنف العديد من الكتب أشهرها كتاب معاني القرآن في التفسير، وكتاب ما ينصرف وما لا ينصرف وكتاب تفسير أسماء الله الحسنى.

كما حكمه الشيباني[1] ولا يعارض بقول أبي عبيدة[2]والبخاري[3] في صحيحه:"إن العرب لا تتجاوز الأربعة"[4]؛ لأن غيرهما سمع ما لم يسمعا، ونقل السَّخَّاوِي[5] أنه يعدل أيضاً على فُعلان، بضم الفاء من الواحد إلى العشرة **كقوله:**

قــومٌ إذا الشَّـــرُّ أَبْــدَى نَاجِذَيْـهِ طَــارُوا إليــهِ زُرَافَــاتٍ ووُحْـدَانا[6]

وهي معدولة عن ألفاظ العدد الأصول، حال كونها مكررة فأصل جاء القوم أحاد، جاؤوا واحدا واحدا إلى "أحاد" تخفيفا للفظ وكذا الباقي.

ولا تستعمل هذه الألفاظ إلا نعوتا، نحو قوله تعالى: ﴿..أُوْلِيٓ أَجۡنِحَةٖ مَّثۡنَىٰ وَثُلَٰثَ وَرُبَٰعَۚ ..﴾ [سورة فاطر: الآية 1][7]. فمثنى وثلاث ورباع: نعوت لأجنحة، أو أحوالاً نحو قوله تعالى: ﴿..فَٱنكِحُواْ مَا طَابَ لَكُم مِّنَ ٱلنِّسَآءِ مَثۡنَىٰ وَثُلَٰثَ وَرُبَٰعَ ..﴾ [سورة النساء: الآية 3][8]، فمثنى وثلاث ورباع: أحوال من النساء، أو أخباراً نحو قوله ﷺ: "صلاةُ

(1) محمد بن الحسن الشيباني (131 هـ-189 هـ) عالم مسلم، فقيه ومحدث ولغوي، صاحب الإمام أبي حنيفة النعمان، وناشر مذهبه، يلقب «صاحب أبي حنيفة، وفقيه العراق». ولد بواسط سنه 131هـ، ونشأ بالكوفة، وأخذ عن أبي حنيفة بعض الفقه، وتمم الفقه على القاضي أبي يوسف، وأخذ عن سفيان الثوري والأوزاعي، ورحل إلى مالك بن أنس في المدينة. تولى القضاء زمن هارون الرشيد، وانتهت إليه رياسة الفقهِ بالعراق بعد أبي يوسف.

(2) أبو عبيدة عامر بن عبدالله بن الجراح الفهري القرشي (40 قهـ/584م - 18هـ/639م) صحابي وقائد مسلم، وأحد العشرة المبشرين بالجنة، ومن السابقين الأولين إلى الإسلام، لقَبَهُ النّبيُّ محمدٌ بأمين الأمة.

(3) أبو عبدالله محمد بن إسماعيل البخاري (13 شوال 194 هـ - 1 شوال 256 هـ) / (20 يوليو 810م - 1 سبتمبر 870م). أحد كبار الحفّاظ الفقهاء، من أهم علماء الحديث وعلوم الرجال والجرح والتعديل والعلل عند أهل السنة والجماعة، له مصنّفات كثيرة أبرزها كتاب الجامع الصحيح، المشهور باسم صحيح البخاري.

(4) البخاري في كتاب التفسير، الباب رقم 79، تفسير سورة النساء:"ولا تجاوز العرب رُباع"، وينظر شرح التصريح بمضمون التوضيح:2/326.

(5) محمد بن عبد الرحمن بن محمد، شمس الدين السخاوي (ت902هـ)، مؤرخ حجة، وعالم بالحديث والتفسير والأدب. أصله من سخا (منقرى مصر) ومولده في القاهرة، ووفاته بالمدينة. ساح في البلدان سياحة طويلة ينظر: الضوء اللامع 8: 2 - 32 والكواكب السائرة 1: 53 وشذرات الذهب 8: 15.

(6) البيت لقريط بن أنيف العنبري، حيث افتتح بهما أبو تمام حماسته، انظر: شرح ديوان الحماسة للتبريزي 1/5، وشرح ديوان الحماسة للمرزوقي، ص278، تاج العروس12/451 (طير)، وبلا نسبة في تاج العروس 9/264 (وحد)، ولسان العرب 3/447 (وحد)، وكتاب الصناعتين 294، ومجالس ثعلب ص 405، والمزهر 1/59.

(7) سورة فاطر، الآية (1).

(8) سورة النساء، الآية (3).

الليلِ مَثْنَى مَثْنَى"[1]، فمثنى الأولى: خبر صلاة ومثنى الثانية: تكرير له. وإنما كرر لقصد التوكيد لا لإفادة التوكيد[2].

ومما يمنع من الصرف الصفة المعدولة أيضاً كـ (أُخَر) معدولة عن (آخر) فقال ابن الحاجب: و(أُخَر، وجُمع) أو تقديراً، كـ:(عُمر، وزُفَر)، وباب (فَطَام) في بني تميم[3].

فبدر الدين في شرحه لم يتعرض أو يستدرك على ابن الحاجب في هذه الجزئية، أي أنه وافق ابن الحاجب كما وافقه فيما يلي:

الوصف: شرطه أن يكون وصفاً في الأصل، فلا تضره الغلبة، فلذلك صُرِف (أربعٌ) في مررت بنسوة أربع، وامتنع(أسود) و(أرقم) للحية و(أدهم)للقيد، وضَعُف منع (أفعى) للحية، و(أجدل) للصقر، و(أخِيل) للطائر[4].

كما أفاد الأزهري(ت905هـ): "وأمكن العدل دون غيره فإن الغالب في الأعلام النقل. فـ(عُمر) مثلاً معدول عن عامر، فإن عامرا ثابت في الآحاد النكرات بخلاف عمر، مع أن صيغة فُعَل قد كثر فيها العدل التحقيقي كـ(غدر، وفسق)، فإنهما معدولان عن غادر وفاسق وكـ: جُمَعْ وُكتَعْ، فإنهما معدولان عن: جمعاوات وكتعاوات، وكـ:(أُخَرْ) فإنها معدولة عن آخر بفتح الخاء والمد.

وفائدة العدل عن الأعلام تخفيف اللفظ، وتحقيق العلمية، ونفي الوصفية وبعضها منقول عن أفعل نحو: ثُعَل، فإن ورد فعل مصروفاً، حكم بعدم عدله كـ: أَدَدْ وأما قوله تعالى: ﴿..طُوَى﴾ [سورة طه: الآية 12][5] فيمن منع صرفه، فالمعتبر فيه

---

(1) أخرجه البخاري في كتاب المساجد، باب الخلق والجلوس، رقم 460-461، ومسلم في صلاة المسافرين وقصرها، باب صلاة الليل مثنى رقم 749، 753.
(2) شرح التصريح في مضمون التوضيح في النحو: 2/325-326.
(3) شرح المقدمة الكافية في علم الإعراب: 1/268-276.
(4) المصدر السابق: 1/277-279.
(5) سورة طه، الآية (12).

التأنيث باعتبار البقعة لا العدل عن طاوٍ؛ لأنه؛ أي: العدل قد أمكن غيره وهو التأنيث"[1].

مضيفاً ما يمنع من الصرف جوازاً العلم المؤنث إذا كان ثلاثياً ساكن الوسط مثل (هنْد_ دعْد)كذلك العلم الأعجمي مثل(إبراهيم) وفي ذلك قال ابن الحاجب: "التأنيث بالتاء شرطه العلمية، والمعنوي كذلك، وشرط تحتم تأثيره:الزيادة على ثلاثة، أو تحرك الأوسط أو العجمة"[2] قوله التأنيث بالتاء احترازا من التأنيث بالألف، فإنه لا شرط له للزوم الألف وضعاً، ولذلك قام مقام السببين.

وهنا استدرك عليه بدر الدين في: "التأنيث بالتاء شرطه العلمية..الخ".

"الأولى: بالتاء المنقلبة هاء في الوقف؛ فإن تاء(بنت) تاء تأنيث، نص عليه سيبويه، ولو سُمّي به صُرِف، وأصله:"بنوة"، فحذفت الواو على غير قياس"[3].

حيث قال ابن مالك (ت672هـ):

كذا مؤنثٍ بهاءٍ مطلقا ... وشرطُ منعِ العارِ كونُه ارتقى[4]

وأيده الأزهري(905هـ) فقال: "العلم المؤنث، ويتحتم منعه من الصرف إن كان بالتاء؛ومما يمنع صرفه -أيضاً-: العلمية والتأنيث فإن كان العلم مؤنثا بالهاء امتنع من الصرف مطلقاً؛ أي: سواء كان علماً لمذكر كـ(طلحة)، أو لمؤنث كـ(فاطمة)"[5].

كما أكمل بدر الدين استدراكه على ابن الحاجب في قوله: "وشرطه تحتم تأثيره". قائلاً"وذكر ثلاثة أشياء، وهناك شرط رابع، وهو النقل من المذكر إلى

(1) شرح التصريح بمضمون التوضيح في النحو:344/2.
(2) شرح المقدمة الكافية في علم الإعراب:281/1-282.
(3) شرح كافية ابن الحاجب: 77/1.
(4) ألفية ابن مالك، ص44.
(5) شرح التصريح بمضمون التوضيح في النحو: 331/2.

المؤنث؛ كـ:(زيد) و(فضل) لو سمي به امرأة؛ لأن النقل ثقل لمخالفته الأصل، فإذا ضم إلى مؤنث المعنوي قوّاه، فتحتم منع صرفه".[1]

وذكر سيبويه ذلك وغيره من النحاة، مما رجح رأي بدر الدين قول ابن مالك (672هـ):

فوقَ الثلاثِ، أو كجُورَ، أو سَقرْ   أو زيدٍ: اسم امـرأة لا اسـم ذكـر

وجهــان في العــادم تــذكيرا سـبق   وعجمةً-كهنـدَ- والمنـع أحـق[2]

وشرحه: إن كان مؤنثا بالتعليق؛ أي: بكونه علم أنثى فإما أن يكون على ثلاثة أحرف، أو على أزْيد من ذلك؛ فإن كان عـلى أزيـد مـن ذلـك امتنـع مـن الصرـف كـ:زينبَ، وسعاد، علميْن، فتقول: "هذه زينبُ، ورأيت زينبَ، ومررت بزينـبَ"، وإن كان على ثلاثة أحرف، فإن كان محرّك الوسط منع أيضا كسقَر، وإن كان سـاكن الوسط، وإن كان أعجميا كـ: جـورَ"اسـم بلـد" أو منقـولاً مـن مـذكر إلى مؤنـث كـ:زيد "اسم امرأة" منع -أيضاً-فإن لم يكن كذلك: بأن كان ساكن الوسط، وليس أعجمياً، ولا منقولاً من مذكر إلى مؤنث ففيه وجهان: المنع والصـرف، والمنع أولى؛ فتقول: "هذه هندُ، ورأيت هندَ ومررت بهندَ".

وقد ورد بالوجهين قول جرير، وينسب لابن قيس الرقيات:

لم تتلفّـــع بفضـــلِ مئزرِهـــا   دَعْدٌ، ولم تُسـقَ دَعْـدُ في العُلـبِ[3]

فقد صرف "دعد" في أول عجز البيت، ثم منع صرفه بعد ذلك"[4].

ونرى أن ابن الحاجب قد ذكر هذا الشرط الرابع في كافيتـه: فــ(هنـد) يجـوز صرفه، و(زينب) و(سَقَر) و(ماهُ) و(جُورُ) ممتنع، فإن سمي به مذكر فشرطه الزيادة على ثلاثة. فـ(قدم) منصرف، و(عقرب) ممتنع[5].

(1) شرح كافية ابن الحاجب:78/1.

(2) ألفية ابن مالك، ص44.

(3) البيت لجرير في ملحق ديوانه 1021،ولسان العرب 3/ 166 "دعد"، 9/ 321 "لفع". وبلا نسبة في: الكتاب 3/ 241، والخصائص 3/ 61، وغيرها.

(4) شرح ابن عقيل:258/2.

(5) شرح المقدمة الكافية في علم الإعراب: 1 /285.

وتحدث ابن الحاجب مما يمنع من الصرف وهي المعرفة وشرطها أن تكون علمية فقال: "المعرفة شرطها أن تكون علمية"[1].

فعقَّب عليه بدر الدين قائلاً: "الأولى: أو بإضافة منوية لازمة الحذف؛ مثل:"أجمع" وجمع"، وقلنا: لازمة الحذف، احترازاً من مثل: "كل" و"بعض"؛ فإن إضافتهما قد تحذف وتنوى، لكن لا لزوماً بل جوازاً"[2].

وذكر سيبويه (ت181هـ) عن المعرفة في ما لا ينصرف: "مما ليست نونه بمنزلة الألف التي في نحو: بشرى، وما أشبهها، وذلك كل نون لا يكون في مؤنثها فَعلى وهي زائدة؛ وذلك نحو: عُريان وسِرحانٍ وإنسانٍ، يدلك على زيادته سِراح "وهو الذئب"، فإنما أرادوا؛ حيث قالوا: سرحانٌ أن يبلغوا به باب سِرداحٍ، كما أرادوا أن يبلغوا بمعزى باب هِجْرَع، ومن ذلك: ضِبعانٌ. يدلك على زيادته قولك: الضبع والضباع وأشباه هذا كثير"[3].

وأتبع ابن الحاجب: "العُجْمة شرطها أن تكون علمية في العَجَمية، أو تحرك الأوسط أو زيادة على الثلاثة فـ(نوحٌ) منصرف، و(شَتَر) و(إبراهيم)، ممتنع"[4].

واستدرك عليه بدر الدين في قوله: "أو تحرك الوسط"، قائلاً: "ليس في كلام العجم اسم ثلاثي متحرك الوسط لمذكر، قلت: قد وجد في اسم بلاد متعددة من بلاد العجم؛ منها "طُوَس" و"أَيْك" و"بِلْخ"، ثم لو وجد لم يتحتم منعه؛ لأن العجمة سبب ضعيف فلم يقوَ تأثيره مع تحرك الوسط، بخلاف التأنيث؛ فإنه سبب قوي، فقوي تأثيره مع تحرك الوسط، فتحتّم منعه، و"شَتَر" لا يعرف معناه، وقيل: هو اسم امرأة، وقيل: اسم بلدة: والمانع له حينئذٍ التأنيث والعلمية"[5].

---

(1) المصدر السابق: ص287.
(2) شرح كافية ابن الحاجب: 78/1.
(3) الكتاب: 216/3.
(4) شرح المقدمة الكافية في علم الإعراب: 288/1-289.
(5) شرح كافية ابن الحاجب: 78/1.

ذكر ابن الحاجب: (فنوحٌ) منصـرف، واستدرك بدر الدين عليه: "أجود من المفهوم من كلام الزمخشري والجرجاني[1] من جواز الأمرين فإنه لم يسمع ولم ينقل – قط – إلا منصـرفاً؛ ولو جاز منعه لسمع أو نقل ولو شاذاً"[2].

وقد وافق بدر الدين في استدراكه ابن مالك؛ حيث قال:

والعجميُّ الوضـعِ والتعريـفِ، مـع زِيـدَ عـلى الـثَّلاثِ صـرفُه امتُنِـع[3]

أما الأزهري(ت905هـ) فكان مؤيداً كلام الزمخشـري والجرجـاني، فجـاء بقوله: "وقيل: الساكن الوسط كـ: نوح ولوط ذو وجهين: الصـرف وعدمـه كــ: هند، والمحركة الوسطكـ: (شَتَر) فتحتم المنع كـ: زينب إقامة لحركـة الوسـط مقـام الحرف الرابع. وهذا التفصيل قال به الزمخشـري والجرجاني"[4].

وأتبع ابن الحاجب قائلاً: "الجمع شرطه صيغة منتهى الجموع بغير هـاءٍ كــ: (مساجدَ) و(مصابيحَ) وأما (فِرازِنةٌ) فمنصرـف، و(حضـاجِرُ) علـماً للضـبع غـير منصرف؛ لأنه منقول عن الجمع و(سراويلُ) إذا لم يصـرف وهو الأكثر فقد قيل إنه أعجمي حمـل عـلى موازنـه، وقيـل عـربي جمـع (سِراوِلـة) تقـديراً وإذا صرف فـلا إشكال"[5]، ولكن استدرك بدر الدين على قوله معقّباً: "الأولى: جموع التكسير فـإن "أيامن" قد جمع على "أيامنون"، ونحو "صواحب" على "صواحبات"، ولو اقتصر على التمثيل بالوزنين لكفى، لكن قصد الإشـارة إلى علـة منـع هـذا الجمـع، وكـان القياس: منع كل جمع، ولكنّ صرفهم لبعض الجمـوع كــ: "أسـلحة" و"أفـراس" يرده. وذكر "حضاجر"[6] جواباً عن سؤال مقدر لا حاجة لـه، بعـد الإشـارة إلى أن العلة هي الصيغة وإن كانت لمفرد بقوله: صيغة منتهى الجمـوع. وأمـا "سراويـل":

(1) هو عبد القاهر بن عبد الرحمن بن محمد الجرجاني أبو بكر، واضع أصول البلاغة. كان من أئمة اللغة من أهل (جرجان)"بين طبرستان وخراسان، له شعر رقيق. من كتبه: (أسرار البلاغة)، و(دلائل الإعجاز)، و(الجمل) في النحو، و(العمدة) في تصريف الأفعال...وغيرها.توفي سنة (471هـ-1078م).

(2) شرح كافية ابن الحاجب: 1/78-79.

(3) ألفية ابن مالك: ص44.

(4) شرح التصريح بمضمون التوضيح في النحو: 2/334.

(5) شرح المقدمة الكافية في علم الإعراب: 1/291-297.

(6) حضاجر: اسم للذكر والأنثى من الضباع.

فلم يثبت صرفه عن العرب، ولم ينقله من يعتمد عليه، فحكمه منع الصرف؛ لأنه أعجمي حمل على مُوازِنه؛ لأن العلة الصيغة، وقد وجدت، وعن رسول الله ﷺ: "لا يلبس المحرم قميصاً ولا سراويلَ"[1]، فلم يصرفه"[2].

وقال المبرد(ت286هـ): وكذلك (سراويل) لا ينصرف عند النحويين في معرفة ولا نكرة؛ لأنها وقعت على مثال من العربية لا يدخله الصرف نحو(قناديل) و(دهاليز) فكانت لما دخلها الإعراب كالعربية"وقال –أيضاً– في المقتضب:"...فأما سراويل فكان يقول فيها: العرب يجعلها بعضهم واحداً، فهي عنده مصروفة على هذا المذهب، ومن العب من يراها جمعاً واحدها، (سروالة) **وينشدون:**

عليهِ من اللؤمِ سِرْوالةٌ فليسَ يَرِقُّ لمُستعطفِ[3]

فمن رآها جمعاً يقال له: إنما هي اسم لشيء واحد، فيقول جعلوه أجزاء، كما تقول: دخاريص القميص، والواحد: دخرصة، فعلى هذا كان يرى أنها بمنزلة (قناديل)؛ لأنها جمع لا ينصرف في معرفة ولا نكرة"[4].

وعن جوارٍ وغواشٍ وقاضٍ قال ابن الحاجب:ونحو (جَوارٍ) رفعاً وجراً مثل (قاضٍ)[5].

فاستدرك بدر الدين عليه: "ليس هذا الحكم مختصا بنحو (جوارٍ) من الجموع؛ كـ: "غواشٍ" و"جوارٍ"، كما يوهمه ذكره هاهنا، بل هذا حكم كل اسم غير منصرف آخره ياء قبلها كسرة؛ كـ: "يرمي" لو سمّيت به رجلاً، و"قاضٍ" لو

---

(1) الحديث أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب الصلاة، باب: الصلاة في القميص والسراويل (566/1_568) برقم (366) بلفظ: "لا يلبس القميص ولا السراويل". ومسلم في صحيحه، كتاب الحج، باب: ما يباح للمحرم بحج أو عمرة (834/2) بلفظ: "لا يلبس المحرم القميص ولا السراويل.

(2) شرح كافية ابن الحاجب: 79/1.

(3) البيت بلا نسبة في خزانة الأدب (233/1)، وشرح ابن الناظم (461)، وشرح الأشموني (522/2)، وشرح شافية ابن الحاجب، ركن الدين الأستراباذي(المتوفى: 715هـ)، عبد المقصود محمد عبد المقصود (رسالة الدكتوراة)، مكتبة الثقافة الدينية، ط1، 1425 هـ- 2004م، (270/1)، وشرح المفصل (64/1)، ولسان العرب (334/11) (سرل).

(4) شرح المقدمة الكافية في علم الإعراب: 297/1.

(5) المصدر السابق: 298.

سميت به امرأة، والأولى أن يقال: كل اسم غير منصرف آخره ياء قبلها كسرة تحذف ياؤه وينوّن رفعاً وجراً ويثبت مفتوحه بغير تنوين نصب.

وقوله: مثل "قاضٍ"؛ أي: في الصورة؛ لأن التنوين في قاضٍ تنوين صرف، والتنوين ها هنا عوض عن الياء الملتزم حذفها، ولذلك لم يجمع بينهما، وليس تنوين صرف؛ لأنك تقول: "جاءني جوارٍ" بالكسر رفعاً، فعلم أن الياء مرادة وإلا قيل: "جوارٌ"[1].

وإليه أشار ابن مالك (ت 672هـ):

وما يكونُ منهُ منقوصاً ففي إعرابِهِ نهجُ جوارٍ يَقْتَضِي[2]

أما الأزهري (ت 905هـ) فقد منع الاسم المنقوص من الصرف وهو الذي آخره ياء ساكنة لازمة، (المستحق لمنع الصرف)، إن كان غير علم حذفت ياؤه رفعاً وجراً، ونون باتفاق سواء كان جمعاً لا نظير له في الآحاد أم مصغراً، فالأول: كـ: (جوار)، فإن مانعه من الصرف صيغة منتهى الجموع.

والثاني نحو: (أُعَيْم) تصغير أَعْمى، فإن مانعه من الصرف الوصف ووزن الفعل، وكذا إن كان علماً كـ: "قاضٍ" علم امرأة، فإن مانعه من الصرف العلمية والتأنيث المعنوي، وكـ: (يرمي علماً)، فإن مانعه من الصرف العلمية ووزن الفعل المنقول عنه، فتقول: جاءني جوارٍ، وأُعَيْمٍ، وقاضٍ، ويرمٍ، ومررت بجوار، وأُعَيْمٍ، وقاضٍ، ويرمٍ، بالتنوين، وحذفت الياء في الجميع في حالتي الرفع والجر"[3].

وأتبع ابن الحاجب عن التركيب: "التركيب شرطه العلمية، وأن لا يكون بإضافة ولا إسناد مثل: بعلبك"احترز بقوله: (وأن لا يكون بإضافة) من مثل: غلام زيد إذا كان علماً؛ لأن الإضافة تدخل الممتنع من الصرف في حكم المنصرف ولا أثر

(1) شرح كافية ابن الحاجب: 81/1.
(2) ألفية ابن مالك، ص45.
(3) شرح التصريح بمضمون التوضيح في النحو: 354/2.

للمانع بها، وبقوله: ولا إسناد) احتازاً من مثل:تأبط شراً؛ لأنه لا يستقيم فيه إعراب ومنع الصرف فرع على الإعراب، فإذا امتنع الإعراب من أصله امتنع ذلك"[1].

وعن الاسم المنتهي بالألف والنون قال ابن الحاجب: "الألف والنون، إن كانا في اسم فشرطه العلمية كـ:(عمران) إنما اشترط العلمية فيما فيه الألف والنون إذا كانا اسماً؛ لأنه يقوى شبههما بألفي التأنيث، ألا ترى أنك إذا قدَّرت (ندمان) علماً وجدت الألف والنون مشابهة لألفي التأنيث من؛ حيث امتناع دخول تاء التأنيث عليهما كامتناع دخولها على الألف فلا تقول في العلم: ندمانة، كما لا تقول في (سكرى) سكرانة، ولولا العلمية لقلت: ندمانة"[2].

استدرك عليه بدر الدين قائلاً: قوله "الألف والنون: إن (كانا في اسم) فشرطه العلمية:

الأولى: ولزوم النون والألف؛ احترازاً من التثنية المسمى بها مثل:" نجران"[3].

أما سيبويه (ت181هـ) فقال "في باب ما لحقته نون بعد ألف فلم ينصرف في معرفة ولا نكرة، وذلك نحو: عطشان، وسكران، وعجلان، وأشباهها. وذلك أنهم جعلوا النون؛ حيث جاءت بعد ألف كألف حمراء، لأنها على مثالها في عدَّة الحروف والتحرك والسكون، وهاتان الزائدتان قد اختص بهما المذكر، ولا تلحقه علامة التأنيث"[4].

وبذلك خالف المصنف مذهب سيبويه الذي ارتأى إلى أن الألف والنون علة قائمة مقام سببين؛ لأنها مشبهة لما هو كذلك وهو ألفا التأنيث، وهذا خلاف لمذهب الأكثرين من أن الألف والنون سبب يحتاج معه إلى سبب آخر إذ هي علة

---

(1) شرح المقدمة الكافية في علم الإعراب: 300/1.
(2) شرح المقدمة الكافية في علم الإعراب: 305/1.
(3) شرح كافية ابن الحاجب: 81/1.
(4) الكتاب: 215/3-216.

لا تقوم بنفسها. والسبب الآخر إما العلمية كـ: "عمران"، وأما الصفة كـ: "سكران".

وقد ارتأت الباحثة إلى أن الأسماء العلمية المنتهية بالألف والنون تمنع من الصرف لعلميتها، كـ: مروان ـسعدان. أما إذا حَقَّرتها أو صَغَّرتها فإنها تصرف مثل سعيديين مررت بسعيديينٍ، رأيت سعيديينا.

وأتبع ابن الحاجب يتحدث عن الممنوع من الصرف ما كان صفة فقال: "أو صفة فانتفاء (فعلانة)، وقيل وجود (فعلى).

وإنما اعتبر فيها إذا كانت في الصفة انتفاء (فَعْلانة) أو وجود(فَعْلى) على القول الآخر؛ ليتحقق أيضا شبهها بألفي التأنيث؛ لأنها إذا كان لها (فَعْلى) لم يقل فيها (فَعْلانة) استغناء بـ (فَعْلى). وكذلك إذا انتفت (فَعْلانة) فقد انتفى دخول تاء التأنيث عليه"[1].

فاستدرك عليه بد الدين: وقوله: "فانتفاء فَعْلانة"؛ أي: عند الأكثر؛ فإن بني أسد يطلقون "فَعْلانة" على كل ما له "فَعْلَى" ولا يعكسون، فلا يطلقون "فَعْلَى" على كل ماله "فَعْلَانة" وقد جمع شيخنا ما جاء من الصفات على وزن"فعلان" ومؤنثه "فعلانة"، فما عداه فحكم بنفيها وهو:

أجِز فَعْلَى لفِعلاناً	**إذا استَثْنَيْتَ حَبلاناً**
ودِخْنانَاً وسَخْناناً	**وسَيْفاناً وضَحياناً**
وضَوْجاناً وعِلّاناً	**وقَشواناً ومَصّاناً**
وموتانا ونَدْماناً	**وأتبعهنَّ نصراناً**[2]

فالحبلان: العظيم البطن، وكذا الحبلانة، والدخنان: اليوم المظلم، وكذا الليلة الدخنانة، ويوم سخنان وليلة سخنانة: شديدة الحر، ورجل سيفان؛ أي: طويل،

---

(1) شرح المقدمة الكافية في علم الإعراب: 307/1-308.
(2) جاء هذا النظم في كتاب ابن مالك (نظم الفرائد) ولم أعثر على هذا الكتاب، ذكر ذلك السيوطي في المزهر 113/2. وقد ورد النظم أيضاً في توضيح المقاصد 122/4 والأشباه والنظائر 64/3 والأشموني 232/3.

وكذا سيفانة، والضحيان: يوم لا غيم فيه، وكذا ليلة ضحيانة، والضوجان: الدابة اليابسة الظهر، وكذا ضوجانة، والعلذان: الكثير النسيان، وكذا علّانة، والقشوان: الدقيق الساقين، وكذا قشوانة، ومصّان: اللئيم وكذا مَصّانة. وموتان: البليد، الميت القلب وكذا موتانة، ونصران: واحد النصارى، والياء فيه مزيدة في قولك: "نصراني"، وندمان: المنادم وكذلك ندمانة، فإن كان مشتقا من الندم فمؤنثه:"ندمى"لا "ندمانة"[1].

وهذا موافق لابن مالك (ت 672هـ) حيث قال:

وزائداً فعلانَ في وصفٍ سَلِم   من أن يُرى بتاء تأنيثٍ خُتِم[2]

أي: يمنع الاسم من الصرف للصفة وزيادة الألف والنون، بشرط أن لا يكون المؤنث في ذلك (مختوماً) بتاء التأنيث، وذلك نحو: سكران، وعطشان، وغضبان؛ فتقول: "هذا سكرانُ، ورأيت سكرانَ، ومررت بسكرانَ" فتمنعه من الصرف للصفة وزيادة الألف والنون، والشرط موجود فيه؛ لأنك لا تقول للمؤنثة: سكرانة وإنما تقول: سَكْرَى، وكذلك عطشان، وغضبان؛ فتقول: امرأة عَطْشَى وغَضْبَى ولا تقول: عَطْشَانة، ولا غضبانة.

فإن كان المذكر على فَعلان والمؤنث على فَعْلاَنة صَرَفت؛ فتقول: هذا رجلٌ سَيْفانٌ؛ أي: طويل، ورأيت رجلاً سَيْفاناً، ومررت برجل سَيْفانٍ، فتصرفه؛ لأنك تقول للمؤنثة:سيفانةٌ؛ أي: طويلة"[3].

للعلمية والاسم المنتهي بالألف والنون للوصفية، ورأت أن الألف والنون زائدتان ولا تقومان مقام علة واحدة إلا أن تجتمع إما بعلمية أو وصفية نحو: سكران، وحسان.

---

(1) شرح كافية ابن الحاجب: 82/1-83.
(2) ألفية ابن مالك،ص43.
(3) شرح ابن عقيل: 252/2.

وفصّل ابن الحاجب: ومن ثُمَّ اختُلف في (رَحْمن) دون: سكرانَ وندمانَ"فيقصد، من زعم أن الشرط انتفاء (فَعْلَانة) منعه الصرف إذ ليس له (فَعْلَانة)، ومن زعم أن الشرط وجود (فَعْلَى) صرفه؛ لأنه ليس له (فعلى)، والأول الأوجه من وجهين:

أحدهما: أن الألف والنون عندما كانتا مانعتين؛ لامتناع دخول تاء التأنيث عليهما، وإذا كان (رحمنٌ) لا تدخل عليه تاء التأنيث فقد صح شبهه بألفي التأنيث، ووجود (فَعْلَى) ليس مقصوداً في نفسه وإنما المقصود تحقيق امتناع دخول تاء التأنيث عليها، فإذا امتنع دخول تاء التأنيث عليها بغيره فقد حصل المقصود.

الثاني: أنه لو قدر استواء الأمرين فهذا أولى؛ لأنه الأكثر في كلامهم فينبغي أن يحمل على الأكثر.

أما بدر الدين فذكر بأنه لم يمثل به أحد، ولا ينبغي التمثيل به، فإنه اسم علم بالغلبة لله تعالى مختص به، وما كان كذلك لم يجرد من (أل) ولم يُسمَع مجرداً عنها إلا في النداء قليلاً، مثل: "رحمنَ الدنيا ورحيمَ الآخرة"[1].

---

(1) الحديث أخرجه الحاكم في مستدركه، كتاب الدعاء، باب: دعاء قضاء الدين (515/1) وابن أبي شيبة في مصنفه، كتاب الدعاء، باب: ما كان النبي -صلى الله عليه وسلم- يعظمه من الدعاء (141/7)، وأورده السيوطي في الدر المنثور(24/1).

وقد أُخِذ على الشاطبي[1] -رحمه الله- قوله:

بــدأتُ ببســمِ اللهِ في الــنَّظمِ أوّلاً   تبــاركَ رحمانــاً رحــيًما ومــوئلاً[2]

لأنه أراد الاسم المستعمل بالغلبة لله تعالى. وقول اليماميّ[3]:

سمدتَ بالمجـدِ يـا ابـنَ الأكـرمين أبـاً   وأنت غيثُ الـورى لا زلـتَ رحمانـاً[4]

وعن وزن الفعل قال ابن الحاجب: "وزن الفعل شرطه أن يختص بالفعل كـ: "شَمَّر" و"شُرِبَ" أو تكون في أوله زيادة كـ: زيادته غير قابل للتاء، ومن ثم امتنع (أحمرُ) وانصرف (يَعمَل)، و"فَعَّل" ليس من أبنية الأسماء، فإن وجد في الاسم فلا يكون إلا منقولا عن الفعل كـ: (بَذَّر) و(عفَّر)، أو أعجميا كـ: (بَقَّم)[5].

فتدارك عليه بدر الدين قائلاً: "وزن الفعل...إلخ"، "الوزن المختص بالفعل مالم يستعمل اسماً في النكرات، وإنما قلنا: "في النكرات"؛ لأنه قد يسمى به في الأعلام؛ مثل (شَمَّر) و(عثر) اسم مكان، لكن النكرات هي الأصل"[6].

وذكر سيبويه(ت181ه) في جملته: "وجميع ما ذكرنا في هذا الباب ينصرف في النكرة وهو يقصد ما جاء على وزن الفعل"[7].

كما قال ابن مالك (ت 672هـ) في ألفيته:

كــذاك ذو وزنٍ يَخْــتصُّ الفِعْــلا   أو غَالِــبٍ: كأحمــدٍ ويَعْــلَى[8]

---

(1) الشاطبي: هوالقاسم بن فيُّره بن خلف بن أحمد الشاطبي الرعيني الأندلسي، أبو محمد الشاطبي إمام القراء، كان ضريراً. ولد بـ"شاطبة" بالأندلس وتوفي بمصر سنة (590هـ). وهو صاحب "حرز الأماني" وهي قصيدة في القراءات تعرف بـ"الشاطبية" وكان عالما بالحديث والتفسير واللغة، قال عنها بن خلكان: "كان إذا قرئ عليه البخاري ومسلمو الموطأ؛ تصحح النسخ من حفظه،انظر: إبراز المعاني من حرز الأماني للشاطبي المتوفى (ت590هـ)، عبد الرحمن بن إسماعيل بن إبراهيم (ت665هـ)،تحـ: إبراهيم عطوة عوض، لبنان: دار الكتبالعلمية،ص9.

(2) ينظر: متن القصيدة الموسومة ب" الشاطبية" أو "حرز الأماني ووجه التهاني في القراءات السبع".

(3) اليماميّ: هو محمد بن جعفر بن نمير بن عبد العزيز الحنفي من بني حنيفة، ثم العامري من بني الأسلع، أبو علي اليمامي، شاعر وراوية وأديب من أهل اليمامة بنجد، توفي سنة (280هـ_ 893م). أورد له المرزباني خبرا مع المستعين العباسي، وقطعتين من بليغ شعره يعاتبه بهما، وقال: بلغ سناً عالية، وبقي إلى آخر أيام المعتمد.

(4) شرح كافية ابن الحاجب: 83/1.

(5) شرح المقدمة الكافية في علم الإعراب: 1/310-313.

(6) شرح كافية ابن الحاجب: 84/1.

(7) الكتاب: 198/3.

(8) ألفية ابن مالك، ص45.

من ثم أكمل ابن الحاجب: قوله: "كـ: زيادته"، فاستدرك عليه بدر الدين: "الظاهر أنه أراد كزيادة الفعل المضارع. ويرد عليه ما يشبه الزيادة في أول فعل الأمر؛ مثل:"اصْبَع" لو سمي به، فإنه لا ينصرف؛ لأنه على وزن (افْعَل) في الأمر، ومعنى قولهم: "أو غالباً غلبة" أن يكون فعلاً أو معنى فِعْل، فلا يرد عليهم "أَفْعَل" التفضيل وكثرته؛ لأن فيه معنى الفعل ولذلك عمل"(1)، وبذلك وافق ابن الحاجب ولم يضف شيئاً.

وأتبع ابن الحاجب: "غير قابل للتاء"، احترازاً من مثل(يَعمَل) في قولهم: (جَمَل يَعمَلٌ)، فلو لم يحترز منه لورد نقضاً وإنما كان قبوله التاء مانعاً من اعتباره؛ لأنه بقبوله التاء خرج عن شبه الفعل؛ لأن الأفعال لا تقبل هذه التاء، فلما قبل ما لا يقبله الفعل خرج عن شبهه"(2).

أما بدر الدين فأضاف عليه: فعل الأمر مثل (إصبَع) بكسر الهمزة وفتح الباء الموحَّدة، واحدة الأصابع"(3).

وقد ورد رأي الأزهري (ت905هـ) أن: "إصبع وفيها عشر لغات حاصلة من ضرب ثلاثة أحوال الباء، والعاشرة: أُصْبُوع، كالأمر من ضَرَبَ، فإنه موازن إثمِدَ والأمر من ذَهَبَ، فإنه موازن إِصبَع.

كما أيد الأزهري كلام ابن الحاجب في الوزن الذي الفعل به أولى، لكونه مبدوءاً بزيادة تدل على معنى في الفعل، ولا تدل على معنى في الاسم نحو: أَكْلُب جمع كلب فإن الهمزة فيهما لا تدل على معنى وهي في موازنهما من الفعل نحو: أذهب مضارع ذهب، وأكتب مضارع كتب"(4).

---

(1) شرح كافية ابن الحاجب: 84/1.
(2) شرح المقدمة الكافية في علم الإعراب: 313/1.
(3) شرح كافية ابن الحاجب: 85/1.
(4) شرح التصريح بمضمون التوضيح في النحو: 336/2.

وأكمل ابن الحاجب: وما فيه علمية مؤثَّرة إذا نكـر صرف لمـا تبـين مـن أنهـا لا تجامع -مؤثَّرة- إلا ما هي شرط فيـه إلا العـدل ووزن الفعـل، وهمـا متضـادان فلا يكون إلا أحدهما، فإذا نكّر بقي بلا سبب أو على سبب واحد.

قول ابن الحاجب: "مؤثَّرة. احتراز مـن أن يكـون لا أثـر لهـا كرجـل سـمي بـ:(مساجد) أو (حمراء) فإنه لا أثر للعلمية فيه لاستقلال الحكـم بالجمعيـة وألـف التأنيث، وإنما اعتبر كونها مؤثَّرة؛ لأنك إذا نكَّرت ما هذه صفته لم تـزل إلا العلميـة وقد ثبت أنه لا أثر لها، فيبقى الاسم ممتنعاً على ما كان عليه، فلو لم يحترز منها لكـان الحكم بأنه -إذا نكر صرف- خطأ؛ لأن نحو (مساجد) إذا نكـر لا ينصرـف، وإنـما انصـرف كل ما فيه علمية مؤثرة، إذا كان نكرة ما تقدم من أن العلمية لا تجامع شيئاً من العلل وهي مؤثَّرة لِإِلَّا وهي شرطٌ فيه إلا العدل ووزن الفعـل، فإنهـا تجـامعهما وليس شرطاً فيها"[1].

كما نلحظ موافقة بدر الدين لقول ابن الحاجب: "فإذا نكـر بقـي بـلا سـبب، أو على سبب واحد" **يحتمل وجهين**:

أحـدهما: بقـي بـلا سـبب؛ لـزوال السـبب بـزوال شرطـه، كــ: (طَلْحَـة) و(إبراهيم).

الثاني: بلا سبب؛ لزوال حكم السببين بزوال أحدهما، والأوَّل أصح"[2].

"وهنا أكد بدر الدين قـول ابـن الحاجـب: "وبيـان التضـاد هـو أن العـدل لا يكون إلا بالأوزان المذكورة ولا شيء فيها من أوزان الفعل، فلا يكون أبـداً مـن العلمية إلا أحدهما، فإن لم يكن فيه أحدهما بقي بلا سبب أصلاً؛ لأن العلمية تـزول بالتنكير، ويزول كون البواقي سبباً لكون العلمية شرطاً فيهـا، وإذا انتفـى الشـــرط انتفى المشروط.

(1) شرح المقدمة الكافية في علم الإعراب: 1/314-316.
(2) شرح كافية ابن الحاجب: 1/85.

ووضح أن هذه الأوزان هي: فُعال كـ(ثلاث)، ومفعل كـ (مَثلث) وفُعَل كـ: (أخر) وفِعال كـ (فِطام)، وفَعَل نحو: (سَحَر)، وهذان الأخيران عند تميم وكذا (أمس)"[1].

كما قال ابن الحاجب: وخالف سيبويه الأخفش في مثل (أحمرَ) –علماً- إذا نكّر اعتبارا للصفة بعد التنكير، وسيبويه يمنعه الصرف ويعتبر الصفة بعد التنكير في منع الصرف[2].

وذكر بدر الدين: "وخالف سيبويه الأخفشَ...إلخ"جعل "سيبويه" فاعلاً مع تقدمه تساهل، وما نسب إلى الأخفش كان مذهباً له ثم رجع عنه في كتبه المبسوطة، والحجة لسيبويه: النقل والمعنى. أما النقل فروى أبوزيد الأنصاري عن العرب: "أعرف منهم عشرين أحمرَ" غير مصروف وأيضاً منع "أدهم" و"أسود" للقيد وإن كان من فضة، وأما المعنى: فلأن الأمر العارض مع بقاء الجنسية لا يغير الأصل، ولذلك لو وصفت بالاسم في قولك:"مررت برجلٍ أرنبٍ ضَعفا" صرفت "أرنباً" ولم تؤثر الصفة شيئاً؛ لأنها عارضة، وكذلك: "مررت بنسوةٍ أربع".

وقولنا: مع بقاء الجنسية؛ احترازاً من مثل "شَمّر" و"ضرب" إذا سمي به فإنه يمتنع؛ لأن الجنسية ليست باقية وهي الفعلية وإلا كان مبنياً"[3].

وقال سيبويه (ت181هـ): "اعلم أن أفعل إذا كان صفة لم ينصرف في معرفة ولا نكرة وذلك؛ لأنها أشبهت الأفعال نحو: أذهبُ وأعلمُ.

قلت: فما باله لا ينصرف إذا كان صفة وهو نكرة؟ فقال: لأن الصفات أقرب إلى الأفعال، فاستثقلوا التنوين فيه كما استثقلوه في الأفعال، وأرادوا أن يكون

---

(1) شرح المقدمة الكافية في علم الإعراب: 316/1.
(2) المصدر السابق: 318/1.
(3) شرح كافية ابن الحاجب:85/1-86.

في الاستثقال كالفعل، إذ كان مثله في البناء والزيادة مضارعه وذلك نحـو: أخضرَـ، وأحمرَ، وأسودَ، وأبيضَ، وآدرَ"[1].

ويتفق ابن الحاجب مع سيبويه؛ حيث قـال: "ولا يلزمـه بـاب "حَـاتِم"، لمـا يلزمه من اعتبار المتضادين في حكم واحد.

أي: أنه قد ثبت اعتبار الوصفية بعد الاسمية في مثل: (أَسْوَد) و(أَرْقَم) وإنـما لم تعتبر في باب (حاتم) لمانع خاص، وهو أنـا نعلـم أن الوصـفية تنـافي العلميـة في المعنى؛ لأن العلمية وضع الشـيء لمدلول بعينه لا يتجاوزه، والوصفية وضع الشيء لمن قام به ذلك المعنى مطلقاً"[2]،ووافقهم بدر الدين في ذلك.

ونهاية الباب قول ابن الحاجـب: "وجميـع البـاب بـاللام أو بالإضـافة ينجـر بالكسـرة"؛ أي: أن باب ما لا ينصـرف إذا عرف بالألف واللام أو أضيف فإنه يجر بالكسرة[3].

كذلك أيده بدر الدين قائلاً: إذا أضيف الاسم أو دخله الألف والـلام انجـر بالكسرة"[4]. وكان هذا رأي سيبويه وابن مالك وابن عقيل وابن هشـام ووافقـتهم الباحثة في ذلك.

ب- جمع المؤنث السالم:

عن المؤنث عرفه ابن الحاجب:"المؤنث: ما لحق آخره ألف وتـاء وشرطـه إن كان صفة وله مذكر فأن يكون مذكره جمع بالواو والنون، وإن لم يكن له مـذكر فـأن لا يكون مجرداً عن تاء التأنيث، كـ "حائض" وإلا جمع مطلقاً، فاستدرك بدر الـدين عليه: قال جمع المؤنث السالم، "الأولى: وما حُمِّل عليه؛ ليدخل ملحقات جمع المؤنـث معه".

(1) الكتاب: 2/3.
(2) شرح المقدمة الكافية في علم الإعراب: 139/3.
(3) شرح المقدمة الكافية في علم الإعراب: 321/3.
(4) شرح كافية ابن الحاجب: 86/1.

قوله: "فأن يكون مذكره بالواو والنون"؛ لأن "حَمْراء أو "سَكْرَى" صفة لا تجمع على "حَمْراوات" و"سُكْرَيات" لأن مذكرها لم يجمع بالواو والنون"[1].

وكذلك نجد عند ابن مالك (ت 672هـ):

ومَرْطَى ووزنُ فَعْلى جمعا	**أو مصدراً، أو صفة: كشبعى**
وكحُبارى، سُمَّهى، سَبَطْرى	**ذِكْرَى، وَحثْيثِيّ، مع الكُفُرَّى**
كذاك خُلَّطى، مع الشُّقارى	**وأعْزُ لغير هذه اسْتَنْدَرا**[2]

وهذه أوزان ألف التأنيث المقصورة أما أوزان ألف التأنيث الممدودة فجمعها في:

لمدِّها: فَعْلاءُ، أفعِلاءُ	**مُثَلَّثَ العين_ وفَعلِلَاء**
ثُمَّ فعَالاً، فُعْلُلاً، فاعولا	**وفُاعِلَاء _فِعْلِيا _مفعولا**
ومُطْلُقُ العَيْنِ فَعالا، وكَذَا	**مُطْلَقِ فَاءِ فَعْلَاءُ أَخِذا**[3]

أما عن الباحثة فهي ترى أن جمع المؤنث السالم ما هو إلا فرع عن المذكر وما يدخله تحت جمع المؤنث العلم، وصفة المذكر الذي لا يعقل نحو: جبال راسيات، وأيام معدودات، ومصغرة نحو: دريهم: دريهمات.

واسم الجنس المؤنث بالألف نحو:بُهْمَى: بُهيمات، وحُبلى: حُبَلَيَات، وصحراء: صحراوات.

قوله: "فأن لا يكون مجرداً".

---

(1) المصدر السابق: 250/1.
(2) ألفية ابن مالك، ص51.
(3) المصدر السابق: ص51.

خامساً: المبنيات:

أما الآن مع الجزء الثاني من أقسام الكلام وهو الاسم المبني فقد قال عنه ابن الحاجب:"المبني ما ناسب مبني الأصل أو وقع غير مركب، وحكمه أن لا يختلف آخره لاختلاف العوامل لفظاً وتقديراً.

وألقابه: ضمٌّ وفتح وكسر ووقف، وهي: المضمرات، وأسماء الإشارة، والموصولات، وأسماء الأفعال والأصوات، والمركبات، والكنايات، وبعض الظروف"[1].

فاستدرك عليه بدر الدين: "الأجود: "المبني: ما أشبه الحرف بوجهٍ اعتبرته العرب، وقولنا اعتبرته العرب. احترازاً من مثل: "أيُّ" الشرطية، فإنها أشبهت الحرف لكن لم تعتبر العرب هذه المشابهة. وأيده ابن عقيل في شرحه:

والاسمُ منهُ معربٌ ومبنِيّ لِشَبَهٍ مِنَ الحُرُوفِ مُدْني[2]

كما اتفق معه الأزهري حيث شرح:"ذهب قوم إلى أن المضاف لياء المتكلم لا معرب ولا مبني، وسموه خصيًّاً، وليس بشيء، والمبني: هو الفرع ويسمى لعدم إعرابه (غير متمكن) في الاسمية "وإنما يبنى الاسم إذا أشبه الحرف لا الفعل، شبها قويا يدنيه منه"[3].

قال: "وألقابه"؛ أي: عند المتأخرين وبعض المتقدمين يطلق عليه ألقاب المعرب.

---

(1) شرح المقدمة الكافية في علم الإعراب: 2/271-274.
(2) ألفية ابن مالك، ص3.
(3) شرح التصريح بمضمون التوضيح في النحو: 1/27.

1 -نون الوقاية:

عرفها ابن الحاجب: "ونون الوقاية مع الياء لازمة في الماضي وفي المضارع عَريًّا عَن نون الإعراب وأنت مع (لـدُن) و(إنَّ) وأخواتها مخيَّر ويختار في (ليت) و(مِنْ) و(عن) و(قد) و(قط) وعكسها (لعلَّ)"[1].

فتدارك عليه بدر الدين في قوله: "ونون الوقاية مع الياء لازمة في الماضي...الخ"هي لازمة في الأمر -أيضاً-، وهي معه أحق؛ لأن المحظور من كسرة الفعل موجود فيه، ويزيد باللبس بأمر المخاطبة[2].

وقد ذكر ابن هشام (ت 761هـ): "أن النون تلحق الفعل الماضي نحو (أكرمني) أو (جامداً)"عساني" وقاموا ما خلاني، وما عداني، وحاشاني، إن قدَّرت فعلا وفي الفعل المضارع نحو:﴿..تَأْمُرُوٓنِّيٓ ..﴾[سورة الزُّمَر: الآية 64][3] يجوز فيه الفك، والإدغام، والنطق بنون واحدة، وقد قرئ بهن في السبعة، وعلى الأخيرة فقيل: "النون الباقية نون الرفع، وقيل: نون الوقاية وهو الصحيح"[4].

وتبين لدى الباحثة أن: ابن هشام لم يتطرق لضرورتها في فعل الأمر كما ترى أنها جائزة في فعل الأمر لا ضرورة نحو: اضربَنَّ، اكتبنَّ.

2- **ضمير الفصل:**

"ويتوسط بين المبتدأ والخبر قبل العوامل اللفظية وبعدها صيغةُ مرفوعٍ منفصلٍ مطابق للمبتدأ ويسمى فصلاً ليفصل بين كونه خبراً ونعتاً.

(1) شرح المقدمة الكافية في علم الإعراب: 2/700-703.
(2) شرح كافية ابن الحاجب: 1/199.
(3) سورة الزمر، الآية (64).
(4) مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، ابن هشام الأنصاري، (761هـ)، تح. محمد محيي الدين عبد الحميد، دار الطلائع، جدة، د.ت، 1/8.

وشرطه أن يكون الخبر" معرفة" أو "أَفْعَل" من كذا؛ مثل: كان زيدٌ هو أَفْضَلُ من عمروٍ"، ولا موضع له عند الخليل، وبعض العرب يجعله مبتدأً وما بعده خبره"(1).

واتفق بدر الدين معه ولم يضف جديداً.

وقال ابن هشام(ت761هـ): "غير: اسم ملازم للإضافة في المعنى، ويجوز أن يقطع عنها لفظاً إن فهم معناه وتقدمت عليها كلمة ليس ويقال: قبضتُ عشرةً ليس غيرُها بحذف الخبر"(2).

أما قوله: ولا موضع له عند الخليل".

قال بدر الدين: وسيبويه –أيضاً–، وقول بعضهم: "إنه حرف؛ إذ لو كان اسماً لكان مستقلاً وتابعاً، وليس بهما، فتعين حرفيته ليس بلازم؛ لأنه جاء مجيء الحرف، ولا يلزم من ذلك كونه حرفاً، ولاتفاق المتقدمين على اسميته.

نجد هذا الاستدراك مذكوراً عند ابن الحاجب في كافيته فقال:الخليل وسيبويه أكدوا ألاَّ موضع له من الإعراب"(3).

3- **ضمير الشأن والقصة:**

قدمه ابن الحاجب: "ويتقدم قبل الجملة ضمير غائب يسمى "ضمير الشأن والقصة" يفسَّر بالجملة بعده ويكون متصلاً ومنفصلاً، مستتراً وبارزاً على حسب العوامل، وحذفه منصوباً ضعيف إلا مع (أنَّ)–إذا خففت– فإنه لازم"(4).

فشرح بدر الدين: "ويتقدم على الجملة... الخ" جيء بضمير الشأن؛ لتعظيم الأمر وتهويله، ولذلك جاء في الأكثر لوعيد، أو وعد، أو تهديد؛ كقوله سبحانه وتعالى: ﴿.إِنَّهُۥ لَا يُفْلِحُ ٱلْكَٰفِرُونَ﴾ [سورة المؤمنون: الآية 117] ﴿..إِنَّهُۥ مَن يَتَّقِ

(1) شرح المقدمة الكافية في علم الإعراب: 2/704-709.
(2) مغني اللبيب: 176.
(3) شرح المقدمة الكافية في علم الإعراب: 2/707.
(4) المصدر السابق: 2/710-713.

وَيَصۡبِرۡ ..﴾ [سورة يوسف: الآية 90][1]، وجاء شرحه موافقا لمقتضى شرح ابن الحاجب على نفسه[2].

وقول ابن الحاجب: "يفسَّر بالجملة"، وشرحها بدر الدين: قد يفسر بأن الخفيفة المفتوحة، وهي وما دخلت عليه بتأويل مفرد، كقوله:

وما هوَ إلا أن أراها فجاءةً فَأَبهَتَ حتى لا أكادُ أجيبُ[3]

وفي الحديث عن الرسول ﷺ: "فما هو إلا أن رأيتُ اللهَ قد شرح صدر أبي بكر لشيء، فعرفت أنه الحق"[4]قوله: "وحذفه منصوباً ضعيف، إلا مع "أنَّ" إذا خففت فإنه لازم.

فاستدرك عليه بدر الدين: "الأولى: قليل؛ وهو إشارة إلى قول الشاعر:

إنَّ منْ يدخلْ الكنيسةَ يومًا يلقَ فيها جآدرًا وظِباءَ[5]

بينما علل ابن الحاجب الضعف لا القلة بقوله:"وإنما ضعفت من حيث كان حذفاً لضمير مراد لا دليل عليه"[6].

وزاد الرضي (ت686هـ)عليه في هذه العلة:"إذا الخبر مستقل ليس فيه ضمير ربط"وأيَّد جمهور النحاة رأي ابن الحاجب في هذه المسألة وبذلك نجد بدر الدين قد اختلف مع النحاة في استدراكه"[7].

كما اتفقت الباحثة بأن حذفه ضعيف حيث كان الحذف لضمير مراد لا دليل عليه.

---

(1) سورة يوسف، الآية (90).
(2) شرح كافية ابن الحاجب: 203/1.
(3) البيت من الطويل وقائله عروة بن حذام أو كثيّر، وينظر في: شرح المفصل (38/7)، وخزانة الأدب (615/3)، وديوان عروة (5).
(4) الحديث أخرجه البخاري، كتاب الاعتصام بالكتاب والسنة، باب الاقتداء بسنن رسول الله -صلى الله عليه وسلم-، 264/13، ومسلم، كتاب الإيمان، باب:"الأمر بقتال الناس حتى يقولوا: لا إله إلا الله" 51/1، والترمذي في سننه (2607)، وأبو داود في سننه (1556)، والنسائي في الكبرى (2223).
(5) البيت من الخفيف، وهو للأخطل، وليسفي ديوانه، وهذ أي دلل على أنَّ البيت ليس له فالنصرانيّ يحترم مكان عبوديته،انظر: الجمل للزجاجي (221)،ضرائر الشعر لابن القزاز (231)، الحلل لابن السيد ص287،الأمالي الشجرية (295/1).مغني اللبيب (37/1)، (589/2)، الأزهار الصافية (53/1)، الفوائد الضيائية (450/2)، خزانة الأدب (219/1، 463/2، 46/4، 12/4، 380)، الهمع (136/1).
(6) شرح المقدمة الكافية في علم الإعراب: 713/2.
(7)المصدر السابق: 715/3-716.

4-أسماء الإشارة:

قال ابن الحاجب: "أسماء الإشارة ما وضع لمشار إليه. وهي خمسة: "ذا": للمذكر، ولمثناه:"ذان" و"ذَيْن".

وللمؤنث:"تا" و"تي" و"ذي" و"تِهْ" وذِه" و"تِهي" و"ذِهي". ولمثناه:"تان" و"تَيْن". ولجمعهما:"أولاءِ"، مدّاً وقصراً[1].

وشرحها ابن الحاجب:"والمشار إليه في المعنى العقلي على ست أضرب: مذكر ومؤنث وكل واحد منهما مفرد ومثنيومجموع، إلا أن العرب وضعت لفظ الجمع للمذكر والمؤنث مشتركاً، فصارت الألفاظ خمسة، أربعة نصوص، وواحد مشترك.

ثم من هذه الخمسة ما ليس له مرادف ك: ذا، وذان، وتان، ومنها ما له مرادف كلفظ المفرد المؤنث، فإنك تقول: تا، وتي، وذي، وتِهِ، وذُه، وتي، وذِهي"[2].

وعقَّب بدر الدين عليه قائلاً:في المؤنث عشر لغات؛ خمس مع الذال:ذِي، ذِهْ، ذات، ذِهِ، ذِهي. وخمس مع التاء: تي، وتا، وتِهْ، وتِهِ، وته، وتِهي[3].

أما الأزهري(ت905هـ) فقد أضاف: إن للمفرد المذكر في القرب أربعة (ذا)، و(ذاءِ)، و(ذائِهِ)، و(ذاؤه)، قال من الرجز:

هَـذَاؤُهُ الـدَّفترُ خَـيْرُ دَفـتَرِ   في كـفِّ قَـرْمٍ ماجـدٍ مُصَـوِّرِ[4]

وأعقب ابن الحاجب: "ولمثناه"[5].

فاستدرك عليه بدر الدين:"لم يُثَنَّ من اللغات المذكورة إلا "تا" و"تي" فقط، وحذفت الألف والتاء في التثنية، لا قياس حرف العلة، إذ لو ثبت لحُرِّك وهو لا يتصرف فيه بالحركة وخولف الأصل في "فتيان" وشبهه؛ لِلَّبس الحاصل عند الإضافة بين المثنى والواحد، وهذا مأمون في اسم الإشارة لعدم إضافته"[6].

---

(1)المصدر السابق: 715/3-716.
(2)شرح المقدمة الكافية في علم الإعراب: 716/3.
(3) شرح كافية ابن الحاجب: 205/1.
(4) البيت من الرجز بلا نسبة في الدرر (126/1)، وهمع الهوامع (75/1)، وينظر شرح التصريح (142/1).
(5) شرح المقدمة الكافية في علم الإعراب: 716/3.
(6) شرح كافية ابن الحاجب: 205/1.

وذكر الأزهري (ت905هـ) مثالاً قوله تعالى: ﴿ قَالُوٓاْ إِنۡ هَٰذَٰنِ لَسَٰحِرَٰنِ يُرِيدَانِ أَن يُخۡرِجَاكُم مِّنۡ أَرۡضِكُم بِسِحۡرِهِمَا وَيَذۡهَبَا بِطَرِيقَتِكُمُ ٱلۡمُثۡلَىٰ ﴾ [سورة طه: الآية 63] [1].

وأوجه إعراب (إن هذان لساحران): مؤول وتأويله: إما على حذف اسم "إنّ" ضمير شأن؛ على حد إن يك زيداً مأخوذ. واللام داخلة على مبتدأ محذوف والأصل: إنه هذان لهما ساحران، أو على أنَّ "إنْ" بمعنى نعم، وهي لا تعمل شيئاً لأنها حرف تصديق، فلا اسم لها ولا خبر، أو على أنه جاء على لغة خثعم، فإنهم لا يقلبون ألف المثنى في حالتي النصب والجر، أو على أن الألف الموجودة ألف المفرد، وألف التثنية حذفت لاجتماع الألفين، وألف المفرد لا تقلب ياء، أو أنه جيء به على أول أحواله وهو الرفع، كما في "اثنان" قبل التركيب، أو على أنَّ" إن" نافية بمعنى "ما" واللام بمعنى "إلّا الإيجابية، كما يقول به الكوفيون، أو على أنه مبني لدلالته على معنى الإشارة، واختاره ابن الحاجب"[2].

وأكمل ابن الحاجب:"وجمعهما"[3].

فاستدرك بدر الدين عليه:أي المذكر والمؤنث والعاقل وغيره؛ قال تعالى: ﴿ إِنَّ ٱلسَّمۡعَ وَٱلۡبَصَرَ وَٱلۡفُؤَادَ كُلُّ أُوْلَٰٓئِكَ كَانَ عَنۡهُ مَسۡـُٔولٗا ﴾ [سورة الإسراء: الآية 36][4]،

وقال الشاعر:

ذُمَّ المنازلَ بعدَ منزلةِ اللّوى ... والعيشَ بعد أولائك الأيامِ[5]

وبالنسبة للعلماء فقد قال ابن مالك (ت 672هـ) في ألفيته:

بذا لمفردٍ مذكرٍ أشِرْ بذي ... وَذِهْ تِي تَا على الأنثى اقتصِر

وذان تان للمثنى المرتَفِع وفي ... سواهُ ذَيْنِ تَيْنِ، اذكر تُطِع

(1) سورة طه، الآية (63).
(2) شرح التصريح بمضمون التوضيح في النحو: 143/1.
(3) شرح المقدمة الكافية في علم الإعراب: 716/3.
(4) سورة الإسراء، الآية (36).
(5) البيت من الكامل، لجرير في ديوانه ص990، وفيه (الأقوام) مكان (الأيام)، وهو في خزانة الأدب (430/5)، وشرح شواهد الشافية (ص167)، وبلا نسبة في أوضح المسالك (134/1). الشاهد: أشار بـ (أولئك) للأيام، وهي مما لا يعقل.

وبأولَى أَشِر لجمعٍ مطلقاً والمدُّ أَوْلى، ولدى البعدِ انطِقا[1]

وأتبع ابن الحاجب: "ويلحقها حرف التنبيه..ويصل بها الخطاب، وهي خمسةٌ في خمسةٍ فتكون خمسةً وعشرين؛ وهي:"ذاك إلى ذاكُن، وذلك إلى ذانِكْنَّ وكذلك البواقي".

فصَّل قوله: حرف التنبيه الذي يلحق بأوائلها ليس في الحقيقة منها، وإنما هو في الحقيقة حرف جيء به للتنبيه على المشار إليه قبل لفظه، كما جيء للتنبيه في النِّسَبِ الإسناديةِ كقولك: ها زيدٌ قائمٌ، وها إنَّ زيداً قائم. وما يتصل باسم الإشارة من الكاف وأخواتها حروف خطاب.

والمخاطَب -باعتبار المعنى- لا يزيد أيضاً على ستة كالمُضمَر، واحد مشترك بين المذكر والمؤنث -وهو المثنى- ويبقى خمسة ألفاظ، أربعة نصوص وواحد مشترك[2].

ووافقه بدر الدين مضيفاً بعض الشواهد مثل:في لحوق حرف التنبيه: قال تعالى: ﴿فَٱعۡبُدُواْ مَا شِئۡتُم مِّن دُونِهِۦۗ قُلۡ إِنَّ ٱلۡخَٰسِرِينَ ٱلَّذِينَ خَسِرُوٓاْ أَنفُسَهُمۡ وَأَهۡلِيهِمۡ يَوۡمَ ٱلۡقِيَٰمَةِۗ أَلَا ذَٰلِكَ هُوَ ٱلۡخُسۡرَانُ ٱلۡمُبِينُ﴾ [سورة الزُّمَر: الآية 15][3].

وقال الشاعر:

رأيتُ بني غبراءَ لا ينكرونني ولا أهلَ هاذاك الطِّرافِ المُمدَّدِ[4]

أما ابن مالك(ت672هـ) فقد قال:"إن المقرون بالكاف في التثنية والجمع لا يصحبه "ها" فلا يقال "هذانك" ولا "هؤلائك؛ لأن واحدهما "ذاك"

(1) ألفية ابن مالك، ص7.
(2) شرح المقدمة الكافية في علم الإعراب: 3/ 716-717.
(3) سورة الزمر، الآية (15).
(4) البيت من الطويل وهو لطرفة بن العبد البكري من معلقته المشهورة، انظر: ديوان طرفة بن العبد، طرفة بن العبد البكري المتوفى(564م)، تحـ: مهدي ناصر الدين، دار الكتب العلمية، الطبعة الثالثة، 1423هـ، ص25، وذكره من شراح الألفية، ابن الناظم (ص32)، وابن عقيل (1/ 74)، والأشموني (1/ 65)، وشرح المكودي (ص21)، وأيضاً في الهمع (1/ 76).

أو "ذلك"، فحمل على ذلك مثناه وجمعه؛ لأنهما فرعاه، وحمل عليهما مثنى "ذاك" وجمعه لتساويهما لفظاً ومعنى"[1].

وقال ابن مالك (ت 672هـ):

بالكاف حرفاً: دون لامٍ أو معَهْ   واللام _إن قدَّمتَ ها_ ممتنعَهْ[2]

كما وتبنت الباحثة رأي ابن مالك حيث من الواجب رد الجمع إلى مفرده ونقلت عن بعض العلماء أن (ذا) لها ثلاثة أمور:

- **الأمر الأول**: إضافة الهمزة (ذاء- ذائِه -ذاؤه).

- **الأمر الثاني**: أن "ذا" اسم إشارة للمفرد وهذا المفرد إما أن يكون مفرداً حقيقة أو حكماً، مثال الحقيقي: هذا زيد، وهذا خالد. والمفرد حكماً قوله تعالى: ﴿..عَوَانٌۢ بَيْنَ ذَٰلِكَ فَٱفْعَلُوا۟ مَا تُؤْمَرُونَ ﴾ [سورة البقرة: الآية 68][3] أي بين المذكور من الفارض والبكر.

- **الأمر الثالث**: أن الأصل في "ذا" أن يشار به إلى المذكر حقيقة وقد يشار إلى المؤنث إذا نزل منزلة المذكر، كما في قوله تعالى: ﴿ فَلَمَّا رَءَا ٱلشَّمْسَ بَازِغَةً قَالَ هَٰذَا رَبِّى هَٰذَآ أَكْبَرُ ۖ فَلَمَّآ أَفَلَتْ قَالَ يَٰقَوْمِ إِنِّى بَرِىٓءٌ مِّمَّا تُشْرِكُونَ ﴾ [سورة الأنعام: الآية 78][4] أشار إلى الشمس -وهي مؤنثة بدليل قوله (بازغة) بقوله(هذا ربي) لأنه أنزلها منزلة المذكر، ويقال: بل لأنه أخبر عنها بمذكر، ويقال: بل لأن لغة إبراهيم _عليه السلام_ الذي ذكر هذا الكلام على لسانه لا تفرق بين المذكر والمؤنث.

(1) شرح التسهيل: 245/2.
(2) ألفية ابن مالك، ص7.
(3) سورة البقرة، الآية (68).
(4) سورة الأنعام، الآية (78).

5- الأسماء الموصولة:

ذكر ابن الحاجب(ت646هـ): "الموصول ما لا يتم جزءاً إلا بصلة وعائد وصلته جملة خبرية، والعائد ضمير له"، وصلة الألف واللام اسم فاعل أو مفعول، وهي: "الذي"، و"التي"، و"اللذان"، و"اللتان"، بالألف والياء[1].

فاستدرك بدر الدين (ت733هـ)عليه:قوله:"ما لا يتم.......إلى آخره"."اللذان" و" اللتان"، "وبأيهم هو أشدُّ معربة قبل مجيء الصلة، والإعراب دليل تمامها، والأَوْلى:ما لا تتم إفادته"[2].

بينما شرحها ابن الحاجب إما لاحتياجها في تمامها جزءاً إلى صلة وعائد، فأشبهت بذلك الحرف لاحتياجه إلى متعلقه. وإما لشبه(الذي) بلام التعريف من حيث إن وضعها لتكون الجملة هي عليها معرفة كما أن وضع اللام ليكون الاسم الداخل هو عليه معرفة، فلما كانت للتعريف مثل اللام بنيت، ثم جرت الموصولات كلها هذا المجرى ويقصد بدر الدين باستدراكه الموصولات الاسمية.

كما أكمل بدر الدين في استدراكه على قوله:"وعائد"[3] احترازاً من "حيث" و"إذ" و"إذا" لأنها لا تتم إلا بجملة.وبذلك وافق رأي ابن الحاجب قوله:"وصلته جملة خبرية"[4].

لأن (الذي) وضع وصلة إلى وصف المعارف بالجمل، فكما أنه لا يوصف إلا بالجمل الخبرية فكذلك لا يدخل (الذي) إلا عليها، والبواقي مثلها في المعنى فوجب أن يكون حكمها كذلك.

ووافق بدر الدين آراء العلماء.

وقوله ابن الحاجب:"والأُلى"[5].

---

(1) شرح مقدمة الكافية في علم الإعراب: 3/720-723.
(2) شرح كافية ابن الحاجب: 1/208.
(3) شرح كافية ابن الحاجب: 3/720.
(4) شرح المقدمة الكافية في علم الإعراب: 3/721.
(5) المصدر السابق: 3/724.

وعقّب بدر الدين: "وهي لجمع المذكر والمؤنث، لكنها في المذكر أكثر، قال الشاعر يصف نوائب الدهر وفعلها:

وتَفنى الأَلى يستلئمونَ على الأَلِ تَراهَنَّ يومَ الرَّوعِ كالحدَإِ القُبْلِ[1]

ف "الألى" الأولى للمذكر؛ بدليل يستلئمون، والثانية بيان فيه للمؤنث بدليل تراهنَّ[2].

وتابع ابن الحاجب:"والذين"[3].

بدر الدين للمذكر خاصة، والمشهور أنها بالياء مطلقاً، وفيها لغة: أن يرفعها بالواو نحو (اللذون) وبذلك يوافق ابن الحاجب.

ويؤيد هذا ما ذهب إليه ابن مالك (ت 672هـ) فيقوله:

جمعُ الذي الأَلى الذينَ مطلقاً وبعضُهم بالواوِ رفعاً نَطَقَا[4]

وقول ابن الحاجب:"واللاءِ" و(اللائي) بهمزة وياء بعدها، وبغير ياء، وبالياء بغير همزة مكسورة وساكنة كل ذلك لغات فيها[5].

عقب بدر الدين عليه: هي مهموزة في موضع الياء للمذكر والمؤنث، وهي في المؤنث أكثر، عكس "الألى" وتُجمع "اللاء" على "اللوائي" كما تجمع "اللاتي" بالتاء على "اللواتي" وهذا الذي بالتاء للمؤنث خاصة.

أما ابن مالك (ت672هـ) فيرى: أن "اللاء والألى وغيرهما من الموصولات الدالة على جمع فأسماء جموع، لأنها لا تتضمن حروف الواحد.وإثبات ياءات اللاتي واللائي واللواتي واللوائي هو الأصل، وحذفها تخفيف واجتناب الاستطالة، وقد بالغوا حتى حذفوا التاء والياء من اللاتي واللواتي فقالوا: اللا واللوا"[6].

---

(1)البيت من الطويل، أبو ذؤي بالهذلي، انظر: ديوان الهذليين، شعر أبي ذؤيب الهذلي،ترتيب محمد الشنقيطي، مصر: الدار القومية للطباعة، 1385ه، 37/1.
(2) شرح كافية ابن الحاجب: 208/1-209.
(3) شرح المقدمة الكافية في علم الإعراب: 724/3.
(4) ألفية ابن مالك، ص8.
(5) شرح المقدمة الكافية في علم الإعراب: 724/3.
(6) شرح التسهيل: 195/1.

قال الكميتُ:

وكانتْ من اللاَّ لا يغيرُّهـا ابنُهـا　　　إذا ما الغلامُ الأحمقُ الأمَّ غـيَّرا[1]

وقول ابن الحاجب: "وذو الطائية".

وعقب بدر الدين، "هذه منهم من يجعلها موصولاً للمذكر والمؤنث والتثنية والجمع، فيقول:"جاءني ذو أكرمك" و"جاءني ذو أكرمَتْك" و"ذو أكرماك"....إلى آخر الضمائر، ومنهم من يغيرها على حسب المذكور في صلتها".

وروى الفراء عن بعض فصحاء العرب: بالفضل ذو فضلكم الله به، والكرامة ذاتُ أكرمكم الله به"، أراد: التي أكرمكم الله بها، فحذف الألف، وحرك الباء بحركة الهاء، ومنه قول الشاعر:

جَمَعتُهـا مِـن أيْنُـقٍ مَـوَارِقِ　　　ذَواتِ ينهضْـن بغـير سـائِقِ[2]

وروى ابن جني[3] أن بعضهم يعربها كـ"ذو" بمعنى "صاحب" **وأنشدوا:**

وإما كرامٌ مـوسرون أتيـتُهم　　　فَحَسبي من ذِي عندَهم ما كَفانيا[4]

ورواها بعضهم بالواو على البناء، وأيّد ذلك العلماء منهم ابن مالك فقال:"وذو الطائية مبنية دوما"[5].

وقال ابن الحاجب: و(ذا) بعد (ما) للاستفهام[6].

---

(1) البيت من الطويل، انظر: ديوان الكميت، الكميت بن زيدالأسدي (ت126هـ)،تحـ: د.محمد نبيل الطريفي، بيروت: دار صادر، ط1، 2000م، ص194.

(2) البيت من الرجز، وهو لرؤبة بن العجاج، انظر: مجموعة أشعار العرب وبها ديوان رؤبة بن العجاج، تصحيح: وليم بن الورد، الكويت: دار بن قتيبة، 2008م،ص180. وانظر: التصريح بمضمون التوضيح: 138/1.

(3) ترجمة لابن جني هو: أبو الفتح عثمان بن جني الموصلي البغدادي، من أئمة الأدب والنحو، وله شعر.ولد بالموصل سنة(322هـ)، وقيل سنة (330هـ)وتوفي ببغداد سنة (392هـ) من تصانيفه:"المحتسب"، و"الخصائص" و"اللُّمع".

(4) البيت من الطويل، قائله منظور بن سحيم وهو في التصريح بمضمون التوضيح (137/1) وهمع الهوامع (84/1).

(5) شرح كافية ابن الحاجب: 196/1.

(6) شرح المقدمة الكافية في علم الإعراب: 725/3.

تتبعه بدر الدين بإضافته: وكذلك بعد (من)؛كقولك:"ماذا صنعت؟"، و"مَن ذا أكرمتَ" كذلك اتفق مع بعض العلماء كابن مالك، وابن عقيل وابن هشام الأنصاري

وقال ابن الحاجب: "والعائد المفعول يجوز حذفه"[1].

اعترض عليه بدر الدين قائلاً:"ليس على إطلاقه؛ وإنما يجوز حذفه إذا كان متصلاً؛ مثل:"جاء الذي أكرمت" فلو كان منفصلاً لم يجز؛مثل:"جاء الذي إياه أكرمت".

مسألة (1):

يجوز حذف العائد المنصوب المتصل بفعل أوصفة، مثل: "جاء الذي أكرمت" أو "جاء إنك مَكرِم"، فلو كان متصلاً بحرف لم يجز حذفه، مثل:"جاء الذي إنه لكريم".

مسألة (2):

قد تحذف الصلة كلها لدليل يدل عليها؛كقوله:

نحنُ الألَى فاجمعْ جمو عَكَ ثم وجِّهْهمْ إلينا[2]

ومن قول الآخر:

فإن أدَعُ اللواتي من أناسٍ أضاعوهنَّ لا أَدَعُ الَّذينا[3]

أي: الذين أضاعوهنَّ[4]، فحذفت صلة الأُلى لدلالة ما بعده، فكأنه قال: نحن الألى عرفت عدم مبالاتهم بأعدائهم. وفهم هذا بقوله فاجمع جموعك ثم وجههم إلينا.

---

(1) المصدر السابق: ص 726.

(2) البيت من الكامل، وقائله عبيد بن الأبرص، وهو فيه مع الهوامع: (89/1) كما ذُكر، أما في ديوانه: نحن الأولى جمِّع ْجموعَاث مُوجّهمْ إلينا، انظر: ديوان عبيد بن الأبرص، عبيد بن الأبرص، شرح: أشرف عدرة، بيروت: دار الكتاب العربي،ط1، 1414هـ،ص119.

(3) البيت من الوافر، وقائله الكميت ُبن زيد،انظر: ديوان الكميت،ص395. وهو في خزانة الأدب: (560/2).

(4) شرح كافية ابن الحاجب: 211/1.

ابن الحاجب: وإذا أخبرت بـ (الذي) صدَّرتَها، وجعلت موضعَ المخبَر عنه ضميراً لها، وأخّرته خبراً، فإذا أخبرت عن (زيْد)-مِن:ضربتُ زيداً-قلت:الذي ضربته زيدٌ[1].

عقب بدر الدين: وكذلك بأحد فروعها، وقوله:بـ"الذي":للنحاة في هذا الباب اصطلاح ثانٍ يوافق اللغة؛ لأن زيداً في المسألة المذكورة مخبرٌ عنه لغة، وفي الاصطلاح الصناعي مخبَر به، وبعضهم يجعل الباء هنا للاستعانة؛ أي متوصلاً إلى الإخبار ب"الذي" ومنهم ابن الحاجب.[2] وافقه العلماء في هذا الاستدراك قوله:"وجُعلت موضع المخبر عنه".

اعترض بدر الدين: الأجود:وجعلت خلفاً عن المخبر عنه.

وهو بذلك يتفق مع العلماء ويختلف مع ابن الحاجب.قوله:"وأخرته خبراً"

فذكر بدر الدين: أي عن "الذي" اصطلاحاً.

وأتبع ابن الحاجب: وكذلك الالف واللام في الجملة الفعلية خاصة ليصح بناء اسم الفاعل والمفعول[3].

فاستدرك بدر الدين: إنما وصلوا الألف واللام باسم فاعل أو مفعول، لأنَّ الصلة من الموصول لها شبه بالمضاف إليه، وشبه بالاسم الأخير من المركَّب تركيب فرج؛ فأتى ببعض الصلات جملة لازمة حالة واحدة، تشبيهاً بالمضاف إليه، وبعضها مفرداً معرباً، وهو صلة الألف واللام، تشبيهاً بالاسم الأخير من المركَّب؛ مراعاة للشبهين، وقيل: لما أشبهت الألف واللام الموصولة الألف واللام المعرفة؛ لم تدخل إلا على ما دخلت عليها "تلك" و"تلك" لا تدخل إلا علة المفرد، فكذلك هذه.

ولصلة الألف واللام شروط:

- أحدها:أن لا يكون جملة فعلية، لما ذكر.

---

(1) شرح المقدمة الكافية في علم الإعراب: 728/3.
(2) شرح كافية ابن الحاجب: 212/1.
(3) شرح المقدمة الكافية في علم الإعراب: 729/3.

- الثاني: أن يكون فعلها متصرفاً تصرفاً تاماً، لأن غير المتصرف مطلقاً؛ كـ"عسى" أو تصرفاً تاماً كـ" كان" ليس له اسم فاعل ولا مفعول فلا يصح صلة لذلك.
- الثالث: أن لا يكون منفياً؛ نحو:"ما ضرب زيد"، فلا يصح: "الما ضارب زيداً".
- الرابع: أن لا يتقدم معموله عليه؛ فلا يصح:"الزيدا ضارب"[1].

فقد ذكر الأزهري: وليست "أل" الداخلة على اسم الفاعل والمفعول (موصولاً حرفياً) خلافاً للمازني.

ويرده أنها لا تؤول بالمصدر وأن الضمير يعود عليها في نحو قولهم: "قد أفلح المتقي ربَّه" والضمير لا يعود إلا على الأسماء[2].

وأكمل ابن الحاجب: فإن تعذر أمرٌ منها تعذَّر الإخبار، ومن ثمَّ امتنع الإخبار في ضمير الشأن، وفي الموصوف، والصفة، وفي المصدر العامل، وفي الحال، وفي الضمير المستحقِّ لغيرها ولا في الاسم المشتمل عليه.

يعني: إذا تعذر أمر من هذه الأمور تعذر الإخبار على هذه الطريقة، فلا يستقيم الإخبار عن ضمير ولا عن الموصوف لأنك تجعل موضعه ضميراً، فيؤدي إلى كون الموصوف مضمراً. ولا عن الصفة لأنه يؤدي إلى أن تكون الصفة مضمرة، ولا عن المصدر العامل لأنه يؤدي أن يكون المضمر عاملاً، ولا عن الحال لأنه يؤدي إلى أن يكون المضمر حالاً، ولا عن الضمير المستحق لغيرها في مثل قولك: زيد ضربته، فلا تخبر عن الضمير في (ضربته) لأن غير (الذي) استحقه، وهو المبتدأ، فلو ذهبت تخبر عنه لبقي الوصول بلا عائد، لأنك إذا جعلت موضعه مضمراً بقي على

(1) شرح كافية ابن الحاجب: 212/1 -213.
(2) شرح التصريح بمضمون التوضيح في النحو: 160/1.

ما كان عليه في عودة إلى(زيد)، فيبقى الموصول بلا عائد، ولا يستقيم أن يكون المضمر المؤخر خبراً عائداً على الموصول.

كذلك لا يصح الإخبار عن الاسم المشتمل على الضمير المستحق لغير الموصول نحو (زيد ضرت غلامه)فلا يصح الإخبار عن (غلامه).

وبهذا يوافق بدر الدين كلام ابن الحاجب مذللاً كلامه بأمثلة:

- امتنع في ضمير الشأن نحو: (الذي هو زيد منطلق هو)، فهذا لا يصح؛ لأن الضمير الشأن صدر الكلام.
- الموصوف: "ضربت زيداً الخبيث" فلا يجوز:"الذي ضربته الخبيث زيد".
- الصفة: مثل:"الذي ضربت زيداً إياه الخبيث" ولو جاز لأصمرت الصفة.
- المصدر العامل: "عرفتُ ضربَ زيدٍ عمراً"؛ لا يجوز:"الذي عرفته زيد عمراً ضرْب".
- الحال: "الذي ضربته زيداً راكب" لا يجوز لأنه يلزم أن يكون الحال معرفة لأن الضمير معرفة، والحال لا تكون إلا نكرة.
- الضمير المستحق لغيرها: مثل: "زيدٌ ضربتُ غلامه".
- الاسم المشتمل عليه: أي مثل:"زيد ضربت غلامه" فلا يجوز:"الذي ضربته غلامه"[1].

مسألة(1):

لا يجوز الفصل بين الموصول والصلة إلا في النداء خاصة، وهو إما مستحسن؛ بأن يكون في الصلة ضمير المنادى؛كقوله:

وأنت الذي يا سعدُ أَبْتَ بمشهدٍ كريمٍ وأثواب المكارمِ والمجدِ[1]

(1) شرح كافية ابن الحاجب: 1/213 -214.

أو ضعيف بخلافه؛ كقوله:

تعـشَّ فـإن عاهـدتني لا تخـونني فكُن مثل مَـنْ يـا ذئـبُ يَصـطحِبان[2]

مسألة(2):

قد تكون "الذي" مصدرية؛ كقوله تعالى: ﴿ذَٰلِكَ ٱلَّذِي يُبَشِّرُ ٱللَّهُ عِبَادَهُ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَعَمِلُواْ ٱلصَّٰلِحَٰتِۗ قُل لَّآ أَسۡـَٔلُكُمۡ عَلَيۡهِ أَجۡرًا إِلَّا ٱلۡمَوَدَّةَ فِي ٱلۡقُرۡبَىٰۗ وَمَن يَقۡتَرِفۡ حَسَنَةً نَّزِدۡ لَهُۥ فِيهَا حُسۡنًاۚ إِنَّ ٱللَّهَ غَفُورٞ شَكُورٌ﴾ [سورة الشورى: الآية 23][3]؛ إذ لو كانت موصولة كان العائد "به" وكان غيرَ جائز الحذف؛ لأن الموصول لم يتصل بما اتصل به، ومعلوم أنه لا يجوز حذف العائد المجرور بما لم يتصل الموصول بمثله، فلا يجوز: "رأيتُ الذي مررتَ"، ويجوز: "مررتُ بالذي مررتَ"، وقد تكون "الذي" موصوفة، كما نقل الفرَّاء عن العرب: " جاءني الذي أبوك"، و"مررت بالذي أخيك"؛ ف"أخوك" و"أبوك" صفة لـ "الذي".

ابن الحاجب: و"ما" الاسمية: موصولة، واستفهامية، وشرط، وموصوفة، وتامة بمعنى شيء، وصفة[4].

شرح ابن الحاجب كونها صفة كقولك: اضربه ضرباً ما، أي: ضرباً أيَّ ضربٍ كان، وهذه عند بعضهم حرف للتقليل.

عقب عليه بدر الدين: "ما" لا تكون صفة، وهي في "ضرباً ما" و"عندي شيءٍ ما" زائدة عوضاً عن الصفة، وهو حرف وليست باسم، بل هي كالواقعة بعد "حيث" عوضاً عن المضاف إليه؛ لأن "حيث" كانت تعمل الجر فيما أضيفت إليه كغيرها، فلما أريد إعمالها الجزم، حُذفت منها المضاف إليه وعُوِّض عنه "ما" هذا قول المحققين. ووافقه في أن " ما" بمعنى "رُبَّ" في قولهم: "إني مما أفعل كذا"؛ أي: ربما أفعله، والأولى قد تكون "ما" معرفة غير موصولة ونكرة غير موصوفة؛

---

(1) البيت من الطويل؛ وقائله البحتري؛ وهو في دلائل الإعجاز(204، 305) وديوانه: (208/1).
(2) البيت من الطويل؛ وقائله الفرزدق، وهو في ديوانه: (870).
(3) سورة الشورى، الآية (23).
(4) شرح المقدمة الكافية في علم الإعراب: 3/732-734.

كقولـك: "إني مما أفعـل كـذا" أي: إني مـن الأمـر أن أفعـل كـذا، والثانيـة "مـا" التعجبية[1].

قال ابن الحاجب: و(مَنْ) كذلك إلا في التمام والصفة[2].

استدرك بدر الدين عليه: قد تكون"مَنْ" زائدة؛ كقول عنترة:

يا شاةُ مَنْ قَنَص لَمن حلَّـت لـه حَرُمَتْ عَـليَّ و ليتهـا لم تَحـرُمُ[3]

ويقول ابن مالـك: وتقـع "مَـنْ ومـا" شرطيتـين، واسـتفهاميتين، ونكـرتين موصوفتين، ويوصف بها على رأي.

ولا تزاد "مَنْ" خلافاً للكسائي، ولا تقع على غير من يعقل إلا مُنَزَّلاً منزلتَـه أو مجامعاً له بشمولٍ أو اقترانٍ خلافاً لقطرب.

و"ما" في الغالب لما لا يعقل وحده، وله مع من يعقل، ولصفات من يعقـل، وللمبهم أمرُه، وأفردت نكرة، وقد تساويها" مَنْ" عند أبي علي.

ومثَّـل بشـواهد: مثـال(مـن ومـا) في الشرـط، قولـه تعـالى: ﴿..وَمَن يُؤْتَ ٱلْحِكْمَةَ فَقَدْ أُوتِيَ خَيْرًا كَثِيرًا ..﴾ [سـورة البقـرة: الآيـة 269][4] و ﴿ وَمَا يَفْعَلُوا۟ مِنْ خَيْرٍ فَلَن يُكْفَرُوهُ ۗ وَٱللَّهُ عَلِيمٌۢ بِٱلْمُتَّقِينَ ﴾ [سورة آل عمران: الآيـة 115][5]. ومثالها في الاستفهام قوله تعالى: ﴿..وَمَنْ أَصْدَقُ مِنَ ٱللَّهِ حَدِيثًا ﴾ [سـورة النسـاء: الآيـة 87][6] و﴿وَمَا تِلْكَ بِيَمِينِكَ يَٰمُوسَىٰ ﴾ [سورة طه: الآيـة 17][7]، ومثالها نكرتين موصـوفتين قول الشاعر:

ألا رُبَّ مَنْ تَغْتَشُّه لـك ناصـحٌ ومـؤتمنٍ بالغيـب غـيرُ أمـين[8]

---

(1) شرح كافية ابن الحاجب: 215/1 -216.
(2) شرح المقدمة الكافية في علم الإعراب: 735/3.
(3) البيت من الكامل، انظر: ديوان عنتر،عنترة بن شداد العبسي، بيروت: مطبعة الآداب 1893م،ص83. وهو في القصيدة الموسومة بالمعلّقة.
(4) سورة البقرة، آية (269).
(5) سورة آل عمران، آية (115).
(6) سورة النساء، آية (87).
(7) سورة طه، آية (17).
(8) البيت من الطويل، وهو لعبد الله بن همام كما في حماسة البحتري (175)، سيبويه (109/2).

وقال آخر:

ربما تكره النفوسُ من الأمـــــــ ـرِ لـه فَرجَـةٌ كحـلِّ العِقـال[1]

وأكمل ابن الحاجب: عن (أيّ) وتستعمل للعاقل وغيره، وهي معربة في كل أحوالها ولا تبني إلا في حالة الإضافة وبشرط أن تكون صلتها جملة اسمية صـدرها ضمير محذوف. فقال: و(أيٌّ) و(أيَّةُ) كـ (ما) إلا في التمام، فالموصول نحـو: اضرب أيّهم خرج، وأيتهن خرجَت، والاستفهامية نحو: أيُّ الـرجلين عنـدك؟ والشرـطية نحو: أيًّا تضرب أضرب، والموصوفة نحو: يا أيها الرجـلُ – وتقـع صـفة كقـولهم: مررت برجك أيِّ رجك[2].

فعقَّب بدرك الدين عليه وتكون حالاً إذا وقعت بعد معرفة؛ كقولك: "لله درُّ زيدٍ أيَّ رجل وقد تكون أيضًا نافية؛ كقول الشاعر:

فاذهب فأيفتيَّفي الناس أحـرَزَه عن حتفه ظُلَمٌ دُعجٌ ولا جَبَـلُ[3]

فالعطف عليها بـ "لا" النافية دليل على كونها نافية[4].

ونجد اتفاقًا بين رأي ابن مالك وابن الحاجب.

وقـول ابـن الحاجـب: وهـي معربـة – وحـدها – إلا إذا حـذف صـدر صلتها[5].أي: دون سائر المواصـلات. وإنـما أعربـت مـع قيـام مـا يقتضـي البنـاء لإلزامهم إياها الإضافة دون سائر أخواتها، فإذا حذف صدر صلتها رجعـوا بهـا إلى البناء على اللغة الفصيحة لافتقارها إلى ذلك الصدد كما بُني في نحو قوله تعالى: ﴿.. لِلَّهِ ٱلۡأَمۡرُ مِن قَبۡلُ وَمِنۢ بَعۡدُۚ وَيَوۡمَئِذٖ يَفۡرَحُ ٱلۡمُؤۡمِنُونَ ﴾[سورة الروم: الآيـة 4][6] لافتقاره في بنائه إلى ذلك المقدَّر.

---

(1) البيت من الخفيف، وقائله أمية بن الصّلت، العيني (484/1)، وذكر في الحماسة البصرية أن قائله هو حنيف بن عمير اليشكري والأول أشهر.

(2) شرح المقدمة الكافية في علم الإعراب: 735/3.

(3) البيت من البسيط، وقائله المتنخّل الهذليّ. انظر: ديوان الهذليين، 35/2.

(4) شرح المقدمة الكافية في علم الإعراب: 216-217.

(5) شرح المقدمة الكافية في علم الإعراب: 736/3.

(6) سورة الروم، الآية (4).

ومنه قوله تعالى: ﴿ثُمَّ لَنَنزِعَنَّ مِن كُلِّ شِيعَةٍ أَيُّهُمْ أَشَدُّ عَلَى الرَّحْمَٰنِ عِتِيًّا﴾ [سورة مريم: الآية 69][1]، والتقدير: أيُّهم هو أشد، فلما حذف صدد الصلة رجع بها إلى البناء الذي هو مقتضى أصلها.

وقول ابن الحاجب (ت 646هـ) عن الأسماء الموصولة العامة: وفي: ماذا صنعت؟ وجهان: أحُدهُما: ما الذي، وجوابه رفعٌ، والآخر: أيَّ شيءٍ، وجوابه نصبٌ[2].

وقال بدر الدين (ت 733هـ): جواب "ما الذي؟" بالرفع، و"أي شيءْ؟" بالنصب أجود؛ لتشاكل الجملتين، وليس بواجب، بل يجوز جواب كل منهما بما أجبت به الآخر، وفوات مشاكله اللفظ مع بقاء مشاكلة المعنى لا يضر، ومن قوله تعالى: ﴿قُلْ مَن رَّبُّ السَّمَاوَاتِ السَّبْعِ وَرَبُّ الْعَرْشِ الْعَظِيمِ (86) سَيَقُولُونَ لِلَّهِ ۚ قُلْ أَفَلَا تَتَّقُونَ﴾[سورة المؤمنون: الآية 86-87][3]. قرئ: ﴿فَسَيَقُولُونَ اللَّهُ﴾ و﴿سَيَقُولُونَ لِلَّهِ﴾؛ فالأول للمشاكلة.وهي قراءة أبو عمرو وعبد الله بن مسعود والحسن والجحدري وابن وثاب ونصر بن عاصم وأبي وأبي الأشهب ويعقوب واليزيدي. قال الضراء[4].

أما اللفظ والمعنى، والثاني لمشاكلة المعنى فقط، وقد تكون "ذا" بعد "ما" الاستفهامية زائدة ملغاةُ، كما أنشد القراء في كتاب المعاني:

يَاخَرَز تغلبَ ماذا بال نِسْوَتكم لاي َسْتفِقْنَ إلى الدِّيرِيْن تَحْنَانَا[5]

(1) سورة مريم، الآية (69).
(2) شرح المقدمة الكافية في علم الإعراب: 738/3.
(3) سورة المؤمنون، الآية (86-87).
(4) كتاب المعاني: 240/2.
(5) البيت من البسيط، وهو لجرير، وينظر: شرح ديوان جرير، محمد الصاوي، مصر: المكتبة التجارية الكبرى، ط1،د.ت،ص 598. ومغني اللبيب لابن هشام (301)،وهمع الهوامع (84/1).

6- أسماء الأفعال:

قال ابن الحاجب (ت 646هـ): "أسماء الأفعال ما كان بمعنى الأمر أو الماضي مثل: رُوَيْد زيداً، أي، أمهله، و: هيهات ذاك، أي: بَعُدَ..."[1].

وشرحها: أي: إنما بُنِيت إما لأن منها ما وضعه وضع الحروف نحو: (قَدْكَ)، ثم حملت البواقي عليه لأنها من باب واحد. وإما لشبهها بما هي بمعناه، وهو فعل الأمر والفعل الماضي فعلى هذا الوجه الثاني لا يستقيم أن يفسر (أفٍّ) بمعنى أتضجر، و(أَوّه) بمعنى (أتوجع)، ولكن (تضجرت)، و(توجعت). وعلى الثاني لا يمتنع ذلك. وهذه الألفاظ وإن كانت في معنى فعل الأمر والفعل الماضي فهي أسماء.

وعقَّب عليه بدر الدين (ت 733هـ) قائلاً: أما مراتبها: فهي في الأمر أكثر؛ لصحتها من كل فعل ثلاثي قياسًا وطرداً؛ مثل: "تراكِ"، و"دراكِ" و"رُويْد" وشبهه، وأسماء الفعل الماضي أقلَّ منه؛ مثل: "هيهات" أي: بعُد، و"شتَّان" أي: افترق، وشبهه، وأسماء الفعل المضارع أقل منه، ولم يذكرها المصنف مثل "أوه": أي: أتوجع، و"أفٍ" أي: أتضجر، و"وي" و"واهاً" أي: أتعجب، و"إليَّ" أي: أتنحى، لمن قال: "إليك" أي: تنحَّ، وأما "عليك" فمعناها: الزم[2].

إلا أن الرضي (ت 686هـ) قال: وكذا لا نقول إن (أف) بمعنى (أتضجر) و(أوَّه) بمعنى أتوجع، إذ لو كانا كذلك لأعربا كمسماهما، بل هما بمعنى (تضجرت) و(توجعت) للإنشائيين[3].

أما عن الباحثة فترى أن (أفٍ) بمعنى أتضجر فقد حملت على الأسماء. والدليل جواز دخول التنوين عليها، لأن التنوين من علامات الأسماء.

---

(1) شرح المقدمة الكافية في علم الإعراب: 471/3.
(2) شرح كافية ابن الحاجب: 219/1.
(3) شرح الرضي: 65/2.

وقال ابن الحاجب: و(فَعَالِ) بمعنى الأمر من الثلاثي قياسٌ كـ (نَزَالِ) بمعنى: انزل و(فَعالِ) مصدراً معرفة كـ: (فَجَارِ) وصفة لمؤنثٍ مثل: يا فَسَاقِ، مبنى لمشابهته عدلاً وزنة[1].

فتدارك عليه بدر الدين موضِّحاً: أي: المجرد، ولم ينبِّه عليه. فإن قيل: "واستغنى بالثلاثي"، قيل: فلِمَ لم يستغن به في التعجب، بل قيَّده؟!![2].

أما بالنسبة لرأي سيبويه (ت 181هـ) فقد قال مدعماً قول ابن الحاجب (ت 646هـ): "واعلم أن (فعال) جائزة من كل ما كان على بناء (فَعَلَ) أو (فَعُلَ) أو (فَعِلَ)، لا يجوز من (أفعلت) لأنا لم نسمعه من بنات الأربعة إلا أن تسمع شيئاً فتجيزه فيما سمعت ولا تجاوزه، فمن ذلك، قرقار، وعرعار.." كذلك أيده الرضي (ت 686هـ) في شرحه[3].

وقول ابن الحاجب (ت 646هـ): "وفَعالِ مصدراً معرفة كـ (فَجارِ).. إلى آخره"[4].

فاستدرك عليه بدر الدين أي: إذا أردت اسم المصدر كـ "فَجارِ"؛ فإنه اسم للفجرة عَلَمٌ عليها، كما إنُّ "بَرَّة" اسم للمبرَّة عَلَمٌ عليها؛ قال الشاعر النابغة الذبياني:

إذا اقتَسَمْنا خُطَّتَيْنا بيننا فحملتُ بَرُّةَ واحتملتَ فَجارِ[5]

أي: حملتُ أنا المبرَّة واحتملتَ أنت الفجُرة[6].

---

(1) شرح المقدمة الكافية في علم الإعراب: 747/3.
(2) شرح كافية ابن الحاجب: 219/1.
(3) الكتاب: 41/2.
(4) شرح المقدمة الكافية في علم الإعراب: 747/3.
(5) البيت من الطويل، ينظر: ديوان النابغة الذبياني، زياد بن معاوية الملقب بالنابغة (ت605م)،تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار المعارف، ط2، ص55. وانظر: كتاب سيبويه (38/2)، والتصريح بمضمون التوضيح (289/2)، وهمع الهوامع (29/1).
(6) شرح كافية ابن الحاجب: 219/1-220.

وقد قال الرضي (686هـ): "... على أن السيرافي جوَّز كون (برة) بمعنى: البارة، فكذا يكون (فجار) بمعنى (الفاجرة)، كأنه قال: احتملت الخصلة البارة واحتملت الخصل الفاجرة[1].

وأكمل ابن الحاجب: "وصفة المؤنث مثل: يا فَسَاقِ، مبنيٌّ لمشابهته عدلاً وزنه"[2].

فاعترض عليه بدر الدين: أي: وكذا إذا قصدت بـ "فعالِ" الصِّفة، مثل "فَجارِ" للفاجرة، و(فساقِ) للفاسقة. و"فعالِ" الصفة تنقسم إلى مخصوصة بالنداء؛ وإلى غير مخصوصة بالنداء؛ فالمخصوصة بالنداء مقيسة عند سيبويه ومسموعة عند المبرد، وغير المخصوصة تنقسم إلى: حال، وإلى صفة غالبة؛ فالحال كقولهم: "جاءت الخيلُ بدادِ" أي: متبددة، والصفة الغالبة؛ كـ "سَباطِ" للحمى، و"حناذِ" للشمس، وإنما يكون "فعال" الصفة عند سيبويه قياساً مطرداً بثلاثة شروط: أن يكون صفة ذم المؤنث في النداء؛ مثل "يا نَحَاسِ" و"خَباثِ" و"وتكاع" و"كَسالِ" وشبهه، فإن فُقِدَ واحد من الشروط الثلاثة بأن يكون المذكر أو في صفة مدح أو في غير النداء؛ فليس منه، فإن جاء منه شيء في غير النداء؛ فشاذ مسموع لا يقاس عليه؛ **كقوله:**

أطوِّفُ ما أَطوِّفُ ثم آوي ... إلى بيتٍ قعيدتُه لكاعِ[3]

ونظيره في التخصيص بالنداء وشذوذه في غيره: "وفل"؛ فإن ما جاء منه في غير النداء فشاذ لا يقاس عليه؛ كقوله:

تضلَّ منه إبلي بالهوجلِ ... في لَجَّةٍ أمسِك فلاناً عن فُلِ[4]

وهذا بخلاف "فلان" فإنه يستعمل في النداء وغيره[5].

---

(1) شرح الرضي: 77/2.
(2) شرح المقدمة الكافية في علم الإعراب: 747/3.
(3) البيت من الوافر، وهو للحطيئة وليس موجودًا في ديوانه، ولا سابق له أو لاحق، ينظر: المقتضب للمبرد (238/4)، وخزانة الأدب (408/1)، وشذور الذهب (92)، والتصريح بمضمون التوضيح (180/2)، وهمع الهوامع (82/1، 178).
(4) لأبي النجم العجلي في ديوانه (199)، وشرح التسهيل (419/3)، والكتاب (248/2)، وخزانة الأدب (401/1)، وشرح التصريح (180/2)، وأوضح المسالك (43/4).
(5) شرح كافية ابن الحاجب: 220/1-221.

وأتبع ابن الحاجب: "وعلماً للأعيان مؤنثاً كـ (قَطامِ) وَ(غَلابِ) مبني في الحجاز معربٌ في بني تميم إلا ما في آخره راء نحو: حَضارِ[1].

وافقه بدر الدين في ذلك

ورأي سيبويه (ت 181هـ): "... واعلم أن جميع ما ذكرنا إذا سميت به امرأة فإن بني تميم ترفعه وتنصبه وتجريه مجرى اسم لا ينصرف، وهو القياس.. ألا ترى أن بني تميم يقولون: هذه قطاع، وهذه حِذَام، لأن هذه معدولة عن (حَاذِمة) وقِطَاع معدولة عن (قاطمة) أو (قطعمة) وإنما كل واحدة منها معدولة عن الاسم الذي هو علم، ليس عن صفة"[2].

7- **أسماء الأصوات**:

قال ابن الحاجب (646هـ): الأصوات: كل لفظ حُكي به صوتٌ أو صُوِّتَ به للبهائم، فالأول كـ (عَاقْ) والثاني كـ (نِخّْ)[3].

وقد استدرك بدر الدين (ت 733هـ) عليه قائلاً: "أو صوِّت للبهائم". من هذا أيضاً "ما يصوّت به للصبي قبل فهمه؛ كقوله ﷺ للحسن[4] عند أخذ تمرة الصدقة: كخ كخ[5]. و"غاق": حكاية صوت الغراب، و"ميء" حكاية صوت الظِّبية، و"نخ" للجمل[6].

وقد قال ابن مالك (ت 672هـ): "وأما أسماء الأصوات فهي أحق بالبناء لأنها غير عاملة ولا معمولة فأشبهت الحروف المهملة، ولأن فائدة الإعراب إبانة مقتضيات العامل، وذلك غير موجود فيها، فلم يكن لها في الإعراب نصيب"[7].

---

(1) شرح المقدمة الكافيةفي علم الإعراب: 3/749-750.
(2) الكتاب: 2/40.
(3) شرح المقدمة الكافيةفي علم الإعراب: 3/752.
(4) الحسن بن علي بن أبي طالب الهاشمي القرشي، أبو محمد، ولد في المدينة المنورة، وأمه فاطمة الزهراء (رضي الله عنها)، وهو أكبر أولادها وأولهم، كان عاقلاً حكيماً فصيحاً من أحسن الناس منطقاً وبديهة.
(5) الحديث أخرجه البخاري؛ كتاب الزكاة، باب: ما يذكر في الصدقة للنبي ﷺ (3/414).
(6) شرح كافية ابن الحاجب: 1/222.
(7) شرح المقدمة الكافية في علم الإعراب: 3/756.

8- المُرَكَّبَات:

قال ابن الحاجب: المُركبات: كل اسمٍ من كلمتين ليس بينهما نسبةٌ، فإن تضمَّن الثاني حرفاً بُنيا، كـ (خمسةَ عَشَرَ) و(حادي عشر) وأخواتهما، إلا "اثنى عشر" "ليس بينهما نسبة" وإلا أعرب الثاني: كـ "بعلبك" وبُني الأول في الأفصح.

ليخرج عنه باب المضاف والمضاف إليه، فإنه وإن كان مركباً فليس مبنياً، وليخرج عنه باب (تأبط شراً) فإنه محكي على أصله قبل التسمية به، وليس الغرض ها هنا إلا ما حصل بناؤه بالتركيب.

"أيضاً من تقسيم المركبات أن لا يتضمن الثاني معنى الحرف كـ (باب (بعلَّبك)، فيبني الأول من هذا الباب لتنزله منزلة الجزء، ويعرب آخر الاسمين بإعراب المفرد فيقال: هذا بَعَلبُكُّ ورأيت بعلبكَّ، ومررت بعلبكَّ، فلا يصرف للعلتين وهذا هو الفصيح. ومن العرب من يستعمل الأول كالمضاف فيعربه إعراب المضاف بالرفع والنصب والجر، ويعرب الثاني إعراب المضاف إليه. ثم انقسم هؤلاء قسمين، قسم يعرب الثاني إعراب مالا ينصرف، وقسم يعربونه إعراب المنصرف، فيقول الأول: هذا بَعْلُبَكَّ. ويقول الثاني: هذا بعلبك.

قول ابن الحاجب: "وبني الأول في الأول في الأفصح"[1].

فاستدرك عليه بدر الدين: الأجود أنه إنما يبني الأول على الفتح؛ لأن الثاني منزلٌ منزلة تاء التأنيث لزيادته، وما قبلها لا يكون إلا مفتوحاً، فكذلك هذا، إلا إذا كان ما قبل الأخر ياءً، فإنه التزم سكونها ولم تحرك بالفتح تخفيفاً لثقل الياء"[2].

ووافقه بدر الدين في شرحه فقال: "أمرؤ القيس" و"بعلبك" كذلك، وهما معربان"[3].

(1) المصدر السابق: 758/3.
(2) شرح كافية ابن الحاجب: 223/1.
(3) المصدر السابق: 223/1.

كذلك أضاف الرضي (ت 686هـ): "وأما الجملة فلا توصف قبل العلمية لا بالإعراب ولا بالبناء لأنها من عوارض الكلمة لا الكلام، وأما بعد العلمية فهي محكية باللفظ على ما يجيء، فلا يطلق عليها أنها معربة في الظاهر أو مبنية لاشتغال حرفها الأخير بالحركة التي كانت عليها، إعرابية أو بنائية، أو بالسكون الذي كان كذلك[1].

9- الكنايات:

قال ابن الحاجب (ت 646هـ): الكنايات: (كَمْ) و(كذا) للعدد، و(كيْتَ) و(ذَيتَ) للحديث. أي: (كذا) فمبنى إما لأن أصله (ذا) دخلت عليه كاف التشبيه، ثم استعمل على أصله وإما لكونه يكون كناية عن المبني في نحو: (خمسة عشرَ) فأجرى مجراه لكونه المتوسط.

فاستدرك عليه بدر الدين (ت 733هـ): "كذا" ليس كناية عن العدد خاصة، بل يكني بها أيضاً عن الجمل، ومنه الحديث عن رسول الله ﷺ: "أتذكر يوم كذا وكذا؟ فعلتَ كذا وكذا"[2].

وقال ابن الحاجب: "كيْتَ" "ذَيْتُ"[3].

فاستدرك عليه بدر الدين: أي: على البدل، ولا يُجمع بينهما؛ تقول: "قلتُ: كيْتَ وكيتَ. وقلتُ: ذيْتَ وذَيْتَ". وفي "كَيْتَ" أربع لغات: تقال بسكون الياء مع فتح التاء وضمها وكسرها، وبفتح الياء مشددة مع فتح التاء[4].

وقد أضاف الرضي (ت 686ه): "ولا تستعملان إلا مكررتين بواو العطف نحو: قال فلان كَيْتَ وكَيْتَ، وكان من الأمر ذَيْت وذَيْتَ، وهما مخففتان من (كية)

---

(1) شرح الرضي: 84/2.
(2) أخرجه البخاري؛ كتاب المظالم، (116/5) برقم (2441، 4685).
(3) شرح المقدمة الكافيةفي علم الإعراب: 761/3.
(4) شرح كافية ابن الحاجب: 224/1.

و(ذية) بحذف لام الكلمة وإبدال التاء منهما كما في (بنت)، والوقوف عليهما كالتاء كما في (بنتْ)[1].

وعن (كم) قال ابن الحاجب: "قـ (كم): الاستفهامية مميزها منصوب مفرد، والخبرية مميزها مجرور مفرد ومجموع[2].

وعقَّب عليه بدر الدين مضيفاً: "وكم..الخ".

يجوز عند بني تميم نصب مميز "كم" الخبرية وجرُّه، ويفرق بينهما بالقرائن وعليه حُمل:

كم عمةً لكَ يا جريرُ وخالةً فدْعاءُ قَدْ جَلَبت عَليَّ عِشاري[3]

بالنصب، وإن فصل بين "كم" الخبرية ومميزها بجار ومجرور أو ظرف، جاز النصب والجر.

ووافق رضي الدين (ت 686هـ) استدراك بدر الدين (ت 733هـ) في قوله: "وبعض العرب ينصب مميز (كم) الخبرية مفرداً كان أو جمعاً بلا فصل أيضاً اعتماداً في التمييز بينها وبين الاستفهامية على مُرة الحال[4].

وأضاف ابن الحاجب: "وتدخل "مِنْ" فيهما ولها صدر الكلام"[5].

فاستدرك بدر الدين قائلاً: الأجود: وتدخل مِن "على مميزها.

أما رضي الدين (ت 686هـ) فرأى: "أما في الخبرية فكثير نحو: "وكم من مَلِك في السموات"، "وكم من قرية"، وذلك لموافقته جراً للمميز المضاف إليه (كم)، وأما مميز (كم) الاستفهامية فلم أعثر عليه مجروراً بـ (من) في نظم ولا نثر، ولا دل على جوازه كتاب من كتب النحو، ولا أدري ما صحته"[6].

---

(1) شرح الرضي: 95/2.
(2) شرح المقدمة الكافيةفي علم الإعراب: 763/3.
(3) البيت من الكامل، وهو للفرزدق، ينظر: ديوانه (451). سيبويه (253/1، 393، 295)، خزانة الأدب (126/3)، وشرح التصريح (280/2)، وهمع الهوامع (254/1).
(4) شرح الرضي: 97/2.
(5) شرح المقدمة الكافية في علم الإعراب: 764/3.
(6) شرح الرضي: 97/2.

وأكمل ابن الحاجب: "وكلاهما يقع مرفوعاً ومنصوباً ومجروراً، فكل ما بعده فعل غير مشتغل عنه بضميره كان منصوباً معمولاً على حسبه، وكل ما قبله حرف جر أو مضاف مجرور، وإلا فمرفوع مبتدأ إن لم يكن ظرفاً، وخبر إنَّ كان ظرفاً[1].

وقد وافق بدر الدين كلام ابن الحاجب: وكذلك أسماء الاستفهام والشرط، وفي مثل تمييز كم عمة لك يا جرير وخالة ثلاثة أوجه، وقد يحذف في مثل: كم مالك؟ وكم ضربت[2].

10- الظروف:

ذكر ابن الحاجب (ت 664هـ): "الظروف منها ما قطع عن الإضافة كـ "قبلُ" و"بعدُ"، وأجريَ مجراه: "لا غيرُ" و"ليس غيرُ" و"حسبُ". ومنها (حيثُ) ولا تضاف إلاَّ إلى جملة في الأكثر.أي: الظروف المبنية؛ لأن بعض الظروف من أقسام المعربات، وقوله (قبل) و(بعد) وكذلك: فوق، وتحت، وأمام، وشبهه.

وإنما بنيت لاحتياجها إلى ذلك المنوي كاحتياج الحرف إلى غيره، ولذلك لا تبنى إلا إذا نوي، وإن لم ينو كانت كالمستقلة فتعرب[3].

وعقب بدر الدين[4] على ابن الحاجب في حركة البناء فأضاف: وإذا لم ينو المضاف إليه وبُنيت فبناؤها على الضم أكثر وأجود، وهو المشهور ومنهم من أبقاها على لفظها في الإعراب وهو قليل، ومنه قراءة جحدر العقيلي. ﴿..لِلَّهِ ٱلۡأَمۡرُ مِن قَبۡلُ وَمِنۢ بَعۡدُۚ ..﴾ [سورة الروم: الآية 4][5] بكسر لفظتي (قبل وبعد) بلا تنوين وقد تنون مع بنائها على الضم في الضرورة؛ كقول الشاعر:

ونحنُ قَتَلنا الأَسْدَ أَسْدَ شَنوءةٍ فما شربوا بعدٌ على لذةٍ خمرا[6]

(1) شرح المقدمة الكافية في علم الإعراب: 766-764/34.
(2) المصدر السابق: ص767-769.
(3) شرح المقدمة الكافية في علم الإعراب: 771-770/3.
(4) شرح كافية ابن الحاجب: 228-227/1.
(5) سورة الروم، الآية (4).
(6) البيت من الطويل، وهو بلا تسية في: أوضح المسالك (158/3)، وخزانة الأدب (501/6)؛ وشرح التصريح (50/2)، وهمع الهوامع (209/1، 210).

أضاف الرضي: "اعلم أن المسموع من الظروف المقطوعة: قبل، وبعد، وتحت وفوق، وأمام، وقدام، ووراء، وخلف، وأسفل، وأول، ومن عل، ومن علو، ولا يقاس عليها ما هو بمعناه نحو، يمين، وشمال، وآخر، وغير ذلك"[1].

قوله في (حيث): في الأكثر. لم يضف إلى مفرد إلا في موضعين: قوله:

ونطعنهم تحت الحَبى بعد ضربهم بيضِ المواضع حيثُ ليُّ العمائمِ[2]

ولم تُضَف فيما عداها إلا إلى جملة وأضاف بدر الدين[3]: وقد يحذف أحد جزأي الجملة بعدها لدليل يدل عليه كقوله:

سَمَوا في المعالي رُتبةً فوقَ رتبةٍ أحلَّتهم حيثُ النَّعائِمُ والنّسرُ[4]

أتبع ابن الحاجب: "ومنها (إذا) وهي للمستقبل وفيها معنى الشرط، فلذلك اختير بعدها الفعل، وقد تكون للمفاجأة فيلزم المبتدأ بعدها[5].

اعترض بدر الدين في "لذلك اختير بعدها الفعل" قائلاً: "بل وقوع الفعل بعدها واجب، لأنها شرطية كـ "إنْ"، فوجب الفعل بعدها لفظاً أو تقديراً كـ "إن". ولم يُجُوِّز بعدها الاسم إلا الأخفش، وهو فيه محجو. أسَّسها على أنَّ "إذا" تجزم[6].

أما سيبويه (ت 181هـ) فقال: "وأما (إذا) فلما يستقبل من الدهر، وفيها مجازاة"[7].

وقال الرضي (ت 686هـ): "ويجوز أن يقال في (إذا) إنه بني لأن وضعه وضع الحروف كما يقول بعضهم"[8].

---

(1) شرح الرضي: 101/2.
(2) البيت للفرزدق في شرح شواهد المغني (389/1)، والمقاصد النحوية (387/3)، وليس في ديوانه، وبلا نسبة في خزانة الأدب (553/6، 557، 558، 4/1)، والدرر (123/3)، وشرح الأشموني (314/2)، وشرح التصريح (39/2)، ومغني اللبيب (132/1)، وهمع الهوامع (212/1).
(3) شرح كافية ابن الحاجب: 227/1-228.
(4) البيت من الطويل، وهو لأبي تمام بن أوس، ينظر: دلائل الإعجاز (318)، وديوانه (477).
(5) شرح المقدمة الكافية في علم الإعراب: 772/3-774.
(6) شرح كافية ابن الحاجب: 229/1.
(7) الكتاب: 11/2.
(8) شرح الرضي: 108/2.

وأتبع ابن الحاجب: "وإذ لما مضى، ويقع بعدها الجملتان. ومنها: (أينَ) و(أنَّي) للمكان استفهاماً وشرطاً. و(متى) للزمان فيهما. و(أيانَ) للزمان استفهاماً. و(كيفَ) للحال استفهاماً. ومنها: (مُذ) و(منذ) بمعنى: أول المدة، فيليهما المفرد المعرفة وبمعنى "جميع" فيليهما المقصور بالعدد[1].

فعقب عليه بدر الدين[2] في قوله: و(إذ) لما مضى: هذا في الأكثر: وقد تجيء للمستقبل، كقوله تعالى: ﴿.. فَسَوْفَ يَعْلَمُونَ ﴿٧٠﴾ إِذِ ٱلْأَغْلَٰلُ فِيٓ أَعْنَٰقِهِمْ وَٱلسَّلَٰسِلُ يُسْحَبُونَ ﴾ [سورة غافر: الآية70 – 71][3]؛ فإن "إذا" مفعولة لفعل دخل عليه "سوف" وهي تخلص الفعل للاستقبال، وتقع بعدها الجملتان؛ لأنها بمعنى زمان مجرد عن الشرط، فصح تفسيرها بهما.

وعلى قول ابن الحاجب استدرك بدر الدين[4]: "وأنَّي". قد تكون "أنَّي" أيضاً بمعنى "كيف" وهو أكثر فيها من الاستفهام والشرط، كقوله تعالى: ﴿ . . أَنَّىٰ شِئْتُمْ . . ﴾ [سورة البقرة: الآية 223][5].

أما أيان "فذكر ابن الحاجب أنها للزمان استفهاماً كـ (متى) في الاستفهام كقوله تعالى: ﴿ . . أَيَّانَ يَوْمُ ٱلدِّينِ ﴾ [سورة الذاريات: الآية 12][6]، أي متى"[7].

وأضاف بدر الدين عليه: وأيان قد تكون للزمان شرطاً؛ كقوله:

أَيَّانَ نؤمْنك تأمنْ غيَرنا وإذا ... لم تُدرِكِ الأمنَ مِنَّا لم تَزَلْ حَذِرا[8]

---

(1) شرح المقدمة الكافية في علم الإعراب: 230/1.
(2) شرح كافية ابن الحاجب: 227/1-228.
(3) سورة غافر، الآيتان (70-71).
(4) شرح كافية ابن الحاجب: 230/1.
(5) سورة البقرة، الآية (223).
(6) سورة الذاريات، الآية (12).
(7) شرح المقدمة الكافيةفي علم الإعراب: 776/3.
(8) البيت من البسيط، وقائله مجهول، وهو في: شذور الذهب (336)، وهمع الهوامع (145/1)، والدرر اللوامع (125/1).

وعن (كيف) ذكر ابن الحاجب: (وكيف للحال استفهاماً)[1]. أتقول: كيف زيد؟ معناه: على أي حال هو؟ وأما استعمالها للشرط إذا دخلت عليها (ما) – فضعيف عند البصريين وجائز عند الكوفيين[2].

وقال ابن الحاجب: في شرح الوافية: ".. ولا يجازي بها في الأفصح وإن دخلت (ما) عليها كقولك: كيف تكون أكون، وقد جازى بها الكوفيون مع (ما) واختاره الزجاجي[3] في الجمل"[4].

أما بدر الدين فأضاف عليه: "تكون أيضاً شرطاً، إلا أنها لا تعمل الجزم، ومنه قوله تعالى: ﴿..يُصَوِّرُكُمْ فِي ٱلْأَرْحَامِ كَيْفَ يَشَآءُ..﴾ [سورة آل عمران: الآية 6][5]، فإنها هنا شرطية قطعاً، أي: كيف يشاء يصوركم وجوابها إما مقدر، كقول البصريين، أو مقدم، كقول الكوفيين. وعدَّ "كيف" في الظروف تسامح؛ فإنها ليست ظرفاً"[6].

إلا أننا نجد ابن هشام (ت 761هـ) في كتابه المغني موافقاً لرأي ابن الحاجب، ولم يتطرق لمعنى كيف في الشرطية.

قال ابن الحاجب: وقد يقع المصدر أو الفعل أو (أن) فيقدَّر زمانٌ مضاف. وهو مبتدأ وخبره ما بعده خلافاً للزجاجي.اتفق معه بدر الدين في قوله: "وهو مبتدأ" أي: "مُذ" و"منذ" إذا وقع بعدهما المفرد المعرفة أو المقصود بالعدد فيكون التقدير في مثل: "مذيومُ الجمُعة": أول المدة يوم الجمعة، وفي مثل: "منذ يومان":

---

(1) شرح المقدمة الكافية في علم الإعراب: 776/3.
(2) المصدر السابق: 776/3.
(3) إبراهيم بن السري بن سهل، أبو إسحاق الزجاج، عالم بالنحو واللغة، ولد في بغداد (241-855هـ) وكان في فتوته يخرط الزجاج.
ثم مال إلى النمو فتعلمه على المبرد ومن كتبه (الاشتقاق، والأمالي). ينظر في ترجمة: نزهة الألباء ص306، بغية الوعاة 77/2.
(4) الكافية الوافية لابن الحاجب: 412/2.
(5) سورة آل عمران، الآية (6).
(6) شرح كافية ابن الحاجب: 231/1.

جميع مدة "يومان"، فإن كان ما بعدهما مجروراً كانتا حرفين[1]، وقد وافق العلماء كلام العالِمَيْن.

وقول ابن الحاجب: "خلافاً للزجاج". فقد وهم الزجاجي في قوله: "إنه خبر مبتدأ متقدم" لأن المعنى واللفظ يأبيانه، أما المعنى فلأنك مخبر عن جميع المدة بأنه يومان، وذلك خبر محقق[2].

وقال بدر الدين: ليس للزجاج في هذا خلاف، وإنما الخلاف لأبي القاسم الزجاجي[3]؛ فإنه يقول: هو خبر[4].

أما الرضي (686هـ) فأضاف: "وفي إعراب (مذ) و(منذ) قولان آخران، أحدهما: عليه أكثر الكوفيين، وهو أنهما ظرفان مضافان لجملة حذف فعلها وبقي فاعلها، وأصله على هذا: مذ كان يومان، وهو مبني على أن أصلهما (من) و(إذ) – وقد اختار هذا القول كل من السهيلي وابن مالك.

والآخر: قول الفراء وبعض الكوفيين، وهو أنهما خبر لمبتدأ محذوف، وأصله: ما رأيته من الزمان الذي هو يومان، وهو مبني على أن أصلهما مركباً من (من) و(ذو) الطائية[5].

وافق ابن هشام (ت 761هـ) قول الزجاجي فقال: "وهو ما أعطي حكم الشيء المشبه له في لفظه دون معناه له صور كثيرة[6].

وأتبع ابن الحاجب: "ومنها: (لَدَي) و(لَدُن): وقد جاء: لدُن، وَلَدَن، وَلْدَن، وَلَدْ، وَلُدْ، وَلَدُ"[7].

---

(1)شرح كافية ابن الحاجب: 231/1.

(2) شرح المقدمة الكافية في علم الإعراب: 778/3.

(3) هو عبد الرحمن بن اسحاق أبو القاسم الزجاجي، منسوب إلى شيخه – إبراهيم الزجاج، أصله من (حمير) ونزل بغداد ولزم الزجاج حتى برع في النحو، صنف الجمل الكبرى في النحو والإيضاح والكامل. ينظر: نزهة الألباء: ص306.

(4) شرح كافية ابن الحاجب: 232/1.

(5) شرح الرضي: 118/2.

(6) المغني: 335/1.

(7) شرح المقدمة الكافية في علم الإعراب: 780/3.

وقد وافق بدر الدين كلام شرح ابن الحاجب[1].

وأكمل ابن الحاجب: "و(قطُّ) للماضي المنفي، و(عَوْضُ) للمستقبل المنفي والظروف المضافة إلى الجملة و(إذ) يجوز بناؤها على الفتح وكذلك: مثل، وغيرُ، مع (ما) و(أنْ) و(أنَّ)[2].

فاستدرك بدر الدين عليه في (قط للماضي المنفي): هذا في الأكثر، وقد جاء في الحديث: "قصرنا مع رسول الله ﷺ، "أَمِنْ ماكنا قط وأكثر"[3]، فاستعملها بغير نفي.

وعن (يوم) ذكر ابن الحاجب: (والظروف المضافة إلى جملة بذكره (يوم).

أما بدر الدين فأضاف: "ها هنا تفصيل، وهو أن الجمل إنما يضاف إليها من الظروف مالم يكن زمناً معيناً؛ مثل: "حين" و"ساعة" و"يوم"، فإن كان معيناً كـ "نهار" و"ليل" وشبهه فلا، ثم إذا أضيف الظرف إلى الجملة؛ فإن كانت اسمية أعرب عند البصريين وجوباً، وجوز الكوفيون الإعراب والبناء على الفتح، وإنْ كانت فعلية والفعل معرب فالوجهان، والإعراب أجود، وإن كان الفعل مبنياً كالماضي والمضارع المتصل به إحدى النونين – فالوجهان، والبناء أجود؛ للمشاكلة بين المضاف والمضاف إليه"[4].

11- أسماء العدد:

عرفها ابن الحاجب (ت 646هـ): "أسماء العدد: ما وضع لكمية آحاد الأشياء، أصولها اثنتا عشْرَةَ كلمةً، واحِدٌ إلى عشَرةٍ، ومائةِ وألف. فيندرج فيه (واحدً) و(اثنان) لأنهما من أسماء العدد عند النحويين، وإن لم تكن من العدد عند كثير من الحُسَّاب، وهو خلاف لفظي لا معنوي"[5].

---

(1) المصدر السابق: 781/3.
(2) المصدر السابق: 782/3-785.
(3) الحديث أخرجه البخاري في كتاب الجح، باب الصلاة (288/1).
(4) المصدر السابق: ص233.
(5) شرح المقدمة الكافية في علم الإعراب: 790/3.

وعقب عليه بدر الدين (ت 733هـ): "الكمية غير عربية، وجعل الأصول اثني عشرة؛ لأنه جعل "عشرين" وأخواتها مشتقة من الآحاد وفروعاً عليها لا أصولاً"[1].

قال سيبويه (ت 181هـ): تقول فيما كان لأدنى العدَّة بالإضافة إلى ما يُبنى لجمع أدنى العدد، إلى أدنى العقود "وهي العشرة وما بعدها من العقود إلى المائة إنما هو تثنية لها وتثليث وتتسيع"[2].

بينما قال الرضي (ت 686هـ): "جرى (واحد) و(اثنان) في التذكير والتأنيث على القياس، ذو التاء للمؤنث، والمجرد عنها للمذكر.. وأما (اثنان) فهو لفظ موضوع لواحدين من المثنى، و(اثنان) محذوف اللام، والتاء للتأنيث، و(ثنتان) مثل (بنت) تاء التأنيث فيه بدل من الياء، وهو قليل، وإبدال التاء من الواو كثير كـ(أخت) و(بنت) و(تراث) و(قطأة)"[3].

بينما نجد الأزهري (ت 905) عرفه قائلاً: "وهو ما ساوى نصف مجموع حاشية، القريبتين أو البعيدتين على السواء، كـ: الاثنين، فإن حاشية السفلى واحد، والعليا ثلاثة، ومجموع ذلك أربعة، ونصف الأربعة اثنان، وهو المطلوب. ومن ثم قيل: الواحد ليس بعدد لأنه لا حاشية له سفلى حتى تضم مع العليا. والمراد به هنا الألفاظ الدالة على المعدود، كما يقال الجمع، للفظ الدال على المعدود"[4].

وأكمل ابن الحاجب (ت 646هـ): "واحدٌ، اثنان. واحدةٌ، اثنتان أو ثِنتانِ، ثلاثةٌ إلى عَشْرَةٍ، وثلاثٌ إلى عَشْر وأحدَ عشَرَ، اثنا عشَرَ. إحدى عَشْرَةَ، اثنتا عشَرَة أو ثِنتَا عَشَرة، ثلاثة عَشَرَ إلى تِسعَة عشَرَ، وثلاثَ عَشَرَةَ إلى تسعَ عشَرةَ وتميم

(1) شرح كافية ابن الحاجب: 236/1.
(2) الكتاب: 206/1.
(3) شرح الرضي: 146/2-147.
(4) شرح التصريح بمضمون التوضيح في النحو: 446/2.

تكسـر الشين". أي: (واحد، اثنان) يعني للمذكر، و(واحدة: اثنتان أو ثنتان) يعني للمؤنث[1].

وأتبع ابن الحاجب (ت 646هــ): "وتميم تكسر الشين في المؤنث"[2].

فعقب عليه بدر الدين (733هــــ): "أي: مـن "عشـــرة" في "أحـد عشرـ" وأخواتها، وتخالف عادتها في المسألة من تسكين الوسـط المتحـرك بالكسرـ؛ مثـل: "كَتِف" و"كَبِدِ"؛ فإنها تسكنهما وشبههما"[3]، واتفق جمهور النحاة مع الرأيين.

وأتبع ابن الحاجب (ت 646هــ) تعريفه: "وعشرون وأخواتهـا فـيهما أحـدٌ وعشرون، إحدى وعشرون ثم بالعطف بلفظ مـا تقـدم، إلى تسـعة وتسـعين. مائـة وألف. مائتان وألفان فيهما. ثم على ما تقدم"[4].

وأكمل: "وفي ثماني عشرة، فتح الياء، وجـاء إسـكانها، وشـذَّ حـذفها بفـتح النون"[5]. أي أن هذا هو القياس لأنها ياء قبلها كسرة وجب لها الفتح، فالقيـاس أن تتحملها فقال: ثماني عشرة".

فعَّقب عليه بدر الدين (733هـ): "لأنه على لغة من يُعـرب فيقـول: جـاءني ثمانٌ" و"رأيتُ ثماناً"، و"مررتُ بثمانٍ، فإذا رُكِّبـت بناهـا عـلى الفـتح؛ كــ "خمسـةَ عشَرَ"[6].

وشرح الأزهري (ت 905هـ): "ألفاظ الأعداد بالنسبة إلى الاستعمال أربعـة أنواع:

- مفرد، وهو عشرة ألفاظ: واحد واثنان وعشرون وتسعون وما بينهما.
- ومضاف، وهو أيضاً عشـرة ألفاظ: مائة وألف وثلاثة وعشـرة وما بينهما.

(1) شرح المقدمة الكافية في علم الإعراب: 3/791-792.
(2) المصدر السابق: 792.
(3) شرح كافية ابن الحاجب: 1/236.
(4) شرح المقدمة الكافية في علم الإعراب: 3/793.
(5) المصدر السابق: 3/794.
(6) شرح كافية ابن الحاجب: 1/236.

- ومركب، وهو تسعة ألفاظ: أحد عشر وتسعة عشر وما بينهما.
- ومعطوف وهو: أحد وعشرون، وتسعة وتسعون وما بينهما"[1].

بذلك نرى توافقاً بين آراء النحاة.

وأتبع ابن الحاجب شارحاً مميز العدد: "ومميز الثلاثة إلى العشرة مخفوض مجموع لفظاً أو معنى، إلا في ثلاثمائة إلى تسعمائة، وكان قياسها مئات، أو مئين، ومميز أحد عشر إلى تسعة وتسعين منصوب مفرد، ومميز مائة وألف وتثنيتهما وجمعه مخفوض مفرد"[2].

فأضاف بدر الدين (733هـ) عليه: في قوله: مجموع أي: "جمع قلة، إلاَّ ما جاء منه مسموعاً في إفراده؛ كـ "ثلاثمائة" وفي جمعه جمع كثرة؛ كقوله: "ثلاث شخوص"، وإنما جمع كيلا يوهم إضافة أجزاء المعدود إليه إذا أفرد؛ إذ لو قيل: "سبعة درهم" أوهَم سبعة أجزاء درهم"[3].

وجَّه الزمخشري (ت 538هـ) الآية: ﴿...إِنِّيٓ أَرَىٰ سَبۡعَ بَقَرَٰتٖ سِمَانٖ ...﴾ [سورة يوسف: الآية 43][4]، "فإن قلت: هل من فرق بين إيقاع (سمان) صفة للمميز هو (بقرات) – دون المميز – وهو (سبع) – وأن يقال: سبع بقراتٍ سمانا؟ قلت: إذا أوقعتها صفة لـ (بقرات) فقد قصدت إلى أن تميز (السبع) بنوع من البقرات وهي السمان منهن لا بجنسهنَّ، ولو وصفت بها (السبع) لقصدت إلى تميز (السبع) بجنس البقرات لا بنوع منها، ثم رجعت فوصفت المميز بالجنس بالسمن"[5].

---

(1) شرح التصريح بمضمون التوضيح في النحو: 449/2.
(2) شرح المقدمة الكافية في علم الإعراب: 795/3-798.
(3) شرح كافية ابن الحاجب: 237/1.
(4) سورة يوسف، الآية (43).
(5) الكشاف، أبو القاسم محمود بن مرو بن أحمد، الزمخشري جار الله، ن: دار الكتاب العربي - بيروت،ط3،ج322/2-323.

ورأى الأزهري (ت 905هـ): "ومميز الثلاثة والعشرة وما بينهما إن كان اسم جنس، وهو ما يفرق بينه وبين مفرده بالتاء غالباً، كـ (قوم، رهط) خُفِض بـ "من" تقول: ثلاثة من الشجر غرستها، وخمسة من التمر أكلتها، قال الله تعالى: ﴿.. قَالَ فَخُذْ أَرْبَعَةً مِّنَ ٱلطَّيْرِ..﴾ [سورة البقرة: الآية 260][1]، وعلّل الأخفش امتناع الإضافة إلى اسم الجنس بأنه قد يقع على الواحد ولا يضاف هذا الجمع إلى الواحد فكذا ما أشبهه، وقد نخفض مميز اسمي الجنس والجمع، (بإضافة العدد) إليه: فاسم الجمع نحو: ﴿ وَكَانَ فِي ٱلْمَدِينَةِ تِسْعَةُ رَهْطٍ ..﴾ [سورة النمل: الآية 48][2]، **وقال الشاعر:**

ثلاثةُ أنفسٍ وثَلاثُ ذَودٍ   لقد جار الزمانُ على عيالي[3]

والأنفس جمع نفس، وهي مؤنثة، وإنما أُنِّث عددها، لأن النفس كثر استعمالها مقصوداً بها إنسان.

واتفق الجميع على الخفض بـ "مِن". وأما بالإضافة ففيه مذاهب:

- أحدها: الجواز على قلة، وهو ظاهر كلام الأزهري.
- والثاني: الاقتصار على ما سمع، وهو مذهب الأكثرين.
- والثالث: التفصيل في اسم الجمع، فإن كان مما يستعمل للقليل فقط نحو: (نَفَرٍ، ورَهْطٍ، وذَوْدٍ" جاز: وإن كان مما يستعمل للقليل والكثير كـ: "قوم ونسوة" لم يجز.

وحاصل ما ذكره من أمثلة اسم الجنس ثلاثة أنواع: ما فيه لغتان، التذكير فقط وهو "ثلاثةٌ من الغنم"، وما فيه لغة التأنيث فقط وهو بط كثيرة، وما فيه لغتان، التذكير والتأنيث وهو: البقرة لاسم الجمع"[4].

(1) سورة البقرة، الآية (260).
(2) سورة النمل، الآية (48).
(3) البيت للحطيئة في ديوانه (270)، والكتاب (565/3)،والخصائص: (412/2)، والإنصاف: (771/2).
(4) شرح التصريح بمضمون التوضيح في النحو: 449/2-451.

وأتبع بدر الدين (733هـ) معقِّباً على ابن الحاجب (ت 646هـ): قوله: "إلا في ثلاثمائة"، أي أفردوا مميزها لاحتياجه إلى مميز آخر: وكيلا – يجتمع جمعان وتأنيثان فيهما هو كالاسم الواحد؛ لثقل الجمع والتأنيث، وقد جاء على القياس **قول الشاعر**(1):

ثلاثُ مئين للملوكِ وَفي بها ردائي وجَلَّتْ عن ملوكِ الهَواتِمِ(2)

وأكمل ابن الحاجب (ت 646هـ): "وإذا كان المعدود مؤنثاً واللفظ مذكراً – أو بالعكس – فوجهان. ولا يميَّز (واحدٌ) ولا (اثنان) استغناء بلفظ التمييز عنهما مثل: رجلٌ ورجلان، لإفادة النص المقصود بالعدد، وتقول للمفرد من المتعدد باعتبار تصييره: الثاني والثانية، إلى العاشر والعاشرة لا غير.

وباعتبار حاله: الأول والثاني، والأولى والثانية، إلى العاشر والعاشرة والحادي عشر والحادية عشْرة، والثاني عشَر، والثانية عشرة، إلى التاسع عشر والتاسعة عشرة، ومن ثم قيل في الأول: ثالث اثنين، أي مصيرهما من ثلاثتهما، وفي الثاني: ثالث ثلاثة، أي أحدها"(3).

فعقَّب بدر الدين (733هـ) قائلاً: "وإذا كان المعدود مؤنثاً..إلى آخره" على قول ابن الحاجب، أي الاعتبار منه باللفظ فقط، فلا يقال فيه: وجهان، وما جاء من اعتبار المعنى فشاذ لا اعتبار به.

وأكمل بدر الدين على قول ابن الحاجب: "وتقول للمفرد.. إلى آخره... إذا صيغ اسم فاعل من فعلٍ مشتق من عددٍ؛ فإن قُصِدَ كونه أحدها، أضيف إلى العدد الذي اشتق فعله منه تعيّنت الإضافة، نحو: "ثالث ثلاثة" وإن قصد أنه جعلها كذلك وصيَّرها، أضيف إلى العدد الذي قبل العدد الذي اشتُقَّ فعُله منه، ولك أن تنوِّنه وتنصب ما بعدها مفعولاً به له نحو: "ثالث اثنين" و"رابع ثلاثة"، وهذا

(1) شرح كافية ابن الحاجب: 237/1.
(2) البيت من الطويل، وهو للفرزدق في ديوانه (310/2)، وشرح التصريح (272/2)، وخزانة الأدب (370/7).
(3) شرح المقدمة الكافية في علم الإعراب: 3/799-803.

الثاني مخصوص بالعشـَرة؛ لعـدم فعـل يُشـتق منـه اسـم فاعـل لمـا بعـدها ويِثقـل التركيب"[1]، كذلك وافقه العالمين جمهور النحاة.

وأردف ابن الحاجب (ت 646هــ): "وتقول: حادي عشَرَ أَحَدَ عَشَرَ – على الثاني خاصة – وإن شئت قلت: حادي أَحَدَ عشـر، إلى: تاسعِ تسعةَ عشَر، فتُعـرِب الجزء الأول"[2].

فعقَّب عليـه بـدر الـدين (733هـــ): وإن شـئت: "حـادي أحـد عشـــر"، فـ "حادي" على الأول مبني، وأما على الثاني إن لم تركِّبه مع "عشــــرة" منونـة فهـو معرب إعراب "قاضٍ" مضافاً؛ تسكَّن ياؤه رفعاً وجراً وتُفتح نصباً، وإن ركَّبته مـع "عشرة" منونة كان مبنياً مضافاً إلى المركب الثـاني؛ فتُسـكن يـاؤه بنـاءً في الأحـوال كلها[3].

في سيبويه (ت 181هــ): "ومن قال: (خامس خمسة) قـال: خـامس خمسـة عشر، وحادي أحد عشر، وكان القياس أن يقول: حـادي عشـــر أحـد عشرـ، لأن (حادي عشر) و(خامس عشر) بمنزلة: خامس وسادس، ولكنـه يعنـي: (حـادي) ضم إلى (عشر) بمنزلة (حضر موت) قال: تقول (حادي عشر) فتبغيه وما أشبهه كما قلت: أحد عشر وما أشبهه فإن قلت: حادي أحد عشر، فــ (حـادي) ومـا أشـبهه يرفع وبحر ولا يبني"[4].

---

(1) شرح كافية ابن الحاجب: 238/1-239.
(2) شرح المقدمة الكافية في علم الإعراب: 804/30.
(3) شرح كافية ابن الحاجب: 239/1.
(4) الكتاب: 172/2.

المبحث الثالث

الاستدراك على التعريف والتنكير

قال ابن الحاجب (ت 646هـ): "المعرفة والنكرة، المعرفة ما وضع لشيء بعينه"[1].

فعقَّب عليه بدر الدين (ت 377هـ): "لو قيل: "ما علق على شيء" كان أولى؛ لأن المفهوم من الوضع: وضع الواضع الأصلي، فيرد المنقول والمعرف باللام"[2]، وقد تطرق ابن الحاجب لهذا الاستدراك فيما بعد.

أما الرضي (ت 686هـ) فقال: (ما وضع لاستعماله في شيء بعينه) لكان أصرح[3].

أما ابن مالك (ت 672) فقال: "من تعرُّض لحد المعرفة عجز عن الوصول إليه دون استدراك عليه، لأن من الأسماء ما هو معرفة معنى نكرة لفظاً، وعكسه، وما هو في استعمالهم على وجهين"[4].

بينما عرف ابن عقيل (ت 769هـ) المعرفة والنكرة بالعكس بتقديم النكرة على المعرفة في قوله: نكرةٌ: قابِلُ أل، مُؤَثِّرا أو واقعٌ موقعَ ما قد ذُكرا[5].

أما المعرفة عند ابن الحاجب: "وهي: المضمرات والأعلام والمبهمات، وما عرِّف باللام أو النداء، أو المضاف إلى أحدها معني"[6].

---

(1) شرح المقدمة الكافية في علم الإعراب: 786/3.
(2) شرح كافية ابن الحاجب: 234/1.
(3) شرح الرضي: 128/2.
(4) شرح التسهيل: 115/1.
(5) شرح ابن عقيل: 75/1.
(6) شرح المقدمة الكافية في علم الإعراب: 787-786/3.

لم يضف بدر الدين (ت 733هـ) جديداً على ابـن الحاجـب ونـرى الترتيـب عند ابن مالك (ت 672هـ): "الاسـم معرفـة ونكـرة. فالمعرفـة: مضـمر، وعلـم، ومشابهه، ومنادى: وموصول، ومضاف، وذو أداة"[1].

أتبع ابن الحاجب: "قوله أو بالنداء"[2].

وأضاف بدر الدين شـارحاً: "أكثـر المتقـدمين لا يذكرونـه في بـاب المعرفـة، والصواب ذكره، لأنه معرفة قطعاً، وليس من الأقسام التي يذكرونها؛ ومثالـه: "يـا رجل" إذا قصدت واحداً بعينه وبذلك نرى اتفاقاً بين رأي بدر الدين عـلى أسـتاذه ابن الحاجب"[3].

أما ابن مالك فرأى: "أن أكثرهم يجعل أقسام المعرفة خمسة: فيغفلون المعـرف بالنداء، ويعبرون بالمبهم عن أسم الإشارة والموصـول، ثـم يقولـون: والمـبهم عـلى ضربين: اسم إشارة وموصول، فيئول ذلك إلى أن أقسامه ستة، واختلف فـيما كـان نكرة ثم تعرف بالنداء، فقال قوم: تعريفه بحرف حذف لفظاً وبقى معنى، كما بقـى معنى الإضافة في نحو قوله تعالى: ﴿ وَكُلًّا ضَرَبْنَا لَهُ ٱلْأَمْثَالَ .. ﴾ [سورة الفرقان: الآيـة 39][4]، وقال قوم: بل تعريفه بالمواجهة والإشارة إليه"[5].

وأكمل ابن الحاجب: "قوله والمضـاف إلي أحـدهِا معنـى"[6]، يعنـي إضـافة معنوية لا إضافة لفظية، ليخرج نحو: ضارب زيد، والحسن الوجه، لأنها وإن كانت مضافة فإضافتها لفظية لا معنوية، بخلاف، غلام زيد، وغلامك وافقه بدر الدين في شرحه وأكمل والإضافة معنى لا لفظاً، مثل: "كـل" و"بعـض" إذا نُـوي المضـاف إليه"[7].

---

(1) شرح التسهيل: 115/1.
(2) شرح المقدمة الكافية في علم الإعراب: 787/3.
(3) شرح كافية ابن الحاجب: 234.
(4) سورة الفرقان، الآية (39).
(5) شرح التسهيل: 116/1.
(6) شرح المقدمة الكافية في علم الإعراب: 787/3.
(7) شرح كافية ابن الحاجب: 234/1.

أتبع ابن الحاجب بتعريفه: العَلَم: ما وضع لشيء بعينه غير متناول غيره بوضعٍ واحدٍ وأعرفها المضمر المتكلم ثم المخاطب"[1].

وافقه بدر الدين في ذلك بقوله شارحاً: "بوضع واحد" ليخرج نحو: "زيد" لو سمى به جماعة، لأن وضعه للثاني بوضع ثانٍ، فليسا بوضع واحد، بخلاف اسم الجنس"[2].

أما ابن مالك (ت 672هـ) فقد اتفق مع ابن الحاجب في تعريف العلم مخرجاً اسم الجنس والمضمرات في تعريفه فقال: "باب الاسم العلم: "وهو المخصوص مطلقاً غلبةً أو تعليقاً بمسمَّى غير مقدَّرِ الشياع، أو الشائع الجاري مجراه"[3].

كذلك قال الرضي (ت 686هـ) عن (بوضع واحد) في شرحه: "كما إذا سمي شخص بـ (زيد) ثم يسمى به شخصٌ آخر، فإنه وإن كان متناولاً بالوضع لمعيّنين لكن تناوله للمعين الثاني بوضع آخر غير الوضع الأول، بخلاف سائر المعارفه – كما تبين – فإنما ذكر قوله: (بوضع واحد، لئلا يخرج الأعلام المشتركة عن حد العلم"[4].

ثم اختلف بدر الدين مع ابن الحاجب في أعرف المعارف فقال بدر الدين: قد يكون ضمير الغائب ولفظ العلم أعرف الكل إذا كان ممتنع الإلباس مثاله في قوله تعالى: ﴿..ٱللَّهَ لَهُۥ مُلۡكُ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلۡأَرۡضِ ..﴾ [سورة البقرة: الآية 107][5]، بخلاف قول واحد من جماعة مشتبهي الأصوات في ظلمة: "أنا" و"أنت لعدم التعيين إذ ذاك"[6].

أما ابن مالك فقد وافق ابن الحاجب في أعرف المعارف وأمكنها في التعريف أنه المضمر.

---

(1) شرح المقدمة الكافية في علم الإعراب: 788/3.
(2) شرح كافية ابن الحاجب: 234/1.
(3) شرح التسهيل: 170/1.
(4) شرح الرضي: 132/2.
(5) سورة البقرة، الآية (107).
(6) شرح كافية ابن الحاجب: 235/1.

وترى الباحثة أن استدراك بدر الدين معقول نوعاً ما لإتيانه بالدليل وطافا هناك دليل أَيَّد رأيه وأثبته وخاصة أن هذا الدليل من القرآن، يجب أن تتطرق إلى هذا الاستدراك ونتفق معه.

ثم أتبع ابن الحاجب في تعريف النكرة: والنكرة: ما وضع لشيء لا بعينه"[1].

فاستدرك بدر الدين عليه: الأجود: "ما دلَّ على شائع في جنه، فإنه جعل الشيء غير عينه، وعين الشيء – اصطلاحاً – نفسه"[2].

قال ابن مالك (ت 672هـ): "والنكرة ما سوى المعرفة، وليس ذو الإشارة قبل العلم خلافاً للكوفيين، ولاذو الأداة قبل الموصول ولا مَن وما المستفهم بهما معرفتين خلافاً لابن كيسان في المسألتين"[3].

وترى الباحثة أن ابن الحاجب قد ذكر استدراك بدر الدين في شرحه وجاء بمثال حيث "جاءني رجل، وركبتُ فرساً، فإن هذا موضوع لواحد شائع في جنسه لا يختص بواحد دون آخر باعتبار الوضع، بخلاف المعرفة.

---

(1) شرح المقدمة الكافية في علم الإعراب: 789/3.
(2) شرح كافية ابن الحاجب: 235/1.
(3) شرح التسهيل: 115/1.

المبحث الرابع
الاستدراك على التذكير والتأنيث

قال ابن الحاجب (ت 646هـ): "المذكر والمؤنث، المؤنث ما فيه علامة تأنيث لفظاً أو تقديراً. والمذكر بخلافه وعلامة التأنيث: التاء والألف مقصورة وممدودة"[1].

وقد اتفق معه بدر الدين في تعريفه فقال في المذكر والمؤنث لفظاً: "كـ "قائمة" و"حمراء" و"حبلى" وتقديراً كـ "هند" و"عين" و"أذن"؛ لعود الهاء في التصغير نحو: "هُنيدة"، و"عيُنية" و"أذينة"؛ لأنه يرد الشيء إلى أصله ولم تعد الياء في تصغير "زينب" و"عقاب" لقيام الحرف الرابع مقامها"[2]، وقد زاد بعضهم على التاء: الياء في قولهم: (هذي أمة الله) وزعم أنها للتأنيث. وليس ذلك بحجة لجواز أن تكون صيغة موصوغة للمؤنث، أو تكون الياء بدلاً من الهاء في قولك (هذه أمة الله).

فنرى الزمخشري عدَّ الياء في نحو (هذي) ضمن علامات التأنيث، قال "المذكر ما خلا عن العلامات الثلاث، التاء والألف والياء في نحو: غرفة وأرض، وحبلى، وحمراء. وهذي. والمؤنث ما وجدت فيه إحداهن"[3].

وقال ابن يعيش (ت 643هـ) رداً عليه: "فأما الياء في (هذي) فليست علامة للتأنيث كما ظن وإنما هي عين الكلمة والتأنيث مستفاد من نفس الصيغة – وعلى قياس مذهب الكوفيين تكون الياء للتأنيث؛ لأن الاسم عندهم الذال وحدها، والألف من (ذا) مزيدة وكذلك الياء مزيدة للتأنيث"[4].

---

(1) شرح المقدمة الكافية في علم الإعراب: 805/3.
(2) شرح كافية ابن الحاجب: 240/1.
(3) المفصل، يعش بن علي بن يعيش ابن أبي السرايا محمد بن علي، أبو البقاء، موفق الدين الأسدي الموصلي، المعروف بابن يعيش،تح: د. إميل بديع يعقوب، ن: دارالكتب العلمية - بيروت،ط1،ج3-352.
(4) شرح ابن يعيش: 356/3.

أتبع ابن الحاجب في التعريف: "وهو حقيقي ولفظي، فالحقيقي ما بإزائه ذكرٌ في الحيوان كـ: امرأة وناقة، واللفظي بخلافه كـ: "ظلمة" و"عين"، وإذا أسند إليه الفعل فبالتاء، وأنت في ظاهر غير الحقيقي بالخيار"[1].

فاستدرك بدر الدين عليه في قوله: "ما بازائه ذكر" ما له فرج أولى، لأن العقاب لا ذكر له من جنسه، وذكره طائر يقال له: "الزّمج"، كذلك اتفق معه في إسناد الفعل إليه، أما في ظاهر غير الحقيقي إلى آخره فقد اشترط بدر الدين: إن لم يكن بين الفعل الماضي والفاعل المؤنث فصل، وجبت التاء في الحقيقي وحذفها منه في غاية الضعف والشذوذ، وثبوتها في غير الحقيقي أجود وإن كان بينهما فصل كان ثبوت التاء في الحقيقي وغير أجود، والحذف جائز لكنه في غير الحقيقي أحسن منه قبل الفصل[2].

ونجد ابن الحاجب قد تطرق لكلام بدر الدين في شرحه للكافية، كما أيده العلماء في رأيه.

وأكمل ابن الحاجب: "وحكم ظاهر الجمع غير المذكر السالم مطلقاً حكمُ ظاهر غير الحقيقي.. وضمير العاقلين غير المذكر السالم: فَعَلتُ، وفعلوا، والنساء والأيام فعلتْ، وفَعَلْن"[3].

ووافقه بدر الدين في شرحه حيث قال: "الجمعان السالمان ليسا كذلك؛ فإنه لا يجوز ثبوتها في المذكر منه ولا حذفها في المؤنث، فلا يجوز: "قامت المسلمون" ولا "قام المسلمات"؛ لسلامة المفرد فيه، وقيل بجواز الثاني، وليس بصحيح، ولا يرد﴿..إِذَا جَآءَكُمُ ٱلۡمُؤۡمِنَٰتُ..﴾ [سورة الممتحنة: الآية 10][4]، لأنه موصول

(1) شرح المقدمة الكافية في علم الإعراب: 807/3.
(2) شرح كافية ابن الحاجب: 240/1-241.
(3) شرح المقدمة الكافية في علم الإعراب: 808/3.
(4) سورة الممتحنة، الآية (10).

تقديره: "الأُلى آمنُّ"، "والألى" جمع للمذكر، ولو سُلِّم أن الألف واللام ليس موصولة فالفصل بالمفعول سوَّغ حذفها"[1].

كما استدرك بدر الدين على ابن الحاجب في قوله: "وتقول في ضمير العاقلين.. إلى آخره". إنما يجوز الأمران في ضمير جمع المذكرين إذا كان مكسراً، أما الصحيح فلا يجوز فيه إلا "فعلوا" وكلامه يعم، أما ضمير جمع المؤنث فالأجود للعشرة فما دونها "فعَلنْ" ولما فوقها "فعَلتْ"، وكذلك في "ها" و"هنَّ" الأجود للعشرة فما دونها: "هُنّ"، ولما فوقها "ها"؛ قال الله تعالى: ﴿إِنَّ عِدَّةَ ٱلشُّهُورِ عِندَ ٱللَّهِ ٱثۡنَا عَشَرَ شَهۡرٗا فِي كِتَٰبِ ٱللَّهِ يَوۡمَ خَلَقَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلۡأَرۡضَ مِنۡهَآ أَرۡبَعَةٌ حُرُمٞۚ ذَٰلِكَ ٱلدِّينُ ٱلۡقَيِّمُۚ فَلَا تَظۡلِمُواْ فِيهِنَّ أَنفُسَكُمۡ ..﴾ [سورة التوبة: الآية 36][2]، وكذلك يقال في التأريخ "لِخَمَس مضَيْن" ولِخمس عشرة مضت"، وكذلك "بقين" و"بقيَت"[3].

(1) شرح كافية ابن الحاجب: 241/1.
(2) سورة التوبة، الآية (36).
(3) شرح كافية ابن الحاجب: 241/1.

الفصل الثاني

استدراكات ابن جماعة على ابن الحاجب في الجملة الاسمية

المباحث:

- ❖ **المبحث الأول**: الاستدراك على باب المبتدأ وأحواله، وفي الخبر وأحواله.
- ❖ **المبحث الثاني**: الاستدراك على ما دخل على الجملة الاسمية من النواسخ "إنَّ وأخواتها".
- ❖ **المبحث الثالث**: الاستدراك على ما دخل على الجملة الاسمية من النواسخ "كان وأخواتها".
- ❖ **المبحث الرابع**: الاستدراك على دخول (لا) النافية للجنس.
- ❖ **المبحث الخامس**: الاستدراك على دخول (ما) و (لا) المشبهتين بـ (ليس) على الجملة الاسمية.

الفصل الثاني

استدراكات "ابن جماعة" على "ابن الحاجب"

في الجملة الاسمية

سنتناول في هذا الفصل استدراكات ابن جماعة على ما فات ابن الحاجب فيما يخص الجملة الاسمية: المبتدأ والخبر وأحوالهما، ما دخل على الجملة الاسمية من نواسخ مثل "إنّ وأخواتها، وكان وأخواتها، و(لا) النافية للجنس، و(ما) و(لا) المشبهتين بـ (ليس).

المبحث الأول

الاستدراك على باب المبتدأ وأحواله، وفي الخبر وأحواله

أولاً: استدراكاته في باب المبتدأ وأحواله:

عرف ابن الحاجب (ت 646هـ) المبتدأ: "المبتدأ والخبر، فالمبتدأ هو الاسم المجرد عن العوامل اللفظية مسنداً إليه"[1].

وشرح بدر الدين (733هـ) عليه: قال: المبتدأ. "بَدأَ" – مهموز – أي: شرعَ. و"بَدَا" بغير همز: أي ظهر، و"أبدَأْتُه" بالهمز: أي: أشرعته. و"أبديته" بالياء؛ أي: أظهرته، وقد جاء الأول بترك الهمز في لغة الأنصار؛ قال شاعرهم:

باسمِ الإله وبِهِ بدينا ... ولو عَبَدْنا غيرَه شقينا[2]

أما الثاني فليس إلا ترك الهمز.

وأتبع بدر الدين معقباً: وقوله "الاسم". لو أسقط "الاسم" لكان أولى، ليدخل فيه نحو: ﴿..وَأَن تَصُومُواْ خَيْرٌ لَّكُمْ..﴾ [سورة البقرة: الآية 184][3]، و﴿..سَوَآءٌ عَلَيْهِمْ ءَأَنذَرْتَهُمْ..﴾ [سورة البقرة: الآية 6][4]، إذا جعلنا "سواء" خبراً[5].

وشرح ابن الحاجب قصده في "المجرد عن العوامل اللفظية" احتراز مما تدخل عليه (إن) وأخواتها، و(كان) وأخواتها، و(ظننت) وأخواتها، لأنها في المعنى مثله وما تميز إلا بالتجريد[6].

---

(1) شرح المقدمة الكافيةفي علم الإعراب: 353/1.
(2) البيت من الرجز، وهو للصحابي الشاعر عبدالله بن رواحة الأنصاري – رضي الله عنه – ولم أتمكن من الحصول على ديوانه، والبيت في الدرراللوامع (115/2).
(3) سورة البقرة، الآية (184).
(4) سورة البقرة، الآية (6).
(5) شرح كافية ابن الحاجب: 97/1.
(6) شرح المقدمة الكافية في علم الإعراب: 353/1.

وهنا تدارك عليه بدر الدين (ت 733هـ): "فالمجرد لابَّد أن يكون صفة لشيء، فلا بد من الاسم؛ إما ظاهراً أو مقدراً والله أعلم، والمجرد صفة لاسم قطعاً، لاسم لابد منه (وأن تصوموا) مقدر باسم أيضاً لذا لا يرد السؤال[1].

وأتبع بدر الدين (733هـ) تعقيبه على قول ابن الحاجب (646هـ): "عن العوامل اللفظية".

الأَوْلَى: غير الزائدة؛ ليدخل ﴿..هَلْ مِنْ خَالِقٍ غَيْرُ اللَّهِ ..﴾ [سورة فاطر: الآية 3][2]، و﴿..مَا لَكُم مِّنْ إِلَهٍ غَيْرُهُ ..﴾ [سورة الأعراف: الآية 59][3]، و"بحسبك زيد"؛ فإنها مبتدآت وليست مجردة عن العوامل اللفظية لكنها زائدة[4].

وذكر ابن مالك (ت 672هـ): في تعريفه للمبتدأ: وهو ما عَدِم حقيقة أو حكماً عاملاً لفظياً من مُخبَر عنه أو وصفٍ سابق رافع ما انفصل وأغنى"[5].

واتفق بعض النحاة كـ "سيبويه (ت 180هـ) وابن هشام (ت 761هـ)، وابن عقيل (ت 769هـ) والأزهري (ت 905هـ). مع تعريف ابن الحاجب في كون المبتدأ اسماً.

وتبين الباحثة أن المبتدأ قد يأتي اسماً صريحاً أو مصدراً مؤولاً، والمبتدأ نوعان:

- مبتدأ يحتاج إلى خبر.
- مبتدأ لا يحتاج إلى خبر وإنما يحتاج إلى مرفوع يُكتفى به.

أما المبتدأ الأول فقد يكون اسماً صريحاً كـ: زيد قائم أو مصدراً مؤولاً كـ: (أن تصوموا خيرٌ لكم) والتقدير (صيامكم)، وقد يكون المبتدأ جملة واحدة مثل:

---

(1) شرح كافية ابن الحاجب: 97/1.
(2) سورة فاطر، الآية (3).
(3) سورة الأعراف، الآية (59).
(4) شرح كافية ابن الحاجب: 98/1.
(5) شرح التسهيل: 267/1.

"الصيف ضيعت اللبن مثل قديم" فهو جملة في محل رفع مبتدأ على الحكاية والخبر (مثلٌ قديم).

وأكمل ابن الحاجب (ت 646هـ): "أو الصفة الواقعة بعد حرف النفي وألف الاستفهام، رافعة لظاهر؛ مثل "زيد قائم" و"ما قائم الزيدان" و"أقائم الزيدان؟" فإن طابقت مفرداً جاز الأمران"[1].

أما بدر الدين (733هـ) فقد اعترض عليه قائلاً: في "ألف الاستفهام": "الأولى: وأداة الاستفهام؛ ليدخل نحو (هل قائمٌ الزيدان؟) و(مَن مضروبٌ أبواه؟) و(كيف – أو متى – منطلقٌ الزيدان؟) وشبهه"[2].

لكن ابن مالك (ت 672هـ) قد قيد المرفوع بالانفصال حيث ذكر: "أن المرفوع بالوصف المذكور لا يسد مسدَّ الخبر إذا كان متصلاً، بل إذا كان منفصلاً، وذكر الانفصال أولى من ذكر الظهور، فإن المنفصل يعم الظاهر والضمير غير المتصل، وكلاهما يَسدّ مسد الخبر إذا ارتفع بالوصف المذكور إذ لا فارق بين قولك: أضارب الزيدان؟ وما ضارب هما. **قال الشاعر**:

أمُرْ تَجمعٌ لي مثل أيام حَنَّةٍ ... إن وأيام ذي قارٍ عليَّ الرَّواجع[3]

وقال آخر:

أقاطنٌ قوم سلمى أم نَوَوا ظَعْناً ... إن يظعنوا فعجيبٌ عيشُ من فَطَنَا[4]

وقال آخر:

خليلَيَّ ما وافٍ بعهدي أنتما ... إذا لم تكونا لي على مَنْ أقاطع[5]

وفي هذه الأبيات رد على ابن الحاجب حيث اشترط أن يكون المرفوع اسماً ظاهراً، فـ (ما) نافية، (واف) مبتدأ، (أنتما) خبر، وكذلك النفي: حيث النفي بالفعل

(1) شرح المقدمة الكافية في علم الإعراب: 355/1.
(2) شرح كافية ابن الحاجب: 98/1.
(3) البيت من الطويل، ذكره اللسان في (ر.ج.ع) قال: "أنشد ثعلب" ولم ينسبه، وفيه "حمة" مكان وادٍ باليمامة.
(4) البيت من البسيط، شذور الذهب 190، والعيني (512/1)، لم أعثر على قائله.
(5) البيت من الطويل، لم أعثر على قائله، العيني (516/1)، والدرر (71/1).

نحو: ليس قائم الزيدان، فـ "قائم" اسم "ليس" و"الزيدان" فاعل بـ "قـائم" سـدَّ مسدّ خبر "ليس"[1].

وفي هذا المقام يوضح ابن هشام (ت 761هـ) رأي البصريين ذاكـراً: "الأمـر الأول: الذي تحصل لنا من كلام النحاة أن منهم مـن ذهـب إلى أن تقـدم النفـي أو الاستفهام شرط في عمله النصب، فأما الاكتفاء بـالمرفوع عـن الخـبر فلـيس ذلـك شرطاً فيه، ومنهم من ذهب إلى أن هذا شرط في الاكتفاء بالمرفوع عن الخبر كـما أنـه شرط في عمل النصب.

والأمر الثاني: أنه لا فـرق في النفـي بـين أن يكـون بـالحرف نحـو "مـا قـائم الزيدان" أو بالفعل نحو "ليس قائم الزيدان" فـ: ليس: فعل ماض ناقص، وقـائم: اسمه، والزيدان: فاعل بقائم أغنى عـن خـبر لـيس، أو بالاسـم نحـو "غـير قـائم الزيدان" فغير: مبتدأ، وقائم: مضاف إليه، والزيدان: فاعل قائم أعنى عن خبر غير، كما أنه لا فرق في الاستفهام بين أن يكون بالحرف نحو "أقائم الزيدان؟" وأن يكون بالاسم نحو "كيف جالس العمران؟".

فـ (كيف): اسم استفهام مبني على الفـتح في محـل نصـب حـال، وجـالس: مبتدأ، والعمران: فاعل سد مسدَّ الخبر"[2].

بذلك نجد اختلافاً في آراء العلماء في هذه المسألة.

واستدرك بدر الدين (ت 733هـ) عـلى قـول ابـن الحاجـب (ت 646هـ): قوله: "فإن طابقت مفرداً... إلى آخره". فقال: "ليس شرطاً، بل مـا يفـرد للمثنـى، والمجموع مثله في جواز الأمرين: مثل: "أَجُنُبٌ الزيدان"، و"أَجُنُبٌ الزيدون؟"[3].

أما ابن مالك (ت 672هـ) فقال في هذه المسألة: "ولا خبر للوصف المذكور لشدة شبهه بالفعل، ولذا لا يصغر، ولا يوصف ولا يعرَّف، ولا يثنـى، ولا يجمـع،

---

(1) شرح التسهيل: 1/268-269.
(2) أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك: 1/168.
(3) شرح كافية ابن الحاجب: 1/98.

إلا على لغة يتعاقبون فيكم ملائكة، ولا يجري ذلك المجرى باستحسان إلا بعد استفهام أو نفي. خلافاً للأخفش، وأجرى في ذلك "غير قائم" ونحوه مجرى: ما قائم"[1].أي: لما كان الوصف المذكور منزلاً منزلة الفعل لم يجز تصغيره، ولا وصفه، ولا تعريفه، ولا تثنيته، ولا جمعه، لأن ذلك كله من خصائص الأسماء المحضة.

إلا إن سبق بنفي أو استفهام أما أبو الحسن الأخفش فيرى بدونه حسناً ويدل على صحة استعماله **قول الشاعر**[2]:

خبيرٌ بنو لهبٍ فلا تكُ ملغياً   مقالةَ لِهبيٍّ إذا الطيرُ مرت[3]

"فقد رأى الأخفش والكوفيون أن "خبيراً" مبتدأ – مع كونها نكرة – والذي سوغ الابتداء أنه عامل فيما بعده فرفع فاعلاً (بنو) سد مسد الخبر"[4].

بينما يرى البصريون أن (خبيراً) خبر مقدم، و(بنو) مبتدأ مؤخر، وسببه أن الشرط في المبتدأ والخبر أن يكونا متطابقين، إفراداً، وتثنية، وجمعاً، وهنا لا تطابق بينهما"[5].

كما تابع ابن الحاجب في تعريفه فقال: "والخبر هو المجرد المسند المغاير للصفة المذكورة"[6].أي: الصفة الواقعة بعد نفي أو استفهام رافعة لظاهر نحو: أقائم الزيدان؟ (قائم) خبر، و(الزيدان) مبتدأ.

فاستدرك بدر الدين (733هـ) عليه: "الأولى أن يقول: الخبر المجرد من غير الحروف الزائدة"[7].

---

(1) شرح التسهيل: 272/1.
(2) المصدر السابق: ص273.
(3) منسوب إلى رجل من طيئ دون تعيين، وبنو لهب: من الأزدي، يقال: إنهم أزجر قوم، وقال فيهم كثير عزّة.تيمت لهبا أبتغي العلم عندها ... وقد صار علم العائفين إلى لهب.
(4) شرح التسهيل: 273/1.
(5) أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك: 171/1-172.
(6) شرح المقدمة الكافيةفي علم الإعراب: 355/1.
(7) شرح كافية ابن الحاجب: 99/1.

وتتفق الباحثة مع استدراك بدر الدين حيث قد يسبق المبتدأ حرف جر زائد أو شبيه بالزائد، مثل: "هل من شاعرٍ في المؤسسة؟" فيكون الإعراب:

هل: حرف استفهام مبني على السكون لا محل له من الإعراب.

من: حرف جر زائد.

شاعرٍ: مبتدأ مرفوع بضمة مقدرة منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة حرف الجر الزائد.

في المؤسسة: جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر في محل رفع.

ومثال على حرف الجر الشبيه بالزائد: "رُبَّ"، مثل: "رُبَّ ضارَّةٍ نافعةٌ. فـ:

رُبَّ: حرف جر شبيه بالزائد.

ضارةٍ: مبتدأ مرفوع بضمة مقدرة منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة حرف الجر الشبيه بالزائد.

نافعةٌ: خبر المبتدأ مرفوع بالضمة الظاهرة.

وتابع ابن الحاجب في حالات تقديم المبتدأ فقال: "وأصل المبتدأ التقديم، ومن ثم جاز: في داره زيدٌ، وامتنع: صاحبها في الدار"[1]. أي: "أن المبتدأ محكوم عليه فلابد من تقديم عقليته ليكون الحكم على متحقق، وجواز "في داره زيد" لأن الضمير في داره عائد على المبتدأ المؤخر لفظاً المقدم رتبة أما امتنع في (صاحبها في الدار) فلأن الضمير في (صاحبها) عائد على الخبر، وهو مؤخر لفظاً ومعنى، فكان عائداً على غير مذكور، فامتنع هذا".

وأضاف عليه بدر الدين: "إن قيل: حقه التأخير لأنه مسند إليه كالفاعل. فجوابه: أنه عامل في الخبر، فحقه التقديم كالفعل: ووجوب تأخيره في بعض المواضع لعارض"[2].

(1) شرح المقدمة الكافية في علم الإعراب: 356/1.
(2) شرح كافية ابن الحاجب: 100/1.

أما الرضي (ت 686هـ) فأضاف: "إنما كان أصل المبتدأ التقديم لأنه محكوم عليه ولابد من وجوده قبل الحكم، فقصد في اللفظ أيضاً أن يكون ذكره قبل ذكر الحكم عليه"[1].

وتبنت الباحثة آراء العلماء موافقة لهم، حيث يُقبح عودة الضمير على متأخر لفظاً ومتأخر رتبةً.

أما عن مسوغات الابتداء بالنكرة وتعريف وتنكير المبتدأ فقال ابن الحاجب (ت 646هـ): "وقد يكون المبتدأ نكرة إذا تخصصت بوجه ما، مثل: ﴿..وَلَعَبْدٌ مُّؤْمِنٌ خَيْرٌ مِّن مُّشْرِكٍ ..﴾ [سورة البقرة: الآية 221][2]، و"أرجلٌ في الدار أم امرأة؟، و"ما أحدٌ خيرٌ منك" و"شر أهر ذا ناب" وفي الدار رجلٌ، و"سلامٌ عليكم""[3].

فتدارك عليه بدر الدين قوله: "أرجلٌ في الدار أم امرأة؟ قائلاً: "ليس مجموع الاستفهام والعطف شرطاً في تصحيح المسألة، بل أحدهما كافٍ في تصحيحها، مثل: "أرجلٌ في الدار؟" صحيح، وكذلك: "رجل وامرأة في الدار" صحيح أيضاً؛ قال الله تعالى: ﴿طَاعَةٌ وَقَوْلٌ مَّعْرُوفٌ ..﴾ [سورة محمد: الآية 21][4]، فـ (طاعة) مبتدأ صححَّ الابتداءَ به العطف عليه، وليس الاستفهام المصحح أيضاً مختصاً بالهمزة، فلو قلت: "هل رجل في الدار؟" صحَّ.

ومسوِّغ الابتداء بهذه النكرة أن الاستفهام – في الأصل – عمَّا يُجهَل، فالابتداء بالنكرة موافق لمعنى الجملة الاستفهامية، بخلاف الخبر؛ فإنه في الأصل عما يعمله المخبر، فوجب تعريف المخبر عنه لموافقة معنى الجملة. و"ما أحدٌ خيرٌ منك": مسوِّغ الابتداء بها أن "ما" تفيد عموماً في نكرة هي في سياقها فأشبهت الألف

(1) شرح الرضي: 88/1.
(2) سورة البقرة، الآية (221).
(3) شرح المقدمة الكافية في علم الإعراب: 357/1-359.
(4) سورة محمد، الآية (21).

واللام المفيدة للاستغراق، والألف واللام مصححَّه، فكـذلك "مـا" و"بـل" أولى؛ لأنها تحتمل غيره، و"تيك" تحتمل العهد[1].

وقال ابن مالك (672هـ): "والأصـل تعريـف المبتـدأ وتنكـير الخـبر، وقـد يعرفان، وقد ينكران بشرط الفائدة، وحصـولها في الغالـب عنـد تنكـير المبتـدأ بـأن يكون: وصفاً، أو موصوفاً بظاهر أو مقدر، أو عاملاً، أو معطوفاً، أو معطوفاً عليه، أو مقصوداً به العموم، أو الإبهام، أو تالي استفهام، أو نفي، أو لولا، أو واو الحـال، أو فاء الجزاء أو ظرف مختص أو لاحق به، أو بأن يكون دعاء، أو جواباً، أو واجـب التصدير أو مقدراً إيجابه بعد نفي والمعرفة خبر النكـرة عنـد سـيبويه في نحـو: كـم مالك؟! وأقصد رجلاً خيرٌ منه أبوه"[2].

مسألة:

وعرض بدر الدين مسألة حول ذلك فقال: لو قلت: "مؤمن خيرٌ مـن زيـدٍ" صح؛ لأن "مؤمناً" صفة لنكرة تزيد على معناها وتخصصها بها، فصح الابتداء بهـا، ولو قلت: "واحدٌ خيرٌ من عمرو" لم يصـح؛ لأن "واحـداً" لم يُفـد غـير مـا تفيـده "رجل" ولم يخصصه، فلا يجوز الابتداء به[3].

وبذلك يوافق استدراكه لابن الحاجب (ت 646هــ) حيث قال ابن الحاجب "إن المبتدأ قد يكون نكـرة بشرـط أن يلحقـه نـوع مـن التخصـيص، هـذا مـذهب البصـريين، لو قلت: رجل في الدار، لم يجز. والكوفيون يجيزون لأن (رجل في الدار) و(في الدار رجل) سواء. والصحيح الأول لأن مثل هذا المعنى واقع كثيراً، فلو كان جائزاً لوقع على ما تقتضيه العادة، ولو وقع لنقل على ما تقتضيه العادة في مثله"[4].

---

(1) شرح كافية ابن الحاجب: 101/1.
(2) شرح التسهيل: 289/1.
(3) شرح كافية ابن الحاجب: 101/1-102.
(4)المصدر السابق: ص109.

وعن الخبر وأحواله ومجيئه جملة قال ابن الحاجب (ت 646هـ): "والخبر قد يكون جملة مثل: زيدٌ أبوه قائم، وزيدٌ قام أبوه، فلابد من عائد، وقد يحذف"[1]. وشرح ذلك: الجملة ضربان – وصح وضع الجملة خبراً لأنها تفيد من الأحكام ما يفيد المفرد وشرطها الضمير لتحصل الفائدة وإلا كان لغواً.

وأضاف بدر الدين (ت 733هـ): "تحقيق هذا الكلام: أن يقال الخبر الجملة إما أن يكون نفس المبتدأ أو غيره، فإن كان نفس المبتدأ لم يلزم العائد، كقوله ﷺ: "أفضل ما قلت أنا والنبيون من قبلي: لا إله إلا الله وحده لا شريك له"[2]، وإن كان غيره، فإن كان أعم منه أو أعيد للتعظيم أو لا يحتمل إلى وجهاً واحداً، لم يلزم العائد كما تقدم من الأمثلة، ومنه قول الشاعر:

يداهُ هذي حيا للناس قاطبةً ويجعلُ الله في الأخرى له الظفر[3]

وما عدا ذلك فلابد من العائد[4].

وأضاف ابن مالك (ت 672هـ)[5] موافقاً لابن الحاجب (646هـ) عن الخبر الجملة قائلاً: "والجملة اسمية وفعلية، ولا يمتنع كونها طلبية خلافاً لابن الأنباري وبعض الكوفيين، ولا قسمية خلافاً لثعلب". أي أن: الجملة قد تقع اسمية أو فعلية، ومنع أبو بكر بن الأنباري ومن وافقه الإخبار بجملة طلبية، نظراً إلى أن الخبر حقه أن يكون محتملاً للصدق والكذب، والجملة الطلبية ليست كذلك وهذا نظر واهٍ، لأن خبر المبتدأ لا خلاف في أن أصله أن يكون مفرداً.

---

(1) شرح المقدمة الكافية في علم الإعراب: 360/1.
(2) الحديث أخرجه الإمام مالك في الموطأ، كتاب الصلاة، باب ما جاء في الدعاء (105) وأخرجه ابن عبد البر في التمهيد (38/6)، والبيهقي في السنن الكبرى، كتاب الحج، باب أفضل الدعاء دعاء يوم عرفة (117/5). وقال: هذا حديث مرسل، وقد روي عن مالك بإسناد آخر مرسل ووصله ضعيف.
(3) لم أعثر عليه فيما بين أيدينا من مصادر.
(4) شرح كافية ابن الحاجب: 104/1.
(5) شرح التسهيل: 310/309.

وروى عن ثعلب منع الإخبار بجملة قسمية، وهو أيضاً منع ضعيف إذ لا دليل عليه، ومع ورود الاستعمال بخلافه، كقول الله تعالى: ﴿ وَٱلَّذِينَ هَاجَرُواْ فِى ٱللَّهِ مِنۢ بَعۡدِ مَا ظُلِمُواْ.. ﴾ [سورة النحل: الآية 41][1].

واستخلصت الباحثة أن خبر المبتدأ هو الركن الأساسي الذي تتم به معنى الجملة وقد يكون مفرداً مثل: الثريا نجمٌ، وقد يكون جملة إما اسمية أو جملة فعلية مثل: زيدٌ خلقُه كريم – علي يتحدث الفرنسية، ويجوز في الجملة الواقعة خبراً أن تكون جملة إنشائية مثل: الكتابُ اقرأه. ومثل (القارعة ما القارعة). ولا يصح أن تكون الجملة الواقعة خبراً جملة ندائية مثل: عليٌّ يا هذا.

وأتبع ابن الحاجب (ت 646هـ): "وما وقع ظرفاً فالأكثر أنه مقدر بجمل"[2].

فاستدركَّ بدر الدين (ت 733هـ) على: "ما وقع ظرفاً فالأكثر أنه مقدر بجملة".

"المختار: تقديره بمفرد؛ لأنه الأصل في الخبر، والقياس على الصلة لتقدير الجملة – باتفاق – معارضٌ بالقياس على الظرف بعد "أمَّا" و"إذا" للمفاجأة، لتقدير الإفراد فيه باتفاق، نحو: "جئتُ فإذا عندك زيدٌ"، و"أما في الدار فزيدٌ". ومقياس الاسمية على الاسمية أولى، فكان أرجح"[3].

ومعه اتفق جمهور النحاة.

واستخلصت الباحثة إلى أن: شبه الجملة وهي الجار والمجرور والظرف التامان، وهما لا يعربان خبراً وإنما يتعلقان (بكون عام) هو الخبر، ولذلك يقولون إنهما متعلقان بخبر محذوف أو بمحذوف خبر، مثل: أمام البيت شجرة، أما ظرف الزمان فلا يكون خبراً إلا عن أسماء الأحداث، مثل: الصومُ يوم الخميس فشبه

(1) سورة النحل، الآية (41).
(2) شرح المقدمة الكافية في علم الإعراب: 362/1.
(3) شرح كافية ابن الحاجب: 104/1.

الجملة متعلق بمحذوف خبير في محل رفع، ولا يصح أن يكون خبراً عن أسماء الذوات، فلا يصح أن نقول: عليٌّ غداً، إلا إذا صح التأويل: الهلالُ الليلةَ.

وعن حالات وجوب تقديم المبتدأ قال ابن الحاجب (ت 646هـ): "وإذا كان المبتدأ مشتملاً على ماله صدر الكلام نحو: من أبوك؟ أو كانا معرفتين، أو كانا متساويين مثل: أفضلُ منك أفضل مني. أو كان الخبر فعلاً له مثل: زيدٌ قام، وجب تقديمه"[1].

وفصّل ابن الحاجب (ت 646هـ) قوله: "أو كانا معرفتين أو كانا متساويين" هذا إن عدمت القرينة الدالة على كون أحدهما مبتدأ والآخر خبراً، أما إذا وجدت القرينة فيجوز أن يتأخر المبتدأ عن الخبر معرفتين، وذلك كما في قيام القرينة المعنوية في قول الشاعر:

بنونا بنو آبائنا وبناتنا … بنوهنَّ أبناء الرجال الأباعد[2]

وأضاف بدر الدين (ت 733هـ) عليه: بشرط أن لا تكون ثم قرينة تعرفه، فإن كان.. جاز تأخيره، كما روي عنه ﷺ: "مسكينٌ رجلٌ لا زوج له، مسكينةٌ امرأة لا زوج لها"[3].

ومنه قول الشاعر:

جانيكَ مَنْ يجبني عليكَ وقد … تُعدي الصِّحاحَ مَبَارِكُ الجُرْبِ[4]

---

(1) شرح المقدمة الكافية في علم الإعراب: 264/1-265.

(2) البيت من الطويل، نسب جماعة هذا البيت للفرزدق، وقال قوم: لا يعلم قائله مع شهرته في كتب النحاة، وأنشده الرضي 87/1، والأشموني (153)، وابن هشام في المغني (702).

(3) الحديث ورد في أحاديث القصاص لابن تيمية (31) بلفظ "مسكين رجل بلا امرأة، مسكينة امرأة بلا رجل" وفي كنز العمال (444555) بلفظ: "مسكين رجل ليست له امرأة"، وأخرجه المنذري في الترغيب والترهيب، كتاب النكاح، باب التغريب في النكاح سيما بذات الدين الولود (41/3) الحديث رقم (5). قال المنذري عقّب هذا الحديث: ذكره رزين، ولم أره في شيء من أصوله وشطره الأخير منكر.

(4) البيت من الكامل، وهو لذؤيب بن كعب بن عمرو في الاشتقاق ص(202). وفيه إقواء، لأن قصيدته مضمومة الروي، ونسبه بعضهم لعوف بن عطية، وهو أيضاً بلا نسبة في لسان العرب (154/14) ج.ن.ي)، وتهذيب اللغة (196/11)، وجمهرة اللغة (266).

فـ (من يجبني عليك)، مبتدأ، و(جانيك) خبره، والمرشد إلى ذلـك أن المعنـى لا يصح إلا به؛ لأن معناه: الذي يجبني عليك بتغريمك الدِّيَّة لأنـك عاقلتـه – هـو جانيك؛ أي: نافعك ومفيدك"[1].

ووافق جمهور النحاة استدراك بدر الدين كما رأت الباحثـة أن المبتـدأ يتـأخر عندما يكون الخبر جملة فعلية فاعلها ضمير مستتر.

وعقب بدر الدين (ت 733هـ) على ابن الحاجـب قـائلاً: "وإذا كـان المبتـدأ مشتملاً على ماله صدر الكلام "الأولى" أو مضافاً إلى مـا لـه صـدر الكـلام؛ مثـل: "غلامُ مَنْ عندك؟"[2].

وافقه ابن هشام (ت 761هــ) موضِّـحاً: "في تقـديم المبتـدأ أن يكـون لازم الصَّـدرية، نحـو: "أيـن زيـدٌ؟" أو مضـافاً إلى ملازمهـا نحـو "صـبيحة أيِّ يـومٍ سفرُك؟"[3].

كما أتبع استدراكه قائلاً: "أو كان الخبر فعلاً له"يخرج ما لو كان فعلاً لغـيره؛ فإنه يجوز تأخيره؛ مثل: "زيدٌ قام أبوه" فيصح أن يقال: "قام أبوه زيـدٌ"، ولم يـذكر المبتدأ إذا اقترن به لام الابتداء/ فإنه واجب التقديم أيضاً[4].

وفي حالة وجوب تقديم الخبر قال ابن الحاجب (ت 646هــ): "وإذا تضمن الخبر المفرد ما له صدر الكلام مثل: "أين زيـد؟" أو كـان مصـححاً لـه؛ مثـل: "في الدار رجلٌ"، أو لمتعلقه ضمير في المبتدأ، مثل: "على التمـرةِ مثلهـا زيـداً": أو كـان خبراً عن "أن" مثل: "عندي أنك قائم" وجب تقديمه"[5].

وأضاف بدر الدين (ت 733هــ) عليه: قوله: "المفرد" لتخرج الجملة؛ نحو: "زيدٌ متى سار؟" ولو قال: "أو كان في المبتدأ ضمير لـه؛ كفـاه عـن العبـارة القلقـة عـلى

---

(1) شرح كافية ابن الحاجب: 105/1.
(2) المصدر السابق : 104/1.
(3) أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك: 192/1.
(4) شرح كافية ابن الحاجب: 106/1.
(5) شرح المقدمة الكافية في علم الإعراب: 366/1-367.

المتعلم، ومنه قوله تعالى: ﴿ أَفَلَا يَتَدَبَّرُونَ ٱلْقُرْءَانَ أَمْ عَلَىٰ قُلُوبٍ أَقْفَالُهَآ ﴾ [سورة محمد: الآية 24][1]، وقوله ﷺ: "من حسن إسلام المرء تركه مالا يعنيه"[2].

وأيضاً قال ابن السراج (ت 316هـ) فالمعنى في: كيف أنت؟: على أي حال أنت وفي: أين زيد؟ في أي مكان، ولكن الاستفهام الذي صار فيها جعل لهما صدر الكلام وهو في الحقيقة الشيء المستفهم عنه"[3].

وعلل لذلك الرضي (686هـ): "إذا الاستفهام وسائر ما يقتضي صدر الكلام يكفيها أن تقع صدر جملة من الجمل بحيث لا يتقدم عليها أحد ركني تلك الجملة، ولا ما صار من تمامها من الكلم المغيرة لمعناها مثل (كان) وأخواتها وسائر ما يحدث معنى من المعاني في الجملة التي يدخلها، فلا يقال: إن من يأتني أشكره"[4].

كما ترى الباحثة من حالات تقدم الخبر وجوباً أن يكون مستحقاً للصدارة، وحالة أخرى أن يكون الخبر محصوراً في المبتدأ مثل: إنما في البيت علي، ما ناجح إلا المجد.

وأتبع بدر الدين استدراكه على قول ابن الحاجب: "أو عن (أن): "الأولى: وصلتها ما لم يتقدمها "أما"؛ لأن "أن" وصلتها إذا تقدمها "أما" بإجاز تقديمها وتأخيرها، نحو: "أما عندي فإنك منطلق، وأما أنك منطلق فكائن"[5].

وفي حالات تعدد الخبر قال ابن الحاجب (ت 646هـ): وقد يتعدد الخبر، مثل: "زيدٌ عالمٌ عاقل"[6].

---

(1) سورة محمد، الآية (24).
(2) أخرجه الترمذي؛ كتاب الزهد، باب بدون ترجمة، (558/4) برقم (2317، 2318)، وابن ماجة كتاب الفتن، باب كف اللّسان في الفتن (1312/2 – 1316) برقم (3976).
ومالك في الموطأ؛ كتاب حسن الخلق، باب ما جاء في حسن الخلق (903/2) برقم (3) قال الشيخ فؤاد عبد الباقي: والحديث حسن بل صحيح.
(3) أصول النحو، ياقوت الحموي، تح: جلال الدين السيوطي، د.ط: 65/1.
(4) شرح الرضي: 98/1.
(5) شرح كافية ابن الحاجب: 107.
(6) شرح المقدمة الكافية في علم الإعراب: 369/1.

أما عن دخول الفاء في خبر المبتدأ: فقال ابن الحاجب (ت 646هـ): "وقد يتضمن المبتدأ معنى الشرط فيصح دخول الفاء في الخبر، وذلك الاسم الموصول بفعل أو ظرف، أو النكرة الموصوفة بهما، مثل: الذي يأتيني – أو في الدار – فله درهم، وكل رجل يأتيني – أو في الدار – فله درهم"(1).

فعقَّب عليه بدر الدين (733هـ) قائلاً: الأولى: "وقد يشبه المبتدأ ما تضمن معنى الشرط"؛ لأن "الذي" أشبهت "من" وهي المتضمنة معنى الشرط، فلما أشبهتها في الشياع، حملت عليها(2).

وهذا ظاهر قول سيبويه (ت 181هـ): "ألا ترى أنك لو قلت: الذي يأتيني فله درهم، والذي يأتيني فمكرم محمول، كان حسناً، ولو قلت: زيد فله درهم، لم يجز. وإنما جاز ذلك لأن قوله: "الذي يأتين فله درهم، في معنى الجزاء، فدخلت الفاء في خبره كما تدخل في خبر الجزاء"(3).

وأتبع بدر الدين (733هـ) استدراكه على ابن الحاجب (ت 646هـ) على قوله: وذلك في الاسم الموصول بفعل أو ظرف" "يعوره: الموصوف بالموصول بفعل أو ظرف، والمضاف إلى الموصول بهما، مثال ذلك: "الذي يأتيني فله درهم"، "الذي عندك فله درهم"، "الرجل الذي يأتينى فله درهم"، "الرجل الذي عندك فله درهم"(4).

وعن قول ابن الحاجب (ت 646هـ): "و(ليت، و(لعل) مانعان بالاتفاق، وألحق بعضهم "إن بهما"(5).

---

(1) المرجع السابق: 370/1.
(2) شرح كافية ابن الحاجب: 109/1.
(3) الكتاب: 70/1.
(4) شرح كافية ابن الحاجب: 109/1.
(5) شرح المقدمة الكافية في علم الإعراب: 371/1-372.

فاستدرك بدر الدين (733هـ) عليه: "لم يذكر "كأن" وهي كذلك، فحكم الثلاثة واحد، وعلته قوة شبه الثلاثة بالفعل، ولهذا عملت في الحال دون غيرها؛ نحو: "كأن زيداً واعياً أسدٌ""(1).

وقال ابن مالك (ت 672هـ) في دخول الفاء على الخبر: "تدخل الفاء على خبر المبتدأ وجوباً بعد أما، إلا في ضرورة أو مقارنة قول أغنى عنه المقول، وجوازاً بعد مبتدأ واقع موقع (مَنْ) الشرطية أو (ما) أختها وهو (أل) الموصولة بمستقبل عام، أو غيرها موصولاً بظرف أو شبهه، أو بفعل صالح للشرطية. أو نكرة عامة موصوفة بأحد الثلاثة، أو مضاف إليها مشعر بمجازاة، أو موصوف بالموصول المذكور، أو مضاف إليه، وقد تدخل على خبر كل مضاف إلى غير موصوف، أو على موصوف بغير ما ذكر ولا تدخل على خبر غير ذلك، وتزيلها نواسخ الابتداء إلا إنَّ وأنَّ ولكنَّ على الأصح"(2).

وعن قول ابن الحاجب (ت 646هـ): "وألحق بعضهم (إن) بها.

عقَّب بدر الدين(3): "الحق أنها لا تمنع دخول الفاء ولا تلحق بها، لوروده في كتاب الله تعالى في مواضع، قال الله تعالى: ﴿ٱلَّذِينَ يُنفِقُونَ أَمْوَٰلَهُم بِٱلَّيْلِ وَٱلنَّهَارِ سِرًّا وَعَلَانِيَةً فَلَهُمْ أَجْرُهُمْ عِندَ رَبِّهِمْ ..﴾ [سورة البقرة: الآية 274](4)، فالخبر: فلهم أجرهم عند ربهم. ﴿قُلْ إِنَّ ٱلْمَوْتَ ٱلَّذِى تَفِرُّونَ مِنْهُ فَإِنَّهُۥ مُلَٰقِيكُمْ ..﴾ [سورة الجمعة: الآية 8](5).

---

(1) شرح كافية ابن الحاجب: 109/1.
(2) شرح التسهيل: 328/1.
(3) شرح كافية ابن الحاجب: 110/1.
(4) سورة البقرة، الآية (274).
(5) سورة الجمعة، الآية (8).

حذف المبتدأ:

أما عن حذف المبتدأ فله حالات يجب فيها حذفه وأخرى يجوز حذفه لذا قال ابن الحاجب: "وقد يحذف المبتدأ لقيام قرينة جوازاً كقول المستهل: "الهلالُ والله، والخبر جوازاً: مثل: خرجت فإذا السبع"[1].

حذف الخبر:

أما عن حذف الخبر وجوباً فذكر ابن الحاجب: "ووجوباً فيما التزم في موضعه غيره؛ مثل: "لولا زيدٌ لكان كذا، وضربي زيداً قائماً، وكل رجل وضيعته و"لعمرك لأفعلن كذا"[2].

فاستدرك بدر الدين عليه: "الجمهور يطلقون وجوب حذف خبر المبتدأ بعد لولا الامتناعية، وفي ذلك تفصيل وهو أن خبر ما بعد لولا إنما يكون خبراً عن كون مطلق أو مقيد؛ فإن كان خبراً عن كون مطلق فالأمر كما ذكروا، وإن خبراً عن كونه مقيد: فإن دلَّ سياق الكلام عليه جاز حذفه وذكره؛ خلافاً لابن عصفور"[3].

وافق ابن الحاجب رأي البصريين في حذف الخبر بعد لولا، وقال الفراء (ت215هـ): (لولا) هي الرافعة للاسم الذي بعدها لاختصاصها بالأسماء كسائر العوامل، وقال الكسائي (ت 805هـ)الاسم بعد (لولا) فاعل لفعل مقدر[4].

أما عن قول ابن الحاجب: "ومثل ضربي زيداً قائماً"[5]. وهو كل ما دل على معنى منسوب إلى فاعله أو مفعوله أو إليهما مذكور بعدهما حال منهما أو من أحدهما في المعنى وهي المضمر في الخبر المقدر. ومثله أكثر شربي السويق ملتوتاً، وأخطب ما يكون الأمير قائماً.

---

(1) شرح المقدمة الكافيةفي علم الإعراب: 375/1.
(2)شرح المقدمة الكافيةفي علم الإعراب: 376/1-379.
(3) شرح كافية ابن الحاجب: 112/1.
(4) معاني القرآن، أبوزكريا يحيى بن زياد بن عبدالله بن منظور الديلمي الفراء، تح: أحمد يوسف النجاتي / محمد علي النجار / عبد الفتاح إسماعيل الشلبي، ن: دار المصرية للتأليف والترجمة - مصر، ط1، 13/1.
(5) شرح المقدمة الكافية في علم الإعراب: 377/1.

فاعترض بدر الدين (733هـ) عليه: أصله: "ضربي زيداً إذا كان قائماً"، فـ "كان" تامة، وفيها ضمير "زيد". و"قائماً" حال من "زيد" ولا يجوز أن يكون حالاً من الضمير في "ضربي"[1].

شرح الأزهري (ت 905هـ): "يقدَّر الخبر في: ضربي زيداً قائماً: ضربه قائماً، وفي أكثر شربي السويق ملتوتاً: شربه ملتوتاً وفي أخطب ما يكون الأمير قائماً: كونه قائماً، فالمصدر الثاني هو الخبر، وفاعله محذوف، والهاء المضاف إليها مفعوله، وهي صاحبة الحال، وهذا وإن كان أقل حذفاً من الأول غير مرضي عند سيبويه وجمهور البصريين لما فيه من حذف المصدر وإبقاء معموله، وهو لا يجوز عندهم[2].

ولأن تقدير الظرف يناسب الحال قال ابن عصفور (ت 669هـ): "وإنما صحَّ للحال أن تسد مسد الخبر لأنها بمنزلة الظرف في المعنى، ألا ترى أنه لا فرق بين: ضربي زيداً قائماً، وضربي زيداً وقت قيامه، فكل منهما سدَّ مسدَّ الخبر، وكل منهما على معنى "في" والظرف يسدُّ مسدَّ الخبر، فكذا الحال"[3].

وأتبع ابن الحاجب في حذف الخبر قوله: "كلُّ رجلٍ وضيعتُه"، وحيث (كل) مبتدأ عطف عليه بالواو التي هي بمعنى (مع) وكان القصد بالإخبار المقارنة، فإنه يجب الحذف لأمرين: الدلالة على خصوصية الخبر بما في الواو من المعية، ووقوع المعطوف في موضع الخبر[4].

وعقب بدر الدين (733هـ) عليه: أي: مقرونان.

وعن رأي الرضي (686هـ) فقد قال: "فيه مذهبان: قال الكوفيون: (وضيعته) خبر المبتدأ لأن الواو بمعنى (مع) فكأنك قلت كل رجل مع ضيعته، فإذا

(1) شرح كافية ابن الحاجب: 113/1.
(2) شرح التصريح بمضمون التوضيح في النحو: 229/1.
(3) المقرب، علي بن المؤمن المعروف بابن عصفور، تح: أحمد عبد الستار الجواري وعبدالله الجبوري، ط1: 85/1.
(4) شرح المقدمة الكافية في علم الإعراب: 378/1-379.

صرحت بـ (مع) لم تحتج تقدير الخبر فكذا مع (الواو) التي بمعناه، فلا يكـون هـذا المثال إذن مما نحن فيه.

وقال البصريون: الخبر محذوف، أي كل رجل وضيعته مقرونان"[1].

وأتبع ابن الحاجب قوله في حذف الخبر وجوباً: "ولعمـرك لأفعلـنَّ كـذا"، وهو كل موضع ابتدئ فيه بمقسم به، فإنه يجب فيه حذف الخبر لحصـول الأمـرين: الدلالة على خصوصية الخبر بها في الكلام من معنـى القسـم، فـيفهم أن المـراد مـن الخبر: قسمي أو يميني، وما أشبهه، والآخر وقوع مالا بد منه في جـواب القسـم في الموضع الذي كان يكون فيه الخبر، كقولك: لأفعلن"[2].

وشرح بدر الدين: "أي: قسمي، وإنـما حـذفت الأخبـار في هـذه المواضـع؛ للعلم بها وشغل موضعها بغيرها، فسـدَّت بطولهـا مسـدَّ الخـبر، فـالأول بجـواب "لولا" والثاني بالحال، والثالث بالمعطوف والرابع بجواب القسم"[3].

واتفق جمهور النحاة مع هذين الرأيين إلا ابن عصفور (ت 669هـ) فقد زعم "أنه يجوز في نحو: لعمرك لأفعلن، أن يقدر: لقسـمي عمـرك فيكـون مـن حـذف المبتدأ"[4].

---

(1) شرح الرضي: 107/1-108.
(2) شرح المقدمة الكافية في علم الإعراب: 380/1.
(3) شرح كافية ابن الحاجب: 115/1.
(4) الارتشاف، أبو حيان الأندلسي، تح: رجب عثمان محمد ورمضان عبدالتواب، مكتبة الخانجي، ط1: 32/2.

المبحث الثاني

الاستدراكات على ما دخل على الجملة الاسمية

من النواسخ "إنَّ وأخواتها"

ومما يدخل على المبتدأ فينصبه وعلى الخبر فيرفعه، الأحرف المشبهة بالفعل، لقد عرفها ابن الحاجب "ت 646هـ":

"الحروف المشبهة بالفعل: إنَّ وكأنَّ ولكنَّ ولَعَلَّ، لها صدر الكلام وسوى (أنْ) فهي بعكسها، وتلحقها (ما) فتلغى على الأفصحِ وتدخلُ حينئذٍ على الأفعال فـ "إنَّ" لا تغير معنى الجملة، و"أنَّ" مع جملتها في حكم المفرد، ومن ثَمَّ وجب الكسر في موضع الجمل"[1].

واستدرك عليه بدر الدرن (733هـ) في قوله: "لها صدر الكلام"."لعلَّ" لا تقع غالباً صدر الكلام، ولم يعدَّ سيبويه والمبرد إلا خمسة، وجعلا المفتوحة فرعاً عن المكسورة؛ لأن أصلها المكسورة، وإنما فتحت لعارض"[2].

وقد عرفها ابن مالك (ت 672هـ): "باب الأحرف الناصبة الاسم الرافعة الخبر وهي: إنَّ للتوكيد، ولكن للاستدراك وكأنَّ للتشبيه وللتحقيق أيضاً على رأي، وليت للتمني، ولعلَّ للترجي والإشفاق والتعليل والاستفهام. ولهن شبه بكان الناقصة في لزوم المبتدأ والخبر والاستغناء بهما، فعملت علمها معكوساً، ليكونا معهن كمفعول قدم وفاعل آخر، تنبيهاً على الفرعية، ولأن معانيها في الأخبار فكانت كالعمد، والأسماء كالفضلات، فأعطيا إعرابهما.

ويجوز نصبها بـ (ليت) عند الفراء، وبالخمسة عند بعض أصحابه، وما استشهد به محمول على الحال. أو على إضمار فعل، وهو رأي الكسائي"[3].

---

(1) شرح المقدمة الكافية في علم الإعراب: 3/961-965.
(2) شرح كافية ابن الحاجب: 1/343.
(3) شرح التسهيل: 2/5.

قال ابن مالك (ت 672هـ):

وَرَاعِ ذا الترتيبَ، إلاّ في الذي كَلَيْتَ فيها – أو هنا – غَيرَ البَذِي[1]

وقال الأزهري (ت 905هـ): "وعبَّر بالأحرف نظراً إلى أن هذا العدد للقلة، وبالثمانية لإدخال "أنَّ" المفتوحة و"عسى" و"لا" التبرئة"[2]، وعبَّر سيبويه (ت 181هـ) بالحروف الخمسة لأن المفتوحة فرع المكسورة عنده"[3].

وأتبع بدرالدين (733هـ) تعقيبه على ابن الحاجب على قوله "فتُلغي على الأفصح" قائلاً: "هذا في غير "ليت"، وفيها وجهان متقابلان، والفرق إنَّ اختصاصها بالأسماء لا يزول بـ "ما" بخلافهنَّ؛ فإن اختصاصهنَّ بالأسماء يزول بـ "ما""[4].

وشرح ابن الحاجب (ت 646هـ) قوله: "وتدخل حينئذ على الأفعال".

أي: إذا دخلت (ما) جاز حينئذٍ أن تدخل على الجملة الاسمية والفعلية فتقول: إنما زيدٌ قائم، وإنما قام زيد، وإنما يقوم زيد، وإدخال (ما) عليها يفيد ما يبدِ النفي والإثبات، فإذا قلت: إنما زيد قائم، فمعناه: ما زيد إلا قائم، وقوله تعالى: ﴿..أَنَّمَآ إِلَٰهُكُمۡ إِلَٰهٞ وَٰحِدٞۖ ..﴾ [سورة الكهف: الآية 110][5]، معناه: ما إلهكم إلا الله[6].

أما بدر الدين (ت 733هـ) فتدارك عليه: "ليت" لا تدخل على الفعل بلحوق "ما"؛ فلا يُقال: "ليت ما قام زيدٌ" ولذلك قلنا: إن اختصاصها بالأسماء لا يزول. ..

ويوافق العلماء رأي العالمين، كما توافقه الباحثة فتوضح أن (ما) الداخلة على (إنَّ) تبطل عمل (إنَّ) ويعرب ما بعدها حسب موقعه من الجملة، مثال ذلك "إنما المؤمنون أخوة" فالمؤمنون: مبتدأ وأخوة: خبر المبتدأ وهذه (ما) المقترنة بـ (إنَّ) هي

---

(1) ألفية ابن مالك، ص13.
(2) شرح التصريح بمضمون التوضيح في النحو: 293/2.
(3) الكتاب: 225/2.
(4) شرح كافية ابن الحاجب: 343/1.
(5) سورة الكهف، الآية (110).
(6) شرح المقدمة الكافية في علم الإعراب: 962/3-963.

ما الكافة حيث كفت عمل إنَّ. وأما إذا دخلت (ما) على ليت، جاز أن تعمل وجاز أن تلغى، والإلغاء أكثر كما وضح العلماء.

من ثم ينتقل ابن الحاجب إلى أن (إنَّ) لا تغير معنى الجملة إذا دخلت عليها محترزاً من دخولها على الجملة الاستفهامية أو المنفية لأن لهما حق الصدارة ولم يذكر ذلك للعلم به ويكمل: و"(أنَّ) مع جملتها في حكم المفرد"[1].

عقَّبَ عليه بدر الدين (733هـ) قائلاً: "ليس ذلك مطلقاً، بل تكون في مواضع حكم المفرد من وجه وفي حكم الجملة من وجه؛ مثل: "علمتُ أنَّ زيداً قائمٌ" فإنها في حكم المفرد باعتبار التقدير، وفي حكم الجملة باعتبار الموضع"[2].

وأكمل: بدر الدين "ومن ثم وجب الكسر في موضع الجمل" مثل: علمتُ أن زيداً قائم في هذا الاستدراك قائلاً: "يجب فتح (إنَّ) إذا قُدِّرت بمصدر، كما إذا وقعت في موضع مرفوع فعل، نحو: "يعجبني أنك قائم" أي: قيامُك، أو منصوبة، نحو "عرفت أنك قائم" أي: قيامَك، أو في موضع مجرور حرف، نحو: "عجبت من أنك قائم"، أي: من قيامك وإنما قال" لسدِّ مصدرٍ مسدَّها" ولم يقل "لسدِّ مفرد مسدَّها" لأنه قد يسدُّ المفردُ مسدَّها ويجب كسرها، نحو: "ظننت زيداً إنه قائم"، فهذه يجب كسرها، وإن سدَّ مسدَّها مفرد، لأنها في موضع المفعول الثاني، ولكن لا تقدَّر بالمصدر"[3].

ومن ثم وافقه ابن عقيل (ت 769هـ).

وعن مواضع كسر وفتح همزة (إنَّ) ذكر ابن الحاجب مواضع كسر همزة إنَّ وفتحها فقال: "من ثم وجب الكسر في موضع الجمل، والفتح في موضع المفرد، فكسِرت ابتداءً، وبعد القول، وبعد الموصول. وفتحت فاعلة ومفعولة ومبتدَأَةً ومضافاً إليها وقالوا: لولا أنك، لأنه مبتدأ، ولو أنَّك، لأنه فاعل"[4].

(1)المصدر السابق: ص694.
(2) شرح كافية ابن الحاجب: 343/1.
(3) شرح ابن عقيل: 284/1-285.
(4) شرح المقدمة الكافية في علم الإعراب: 965/3.

وافقه بدر الدين (733هـ) في ذلك مستشهداً بأمثلة منها:

- الفتح في موضع المفرد: "علمتُ زيداً إنه قائم" يجب الكسر فيه.
- وبعد القول: هذا إذا كان محكياً بها؛ فإنك تقول: "أول قولي أني أحمد الله" وهي مفتوحة إذا لم تقصد حكاية القول، وبعد الموصول كقوله تعالى: ﴿..مَآ إِنَّ مَفَاتِحَهُۥ لَتَنُوٓأُ..﴾ [سورة القصص: الآية 76][1]، ومن مظانِّ المكسورة: الواقعة موقع الحال؛ كقوله تعالى: ﴿..إِلَّآ إِنَّهُمْ لَيَأْكُلُونَ ٱلطَّعَامَ..﴾ [سورة الفرقان: الآية 20][2]، والواقعة جواباً لقسم؛ مثل: "والله إنَّ زيداً منطلق.."[3].

هنا أوضح الأزهري (905هـ) مواضع لكسر همزة إنَّ وهي:

- أن تقع في الابتداء نحو: ..﴿إِنَّآ أَنزَلْنَٰهُ..﴾ [سورة الدخان: الآية 3][4].
- بعد ألا الاستفتاحية: ﴿أَلَآ إِنَّ أَوْلِيَآءَ..﴾ [سورة يونس: الآية 62][5].
- تالية لـ (حيث)، نحو: جلست حيث إنَّ زيداً جالسٌ.
- أو تالية لـ (إذ): نحو: جئتك إذ إنَّ زيداً أمير.
- تالية لموصول: اسمي أو حرفي.
- أو تقع جواباً لقسم لم يذكر فعله أو ذكر، وجاءت اللام نحو: ﴿حمٓ ۝١ وَٱلْكِتَٰبِ ٱلْمُبِينِ ۝٢ إِنَّآ أَنزَلْنَٰهُ..﴾ [سورة الدخان: الآية 3][6]، والثاني: أقسمت إن زيداً لقائم لأن جواب القسم يجب أن يكون جملة.
- أو تقع محكية بالقول: قال تعالى: ﴿قَالَ إِنِّى عَبْدُ ٱللَّهِ..﴾ [سورة مريم: الآية 30][7].

(1) سورة القصص، الآية (76).
(2) سورة الفرقان، الآية (20).
(3) شرح كافية ابن الحاجب: 344/1.
(4) سورة الدخان، الآية (3).
(5) سورة يونس، الآية (62).
(6) سورة الدخان، الآيات (1-3).
(7) سورة مريم، الآية (30).

- تقع حالاً مقرونة بالواو، أو لا، فالأول نحو ﴿ كَمَآ أَخۡرَجَكَ رَبُّكَ مِنۢ بَيۡتِكَ بِٱلۡحَقِّ وَإِنَّ فَرِيقٗا مِّنَ ٱلۡمُؤۡمِنِينَ لَكَٰرِهُونَ ﴾ [سورة الأنفال: الآيـة 5](1)، والثاني: جاء زيـد إنه فاضل.
- أو تقع صفة لاسم عين، نحو: مررتُ برجلٍ إنه فاضل.
- أو تقع بعد عاملٍ علِّق عن عمله فيها باللام الابتدائية نحـو: ﴿..وَٱللَّهُ يَعۡلَمُ إِنَّكَ لَرَسُولُهُۥ وَٱللَّهُ يَشۡهَدُ إِنَّ ٱلۡمُنَٰفِقِينَ لَكَٰذِبُونَ ١﴾ [سورة المنافقون: الآية 1](2).
- أو تقع خبراً عن اسم ذات غير منسوخ، نحو: زيدٌ إنه فاضل.
- المقرون خبرها باللام من غير تعليق، نحو: ﴿ كَلَّآ إِنَّ ٱلۡإِنسَٰنَ لَيَطۡغَىٰٓ ﴾ [سورة العلق: الآية 6](3).
- الواقعة بعد (حتى) الابتدائية نحو: مرض زيدٌ حتى إنهم لا يرجونه(4).

أما عن مواضع فتح همزة (إنَّ) فقد قال ابن مالك (ت 672هـ): "وتفتح بعد أمَّا بمعنى حقاً، وبعد (حتى) غير الابتدائية، وبعد لا جَرَم غالباً، وقد تفتح عند الكوفيين بعد قَسم، مالم توجد اللام"(5).

أما قول ابن الحاجب: "ولو أنك؛ لأنه فاعل"(6).

فردَّ عليه بدر الـدين (733هـ): مـذهب سـيبويه (أنَّ) الواقعـة بعـد (لـو) وصلتها مبتدأ محذوف الخبر كالواقع بعد "لولا"، لكن لا يكـون المبتـدأ بعـدها إلا "أنَّ" وصلتها، بخلاف (لولا)"(7).

---

(1) سورة الأنفال، الآية (5).
(2) سورة المنافقون، الآية (1).
(3) سورة العلق، الآية (6).
(4) شرح التصريح بمضمون التوضيح في النحو: 1/300-302.
(5) شرح التسهيل: 2/18.
(6) شرح المقدمة الكافية في علم الإعراب: 3/965.
(7) شرح كافية ابن الحاجب: 1/344.

واستشهد سيبويه (ت 181ه) على ذلك: قال تعالى: ﴿فَلَوْلَآ أَنَّهُۥ كَانَ مِنَ ٱلْمُسَبِّحِينَ﴾ [سورة الصافات: الآية 143][1]. ثم قيل لا يحتاج لخبر لاشتمال صلتها على المسند إليه، وقيل: له خبر محذوف، والتقدير: لولا كونه من المسبحين موجود[2].

"وذهب المبَّرد والزجاج والكوفيون إلى أنه فاعل بفعل محذوف، والتقدير: فلولا ثبت أنه كان من المسبحين"[3].

وأكمل ابن الحاجب (ت 646هـ) في جواز تقدير الجملة والمفرد باعتبارين جازم لكن على تأويل الجملة والفتح على تأويل المفرد.

"فإن جاز التقديران جاز الأمران مثل: من يكرمُني فإني أكرمُه، و: إذا أنَّه عبدُ القَفَا واللَّوازِمِ، وشبههِ؛ ولذلك جاز العطف على اسم المكسورة لفظاً أو حكماً بالرفع دون المفتوحة، مثل: "إنَّ زيداً قائمٌ وعمروٌ"[4].

فاعترض عليه بدر الدين (ت 733هـ) عليه قوله: "من يكرمني فإني أكرمه". "شرطه أن تكون أداة الشرط اسماً، فلو كانت حرفاً لم يجز الوجهان، والفصيح من الوجهين: الكسرُ إذا جاء الكسر؛ قال الله تعالى: ﴿..وَمَن يَعْصِ ٱللَّهَ وَرَسُولَهُۥ فَإِنَّ لَهُۥ نَارَ جَهَنَّمَ ..﴾ [سورة الجن: الآية 23][5]، وأما الذي بعد "إذا" للمفاجأة فالكسر أيضاً هو الأجود، لأن كل ما جاء في كتاب الله – تعالى – منه، فبعده الجزآن، فعلم أنَّه المكسور أولى؛ لأنك إذا فتحت قدَّرت بعدها المفرد، وإذا كسرت قدَّرت بعدها الجملة، فمجيء الجملة دالٌّ على الكسر ومرجِّحٌ له، قال الله تعالى ﴿..إِذَا هُمْ يَقْنَطُونَ﴾ [سورة الروم: الآية 36][6]، ﴿..فَإِذَا هِىَ حَيَّةٌ تَسْعَىٰ﴾ [سورة طه: الآية 20][7]، ﴿..فَإِذَا هُمْ يَنظُرُونَ﴾ [سورة الصافات: الآية 19][8]، أشباه ذلك[1].

---

(1) سورة الصافات، الآية (143).
(2) الكتاب: 3/139-140.
(3) مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، ابن هشام الأنصاري، تح: عبد اللطيف محمد الخطيب: ص356.
(4) شرح المقدمة الكافية في علم الإعراب: 3/966-967.
(5) سورة الجن، الآية (23).
(6) سورة الروم، الآية (36).
(7) سورة طه، الآية (20).
(8) سورة الصافات، الآية (19).

ووافقه جمهور العلماء في ذلك: وأوضح الأزهري (ت 905):

وكنتُ أَرى زيداً كما قيل سيِّداً   إذا أنه عبدُ القَفَا واللَّهازم[2]

فالكسر على معنى الجملة (إذا هو عبد القفا) والفتح على معنى الإفراد (فإذا العبودية حاصلة) على جعلها مبتدأ حذف خبره[3].

بينما أجاز ابن الحاجب (646هـ) العطف على اسم إن المكسورة دون (أنَّ) المفتوحة فاعترض عليه بدر الدين (733هـ) قائلاً: "فيه نظر؛ لأن قوله تعالى: ﴿..وَأَنَا۠ رَبُّكُمْ فَاتَّقُونِ﴾ [سورة المؤمنون: الآية 52][4]، معطوف على قوله تعالى: ﴿وَإِنَّ هَٰذِهِۦٓ أُمَّتُكُمْ ..﴾ ، أي: ولأن هذه أمتكم وأنا ربكم فاتقون، ومنه قوله تعالى: ﴿..أَنَّ ٱللَّهَ بَرِيٓءٌ مِّنَ ٱلْمُشْرِكِينَ وَرَسُولُهُۥ ..﴾ [سورة التوبة: الآية 3][5]، في أحد تأويلات سيبويه[6]، كما اتفق جمهور النحاة مع ابن الحاجب.

اسم إن وأخواتها:

قال ابن الحاجب عن تعريف اسم إن وأخواتها: هو المسند إليه بعد دخولها مثل: إنَّ زيداً قائمٌ". فلا يتميز اسم (إن) عن المبتدأ في المعنى إلا بدخول لفظ (إنَّ) عليه[7].

خبر إن وأخواتها:

تكلم ابن الحاجب عن خبر إنَّ فقال: هو المسند بعد دخول هذه الحروف مثل: إنَّ زيداً قائمٌ، وأمُره كأمر جبر المبتدأ إلا في تقديمه إلا إذا كان ظرفاً[8].

---

(1) شرح كافية ابن الحاجب: 345/1.
(2) البيت من الوافر، بلا نسبة في الارتشاف: 240/2،وشرح التسهيل: (22/2)، وأوضح المسالك: (338/1)، والجنى الداني: (378، 411)، وغيرها.
(3) شرح التصريح بمضمون التوضيح في النحو: 305/1.
(4) سورة المؤمنون، الآية (52).
(5) سورة التوبة، الآية (3).
(6) شرح كافية ابن الحاجب: 346/1.
(7) شرح المقدمة الكافية في علم الإعراب: 568/2.
(8)شرح المقدمة الكافيةفي علم الإعراب: ص380-381.

تدارك عليه بدر الدين في "إلا إذا كان ظرفاً" قد يدخل فيه الجار والمجرور، وكان ذكره أولى، ولو كان في الاسم ضمير للخبر وجب تقديم الخبر؛ مثل: "إن في الدار صاحبتها" فخبرُها إذاَ ثلاثة أقسام واجب التقديم، وممتنعه، وجائزه"[1]. "ويشترط مضيُّ الخبر لفظاً أو تقديراً خلافاً للكوفيين، ولا أثر لكونه مبنياً خلافاً للمبرد والكسائي في مثل: إنك وزيدٌ ذاهبان"[2].

وإنما لم يجز لما يؤدي إليه من كون الخبر الواحد يكون معمولاً لـ (إنَّ) غير معمول لـ (إنَّ) لأنه من حيث هو خبر عن اسم (إنَّ) معمول لـ (إنَّ) ومن حيث هو خبر عن المعطوف على المحل معمول للابتداء غير معمول لـ (إنَّ). فلا نقول: إنَّ زيداً وعمرو ذاهبان، وإنما جاز: إن الزيدين والعمرون ذاهبون، لأن (ذاهبون) يقدر خبراً عن الثاني خاصة، فيكون خبر الأول قد تقدم تقديراً، ولذلك جعل (ذاهبون) خبراً عن الجمع لم يجز.

فادارك عليه بدر الدين (733هـ): خلافاً للكوفيين، ووافقهم الأخفش، والمختار فيه مذهب البصريين، وقوله تعالى: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَٱلَّذِينَ هَادُواْ وَٱلنَّصَٰرَىٰ وَٱلصَّٰبِـِٔينَ مَنْ ءَامَنَ بِٱللَّهِ وَٱلْيَوْمِ ٱلْأَخِرِ فَلَهُمْ أَجْرُهُمْ..﴾ [سورة البقرة: الآية 62][3].

قال سيبويه (ت 181هـ): الخبر المذكور خبر الأول، وخبر الثاني المعطوف مقدَّر[4].

قال شيخنا الإمام ابن مالك (ت 672هـ): وعندي أن خبر الأول محذوف لدلالة الثاني عليه ويجعل ﴿فَلَهُمْ أَجْرُهُمْ﴾ خبراً لـ﴿ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ﴾ دالاً على خبر ﴿وَٱلَّذِينَ هَادُواْ﴾ التقدير: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَٱلَّذِينَ هَادُواْ وَٱلنَّصَٰرَىٰ وَٱلصَّٰبِـِٔينَ

---

(1) شرح كافية ابن الحاجب: 116/1.
(2) المصدر السابق: ص346.
(3) سورة البقرة، الآية (62).
(4) الكتاب: 2/ 255.

مَنْ ءَامَنَ بِٱللَّهِ وَٱلْيَوْمِ ٱلْأَخِرِ وَعَمِلَ صَٰلِحًا فَلَهُمْ أَجْرُهُمْ عِندَ رَبِّهِمْ وَلَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ ﴾ ، ومن هذا الباب قول الشاعر:

نحــنُ بــما عنــدَنا وأنــتَ بــما ... عنــدُك رَاضٍ والــرأيُ مختلــفُ[1]

ولم يقل: راضون؛ أي: نحن راضون وأنت راضٍ، ومنه قوله:

وإلاّ فـــاعلموا أنَّ وأنـــتم ... بُغـــاةٌ مـــا بقينـــا في شـــقاق[2]

وادارك بدر الدين (ت 733هـ) على ابن الحاجب: "خلافاً للمبرد"، بل: خلافاً للفراء، أما الكسائي فجوَّزه مطلقاً، كان اسم "إنَّ" مبنياً أو معرباً فالفراء يجوِّز: "إنك وزيدٌ ذاهبان"، مراعاة للموضع وضعف العامل ولا يجوز: "إن زيداً وعمراً ذاهبان"، والكسائي يجوز العطف بالرفع في "المسلمين"، والبصريون يمنعون من ذلك مطلقاً"[3].

وتبنت الباحثة رأي بدر الدين حيث رأت: هو قول الكسائي ومن وافقه من الكوفيين عدا الفراء فإنه قد توسط بين المذهبين، فلم يمنع رفع المعطوف مطلقاً، ولم يجوزه مطلقاً، بل فصل وقال: "إن خفي إعراب الاسم بكونه مبنياً أو معرباً مقدر الإعراب جاز الحمل على المحل نحو: إنك وزيد قائمان، وإن الفتى وعمرو قاعدان، وإلا فلا – والذي حملها على ذلك هو أن (إنَّ) وأخواتها لا تعمل عندهما"[4].

و"تدخل لام الابتداء بعد "إن" المكسورة" نحو: إن زيداً لقائم، وتسمى اللام المزحلقة أو المزحلفة، بالقاف أو الفاء، وبنو تميم يقولون: زحلوقة، بالقاف، وأهل العالية: زحلوفة: بالفاء، سميت بذلك لأن أصل: إن زيداً لقائم، لأن زيداً

---

(1) البيت من المنسرح، وينسب إلى قيس بن الخطيم كما في ملحقات ديوانه (173)، والصواب نسبته إلى عمرو بن امرئ القيس كما في خزانة الأدب: (193/2)، وجمهرة أشعار العرب (137) في قصيدة له، ونسب إلى درهم بن زيد الأنصاري في الاتصاف: (65)، وورد غير منسوب في امالي ابن الشجري (296/1)، (3)، وينظر كتاب سيبويه (38/1)، والمقتضب (109/3)، والدرر اللوامع (142/2).

(2) البيت من الوافر، وقائله هو بشر بن أبي خازم، ينظر في: ديوانه (165)، وكتاب سيبويه (290/1)، ودلائل الإعجاز (24)، والإنصاف لابن الأنباري (190)، وشرح المفصل (69/8-70)، وخزانة الأدب (315/4)، وشرح العيني (315/4)، والتصريح بمضمون التوضيح (228/1).

(3) شرح كافية ابن الحاجب: 346/1-347.

(4) معاني القرآن: 311/1.

قائم، فكرهوا افتتاح الكلام. بمؤكدين. فزحلقوا اللام دون "إنَّ" لئلا يتقدم معمولها عليها"[1]، وهنا يقصد دخول اللام على خبر إن المكسورة لا المفتوحة، لأن إنَّ لا تغير معنى الجملة الابتدائية.

وأتبع ابن الحاجب (646هـ): و"لكنَّ" كذلك، ولذلك دخلت اللام مع المكسورة دونها على الخبر، أو على الاسم إذا فصل بينه وبينها، أو على ما بينهما، وفي "لكنَّ" ضعيف"[2].

فعقب عليه بدر الدين (ت 733هـ) في قوله: "ولذلك" قائلاً: "إشارة إلى أنَّ المكسورة لا تغير معنى الجملة كما تقدم من قبل، أي: ولأنُّ المكسورة لا تغير معنى الجملة الابتدائية، دخلت لام الابتداء في المكسورة دون المفتوحة"[3].

وقال سيبويه (ت 181هـ): وسميت لام الابتداء لأنها تدخل على المبتدأ، وتدخل على غيره بعد "إن" المكسورة وعلى أربعة أشياء: أحدها الخبر، وذلك بثلاثة شروط: كونه مؤخراً عن الاسم، وكونه مثبتاً، وكونه غير ماضٍ، فيشمل المفرد، نحو: ﴿..إِنَّ رَبِّي لَسَمِيعُ ٱلدُّعَآءِ﴾ [سورة إبراهيم: الآية 39][4]، والجملة المصدرة بالمضارع، نحو، ﴿وَإِنَّ رَبَّكَ لَيَعْلَمُ..﴾ [سورة النمل: الآية 74][5]، والجار والمجرور والظرف إذا لم يقدر متعلقهما، نحو: ﴿وَإِنَّكَ لَعَلَىٰ خُلُقٍ عَظِيمٍ﴾ [سورة القلم: الآية 4][6]، وإن زيداً لعندك أما إذا قدر متعلقين بـ "استقر" لم تدخل عليهما اللام لأن معمول الفعل الماضي لا تدخل اللام عليه، خلافاً للأخفش، والجملة الاسمية على قلة: نحو: ﴿وَإِنَّا لَنَحْنُ نُحْيِۦ وَنُمِيتُ..﴾ [سورة الحِجر: الآية 23][7]، وليس "نحن" ضمير فصل، خلافاً للجرجاني، (بخلاف) نحو: ﴿إِنَّ لَدَيْنَآ أَنكَالًا..﴾ [سورة المزَّمل: الآية

(1) شرح المقدمة الكافية في علم الإعراب: 970/3.
(2) المصدر السابق: 970/3.
(3) شرح كافية ابن الحاجب: 347/1.
(4) سورة إبراهيم، الآية (39).
(5) سورة النمل، الآية (74).
(6) سورة القلم، الآية (4).
(7) سورة الحجر، الآية (23).

12](1)، لتقدم الخبر وبخلاف نحو: ﴿ إِنَّ ٱللَّهَ لَا يَظۡلِمُ ٱلنَّاسَ شَيۡـًٔا ..﴾ [سورة يونس: الآية 44](2)، لنفي الخبر"(3).

أما في دخول اللام على اسم إن أجازه ابن الحاجب؛ لكن تدارك عليه بدر الدين في قوله: "أو على الاسم... إلى آخره".

"شرطه أن يكون الفاصل بينهما الخبر، فلو فُصل بينهما بأجنبي أو بظرف غير الخبر لم يجز دخول اللام على الاسم، فلا يجوز "إن اليوم لزيداً قائم"(4).

قال ابن عقيل في أول باب إن: لا يجوز أن يقال: إنَّ بك زيداً واثق، وإن عندك زيداً جالس، ثم قال: وأجازه بعضهم"(5).

وقد وافق الأزهري (ت 905هـ) استدراك بدر الدين حيث قال: "مما تدخل عليه اللام بعد "إن" (الاسم، بشرط واحد وهو أن يتأخر، إما عن الخبر، نحو: ﴿.. إِنَّ فِي ذَٰلِكَ لَعِبۡرَةً ..﴾ [سورة آل عمران: الآية 13](6)، أو عن معموله، أي الخبر إذا كان المعمول ظرفاً، أو جاراً ومجروراً، نحو (إن في الدار لزيداً جالس)، وما اختاره هنا من جواز تقديم معمول خبر "إن" على اسمها إذا كان ظرفاً أو جاراً ومجروراً منعه ابن عقيل (ت 769هـ)"(7).

وفي "لكنَّ": أي دخول اللام في خبر "لكنَّ" ضعيف جداً، لأنه لم يسمع قط إلا قوله:

يلومونَنِيْ في حبِّ ليلى عواذلِي ... ولكنَّني مِنْ حبِّها لَعميدُ(8)

(1) سورة المزمل، الآية (12).
(2) سورة يونس، الآية (44).
(3) الكتاب: 146/3-147.
(4) شرح كافية ابن الحاجب: 347/1.
(5) شرح ابن عقيل: 349/1.
(6) سورة آل عمران، الآية (13).
(7) شرح التصريح بمضمون التوضيح في النحو: 314/1.
(8) البيت من الطويل، وقائله مجهول، ينظر: الإنصاف لابن الأنباري (209)،والذي فيه برواية (الكميد)،وشرح المفصل (62/8، 64، 69)، وخزانة الأدب (343/4)،وشرح العيني (247/2)، والتصريح (112/1)،وهمع الهوامع (140/1) والدرراللوامع (116/1)؛ وشرح الأشموني (280/1)، وشرح ابن عقيل (141/1).

مع إمكان تخريجه على أن أصله: "لكن إنَّني" ثم حذف الهمزة تخفيفاً؛ كما في قوله تعالى: ﴿لَّٰكِنَّا۠ هُوَ ٱللَّهُ رَبِّي ..﴾ [سورة الكهف: الآية 38][1]، وأصله: لكن أنا هو الله ربي[2].

وفي ذلك قال ابن مالك (ت 672هـ):

وأَلحِقَت بإنَّ لكنَّ وأنْ ... من دونِ ليتَ ولعلَّ وكأنْ[3]

وأما "ليت، ولعلَّ، وكأنَّ" فلا يجوز معها إلا النصب، سواء تقدَّم المعطوف أو تأخر؛ فتقول: "ليت زيداً وعمراً قائمان: وليت زيداً قائم وعمراً" بنصب الرفع فيه – متقدماً ومتأخراً مع الأحرف الثلاثة"[4].

قال ابن الحاجب (646هـ) في مقدمته عن حالات تخفيف إن المكسورة: "وتخفف المكسورةُ فتلزمها اللام، ويجوز إلغاؤها، ويجوز دخولها على فعل من أفعال المبتدأ؛ خلافاً للكوفيين في التعميم أي لزمتها اللام للفرق بينها وبين (إنْ) النافية، لأنها لما خففت صار لفظها كلفظها، فلم لم تدخل اللام لم يدر – إذا قيل: إنْ كان زيد قائماً، أو إنْ زيد قائم – المخففة هي أم الثقيلة؟!

وكان مقتضاها إذا أعملت أن لا تلزمها اللام، لأن الفرق يحصل بالإعمال، ولكنهم جعلوا الباب كله واحداً، ولأن كثيراً من الأسماء لا يظهر فيه إعراب لفظي، إما لتعذره، وإما لكونه مبنياً"[5].

ويقصد بـ (خلافاً للكوفيين) أي أن الكوفيون لا يجيزون تخفيف (إن) المكسورة ويحملون على أن (إن) نافية بمنزلة "ما" واللام إيجابية بمعنى "إلا".

وعقَّب بدر الدين (733هـ) على ابن الحاجب: "منه القراءة الشاذة: ﴿..وَإِن كُلُّ ذَٰلِكَ لَمَّا مَتَٰعُ ٱلْحَيَوٰةِ ٱلدُّنْيَا ..﴾ [سورة الزُّخرُف: الآية 35][6]، بكسر اللام،

---

(1) سورة الكهف، الآية (38).
(2) شرح كافية ابن الحاجب: 348/1.
(3) ألفية ابن مالك،ص14.
(4) شرح ابن عقيل: 305/1.
(5) شرح المقدمة الكافية في علم الإعراب: 971/3.
(6) سورة الزخرف، الآية (35).

وتقديره: ﴿..وَإِن كُلُّ ذَٰلِكَ لَمَّا مَتَٰعُ ٱلۡحَيَوٰةِ ٱلدُّنۡيَاۚ ..﴾ لأن النفي هاهنا غير صالح وفيها شاهد على حذف صدر الصلة"[1].

وشرح الأزهري (ت 905هـ): تخفف (إن) المكسورة لثقلها، بالتضعيف، فيكثر إهمالها لزوال اختصاصها بالأسماء نحو: ﴿ وَإِن كُلٌّ لَّمَّا جَمِيعٌ لَّدَيۡنَا مُحۡضَرُونَ ﴾ [سورة يس: الآية 32][2]، وتلزم لام الابتداء بعد (إن) المكسورة المخففة (المهملة)، وحال كون اللام فارقة بين الإثبات والنفي في نحو: إنْ زيدُ لقائمٌ، بتخفيف "إنْ" ورفع زيد، فلولا اللام لتوهم "إن" نافية، وأن المعنى ما زيد قائم، فلما جيء باللام ارتفع التوهم.

وهذه اللام قد تستغني عنها قرينة لفظية بأن يكون الخبر منفياً، نحو: إنْ زيدٌ لن يقوم فيجب حينئذٍ ترك اللام، لأن الخبر المنفي لا تدخل عليه لام الابتداء، أو قرينة معنوية كأن يكون الكلام سيق للإثبات والمدح، كقوله:

أنا ابنُ أباةِ الضَّيْم من آلِ مالكٍ ... وإنْ مالكٌ كانتْ كرامَ المعادنِ[3]

ولو قال: لكانت باللام لجاز، ولكن استغنى عنها لكونه في مقام المدح، وتوهم النفي هنا ممتنع. وإن ولي "إنْ" المكسورة المخففة من الثقيلة فعل فشرطه أن يكون ناسخاً، وربما تُخلِّف، وشرط الناسخ كونه غير نافٍ، فخرج بذلك "ليس" وغير منفي فخرج بذلك "زال" وأخواتها نحو: ما كان، وغير صلة، فخرج بذلك "ما دام" ولا فرق في الناسخ بين الماضي والمضارع، إلا أنه (كثر كونه مضارعاً ناسخاً نحو:

﴿وَإِن يَكَادُ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ لَيُزۡلِقُونَكَ بِأَبۡصَٰرِهِمۡ ..﴾ [سورة القلم: الآية 51][4]، ﴿..وَإِن نَّظُنُّكَ لَمِنَ ٱلۡكَٰذِبِينَ ﴾ [سورة الشعراء: الآية 186][1]، وأكثر منه أي من المضارع كونه ماضياً

(1) شرح كافية ابن الحاجب: 349/1.
(2) سورة يس، الآية (32).
(3) البيت من الطويل وهو للطرماح في ديوانه (ص512)، والدرر (299/1)، والمقاصد النحوية (276/2)، وبلا نسبة في الارتشاف (150/2)، وأوضح المسالك (367/1)، وتخليص الشواهد (ص378)،وتذكرة النحاة (43)،وغيرها.
(4) سورة القلم، الآية (51).

ناسخاً نحو: ﴿.. وَإِن كَانَتْ لَكَبِيرَةً ..﴾ [سورة البقرة: الآية 143][2]، ﴿..إِن كِدتَّ لَتُرْدِينِ﴾ [سورة الصافات: الآية 56][3]، ﴿..وَإِن وَجَدْنَآ أَكْثَرَهُمْ لَفَٰسِقِينَ ﴿١٠٢﴾﴾ [سورة الأعراف: الآية 102][4]، وتدخل اللام حينئذٍ على الجزء الثاني من معمولي الناسخ، أما دخول "إن" على الناسخ فلأنها كانت مختصة بالدخول على المبتدأ والخبر في الأصل فلما خففت شبهها بالفعل جاز دخولها على الفعل[5].

وتبنت الباحثة آراء العلماء مدعمةً أقوالهم بقول ابن عقيل (ت 769هـ):

وخُفِّفَت إنْ فقلَّ العملْ ... وتلزمُ اللامُ إذا ما تُهملْ

ورُبَّما استُغني عنها إن بَدَا ... ما ناطقٌ أرادَه مُتعمِّدَا

والفعلُ إن لم يكن ناسخاً فلا ... تُلفيهِ غالباً بإنْ ذي مُوصَلاَ[6]

وأتبع ابن الحاجب حول تخفيف (أنْ) المفتوحة فقال: "وتخفف المفتوحة فتعمل في ضمير شأن مقدر، فتدخل على الجمل مطلقاً، وشذَّ إعمالها في غيره، ويلزمها مع الفعل: السين أو "سوف" أو "قد" أو حرف النفي" وإنما حكم النحويين عليها بالإعمال في ضمير شأن مقدر لأمرين:

- **أحدهما:** أنهم قد أعملوا المكسورة مع تخفيفها من غير شذوذ، فإعمال المفتوحة أجدر لأن شبهها بالفعل أقوى من شبه المكسورة من حيث إن لها معنى مخصوص بالأفعال، والمكسورة ليس لها معنى مخصوص غير التأكيد الذي هو معنى الزوائد كلها.
- والثاني: أنهم أدخلوها على الأفعال التي تقتضي اسمين مع مراعاة ذلك في المكسورة على المذهب الصحيح، فلولا تقدير الإعمال في الضمير المقدَّر

---

(1) سورة الشعراء، الآية (186).
(2) سورة البقرة، الآية (143).
(3) سورة الصافات، الآية (56).
(4) سورة الأعراف، الآية (102).
(5) شرح التصريح بمضمون التوضيح في النحو: 1/326-327.
(6) ألفية ابن مالك،ص14.

لخرجت عن القياس المتقدم ذكره، ألا ترى أنهم يقولون: علمتُ أنْ قد قام زيد ولا يقولون: إنْ قام زيد"[1].

وتدارك بدر الدين (ت 733هـ) على ابن الحاجب في قوله: "فتعمل في ضمير شأن مقدر: الأولى: قد تعمل في غير ضمير الشأن؛ كقوله: "فلما رأي أنْ ثمَّر الله ماله"[2].

ومنه:

عَلمِــوا أن يُطــالبُون فجــادوا قبل أن يَســألوا بـأعظم سُـؤلِ[3]

كما أتبع استدراكه[4] على قوله: "ويلزمها مع الفعل.. إلى آخره" فقال:فاته "لو" نحو قوله تعالى: ﴿.. تَبَيَّنَتِ ٱلۡجِنُّ أَن لَّوۡ كَانُواْ يَعۡلَمُونَ ٱلۡغَيۡبَ..﴾ [سورة سبأ: الآية 14][5].

وفي ذلك قال ابن مالك (ت 672هـ): "تتأول أن ومعموليها بمصدر، قد تقع اسماً لعوامل هذا الباب مفصولاً بالخبر، وقد تتصل بليت سادة مسد معموليها، ويمنع ذلك في لعلَّ خلافاً للأخفش، ويخفف أنْ فينوي فيها اسم لا يبرز إلا اضطراراً، والخبر جملة اسمية مجردة، أو مصدرة بلا، أو بأداة شرط، أو برب، أو بفعل يقترن غالباً إن تصرف ولم يكن دعاء بقد، أو بلو، أو بحرف تنفيس، أو نفي[6].

(1) شرح المقدمة الكافيةفي علم الإعراب: 973/3.
(2) شرح كافية ابن الحاجب: 350/1.
(3) البيت من الخفيف، وقائله مجهول، وينظر في: شرح العيني (294/2)، والتصريح بمضمون التوضيح (233/1)، وهمع الهوامع (143/1)، والدرر اللوامع (120/1)، وشرح الأشموني (292/1)، ويروى: "علموا أن يؤملون فجادوا" بدل "علموا أن يطالبون فجادوا".
(4) شرح كافية ابن الحاجب: 350/1.
(5) سورة سبأ، الآية (14).
(6) شرح التسهيل: 39/2.

ويتفق ابـن مالـك (ت 672هــ)، وابـن عقيـل (ت 769هــ)، والأزهـري (ت 905هـ)، وجمهور النحاة مع استدراك بدر الدين (733هـ) على ابن الحاجب (ت 646هــ).

وأتبع ابن الحاجب (646هـ) يكمل عن باقي حـروف هـذا البـاب فبـدأ بــ (كأنَّ) قائلاً: و(كأنَّ) للتشبيه وتخفَّف فتلغي على الأفصح"[1].

شارحاً و"كأن للتشبيه وقد زعم بعضهم أنها مركبة من كاف التشـبيه و(أنُّ) وأن الأصل في قولـك: (كـأن زيـداً الأسـدُ): إن زيـداً كالأسـد، فقـدمت الكـاف وفتحت لهـا الهمـزة لمـا قصـد معنـى الإنشـاء وهـي عنـد بعضـهم حـرف برأسـه وهو الصحيح.

وافقه بدر الدين في كلامه ولم يضف جديداً.

إلا أننا نرى سيبويه (ت 181هـ) يقول: "وسألت الخليل عن (كـأن) فـزعم أنها (أن) لحقتها الكاف للتشبيه ولكنها صارت مع (أن) بمنزلة كلمة واحدة"[2].

أما ابن عقيل (ت 769هـ) فقد قال:"وتخفف "كـأن" فيبقـى أيضـاً إعمالهـا استصحاباً للأصل، لكن يجـوز ثبـوت اسـمها وإفـراد خبرهـا وإلى ثبـوت اسـمها وحذفه أشار ابن مالك:

وخفِّفَـت كـأنَّ أيضـاً فنُـوي   منصـوبُها وثابتـاً أيضـاً رُوي[3]

إذا خففت "كأنَّ" نوي اسمها، وأخبر عنها بجملة اسمية". نحو: "كأنْ زيدٌ قائمٌ" أو جملة فعلية مصدرة بـ "لم" كقوله تعالى: ﴿..كَأَن لَّمۡ تَغۡنَ بِٱلۡأَمۡسِۚ ..﴾ [سورة يونس: الآية 24][4]، أو مصدَّرة بـ (قد) كقول الشاعر:

أفِـلَ التَّرحُّـلُ غـيرَ أنَّ رِكابَنَـا   لمَّـا تَـزُلْ برحالنـا، وكـأنْ قـدِ[1]

(1) شرح المقدمة الكافية في علم الإعراب: 974/3.
(2) الكتاب: 474/1.
(3) ألفية ابن مالك،ص14.
(4) سورة يونس، الآية (24).

أي: وكأن قد زالت، فاسم "كأن" في هذه الأمثلة محذوف، وهو ضمير الشأن والتقدير: "كأنْه زيدٌ قائمٌ"، وكأنه لم تُغنَ بالأمس، وكأنْه قد زالت" والجملة التي بعدها خبر عنها، وهذا معنى قوله: "فنُويَ منصوبُها" وأشار بقوله: وثابتاً أيضاً رُوي، إلى أنه قد رُوي إثبات منصوبها ولكنه قليل[2].

وأكمل ابن الحاجب عن باقي الأحرف العاملة عمل إنَّ فتكلَّم عن لكنَّ وليت قائلاً: "ولكنَّ للاستدراك تتوسط بين كلامين متغايرين معنىً، وتُخَفَّف فتُلغى ويجوز معها الواو. و(ليت) للتمني، وأجاز الفراء: ليت زيداً قائماً"[3].

اتفق بدر الدين (733هـ) معه، أما في قوله "ويجوز معها الواو" ادارك عليه بدر الدين أي: مطلقاً ألغيت أو لم تلغ.

وقال ابن مالك (672هـ): "وموقع لكنَّ بين متنافيين بوجه ما، ويمنع إعمالها مخففة[4].

وذكر الأزهري (905هـ) عن إعمال وإهمال لكنَّ مسألة قال فيها: وتخفف لكنَّ فتهمل وجوباً لزوال اختصاصها بالجملة الاسمية، وليباين لفظها لفظ الفعل، نحو: ﴿فَلَمْ تَقْتُلُوهُمْ وَلَٰكِنَّ ٱللَّهَ قَتَلَهُمْ ..﴾ [سورة الأنفال: الآية 17][5]، وعن يونس والأخفش جواز الإعمال قياساً على "أنْ"، ولم يسمع من العرب: ما قام زيدٌ لكنْ عمراً قائمٌ، بنصب عمرو، وما ورد عن يونس أنه حكى فيها العمل فهي رواية لا تعرف والفرق بينها وبين (إنْ) زوال الاختصاص"[6].

---

(1) البيت من الكامل،وهو للنابغة الذبياني في ديوانه (ص89) من قصيدة: أمن آل ميّة رائحٌ أم مغتدي،وانظر: الأغاني (11/ 8)،والجنى الداني (ص146، 260)،وبلا نسبة في الأشباه والنظائر (2/ 56، 356)،وأماليا بن الحاجب (1/ 455).
(2) شرح ابن عقيل: 314/1-315
(3) شرح المقدمة الكافية في علم الإعراب: 975/3.
(4) شرح التسهيل: 32/1.
(5) سورة الأنفال، الآية (17).
(6) شرح التصريح: 335/1.

أما "ليت" فهي لإنشاء التمني. أي طلب ما لا طمع فيه أو ما فيه عسر واتفق بدر الدين (733هـ) مع ابن الحاجب ذاكراً أمثلة: قوله: وأجاز الفراء: (ليت زيداً قائماً).

واستشهد بقوله:

ليت الشبابَ هو الرجيعَ على الفتي   والشَّيبُ كان هو البديءُ الأوَّلُ[1]

ففي هذا البيت معنى لعود الشباب لما لا طمع فيه، لاستحالته عادة[2].

كما ذكر ابن الحاجب (646هـ) عن تكملة الأحرف فقال عما يفيد الترجي:"ولعلَّ للترجي وشذَّ الجر بها"[3].

وافقه بدر الدين (733هـ) في هذا كذلك أضاف بعض العلماء ما يوافق شرح ابن الحاجب.

فقال ابن مالك (ت 672هـ): "وقد يقال في لعلَّ: علَّ، ولعنَّ، وعنَّ، ولأنَّ، وأنَّ، ورعَنُّ، ورعَنَّ، ولعَنَّ، ولعلَّتْ، وقد يقع خبرها "أن يفعل" بعد اسم عين حملاً على عسى. والجر بلعلَّ ثابتة الأول أو محذوفته، مفتوحة الآخِر أو مكسورته لغة عُقيلية"[4].

ووضح الأزهري (905هـ) شارحاً: "لعلَّ" وهي للتوقع، وعبر عنه قوم بالترجي في الشيء المحبوب نحو لعلَّ الحبيبَ قادم، ومنه عند البصريين: ﴿..لَعَلَّ ٱللَّهَ يُحۡدِثُ بَعۡدَ ذَٰلِكَ أَمۡرٗا ﴾ [سورة الطلاق: الآية 1][5]، والإشفاق في الشيء المكروه نحو: ﴿ فَلَعَلَّكَ بَٰخِعٞ نَّفۡسَكَ.. ﴾ [سورة الكهف: الآية 6][6]، أي قاتلُ نفسك المعنى: شفِق على نفسك أن تقتلها حسرةَ على ما فاتك من إسلام قومك ولا يمكن التوقع

(1) البيت من الكامل، وهو بلا نسبة في الجنى الداني (493).
(2) شرح كافية ابن الحاجب: 351/1.
(3) شرح المقدمة الكافيةفي علم الإعراب: 977/3.
(4) شرح التسهيل: 39/2.
(5) سورة الطلاق، الآية (1).
(6) سورة الكهف، الآية (6).

إلا في الممكن، أما قول فرعون: ﴿..لَّعَلِّيٓ أَبۡلُغُ ٱلۡأَسۡبَٰبَ ٣٦ أَسۡبَٰبَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ .. ﴾ [سورة غافر: الآية 36][1]، فجهل منه، أو إفك"[2].

والإشفاق لغة الخوف، وقال الأخفش والكسائي "وتأتي لعلَّ للتعليل، نحو ما قاله الأخفش: يقول الرجل لصاحبه: أفرِغ عملَكَ لعلَّنا نتغذَّى" قال الكوفيون: وتأتي "لعلَّ" للاستفهام[3].

قال في المغني[4]: ولهذا عُلِّق بها الفعل، (نحو): "لا تدري لعلَّ الله يحدث بعد ذلك أمراً ﴿.. لَا تَدۡرِي لَعَلَّ ٱللَّهَ يُحۡدِثُ بَعۡدَ ذَٰلِكَ أَمۡرٗا ﴾ [سورة الطلاق: الآية 1][5]، ﴿وَمَا يُدۡرِيكَ لَعَلَّهُۥ يَزَّكَّىٰٓ ﴾ [سورة عبس: الآية 3][6].

وذكر الأزهري (ت 905هـ): "وعُقيل تجهيز جرَّ اسمها، وكسر لامها الأخيرةَ، وحذف لامها الأولى وإثباتها قال شاعرهم:

فقلتُ ادع أخرى وارفع الصوت جهرةً لَعلَّ أبي المغوار منك قريبُ[7]

وظاهر كلامه هنا أنها في حالة الجر عاملة عمل (إنَّ) وأنَّ اسمها في مواضع نصب"[8].

وذكرت الباحثة حرف (عسى) وهو بمعنى (لعلَّ) وغالباً ما يكون اسم عسى (ضميراً) لغائب أو متكلم أو مخاطب، عساها تأتي أو يكون خبرها جملة اسمية، أو يحذف خبرها.

---

(1) سورة غافر، الآيتان (36-37).
(2) شرح التصريح بمضمون التوضيح في النحو: 295/1.
(3) معاني القرآن للأخفش: 631/12.
(4) مغني اللبيب: ص379.
(5) سورة الطلاق، الآية (1).
(6) سورة عبس، الآية (3).
(7) البيت من الطويل،وهو لكعب بن سعد الغنوي، من قصيدة مستجادة يرثي فيها أخاه أب االمغوار – واسمه هرم، وقيل: اسم أبى المغوار شبيب، وهو شاعر إسلامي، انظر: الأصمعيات، ص96.
(8) شرح التصريح بمضمون التوضيح في النحو: 296/1.

المبحث الثالث

الاستدراكات على مادخل على الجملة الاسمية

من النواسخ "كان وأخواتها"

وما يدخل على المبتدأ والخبر فيغيره "كان وأخواتها" فترفع المبتدأ ويسمى اسمها وتنصب الخبر ويسمى خبرها منصوباً وعن هذه الأفعال قال ابن الحاجب (646هـ): "الأفعال الناقصة ما وضع لتقرير الفاعل على صفةٍ، وهي: كان، وصار، وأصبحَ وأمسى، وأضحى، وظلَّ، وبات: وعاد، آض، وغدا، وراح، ومازال، وما برح، وما فتئ، وما انفك، وما دام وليس"[1].

فتدارك بدر الدين (733هـ) على ابن الحاجب قائلاً: "الصحيح أنها سميت ناقصة لأنها لا تتم إلا بمرفوع ومنصوب [بخلاف غيرها من الأفعال]؛ فإنه يتم بالمرفوع وحده، وقيل: سمِّيت به لأنها سلبت معانيها من المصادر وبقيت دالة على الزمان المجرد، وليس بتحقيق، وإلا لم يكن بين "كان" و"أصبح" و"ما" و"أل" فرق"[2].

أما عن سيبويه (ت 181هـ) فقد نقلت قوله: "هذا باب الفعل الذي يتعدى اسم الفاعل إلى اسم المفعول، واسم الفاعل والمفعول فيه لشيء واحد، وذلك قولك: كان، ويكون، وصار، ومادام، وليس وما كان نحوهن من الفعل مما لا يستغني عن الخبر"[3].يعني مما وضع لتقرير الفاعل على صفة.

(1) شرح المقدمة الكافية في علم الإعراب: 906/3.
(2) شرح كافية ابن الحاجب: 305/1.
(3) الكتاب: 21/1.

وقال ابن مالك (ت 672هـ): "باب الأفعال الرافعة الاسم الناصبة الخبر، فبلا شرط: كان، وأضحى، وأصبح، وأمسى، وظل، وبات، وليس، وصار. وصلة لما الظرفية دام.

ومنفية بثابت، متصل النفي، مذكور غالباً، متصل لفظاً أو تقديراً، أو مطلوبة.

النفي: زال ماضي يزال، وانفك، وبرح، وفتئ وفتأ وأفتأ، وَونى، ورَام مراد فتاها"[1].

ونرى ابن مالك قد قسم أنواع الأفعال الناقصة إلى ثلاثة أنواع.

كما ألحق ابن مالك: آض، وعاد، وآل، ورجع، وحار، واستحال، وتحول وارتد، وجاء، وقعد. وأنكر إلحاق (غدا) و(راح) قال: "وأما (غدا) (وراح) فإنهما ملحقان عند بعضهم بها أيضاً إلا أني لم أجد لذلك شاهداً من كلام العرب يكون الاستدلال به صريحاً"[2].

وهذه الأفعال كلها تدخل على المبتدأ إن لم يخبر عنه بجملة طلبية، ولم يلزم التصدير، أو الحذف، أو عدم التصرف، أو الابتدائية لنفسه أو مصحوب لفظي أو معنوي.

كما ذكر ابن مالك (ت 672هـ) عن اسم كان: "ومن المبتدآت التي لا تدخل عليها هذه الأفعال كل مبتدأ تضمن معنى الاستفهام أو الشرط فاستحق لذلك أن يكون مُصَدَّراً نحو: أيُّ القوم أفضل؟ وأيُّهم يأتِ فله حق، وكذا المبتدأ المضاف إلى ما تضمن ذلك.

ومما يجب تصديره فيمتنع دخول هذه الأفعال عليه المقرون بلام الابتداء، لأن لها صدر الكلام، فلا يعمل فيها اقترنت به غير الابتداء.

---

(1) شرح التسهيل: 333/1.
(2) المصدر السابق: 344/1.

ومما لا تدخل عليه هذه الأفعال ما لزم حذفه، كالمبتدأ المنوي قبل النعت المقطوع كقولك: الحمدُ للهِ الحميدُ، بالرفع.

ومما لا تدخل عليه هذه الأفعال مالا يتصرف. نحو: طوبي للمؤمن، وسلامٌ عليك، وويلٌ للكافر، وما لزم الابتدائية بنفسه نحو قولك: أن تفعل، أقاموه مقام ينبغي لك أن تفعل، فلم تدخل الأفعال عليه، كما لا تدخل على ما أقيم مقامه. وكذا قولهم: أقلُّ رجلٍ يقول ذلك إلا زيداً، أقاموه مقام: ما يقول ذلك رجل إلا زيد، فعاملوه معاملته في امتناع دخول الفعل عليه، ومجيء إلا بعده.

ومما لزم الابتدائية لمصحوب لفظي المبتدأ الواقع بعد لولا الامتناعية، والواقع بعد إذا المفاجأة. ومما لزم الابتداء لمصحوب معنوي "ما" التعجبية، وما بعد "لله" في التعجب نحو: لله درك. ومن اللازم الابتدائية لمصحوب معنوي ما جرى مثلاً نحو قولهم: الكلابُ على البقر، والعاشيةُ تهيج الآبية.

فهذه وأمثالها من المبتدآت التي وردت أمثالاً لا تفارقها الابتدائية، لأن الأمثال لا تغُير. فترفعه ويسمى اسماً وفاعلاً، وتنصب خبره ويسمى خبراً ومفعولاً ويجوز تعدده خلافاً لابن درستويه"[1].

وقد ذكر ابن الحاجب (646هـ): "وقد جاء ما جاءت حاجتك، وقَعَدْتَ كأنَّها حَرْبَةٌ".

تدخل على الجملة الاسمية لإعطاء الخبر حكم معناها، فترفع الأول وتنصب الثاني مثل: كان زيدٌ قائماً، فـ (كان) تكون ناقصة لثبوت خبرها ماضياً دائماً أو منقطعاً وتكون بمعنى (صار). ويكون فيها ضمير الشأن"[2].

---

(1) شرح التسهيل: 1/366-367.
(2) شرح المقدمة الكافية في علم الإعراب: 3/908.

من ثم أوضح ابن الحاجب معاني (كان) ومواضعها وقسم أفعال هذا البـاب إلى ثلاثـة أقسـام فابتـدأ بقولـه: "وتكـون تامـة بمعنـى ثبـت، وزائـدة. و"صـار" للانتقال"[1].

شارحاً أي يقصد بالتامة: يسكت على مرفوعها، وهذه ليست من البـاب لأن مدلولها معنى ينسبه إلى فاعلها من غـير تقييـد، كأنـه قـال: ثَبَـتَ، أو وَجَـدَ كقولـه تعالى: ﴿ وَإِن كَانَ ذُو عُسْرَةٍ.. ﴾ [سورة البقرة: الآية 280][2]، وسميت تامة لاستغنائها عن الخبر، كما سميت أفعال هذا الباب ناقصة لاحتياجها إلى الخبر"[3].

أما الزائدة التي يكون وجودها وعـدمها لا يخـل بـالمعنى الأصـلي في الجملـة كقولهم: "لم يُوجَد كان مِثلهم" وشبهه – وقد قيـل: إن قولـه تعـالى: ﴿ ..لِمَن كَانَ لَهُۥ قَلْبٌ أَوْ أَلْقَى ٱلسَّمْعَ وَهُوَ شَهِيدٌ ﴾ [سورة ق: الآية 37][4].

عقَّب بدر الدين[5] (ت 733هـ) على ابن الحاجب (ت 646هــ): "الزائـدة: شرطها أن تكون حشواً في وسط الكلام، وزيادتها أول الكلام غير جائز، وقد غلط الجوهري في حكمه بزيادتها في قوله تعالى: ﴿ ..وَكَانَ ٱللَّهُ غَفُورًا رَّحِيمًا ﴾ [سـورة النسـاء: الآية 96][6]، ثم المزيدة قد تكون ماضياً كقولهم" "وُلِدَت فاطمة بنت الخرش الكملة من بني عبسٍ لم يوجد كان مثلهم".

وأما زيادتها:

وقد تكون الزائدة مضارعاً؛ كقول "أم عقيل بن أبي طالب"[7] وهـي ترقصـه صغيراً:

(1) المرجع السابق: 909/3.
(2) سورة البقرة، الآية (280).
(3) شرح المقدمة الكافية في علم الإعراب: 909/3.
(4) سورة ق: الآية (37).
(5) شرح كافية ابن الحاجب: 310/1-311.
(6) سورة النساء: الآية (96).
(7) هي: فاطمة بنت أسد بن هاشم بن عبد مناف الهاشمية، أول هاشميةوَلدتخليفة، وهي أم أمير المؤمنين "علي بن أبي طالب"، وتزوجت بأبي طالب وأسلمت بعد وفاته، فكان النبي – صلى الله عليه وسلم – يزورها ويقيل في بيتها، ثم هاجرت مع أبنائها إلى المدينة وماتت بها نحو (5هـ - 626م) فكفنها النبي صلى الله عليه وسلم بقميصه واضطجع في قبرها وقال: "لم يكن أحد بعد أبي طالب أبرَّ بي منها".

أنــت تكــون ماجــدٌ نبيــلُ إذا تَهُـــبُّ شـــمأَلٌ بليـــلُ[1]

ونطاق زيادتها: بين الفعل والفاعل، والمبتدأ والخبر، و"ما" التعجبية وفعلها؛ نحو: "ما كان أحسن زيداً!" و"مـا يكـون أحسـن هـذا الغـلامُ إذا ظهـرت عليـه أمارات الحُسنِ!" **ومنه قوله:**

ما كان أسـعَدَ مَـنْ أجابـك آخـذا بِهُـداكَ مُجتنبـاً هـوىً وعنـادا[2]

وافق العالمان جمهور النحاة.

"لذا نجد ابن الحاجب (ت 646هــ) تـابع وذكـر أقسـام الأفعـال الناقصـة فقال: "و(أصبح) و(أمسى) و(أضحى) لاقتران مضمون الجملة بأوقاتها، وتكـون تامة وبمعنى: صار و(ظَلَّ) و(بـات) لاقـتران مضـمون الجملـة بـوقتيهما وبمعنـى (صار). و(مازال) و(ما فتئ) و(ما انفك) و(ما برح) لاستمرارٍ لفاعلها مُـذ قَبْلِـه، ويلزمها النفي"[3].

واستدركَ بدر الدين (733هـ) على ابن الحاجب في (أصـبح) قـائلاً: مثـال: "أصبح" الزائدة قولهم: "ما أصبح أبردها!! وما أحسن أدفأها!!..

ومنه قول الشاعر:

عَـــدُوٌّ عينيـــكَ وشـــانِيهمَا أصـبح مشـغولٌ بمشـغول[4]

"ويجوز أن تكـون "أصـبح" فيـه شـأنية تامـة، ويكـون اسـمها "مشـغول" وإن كان نكرة"[5].

---

(1) البيت من الرجز، وهو لأم عقيل بنت أبي طالب، فاطمة بنت أسد بن هاشم بن عبد مناف. تقوله وهي ترقص ابنها عقيلا. والشمأل: ريحته بمن ناحية القطب، و«بليل»: رطبة ندية، ينظر: شرح شواهد شروح الألفية للعين (39/2)، والتصريح بمضمون التوضيح (191/1)، والدرر اللوامع (89/1)، وشرح الأشموني (141/1).

(2) البيت من الكامل، وقائله عبد الله بن رواحة، وليس موجودًا في ديوانه، ينظر: شرح العيني (663/3)،وشرح الأشموني (25/3).

(3) شرح المقدمة الكافيةفي علم الإعراب: 910/3-911.

(4) البيت من السريع، وقائله مجهول، ينظر: همع الهوامع (120/1)، والدرر اللوامع (90/1)، وشرح الأشموني (241/1).

(5) شرح كافية ابن الحاجب: 311/1.

كذلك عقَّب بدر الدين (733هـ) على ابن الحاجب (646هـ) في: (بات) و(ظلَّ). مجيئها بمعنى (صار) لا يُعرف؛ فالتامة: "باتَ زيدٌ"، وأما (ظلَّ) فتكون بمعنى "صار" كقوله تعالى: ﴿..ظَلَّ وَجْهُهُۥ مُسْوَدًّا..﴾ [سورة النحل: الآية 58][1]، وقال الشاعر:

أظَلُّ أرعَى وأبيتُ أطحَنْ ... الموتُ مِن هذي الحياةِ أهونْ[2]

وفي ذلك قال ابن مالك (ت 672هـ): "وإن أريد بكان ثبت، أو كَفَل، أو غزل، وبتواليها الثلاث دخل في الضحى والصباح والمساء، وبظل دام أو طال، وببات نزل ليلاً، وبصار رجع أو ضَمُّ أو قطع، وبدام بقى أو سكن، وببرح ذهب أو ظهر، وبونى فتر، وبرام ذهب أو فارق، وبانفك خلص أو انفصل، وبفتأ سكَّن أو أطفأ، سميت تامة وعملت عمل ما رادفت، فكلها تتصرف إلا ليس ودام، ولتصاريفها مالها، وكذا سائر الأفعال"[3].

كما ذكر ابن هشام (761هـ): تنقسم هذه الأفعال إلى ثلاثة أقسام:

- **أحدها**: ما يعمل هذا العمل مطلقاً، وهو ثمانية: كان، وهي أم الباب، وأمسى، وأصبح، وأضحى: وظل، وبات، وصار، وليس، نحو: ﴿..وَكَانَ رَبُّكَ قَدِيرًا﴾ [سورة الفرقان: الآية 54][4].
- الثاني: ما يعمله بشرط أن يتقدمه نفي أو نهي أو دعاء، وهو أربعة: زال ماضي يزال وبَرَح، وفَتِئ، وانفكَّ، مثالها بعد النفي: ﴿..وَلَا يَزَالُونَ مُخْتَلِفِينَ﴾ [سورة هود: الآية 118][5]، ﴿قَالُواْ لَن نَّبْرَحَ عَلَيْهِ عَٰكِفِينَ..﴾ [سورة طه: الآية 91][6]، ومنه: ﴿..تَٱللَّهِ تَفْتَؤُاْ..﴾ [سورة يوسف: الآية 85][7]، إذا الأصل

---

(1) سورة النحل، الآية (58).
(2) البيت من الرجز، ولم يعرف له قائل، ولم نعثر عليه فيما بعد بين أيدينا من مصادر.
(3) شرح التسهيل: 341/1.
(4) سورة الفرقان، الآية (54).
(5) سورة هود، الآية (118).
(6) سورة طه، الآية (91).
(7) سورة يوسف، الآية (85).

لا تفتأ ولا أبرح، وقيدتُ زال بماضي يزال احترازاً من زال ماضي يَزِيلُ، فإنه فعل تام متعد إلى مفعول، ومعناه فاز، تقول: زِلْ ضأنَكَ عن مَعزِك" ومصدره الزَّيْلُ، ومن ماضي يزول، فإنه فعل تام قاصر، ومعناه الانتقال، ومنه: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ يُمۡسِكُ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلۡأَرۡضَ أَن تَزُولَاۚ وَلَئِن زَالَتَآ ..﴾ [سورة فاطر: الآية 41][1]، ومصدره الزوال.

- الثالث: ما يعمل بشرط تقدم "ما" المصدرية والظرفية، وهو دام، نحو: ﴿..مَا دُمۡتُ حَيّٗا﴾ [سورة مريم: الآية 31][2]، أي مدة دوامي حياً، وسميت "ما" هذه مصدرية لأنها تُقدَّر بالمصدر وهو الدوام وسميت ظرفية لنيابتها عن الظرف، وهو المدة"[3].

وأتبع يكمل ابن الحاجب (646هـ) قائلاً: "و(ما دام) لتوقيت أمْرٍ بمدة ثبوت خبرها لفاعلها، ومن ثَمَّ احتاج إلى كلام لأنه ظرف – و(ليس) لنفي مضمون الجملة حالاً، وقيل: مطلقاً"[4].

واعترض بدر الدين (733هـ) عليه في (ليس) قائلاً: الكثير أن تكون لنفي الحال، وكونها لنفي المستقبل أقلَّ منه، ولنفي الماضي أقلَّ من المستقبل؛ كقولهم: "ليس خلق الله مثله"[5].

ورأى ابن هشام[6] عن تصريف هذه الأفعال فقال: وهذه الأفعال في التصرف ثلاثة أقسام:

- مالا يتصرف بحالٍ، وهو "ليس" باتفاق، ودام" عند الفراء وكثير من المتأخرين.

(1) سورة فاطر، الآية (41).
(2) سورة مريم، الآية (31).
(3) أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك: 207/1-212.
(4) شرح المقدمة الكافية في علم الإعراب: 915/3.
(5) شرح كافية ابن الحاجب: 312/1.
(6) أوضح المسالك: 212/1-213.

- وما يتصرف تصرفاً ناقصاً وهو "زال" وأخواتها، فإنها لا يستعمل منها أمر ولا مصدر و"دام" عند الأقدمين، فإنهم أثبتوا لها مضارعاً.
- وما يتصرف تصرفاً تاماً، وهو البواقي، وللتصاريف في هذين القسمين ما للماضي من العمل، فالمضارع نحو: ﴿..وَلَمْ أَكُ بَغِيًّا﴾ [سورة مريم: الآية 20][1]، والأمر: ﴿..كُونُواْ حِجَارَةً﴾ [سورة الإسراء: الآية 50][2]، **والمصدر كقوله:**

ببذلٍ وحلمٍ ساد في قومه الفتى وكونك إياه عليك يسير[3]

واسم الفاعل نحو:

وما كل من يبدي البشاشة كائناً أخاك، إذا لم تُلفِهِ لك فيحدا[4]

بعد ذلك تحدث ابن الحاجب عن خبر كان وحذفه والتقديم والتأخير فقال ابن الحاجب:خبر "كان" وأخواتها: هو المسند بعد دخولها، مثل: كان زيدٌ قائماً"، وأمر كأمر خبر المبتدأ، يتقدم على اسمها معرفة، وقد يحذف عامله في مثل: "الناس مجزيون بأعمالهم إن خيراً فخير وإن شراً فشر" ويجوز في مثلها أربعة أوجه، ويجب الحذف في مثل: "أما أنت منطلقاً انطلقتُ". أي لأن كنت"[5].

فأضاف الأزهري (905هـ) ذاكراً الأربعة أوجه في حذف كان: أحدها؛ وهو الأكثر؛ أن تحذف مع اسمها ضميراً كان أو ظاهراً، ويبقى الخبر دالاً عليهما، ويكثر ذلك بعد "إنْ" و"لو" الشرطيتين وإلى ذلك أشارابنمالك:

ويحذفونها ويبقون الخبر وبعد إنْ ولو كثيراً ذا اشتُهر

مثال "إنْ" والغالب فيها أن تكون تنويعية، قولك: سِرْ مسرعاً. إن راكباً وإن ماشياً"[6] أي إن كنت راكباً وإن كنت ماشياً.

أو بعد (لو)[1].

---

(1) سورة مريم، الآية (20).
(2) سورة الإسراء، الآية (50).
(3) البيت من الطويل، وهو من الشواهد التي لم ينسبوها إلى قائل معين.
(4) البيت من الطويل، وهو من الشواهد التي لم تقف لها على نسبة إلى قائل معين.
(5) ألفية ابن مالك،ص11.
(6) شرح ابن عقيل: 55/2.

أما عن جواز تقدم خبر كان على اسمها فقال ابن الحاجب: "ويجوز تقديم أخبارها كلها على أسمائها: وهي في تقديمها عليها على ثلاثة أقسام: قسم يجوز وهو من (كان) إلى (راح)، وقسم لا يجوز وهو ما في أوله ما) خلافاً لابن كيسان[2] في غير (ما دام) وقسم مختلف فيه وهو (ليس)[3].

فعقَّب عليه بدر الدين قائلاً: "ويجوز تقديم أخبارها كلها على أسمائها". ليس هذا مطلقاً، بل منه ما يجيب ومنه ما يمتنع ومنه ما يجوز، كما قال: **فالواجب موضعان:**

- الأول: إذا كان في الاسم ضمير الخبر؛ مثل: "كان في الدار صاحبها.
- الثاني: إذا قُصد حصر الاسم، مثل: "ما كان لك إلا درهم".

والممتنع موضعان: الأول: إذا قصد حصر الخبر مثل: قوله تعالى: ﴿وَمَا كَانَ صَلَاتُهُمْ عِندَ ٱلْبَيْتِ إِلَّا مُكَآءً ..﴾ [سورة الأنفال: الآية 35][4]. الثاني: عند خفاء الإعراب: مثل: "كان فتاك مولادة". والجائز: ما سواهما[5].

كما أتبع بدر الدين على قول ابن الحاجب "قسم يجوز مطلقاً، وهو من (كان) إلى (راح) فقال: ليس ذلك مطلقاً، بل منه أيضاً ما يجب ومنه ما يمتنع ومنه ما يجوز، فالواجب إذا كان فيه معنى الاستفهام، مثل: "أين صار زيدٌ؟" "وكيف أصبح عمروٌ؟" والممتنع في ثلاثة مواضع: إذا كان العامل جواب قسم، مثل: (والله لنكوننَّ صالحاً). الثاني: إذا اقترن به حرف مصدري؛ مثل: "أن تكون صالحاً خيرٌ لك". الثالث: إذا اقترن بها لام الابتداء ولم يكن بعد "أنْ" مثل: "لأكونَنَّ بكَ واثقاً"، فإن كانت بعد "أنَّ" جاز تقديمه؛ مثل: "أنَّك فاضلاً لتكونَنَّ، والجائز غير ذلك"[6].

(1) شرح التصريح: 254/1.
(2) أَبُو الحَسَن مُحَمَّد بن أحمَد بن كَيسَان (299هـ/912م) من أوائل نُحاة المدرسة البغدادية، تأثر بشدّة بآراء المبرد البصري وأبو العباس ثعلب الكوفي.ينظر: كتب وفيات الأعيان، بغية الوعاة.
(3) شرح المقدمة الكافية في علم الإعراب: 915/3-917.
(4) سورة الأنفال، الآية (35).
(5) شرح كافية ابن الحاجب: 313/1.
(6) المصدر السابق: ص314.

المبحث الرابع

الاستدراك على دخول (لا) النافية للجنس

ذكر ابن الحاجب (646هـ) ما يدخل على الجملة الاسمية فيغير المبتدأ والخبر ومما يدخل عليها (لا) النافية للجنس الشبيهة بعمل (إنَّ) حيث تنصب المبتدأ ويسمى اسمها وترفع الخبر ويسمى خبرها.

فقال ابن الحاجب عن المنصوب بـــ (لا) أو اسم (لا):المنصوب بـــ (لا) التي لنفي الجنس هو المسند إليه بعد دخولها يليها نكرة مضافاً أو مشبهاً به مثل: **"لا غُلامَ رَجُلٍ"، "ولا عِشْرِينَ دِرْهَماً لك"**[1].

لم يضف بدر الدين (733 ه) شيئاً جديداً على ابن الحاجب.

وأتبع ابن الحاجب في تعريفه لحالات اسم (لا) النافية للجنس قائلاً:"فإن كان مفرداً فهو مبني على ما ينصب به، وإن كان معرفة أو مفصولاً بينه وبين (لا) وجب الرفع والتكرير نحو:

"قضيَّة ولا أَبَا حَسَنٍ لَهَا متأول"[2]

تدارك عليه بدر الدين[3] في قوله: "فإن كان معرفة...". تساهلٌ؛ فإن المعرفة لا تكون اسم لا النافية للجنس.

وعلى قوله: "أو مفصولاً.... إلى آخره".

أما الرفع: فصحيح، وأما التكرير ففي الأكثر قال الشاعر:

وأنتَ امرؤٌ مِنّا خُلِقْتَ لِغَيْرِنا ... حَياتُكَ لا نَفعٌ ومَوتُكَ فاجِعُ[4]

---

(1) شرح المقدمة الكافية في علم الإعراب: 569/2.

(2) قالها عمر رضي الله عنه، فانطلقت مثلاً للأمر الشديد، والمراد بـ "أبي حسن" هو علي بن أبي طالب رضي الله عنه. وينظر: مغني اللبيب (126).

(3) شرح كافية ابن الحاجب: 167/1.

(4) البيت من الطويل، وقائله هو السلولي، أو الضَّحاك بن هنام، وينظر: كتاب سيبويه (305/2)، والمقتضب (360/4)، والمفصل (112/2)، وزهر الآداب (652)، وخزانة الأدب (89/2)، وهمع الهوامع (148/1)، والدرر اللوامع (129/1)، وشرح الأشموني (18/2).

وقال الآخر:

بَكَتْ جَزَعًا وَاسْتَرْجَعَتْ ثُمَّ آذَنَتْ رَكَائِبُهَا أَنْ لا إِلَيْنَا رُجُوعُهَا[1]

وأتبع بدر الدين على قوله في: "قضيَّة ولا أَبَا حَسَنٍ لَهَا متأول". أي؛ بأحد أمرين: إما: "ولا أحد من المسمين هذا الاسم" أو: "ولا مثل أبي حسن".

ومنه قوله:

"ولا أُمَيّةَ بالبِلادِ"[2]

وقوله:

"لاَ هَيْثَمَ اللَّيْلَةَ لِلْمَطِيِّ"[3].

واتفق جمهور النحاة مع ابن الحاجب ورأت الباحثة أنه سمي اسم (لا) النافية للجنس بالمبني على ما ينصب به، أفضل من تسميته بالمنصوب بـ (لا) فمثلاً: "لا زيدين في الدار"، مثنى مبني على ما ينصب به وهو الياء.

وأتبع ابن الحاجب: "وفي مثل: "لَا حَوْلَ وَلَا قُوَّةَ إِلَّا بِاللهِ"، خمسة أوجه، ففتحهما، وفتح الأول ونصب الثاني، وفتح الأول ورفع الثاني، ورفعهما، ورفع الأول على ضعفٍ وفتح الثاني".

وشرح ابن الحاجب الخمسة أوجه فقال: أما فتحهما فوجهه أن تقدر كل جملة على حيالها، وهي إذا انفردت كانت كذلك. وأما فتح الأول ونصب الثاني فتقدر الأولى جملة مستقلة، ويقدر الثاني معطوفاً على لفظها، و(لا) النافية – مثلها في قولك: "مَا جَاءَنيرَجُلَ ولا امْرَأَةَ" – لتأكيد معنى النفي، فهي على هذا جملة مستقلة.

---

(1) البيت من الطويل، وقائله مجهول، ينظر: كتاب سيبويه (298/2)، والمقتضب للمبرد (361/4)، وأماليا بن الشجري (225/2)، وشرح المفصل (112/2) (65/4، 66).

(2) جزء بيت من الوافر، ينسب إلى عبد الله بن فضالة، ينظر: الكتاب (297/2)، والمقتضب (466/4)، والمقرب (189/1)، وشرح الأشموني (10/2). وتمام البيت:

أرى الحاجاتِ عند أبي حبيب نَكِدْنَ ولا أمية بالبلاد

(3) جزء بيت من الرجز، وقائله مجهول، ينظر: الكتاب (296/2)، والمقتضب للمبرد (362/4)، وخزانة الأدب (98/1، 99) والدرر (124/1). وتمام البيت: ولا فتى مثل ابن خبيري.

ووجه الرفع في الثاني، والأول مفتوح – مثل وجه النصب إلا أنه على الموضع ووجه الرفع فيهما أحد أمرين:

إما لأنه جواب كقولهم: أَرَجُلٌ في الدار أم امرأة؟ على ما ذكر في قولهم: لا رجل في الدار ولا امرأة. وإما لأنهما لو فتحا على أصلهما لتوهم التركيب فيهما، وليس من جنس كلامهم مثل ذلك، ثم كره هؤلاء العدول بأحدهما لما فيه من التحكم فعدلوا بها جميعاً فهذا وجه حسن لهذه اللغة.

وأما رفع الأول وفتح الثاني فوجهه أن الأولى جعلت (لا) المشبهة بـ (ليس)، فلذلك قيل: "على ضعف"، ولأن استعمال (لا) بمعنى (ليس) قليل وأما فتح الثاني فواضح[1].

وأتبع ابن الحاجب في دخول الهمزة على (لا) النافية للجنس فقال: "وإذا دخلت الهمزة لم تغير العمل، ومعناها: الاستفهام والعرض والتمني"[2].

وعقّب بدر الدين[3] عليه: "إذا دخلت الهمزة عليها جاءت للتمني والاستفهام كما قال، وتجيء أيضاً للتقرير ولمعنى النفي، فالتقرير كقول الشاعر:

أَلا طِعَانَ أَلا فِرْسَانَ عَادِيَةً إِلاّ تَجَشُّؤُكُمْ حَوْلَ التَّنَانِيرِ[4]

كأنه قال: ألستم كذلك؟ ولمعنى النفي كقول الشاعر:

أَلاَ اصْطِبَارَ لِسَلْمَى أَمْ لَهَا جَلَدُ إِذَا أُلاَقِي الَّذِي لاَقَاهُ أَمْثَالِي[5]

---

(1) شرح المقدمة الكافية في علم الإعراب: 573/2-574.

(2) المصدر السابق: ص575.

(3) شرح كافية ابن الحاجب: 168/1-169.

(4) البيت من البسيط، وهو لحسان بن ثابت الصحابي المشهور، والبيت من قصيدة: جسمُ البغالِ وأحلام العصافير، انظر: ديوان حسَّان، حسان بن ثابت الأنصاري، شرحه: أ.عبد مهنا، بيروت: دار الكتب العلمية، ط3، 1414هـ،ص129. وكتاب سيبويه (306/2)، والجمل للزجاجي (244)، وخزانة الأدب (103/2).

(5) البيت من البسيط، وهو لقيس بن الملوح (المجنون)،ولم أجده في ديوانه، ينظر: مني اللبيبل ابن هشام وشرح شواهده للسيوطي (96021)، وشرح شواهد شروح الألفية للعيني (358/2)، وهمع الهوامع (147/1)، والدرر اللوامع (128/1)، وشرح الأشموني لألفية ابن مالك (15/2).

ولا تجيء للعرض كما قال، لأن التي للعرض تلزم الأفعال، لأنها طلب كالتحضيض لكن التحضيض أشد توكيداً منه، ولذلك يحسن قول العبد لسيده:" أَلا تُعْطِيني!" ، ويقبح قوله: "لولا تُعطِيني" ومتى كانت (ألا) للتمني لم يبق لها موضع من الإعراب لوقوعها موضع (ليت) و(ليت) حرف فلا موضع له.[1]

وأضاف ابن هشام[2] (ت 761ه): وتارةً يراد بها التوبيخ، **كقوله:**

أَلاَ ارْعِوَاءَ لِمَنْ وَلَّتْ شَبِيبَتُهُ ... وَآذَنَتْ بِمَشِيبٍ بَعْدَهُ هِرَمُ[3]

وترد (ألا) للتنبيه فتدخل على الجملتين نحو:[4] ﴿أَلَآ إِنَّ أَوْلِيَآءَ ٱللَّهِ لَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ﴾ [سورة يونس: الآية 62][5] ﴿..أَلَا يَوْمَ يَأْتِيهِمْ لَيْسَ مَصْرُوفًا عَنْهُمْ ..﴾ [سورة هود: الآية 8][6].

وعرضية وتحضيضية فتختصان بالفعلية نحو: ﴿..أَلَا تُحِبُّونَ أَن يَغْفِرَ ٱللَّهُ لَكُمْ وَٱللَّهُ غَفُورٌ رَّحِيمٌ﴾ [سورة النور: الآية 22][7] ﴿أَلَا تُقَٰتِلُونَ قَوْمًا نَّكَثُوٓاْ أَيْمَٰنَهُمْ ..﴾ [سورة التوبة: الآية 13][8].

ثم تحدث ابن الحاجب عن النعت إذا ولي مبني (لا) النافية الجنس في حال الإفراد فقال:"ونعت المبنيّ الأول مفرداً يليه مبنيٌّ ومعربٌ رفعاً ونصباً نحو: لا رجلَ طريفَ وظريفٌ وظريفاً، وإلا فالإعراب والعطف على اللفظ، وعلى المحل جائز مثل: لا أبَ وابناً، وابنٌ"[9].

فعقّب بدر الدين على قول ابن الحاجب: "والعطف على اللفظ وعلى المحل جائز" قائلاً:"(ألا) للتمني ولا يجوز العطف عليها إلا على اللفظ فقط بالنصب

---

(1) شرح كافية ابن الحاجب: 168/1 – 169.
(2) أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك: 22/1-25.
(3) البيت من البسيط، لم ينسبه أحد ممن استشهد به في ما بين أيدينا من المراجع.
(4) أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك: 22/1-25.
(5) سورة يونس، الآية (62).
(6) سورة هود، الآية (8).
(7) سورة النور، الآية (22).
(8) سورة التوبة، الأية (13).
(9) شرح المقدمة الكافية في علم الإعراب: 577/2.

والفتح مثل: "ألا مال وأمناً" و "أمن"، ولا يجوز الرفع عطفاً على الموضع كغيرها، إذ لا موضع[1].

رأي ابن مالك بعد المعرفة: وقال ابن مالك(672هـ):"إذا انفصل مصحوب لا، أو كان معرفة، بطل العمل بإجماع، ويلزم حينئذٍ التكرار في غير ضرورة"[2].

وهنا ذكر ابن مالك المعرفة أي أن بعض جمهور العلماء وافق كلام ابن الحاجب.

أما عن "قضيَّة ولا أَبَا حَسَنٍ لَهَا"يقول ابن مالك: "لما أوقعوا العلم موقع نكرة جردوه من الألف واللام اللتين كانتا فيه كقوله: "ولا عزى لكم"، أو فيما أضيف إليه كقولهم: "ولا أبا حسن". فلو كان العلم عبد الله لم يعامل بهذه المعاملة للزوم الألف واللام، وكذا عبد الرحمن على الأصح، لأن الألف واللام لا تنزعان منه إلا في النداء".

وقدّر قوم المعامل بهذه المعاملة مضافاً إليه "مثل" ثم حذف وأقيم العلم مقامه في الإعراب والتنكير، كما فعل بأيدي سبا في قولهم: "تفرقوا أيدي سبا" يريدون مثل أيدي سبا، فحذفوا المضاف وأقاموا المضاف إليه مقامه في النصب على الحال.

وقدره آخرون بلا مسمى بهذا الاسم، وبلا واحد من مسميات هذا الاسم[3].

ويرى ابن مالك (672هـ): تنصب صفة اسم لا أو ترفع مطلقاً، أي في التركيب وعدمه وفي اتصال الصفة وانفصالها، نحو: لا رجلَ ظريفاً وظريف، ولا غلام رجل عندنا ذكياً أو ذكي، وكذا مع الانفصال، فالنصب باعتبار عمل لا، والرفع بتقدير عمل الابتداء، وجاز اعتباره بعد دخول لا في التابع، صفة كان أو

(1) شرح كافية ابن الحاجب: 169-170.
(2) شرح التسهيل: 64/2.
(3) المرجع السابق: 67/2.

غيرهـا، وإن كـان ذلـك لا يجـوز بعـد دخـول (إنّ)، ولأن (إنّ) شـبيهة بالأفعـال الناسخة للابتداء في الاختصاص بالمبتدأ والخبر دون عروض.

وقد تجعل الصفة والموصوف كخمسـة عشرـ، فيبنيـان عـلى الفـتح، إن كانـا مفردين متصلين نحو؛ لا رجلَ ظريفَ فيها[1].

وأكمل ابن الحاجب موضـحاً حـالات اسـم (لا) النافيـة للجـنس في حالـة الإعراب عندما يشبه بالمضاف: ومثل: "لا أبا له" و"لا غلامي له" جائز تشبيهاً لـه بالمضاف لمشاركته له في أصل معناه، ومن ثم لم يجز "لا أباً فيهـا"، ولـيس بمضـاف لفساد المعنى خلافاً لسيبويه، ويحذف في مثل "لا عليك" أي: "لا بأسَ"[2].

فتدارك عليه بدر الدين على قوله: ومثل "لا أبَ له" و"لا غلامـين"..... إلى آخره ، قائلاً: الحقُّ أنه مضاف كقول سـيبويه، وأن الـلام مقحمـة لتوكيـد معناهـا، ولا يلزم من إقحامها إقحام (مِن)، كما قيل؛ لأن أكثر الإضافة بمعنى اللام، فجـاز إقحامها، بخلاف غيرها، والذي يدل على إضافته قول الشاعر: أَبِالمَوْتِ الذي لابُدَّ أنّي مُلاقٍ لا أَباكِ تُخَوّفِيني.

فإضافة (مِن) غير لازم، ولكن هذا المضاف إليـه في حكـم الانفصـال؛ لأنـه لو لم يكن في نية الانفصال لكان المضاف معرفة، ولو كان؛ لما عملت فيه (لا)[3].

أما عن رأي سيبويه (ت 181هـ) فقـال: هـذا بـاب المنفـي المضـاف بـلام الإضافة.

"اعلم أن التنوين يقع من النقي في هذا الموضع إذا قلت: "لا غلام لك"، كما يقع من المضاف إلى اسم، وذلك إذا قلت: "لا مثل زيد"، والدليل عـلى ذلـك قـول العرب: "لا أبا لك" ولا غلامي لك ولا مسلمي لك".

---

(1) المرجع السابق: 69/2.

(2) شرح المقدمة الكافية في علم الإعراب: 579/2-580.

(3) شرح كافية ابن الحاجب: 170/1.

وزعم الخليل أن النون إنما ذهبت للإضافة ولذلك ألحقت الألف التي لا تكون إلا في الإضافة، وإنما كان ذلك من قبل أن العرب قد تقول: "لا أبا لك" في معنى: "لا أبا لك"، فعلموا أنهم لو لم يجيئوا باللام لكان التنوين ساقطاً كسقوطه في مثل: "لا مثل زيد"، فلما جاؤوا بلام الإضافة تركوا الاسم على حاله قبل أن تجيء اللام"[1].

أما عن حذف الاسم فإنه لا يحذف إلا مع وجود الخبر لـ(لا) النافية كما في مثال: "لا عليك" وفي هذا اتفاق بين جمهرة النحاة.

وعن خبر (لا) النافية للجنس قال ابن الحاجب:"خبر (لا) التي لنفي الجنس هو المسند بعد دخولها مثل: "لا غلامَ رجلٍ ظريفٌ فيها" ويحذف كثيراً، وبنو تميم لا يثبتونه[2].

تدارك عليه بدر الدين:"الأولى: خبر (لا) المحمولة على (إنّ)، لأنها قد تكون المشبهة بـ (ليس) نافية للجنس، ويفرّق فيها بين إرادة الجنس وغيره بالقرائن.

وقوله: "وبنو تميم لا يثبتونه" قال بدر الدين: أي: إذا عُلِم... تحذفه تميم لزوماً والحجازيون جوازاً، أما إذا لم يعلم فلا يقول أحد: يجوز حذفه، وسياقه يفهم خلافه[3].

واتفق معه جمهور النحاة.

(1) الكتاب: 345/1-346.
(2) شرح المقدمة الكافية في علم الإعراب: 382/1-384.
(3) شرح كافية ابن الحاجب: 117/1.

المبحث الخامس

الاستدراك على دخول (ما) و(لا) المشبهتين بـ (ليس) على الجملةالاسمية

وعن اسم (ما) و(لا) المشبهتان بعمل (ليس) قال ابن الحاجب (646هـ):

اسم (ما) و (لا) المشبهتين بـ (ليس) هو المسند إليه بعد دخولها مثل: "ما زيدٌ قائماً" و"لا رجلٌ أفضلَ منك" وهو في (لا) شاذ[1].

فعقب بدر الدين (733هـ) على كلام ابن الحاجب (646هـ) قائلاً: أجود شاهدٍ على هذه مما لا يقبل تأويلاً قول الشاعر:

تَعَزَّ فَلاَ شَيء عَلَى الأَرْضِ بَاقِيا ... ولا وَزَرٌ مِمَّا قَضى اللهُ واقِيا[2]

ومما يلتحق بـ (ما) و (لا) في العمل؛ (إن) النافية وشواهدها كثيرة **كقول الشاعر:**

إِنْ هُوَ مُسْتَوْلِيا عَلَى أَحَدٍ ... إلاّ عَلَى أَضْعَفِ الْمَجَانِينِ[3]

ومنه:

إِنْ الْمرءُ مَيْتا بِانْقِضَاءِ حَيَاتِهِ ... وَلَكِنْ بِأَنْ يُبْغَى عَلَيْهِ فَيُخْذَلا[4]

وروى الكسائي عن العرب: "إنَّ قائماً" وأصله "إنْ أنا قائماً" فحذف الهمزة واجتمع النونان، فأدغم الساكنة في المتحرك، فصارت "إنَّ"، أما تفصيل الثلاثة:

---

(1) شرح المقدمة الكافية في علم الإعراب: 1/385-386.

(2) البيت من الطويل، بلا نسبة في أوضح المسالك (1/286)، وتخليص الشواهد (294)، والجنى الداني (292)، وجواهر الأدب (238)، والدرر (1/247)، وشرح ابن الناظم (107)، وشرح الأشموني (1/247).

(3) البيت من المنسرح، ولم ينسب لقائل، شرح ابن عقيل (1/317).

(4) البيت من الطويل، ولم ينسب لقائل، شرح ابن عقيل (1/318).

فاسم (ما) يكون معرفة ونكـرة، ولا يكـون اسـم (لا) إلا نكـرة، مثـل: "لا رجـلٌ أفضلَ منك" إلا ما شذّ في قوله:

وَحَلَّـتْ سَـوَادَ الْقَلْـبِ لاَ أَنَـا بَاغِيَـاً   سِـوَاهَا وَلاَ عَـنْ حُبِّهَـا مُتَرَاخِيَـا[1]

ولا يكون اسم (إنّ) إلا معرفة.

وفي ذلك قال ابن مالك (ت 672هـ): ألحق الحجازيون بـ (ليس) (ما) النافية، بشرط تأخير الخبر، وبقاء نفيه[2].

أما عن خبرهما تحدث عنه ابن الحاجب قائلاً: خبر (ما) و(لا) المشبهتين بـ (ليس) هو المسند بعد دخولهما، وهي حجازية، وإذا زيدت (إنْ) مع (ما) أو انتقص النفي بـ (إلا) أو تقدم الخبر بطل العمل، وإذا عطف عليه بموجب الرفع[3].

فتدارك عليه بدر الدين على قوله "وإذا زيدت... إلى آخره" قائلاً: "ها هنا رابع يُبطل عملها أيضاً، وهو إذا تقدم معمول الخبر وليس ظرفاً ولا جاراً ومجروراً؛ مثل: "ما طعامَك زيدٌ آكِل" لا يجوز "آكلاً"، فإن كان معموله ظرفاً؛ مثل: "ما يومَ الجمعة زيدٌ منطلقاً"، أو جاراً ومجروراً؛ مثل: "ما بك زيدٌ ماراً"، و"ما عليك زيدٌ متأسفاً" وجاز نصب الخبر[4]".

وعلى قوله: "وإذا عُطف عليه... إلى آخره":

بموجِب: بكسر الجيم؛ مثل: "ما زيدٌ قائماً، ولكن جالسٌ" لأنها بمعنى إلا[5].

وفي هذا المقام قال ابن مالك (672ه): للعرب في (ما) النافية الداخلة على المبتدأ والخبر مذهبان:

---

(1) البيت من الطويل، للنابغة الجعدي، انظر: ديوان النابغة الجعدي، تحـ: واضح عبدالصمد، بيروت: دار صادر، ط1، 1998م، ص186. وانظر: شرح ابن عقيل (315/1).
(2) شرح التسهيل: 368/1.
(3) شرح المقدمة الكافية في علم الإعراب: 582/2-585.
(4) شرح كافية ابن الحاجب: 171/1.
(5) المصدر السابق: ص172.

- **أحدهما**؛ مذهب أهل الحجاز وهو إلحاقها في العمل بـ (ليس) وعلى مـذهبهم نزل القرآن، قوله تعالى: ﴿..مَا هَٰذَا بَشَرًا ..﴾ [سـورة يوسـف: الآيـة 31] ﴿ ..مَّا هُنَّ أُمَّهَٰتِهِمْ إِنْ أُمَّهَٰتُهُمْ ..﴾ [سورة المجادلة: الآية 2][1].
- **والثاني**؛ مذهب غير أهل الحجاز، وهو إهمالها، وهو مقتضى القياس لأنها غـير مختصة، فلا تستحق عملاً.

وذكر الفراء أن أهل نجد يَجُرُّون الخـبر بعـدها بالبـاء كثـيراً، ويـدعون البـاء فيرفعونه فجعل بعض النحويين هذا مذهباً ثالثاً في (ما)، وضعف هـذا الـرأي بـيّنٌ لأن دخول الباء على الخبر بعد (ما) في لغة بني تميم معروف، لكنه أقـل منـه في لغـة أهل نجد فمذهبها واحد.

ولما كان عمل (ما) استحسـانياً لا قياسـياً اشـترط فيـه تـأخر الخـبر، وتـأخر معموله، وبقاء النفي، وخلوها من مقارنة (إنْ)[2].

---

(1) سورة المجادلة، الآية (2).
(2) شرح التسهيل: 369/1.

الفصل الثالث
استدراكات ابن جماعة على ابن الحاجب
على ما ذكر على الجملة الفعلية

المباحث:

- **المبحث الأول:** الاستدراك على حدود الفعل وخواصه.
- **المبحث الثاني:** الاستدراك على الفاعل ونائب الفاعل.
- **المبحث الثالث:** الاستدراك على التنازع.
- **المبحث الرابع:** الاستدراك على المفاعيل.
- **المبحث الخامس:** الاستدراك على النداء وتوابعه.
- **المبحث السادس:** الاستدراك على الاشتغال.

الفصل الثالث
استدراكات ابن جماعة على ابن الحاجب
على ما ذكرعلى الجملة الفعلية

سنذكر في هذا الفصل استدراكات ابن جماعة على ابن الحاجب في كافيته حول الجملة الفعلية من حيث: حدود الفعل وخواصه، الفاعل ونائب الفاعل،التنازع، المفاعيل بأنواعها،النداء وتوابعه، والاستدراك على الاشتغال.

الجملة الفعلية هي النوع الثاني من الجمل في اللغة العربية، وهي التي تبدأ بفعل. وفعل الجملة الفعلية فعل تام، والفعل يدل على زمن وفعل وحيث، فإنه لا بد له من فاعل وفعل يسبقه، أي لا بد له من فاعل، فالجملة الفعلية لها ركنان أساسيان هما: الفعل والفاعل، سنتطرق في هذا الفصل للحديث عن الفعل وأنواعه، والفاعل ونائب الفاعل، وأفعال القلوب، وأفعال المقاربة، والتعجب، وأفعال المدح والذم وعن باب التنازع.

المبحث الأول

الاستدراك على حدود الفعل وخواصه

حدود الفعل وخواصه: ذكر ابن الحاجب هذا الموضوع تحت عنوان:

أولاً: الفعل:

وقال ابن الحاجب (ت 646هـ): "الفعل ما دل على معنى في نفسه مقترن بأحد الأزمنة. ومن خواصه: دخول (قد) والسين و(سوف)، والجوازم ولحوق تاء التأنيث ساكنة، نحو (تاء) فعلتُ"[1].

تدارك عليه بدر الدين (ت 733هـ) على قوله: "ومن خواصه..... إلى آخره" فقال:"ذكر من علامات الماضي والمضارع دون الأمر. ولو قال بعد قوله: "الساكنة": "ونون التوكيد" دخل الأمر، أما العلامات المختصة: فتاء الضمير والتأنيث مختصان بالماضي، وحرف التنفيس والجوازم تختص بالمضارع، ونون التوكيد بلا قيد تختص بالأمر، وأما المشتركة فقد يشترك فيها الماضي والمضارع، ونون التوكيد يشترك فيها الأمر والمضارع بقيْد، ولحوق ضمائر التثنية والجمع يشترك فيها الثلاثة"[2].

(1) شرح المقدمة الكافية في علم الإعراب: 857/3.
(2) شرح كافية ابن الحاجب: 271/1.

ثانياً: أنواع الفعل:

تناول ابن الحاجب تقسيمات الفعل إلى ماضٍ ومضارع وأمر، وذلك على النحو الآتي:

1- الفعل الماضي:

قال ابن الحاجب في تعريفه: "الماضي؛ ما دلَّ على زمان قبل زمانك، مبنيٌّ على الفتح مع الضمير المرفوع المتحرك والواو"[1].

وعقَّب عليه بدر الدين: "يرد على طرده: "لم يقُمْ"، وعلى عكسه: "إنْ قام".

والمراد وضعاً، وهذه خرجت لعوارض طارئة، لكن يُقال: فعلى هذا لا تبقى حاجة إلى قوله: "مع غير ضمير المرفوع...... إلى آخره"، لأن تلك أيضاً عوارض عرضت على ما هو الأصل وضعاً، فلا اعتبار لها[2].

قالابنمالك (ت 672هـ):

وَمَاضِيَ الأَفْعَالِ بالتَّامِزْ وَسِمْ بِالنُّونِ فِعْلَ الأَمْرِ إِنْ أَمْرٌ فُهِمْ[3]

2- الفعل المضارع:

وقد تحدث ابن الحاجب عن المضارع المرفوع والمنصوب والمجزوم والأفعال الخمسة، **وتفصيل ذلك:**

أ.المضارع المرفوع:

عَرَّفه ابن الحاجب: "ما أشبه الاسم بأحد حروف (نأيتُ) لوقوعه مشتركاً، وتخصيصه بالسين أو سوف، فالهمزة للمتكلم المفرد، والنون له مع غيره، والتاء للمخاطب وللمؤنث وللمؤنثيْن غَيْبة، والياء للغائب وغيرهما"[4].

---

(1) شرح المقدمة الكافية في علم الإعراب: 859/3.
(2) شرح كافية ابن الحاجب: 272/1.
(3) ألفية ابن مالك،ص3.
(4) شرح المقدمة الكافيةفي علم الإعراب: 860/3-861.

فادَّارك بدر الدين[1] على قول ابن الحاجب: "والنون له مع غيره" فقال:"فاته: أو للمتكلم العظيم؛ كقوله تعالى وتقدس: ﴿إِنَّا نَحْنُ نُحْيِ ٱلْمَوْتَىٰ ..﴾ [سورة يس: الآية 12][2] وليس معه غيره سبحانه، ويكفي: "والنون لعظيم أو مشارك".

كما أتبع تعقيبه على قول ابن الحاجب: "والتاء... إلى غَيْبة" قائلاً:"قد تكون التاء للغائبات أيضاً؛ كقولك: "تقوم الهندات" ويكفي: "والتاء للمخاطب مطلقاً، والمؤنث الغائب مطلقاً، إلا مع نون الضمير، وقوله: "والياء للغائب وغيرهما"، حقه أن يقول: "غيرهنَّ"؛ لما قدَّمناه من قولهم: "تقوم الهندات" و "الهندات تقوم"، كما تقول: "قامت"؛ لأن كلَّ ما يقال في ماضيه: "فعلَتْ" يقال في مضارعه: "تفعل" وبعض العرب يقول: "يطلع الشمس" بالياء، وعلى هذه اللغة قوله تعالى: ﴿فَيَوْمَئِذٍ لَّا يَنفَعُ ٱلَّذِينَ ظَلَمُواْ مَعْذِرَتُهُمْ ..﴾ [سورة الروم: الآية 57][3] بالياء[4].

وأما ابن مالك (ت 672هـ) فقال: "يرفع المضارع لتعريه من الناصب والجازم، لا لوقوعه موقع الاسم، خلافاً للبصريين"[5].

وأكمل ابن الحاجب عن إعراب الفعل المضارع فقال: "وحروف المضارعة مضمومٌ في الرباعي، مفتوحٌ فيما سواه، ولا يُعرب من الفعل غيرُه إذا لم تتصل به نون التوكيد ولا نون جمع المؤنث. وإعرابه: رفعٌ ونصبٌ وجزم. فالصحيح المجرد عن الضمير بارز مرفوع للتثنية والجمع والمخاطب المؤنث بالضمة والفتحة -لفظاً- والسكون مثل: يَضربْ"[6].

وعقَّب عليه بدر الدين قائلاً: "حرفي المضارعة مضموم في الرباعي إذا كان مزيداً أو مجرداً".

---

(1) شرح كافية ابن الحاجب.
(2) سورة يس، الآية (12).
(3) سورة الروم، الآية (57).
(4) شرح كافية ابن الحاجب: 273/1.
(5) شرح التسهيل: 5/4.
(6) شرح المقدمة الكافية في علم الإعراب: 862/3-863.

أما عن الأفعال الخمسة فقد علل ابن الحاجب: "إذا لم يتصل به نون التوكيد...... إلى آخره".

أي: "إذا لحق الفعل نون التوكيد؛ فإن كان قبلها ضمير الاثنين أو الجماعة أو المؤنث بارزاً، فالفعل معرب، وإنما يكون مبنياً إذا كان الضمير بين الفعل والنون مستتراً، ولعلَّ قوله: "يتصل" إشارة إلى ذلك؛ مثال الضمير البارز: "هل تضرِبانّ؟"، و"أتضربون؟"، و"أتضربين؟"، وعِلة عدم البناء أنه صار كالمركب، ولم يركَّب تركيب مزج بين ثلاث كلمات، بل في كلمتين فقط، وهذه ثلاث كلمات، فبطل التركيب فبطل البناء؛ ولأنه لم يعقل تركيب كلمتين وبينهما جزء أجنبي، وهذا ذكره أبو علي في الإغفال".

وأتبع بدر الدين تعقيبه على قول ابن الحاجب: "المجرد عن ضمير بارز"، فقال بدر الدين: "تقديم "بارز" على "ضمير" أوْلى. ولو اقتصر على "بارز" كفاه عن ذكر ضمير للاصطلاح"(1).

وفصّل ابن الحاجب في الضمير البارز المتصل علامات رفعه فقال: "والمتّصل به ذلك بالنون وحذفها، مثل "يضربان"، و"يضربون"، و"تضربين"، والمعتل بالواو والياء بالضمة تقديراً والفتحة لفظاً، والحذف، والمعتل بالألف بالضمة والفتحة تقديراً والحذف، ويرتفع إذا تجرد عن الناصب والجازم نحو: "يقوم زيدٌ"(2).

وافقه بدر الدين وأضاف على جملة "يقوم زيدٌ" قوله: "هذه إشارة إلى أن التجرد عنهما هو العامل كما يقوله الكوفيون، وهو الصحيح، لا كما يقوله البصريون: إن العامل؛ وقوعه موقع الاسم"(3).

وافق ابن مالك (ت 672) وبعض جمهور العلماء رأي العالِمَين.

---

(1) شرح كافية ابن الحاجب: 274/1.
(2) شرح المقدمة الكافية في علم الإعراب: 864/3-866.
(3) شرح كافية ابن الحاجب: 275/1.

ب. المضارع المنصوب:

وتحدث عنه ابن الحاجب من خلال ذكره عن نواصب الفعل المضارع فـذكر وقسم الناصب إلى الوجوب الإظهار وإلى جواز إظهار أن، أما أولاً فالأداة: أنْ.

"وينتصب بـ (أن) و(لن) و(إذن) و(كي)، وبـ (أن) مقدَّرة بعد (حتى) ولام (كي) ولام الجمود والفاء والواو وأو.

الحرف الأول (أنْ) مثل: "أريد أن تُحسنَ إليَّ"،وقوله تعالى: ﴿..وَأَن تَصُومُواْ خَيْرٌ لَّكُمْ ..﴾[سورة البقرة: الآية 184][1].و(أنْ) التي تقـع بعـد العلـم مخففـة مـن الثقيلة، وليست هذه نحو: "علمتُ أن سيقومُ وأن لا يقومُ"، والتي تقع بعد الظـنّ فيها الوجهان[2].

شرح بدر الدين عليه: "(أنْ) تنصب الفعل المضارع، إلا أن تكون مفسَرة، أو زائدة، أو بعد علم أو معناه، فالمفسّـرة: التي يحسن موضعها (أي)؛ مثـل: "أومـأتُ إليه أن يخاف الله" و(أن) هنا بمعنى (أي)، والزائدة معروفة المواضع؛ مثل: "آتيـك إذا أن تقومٌ" وزعم الأخفش (ت221هـ) أنها قد تعمل، وادّعى أنَّ (أَنْ) في قولـه تعالى: ﴿..وَمَا لَنَآ أَلَّا نُقَٰتِلَ فِي سَبِيلِ ٱللَّهِ ..﴾[سورة البقرة: الآية 246][3] زائدة وقـد عملت، وقياساً على الباء الزائدة في مثل: "ما زيد بقائم" والصحيح خلافه، والبـاء عملت لاختصاصها بالاسم؛ لأن الحرف العامل إذا اختص بأحد القبيلـيْن، عمـل فيها وإن كان زائداً، و(أن) الزائدة لم تختص بالفعل، بدليل قوله:

كَأَنْ ظَبْيَةً تَعْطُو إِلى نَاضِرِ السَّلَمْ[4]

(1)سورة البقرة، الآية (184).
(2) شرح المقدمة الكافية في علم الإعراب: 867/3.
(3) سورة البقرة، الآية (246).
(4) جزء بيت من الطويل، وقائله مجهول، وقيل هو ابن صريم اليشكري أو علياء اليشكري، ينظر: همع الهوامع (235/1)، والدرر اللوامع (199/1)، وصدره:
ويوماً توافيْنا بوجهٍ مقسَّمٍ

والواقعة بعد العِلم لا تعمل، لأنها مخففة من الثقيلة، وقد أعملت قليلاً حملاً لها على الواقعة بعد الشك، والتيبعد الشك فيها وجهان؛ الإعمال والإلغاء، كقوله تعالى: ﴿وَحَسِبُوٓاْ أَلَّا تَكُونَ فِتۡنَةٞ ..﴾ [سورة المائدة: الآية 71][1]، وقرئ رفعاً ونصباً، وتعمل فيما عدا هذه المواضع، وقد جاء ترك إعمالها أيضاً قليلاً حملاً لها على (ما) المصدرية لأنها أختها، ومنه قول الشاعر:

أَنْ تقْـرَآنِ عَـلَى أَسْـمَاءِ ويْحَكُـمَا ... مِنِّـي السَّـلامَ وَأَنْ لاَ تُشْـعِرَا أحَـدَا[2]

فلم يُعمِلها في الأول حملاً على (ما) وأعملها في الثاني على الأصل[3].

وافق جمهور النحاة كلام العالِمَيْن، وينصب بـ (أن) جوازاً بعد خمسة أيضاً: أحدهما: اللام إذا لم يسبقها كون ناقص منفي، ولم يقترن الفعل بلا، نحو قوله تعالى: ﴿وَأُمِرۡتُ لِأَنۡ أَكُونَ أَوَّلَ ٱلۡمُسۡلِمِينَ﴾ [سورة الزُّمَر: الآية 12][4]، والأربعة الباقية: أو، والواو، والفاء، وثم، إذا كان العطف على اسم ليس في تأويل الفعل، نحو قوله تعالى: ﴿..أَوۡ يُرۡسِلَ رَسُولٗا ..﴾ [سورة الشورى: الآية 51][5].

الحرف الثاني الناصب للفعل المضارع (لن):

قال الزمخشري (ت538هـ). "تدل على استغراق النفي في الاستقبال، وبُني عليه اعتزاله[6] في قوله تعالى: ﴿..لَن تَرَىٰنِي ..﴾ [سورة الأعراف: الآية 143][7]".

وليس قوله الصحيح، والحق أنها لا تدل على استغراقه ولا عدمه، كما يُفهم من إطلاق المصنّف، ويُبطِل قول الزمخشري قوله تعالى: ﴿قَالُواْ لَن نَّبۡرَحَ عَلَيۡهِ عَٰكِفِينَ حَتَّىٰ يَرۡجِعَ إِلَيۡنَا مُوسَىٰ﴾ [سورة طه: الآية 91][8]، قال الشيخ (ت672هـ): "لا يقال هي

---

(1) سورة المائدة، الآية (71).
(2) البيت من البسيط، وقائله مجهول، وينظر في: مجالس ثعلب (390)، والمنصف لابن جني (278/1)، والإنصاف لابن الأنباري (563)، وشرح المفصل لابن يعيش (15/7) (143/8)، وشرح العيني (380/4)، والتصريح بمضمون التوضيح (232/2)، وخزانة الأدب (559/3).
(3) شرح كافية ابن الحاجب: 277/1.
(4) سورة الزمر: الآية (12).
(5) سورة الشورى: الآية (51).
(6) الكشاف: 248/1.
(7) سورة الأعراف، الآية (143).
(8) سورة طه، الآية (91).

مقيدة؛ فلم تفده للتقييد، والكلام في الإطلاق، لأنها لو وُضِعت لـذلك لم تُستعمل في غيره"[1].

وتدارك بدر الدين قائلاً: "في هذا الجواب نظر، لأنه لو قال: "والله لا أقـوم" حَنَثَ متى قام، ولو قال: "حتى يقومَ زيدٌ" لم يحنث بالقيام بعد، فلا يلزمه من دلالة الشيء على أمرٍ عند الإطلاق دلالته عليه عند التقييد بما يمنعه"[2].

وعن رأي العلماء قال سيبويه (ت 181هـ): "(لـن) لنفـي سـيفعل، و(لم) جواب قد فعل، ولذلك لا يحسن أن يُجاب من قال: "قد فَعَلَ؟" بـ "لن يفعـل"، لا من قال: "سيفعل؟" بـ "لم يفعل" "[3].

وقال ابن مالك (ت 672هـ): "وينصب المضارع أيضـاً بــ (لـن) مسـتقبلاً، بحدٍ وغير حد، خلافاً لمن خصَّها بالتأبيـد، ولا يكـون الفعـل معهـا دعـاء، خلافـاً لبعضهم، وتقـديم معمولها عليهـا دليـل عـلى عـدم تركيبهـا مـن (لا أن) خلافـاً للخليل"[4].

أما الأزهري (ت 905هـ)[5] فقد قال:"لا تقتضي (لن) (تأبيد النفي) خلافـاً للزمخشري (ت538)، لأنها لو كانت للتأبيد لزم التناقض بذكر اليوم في قوله تعالى: ﴿.....فَلَنْ أُكَلِّمَ ٱلْيَوْمَ إِنسِيًّا﴾ [سورة مريم: الآية 26][6]ولزم التكرار بذكر أبـداً في قوله تعالى: ﴿وَلَن يَتَمَنَّوْهُ أَبَدًا .....﴾ [سورة البقرة: الآيـة 95][7]ولم تجتمع مـع مـا هـو لانتهاء الغاية نحو قوله تعالى: ﴿..... فَلَنْ أَبْرَحَ ٱلْأَرْضَ حَتَّىٰ يَأْذَنَ لِيٓ أَبِيٓ .....﴾ [سـورة يوسف: الآية 80][8]".

---

(1) شرح الكافية الشافية: محمد بن عبدالله، ابن مالك الطائي الجياني، أبو عبدالله، جمال الدين، تح: عبد المنعم أحمد هريدي، جامعة أم القرى، ط1: 618/2.
(2) شرح كافيه ابن الحاجب: 278/1.
(3) الكتاب: 446/1.
(4) شرح التسهيل: 14/4.
(5) شرح التصريح بمضمون التوضيح: 357/2.
(6) سورة مريم، الآية (26).
(7) سورة البقرة، الآية (95).
(8) سورة يوسف، الآية (80).

أما عن الحرف الثالث لنصب الفعل المضارع وهي (إذن) فقد ذكر ابن الحاجب (ت 646هـ):"و(إذن) إذا لم يعتمد ما بعدها على ما قبلها، وكان الفعل مستقبلاً مثل: "إذن تدخلَ الجنة" وإذا وقعت الواو أو الفاء فالوجهان"[1].

فأضاف بدر الدين (ت 733هـ) عليه: "وأيضاً بشرط أن يكون الفعل غير مفصول بقسم أو (لا)، فإن فصَلَ قَسمٌ مثل: "إذن – واللهِ لـ أكرمك" أو (لا) مثل: "إذن لا أقعدك" لم يجب النصب"[2].

وذكر ابن مالك (ت 672هـ): "وإنما تنصب إذن المضارع بشرط كونها مصدرة، والفعل مستقبل متصل بها، أو منفصل بقسم كقولك لمن قال لك: "أزورك غداً": "إذن أكرمَك"، و"إذن واللهِ أكرمَك"، فالقسم هنا لا يُعد حاجزاً، كما لا يعد حاجزاً بين المضاف والمضاف إليه في قول بعضهم: "هذا غلامُ واللهِ زيدٍ"[3].

أي أن بدر الدين قد خالف رأي ابن مالك.

كما قال الأزهري (ت 905هـ):"المراد بكونها للجزاء، أن يكون مضمون الكلام الذي هي فيه جزءاً لمضمون كلام آخر، وكان القياس إلغاءها لعدم اختصاصها، ومن ثم قالوا: وشرط إعمالها ثلاثة أمور؛ أحدها: أن تتصدر في أول الجواب، فإن وقعت حشواً في الكلام بأن اعتمد ما بعدها على ما قبلها (أهملت)، **وذلك في ثلاث مسائل:**

- **إحداها**: أن يكون ما بعدها خبراً عما قبلها، نحو: أنا إذن أكرمُك.
- **ثانيها**: أن تكون جواباً لشرط ما قبلها، نحو: إن تأتيني إذن أكرمْك.
- **ثالثها**: أن تكون جواب قسم قبلها مذكور، نحو: واللهِ إذن لا أخرج، أو مقدر.

---

(1) شرح المقدمة الكافية في علم الإعراب: 868/3-869.
(2) شرح كافية ابن الحاجب: 278/1.
(3) شرح التسهيل: 20/4.

الأمر الثاني: أن يكون المضارع بعدها (مستقبلاً) قياساً على بقية النواصب.

الأمر الثالث: أن يتصلا أو يفصل بينهما قسم[1].

بذلك يخالف الأزهري كلام ابن الحاجب.

كما ذكر ابن هشام (ت 761هـ):"والتحقيق أنه إذا قيل:"إن تزرْني أزرْك، وإذن أُحسن إليك"، فإن قدّرت العطف على الجواب جزمت وبطل عمل (إذن) لوقوعها حشواً، أو على الجملتين معاً، جاز الرفع والنصب لتقدم العاطف، وقيل: يتعين النصب، لأن ما بعدها مستأنف أو لأن المعطوف على الأول أوْلى"[2].

وأتبع بدر الدين على قول ابن الحاجبعن دخول الفاء والواو عليها وجهان فقال:"الأول: الراجح؛ الرفع، وهي لغة القرآن، قال الله تعالى: ﴿.....وَإِذًا لَّا يَلْبَثُونَ خِلَافَكَ إِلَّا قَلِيلًا﴾ [سورة الإسراء: الآية 76][3] وقرئ بالنصب شاذاً ﴿..لَّا يَلْبَثُونَ ..﴾ وهي قراءة ابن أبي كعب"[4].

وفي ذلك وافق بعض علماء النحو لغة الرفع بعد دخول الفاء والواو على (إذن) وهي لغة القرآن.

وعن الحرف الرابع الناصب للفعل المضارع وهو (كي)، ذكر ابن الحاجب:"وكي مثل: "أسلمتُ كي أدخلَ الجنة" ومعناها السبب"[5].

وتدارك عليه بدر الدين: "(كي) تارة تكون مصدرية بمعنى (أنْ) وهي المقصودة هنا، وتارة تكون حرف جر؛ فإن كانت مصدرية فليست سببية، وإنما السببية: اللام المقدرة معها؛ فقولك: "جئت كي أكرمَك" كقولك "أنْ أكرمك" والتقدير: (لأنْ)، فكذلك كان التقدير (لكي). وأما الجارة فتختص بموضعين:

---

(1) شرح التصريح: 2/367-369.
(2) مغنى اللبيب: 1/21.
(3) سورة الإسراء، الآية (76).
(4) شرح كافية ابن الحاجب: 1/197.
(5) شرح المقدمة الكافية في علم الإعراب: 3/870.

الأول: (ما) الاستفهامية، كقولك سائلاً عن علّة فعل: "كيمَ فعلتَ؟" ومعناها "لِمَ فعلت؟" ويجب حذف ألف (ما) الاستفهامية إذا دخلت عليه (كي) أو حرف من حروف الجر؛ كقوله تعالى: ﴿عَمَّ يَتَسَآءَلُونَ﴾ [سورة النبأ: الآية 1][1] و﴿فِيمَ أَنتَ مِن ذِكْرَىٰهَآ﴾ [سورة النازعات: الآية 43][2] و﴿.....بِمَ يَرْجِعُ ٱلْمُرْسَلُونَ﴾ [سورة النمل: الآية 35][3] وشبهه، ولذلك أبدلت في الوقف هاء السكت فقالوا: "عمّه" و"لِمَه" و"كيمَه".

- الثاني: (ما) المصدرية أو (أنْ) المصدرية، كقول الشاعر:

إذا أَنْـتَ لَمْ تَنْفَـعْ فَضُـرَّ، فـإنّما يُرادُ الفَتى كَيْما يَضُـرَّ وينْفَـع[4]

وكقول آخر:

فَقَالَتْ: أَكُلَّ الناسِ أَصْبَحْتَ مَانِحـاً لِسَـانَكَ، كَـيْما أَنْ تَغُـرَّ وَتَخْـدَعَا؟[5]

فـ (ما) في البيت الأول مصدرية، وفي البيت الثاني زائدة، و(أنْ) التي بعدها وما بعدها بتأويل مصدر؛ أي: "لِغرك"[6].

واستدراك بدر الدين مذهب الجمهور.

وأتبع ابن الحاجب يتكلم عن الحرف الخامس الناصب للفعل المضارع فقال:"و(حتى) إذا كان مستقبلاً بالنظر إلى ما قبله بمعنى (كي) أو (إلى) مثل: أسلمتُ حتى أدخلَ الجنة، وكنتُ سِرتُ حتى أدخلَ البلد، وأسيرُ حتى تغيبَ الشمس، فإن أردتَ الحال تحقيقاً أو حكاية كانت حرف ابتداء فيَرفَعُ وتجب السببية مثل: مَرِضَ حتى لا يَرجُونه، ومن ثم امتنع الرفع في: كان سيري حتى أدخلَها

---

(1) سورة النبأ، الآية (1).
(2) سورة النازعات، الآية (43).
(3) سورة النمل، الآية (35).
(4) البيت من الطويل، وقائله قيس بن الحظيم، وينظر في: خزانة الأدب (591/3)، ومغني اللبيب وشرح شواهده للسيوطي (182)، (133)، وشرح العيني (245/3) (379/4)، والتصريح بمضمون التوضيح (3/2)، وشرح الأشموني (204/2) (279/3)، وملحقات ديوان قيس (170).
(5) البيت من الطويل، وقائله جميل بثينة، انظر: ديوان جميل بثينة، جميل بن معمر(ت82هـ)، بيروت: دار بيروت، 1982م،ص74. وينظر في شرح المفصل لابن يعيش (14/9، 16)، وخزانة الأدب (584/3).
(6) شرح كافية ابن الحاجب: 279/1-280.

– في الناقصة – وأسِرت حتى تدخلها، وجاز – في التامة – كان سيري حتى أدخلُها وأيهم سار حتى يدخلُها"[1].

كما وافق بدر الدين كلام ابن الحاجب.

ووضح ابن هشام (761هـ) المسألة الخلافية في (حتى) بين البصريين والكوفيين فقال:"الكوفيون يعربون الفعل بعدها منصوباً بالفعل، واحتجوا على قولهم أنها تأتي بمعنى (كي) نحو قولنا: "أطع الله حتى تدخلَ الجنة" فإن معنى هذا الكلام: أطع الله كي تدخل الجنة، أو تقوم مقام (إلى أن)؛ كما في قولنا "اذكر الله حتى طلوع الشمس" فإن معنى هذا الكلام: اذكر الله إلى أن تطلع الشمس، والشيء إذا قام مقام شيء أدَّى مؤداه، فوجب أن تؤدي (حتى) مؤدى (كي) أو (إلى أن)، أي تنصب المضارع بنفسها.

أما البصريون فاحتجوا بأن (حتى) قد جاءت في كلام العرب حرف جر تعمل في الأسماء نحو قوله تعالى: ﴿سَلَٰمٌ هِيَ حَتَّىٰ مَطۡلَعِ ٱلۡفَجۡرِ﴾ [سورة القدْر: الآية 5][2]وإذا كانت (حتى) من عوامل الأسماء باتفاق بيننا وبينكم لم يجز أن تكون – مع ذلك –من عوامل الأفعال، لأن عوامل الأسماء لا تكون عوامل في الأفعال، كما أن عوامل الأفعال لا تكون عوامل في الأسماء وإنما قلنا أن العامل في الفعل المضارع النصب بعد (حتى) هو (أن) المصدرية مضمرة لنبقيها على حالها الذي ثبت لها بالاتفاق بيننا وبينكم وهي أن تجر الاسم، وذلك لأن (أن) المصدرية تكون في تأويل مصدر مجرور بحتَّى"[3].

وغالباً ما يتم إعراب الفعل المضارع بعد حتى منصوب بأن المضمرة مشياً على قول البصرين.

---

(1) شرح المقدمة الكافية في علم الإعراب: 3/870-872.
(2) سورة القدر، الآية (5).
(3) أوضح المسالك: 4/154.

من ثم تحدث ابن الحاجب[1] عن الحرف السادس وهو دخول اللام على الفعل وبين أنواعها، فقال:"ولام (كي) مثل: أسلمتُ لأدخلَ الجنة، ولام الجحود لام تأكيد بعد النفي لـ (كان) مثل قوله تعالى: ﴿...وَمَا كَانَ ٱللَّهُ مُعَذِّبَهُمْ وَهُمْ يَسْتَغْفِرُونَ﴾ [سورة الأنفال: الآية 33][2].

فعقَّب عليه بدر الدين على "ولام كي":"هكذا يقول أكثرهم، والأجود: (ولام الجر) ليدخل فيه لام (كي) هذه و(لام) الصيرورة كقوله تعالى: ﴿فَٱلْتَقَطَهُۥٓ ءَالُ فِرْعَوْنَ لِيَكُونَ لَهُمْ عَدُوًّا وَحَزَنًا ..﴾ [سورة القصص: الآية 8][3]، واللام المزيدة مثل: ﴿يُرِيدُ ٱللَّهُ لِيُبَيِّنَ لَكُمْ ..﴾ [سورة النساء: الآية 26][4]، فإن هذه الثلاثة تنصب الفعل، والفرق بين لام (كي) و(لام) الصيرورة: أنَّ السببية في الأولى تُعلِم من الفاعل، والسببية في الثاني ليس تُعلم من الفاعل"[5].

أي: أن الأولى (لام كي) سببية تعرف من الفاعل قبلها أو بعدها، أما السببية في الثاني تعرف من المستقبل بعدها لا الفاعل.

وافق بدر الدين كلام الجمهور.

وأتبع بدر الدين استدراكه على ابن الحاجب في قوله: "بعد النفي لـ (كان)"، فاعترض بدر الدين شارحاً:"هذا بشرط أن تكون ماضية المعنى كان لفظها ماضياً؛ مثل: ﴿..كَانَ ٱللَّهُ لِيُعَذِّبَهُمْ ..﴾ [سورة الأنفال: الآية 33][6]، أو مضارعاً؛ مثل: ﴿..لَّمْ يَكُنِ ٱللَّهُ لِيَغْفِرَ لَهُمْ ..﴾ [سورة النساء: الآية 137][7]، فلو قلتَ: "ما يكون زيدٌ ليقول غداً شراً "لم يجز".[8]

(1) شرح المقدمة الكافية في علم الإعراب: 973/3.
(2) سورة الأنفال، الآية (33).
(3) سورة القصص، الآية (8).
(4) سورة النساء، الآية (26).
(5) شرح كافية ابن الحاجب: 281/1.
(6) سورة الأنفال، الآية (33).
(7) سورة النساء، الآية (137).
(8) شرح كافية ابن الحاجب: 281/1.

وقد اتفق معه العلماء في هذا الشـرح لابـن الحاجـب (ت 646هـ) وبـدر الدين (ت 733هـ).

وتابع ابن الحاجب الحديث عن الناصب السـابع للفعـل المضـارع بشرـوطه وهو الفاء الناصب بأن المضمرة فقال: "والفاء بشـرطين، أحدهما السـببية، والثـاني أن يكون قبلها أمر أو نهي أو استفهام أو نفي أو تمنٍ أو عْرض"(1).

تدارك عليه بدر الدين على قوله: " الفاء؛ وأن يكون قبلها أمر... إلى آخـره" فقال:"الأمر بأسماء الأفعال مثل: "نزال" وبالمصادر مثل: "قيامك" والنهـي مثـل: "إياكَ والأسدَ" – ليس لها جوابٌ منصوب، ولو قال: "أمرٌ أو نهي بفعـل صريـح" سَلِمَ من ذاك، وقولنا: "صريح" ليخرج به الأمر أو النهي الوارد بلفظ الخبر، فإنه لا يُنصَب جوابه بالفاء أيضاً"(2).

واتفق بعض النحاة مع رأي بدر الدين بن جماعة.

كما تابع بدر الدين على قول ابن الحاجب "أو نفي" فاعترض قائلاً:"لو قال: "حقيقي أو مؤول" كان أوْلى؛ ليدخل مثـل: "قلّما تأتينـا فتحـدثنا" و"غـير قليـلٍ أنصارك فيخاف عليك" لأن المعنى؛ "ما تأتينـا" و"مـا قليـل أنصـارك" ولم يـذكر التحضيض والدعاء والترجي، فإن حكم الثلاثة كحكم التمني وغـيره بـما تقـدّم". وأضاف: "ويحتمل دخول التحضيض في العَـرْض لأنـه مـن جنسـه، والترجـي في التمني، والدعاء في الأمر والنهي؛ لأنه بلفظها والقرائن تخصّـص ذلـك، ولم يـذكر الواقعة بعد جزاء الشـرط أو بين الشرط والجـزاء، مثـل: "إن تَسَـل تُعـطَ فتكـرم" و"إن تُسَل فتحسِن تُحَبُّ"، ومن الأول، القراءة في قوله تعالى: ﴿...يُحَاسِبْكُم بِهِ ٱللَّهُ فَيَغْفِرُ لِمَن يَشَآءُ...﴾ [سورة البقرة: الآيـة 284](3)، قـرئ بـالرفع والنصـب والجـزم، وزاد الكوفيون جواب التشبيه؛ نحو: "كأنك أميرنا فنطيعك" لأن معناه النفي، أي:

---

(1) شرح المقدمة الكافيةفي علم الإعراب: 874/3.
(2) شرح كافية ابن الحاجب: 281/1-282.
(3) سورة البقرة، الآية (284).

ما أنت أميرنا، وجميع ما ذكر مقدّر بمصدر، فكـذلك نُصـب جوابُـه بتقـدير (أن)، فمعنى: "زرنا فنكرمك" و"ليكن منك زيارة، فإن نكرمك" أي: فمنا إكرامك[1].

أما الناصب الثامن للمضارع بشرطين وهـو حـرف (الـواو) الناصـب بـأنْ المضمرة، فقال عنه ابن الحاجب: "والواو بشرطين، الجمعية وأن يكون قبلهـا مثـل ذلك"[2].

وعقب بدر الدين على قول ابن الحاجب: "الواو بشـرطين، أحدهما الجمعية" قائلاً:"العاطفة أيضاً معناها الجمعية، لكن جمعـاً مطلقـاً غـير مقيـد بوقـت، وهـذه شرطها الجمعية في وقت واحد، ولو قال: "الجمعية وقتاً" لَتّمَّ[3].

ثم قال الأزهري(ت 905هـ):وتقول مع الواو: "لا تأكل السمك وتشربُ اللبن" بالرفع على الاستئناف، إذا نهيته عن الأول فقط وأبحت لـه الثـاني، فكأنـك قلت: "لا تأكل السمك ولك شربُ اللبن"، فإن قدَّرت النهـي عـن الجمـع بيـنهما نصبت على إرادة المعية وكأنك قلت: "لا تأكل السمك مع شرب اللبن" أو قـدَّرت النهي عن كل منهما على حدته، (جزمت) على العطـف، وكأنـك قلـت: "لا تأكـل السمك ولا تشربِ اللبن" والفرق بين النصـب والجـزم في حـالتي العطـف أنـه في النصب من عطف مصدر مؤول من (أن) والفعل، على مصدر متصـيّد مـن الفعـل السابق لئلا يلزم عطف المصـدر عـلى الفعـل، وفي الجـزم مـن عطـف الفعـل عـلى الفعل[4].

كما تكلم ابن الحاجب عن ناصب المضارع بـــ (أن) المضـمرة وهـو الناصـب (أو) بشـرط معنى (إلى أن) والعاطفة إذا كان المعطوف عليه اسماً"[5].

---

(1) شرح كافية ابن الحاجب: 282/1.
(2) شرح المقدمة الكافية في علم الإعراب: 875/3.
(3) شرح كافية ابن الحاجب: 283/1.
(4) شرح التصريح بمضمون التوضيح: 382/2.
(5) شرح المقدمة الكافيةفي علم الإعراب: 876/3.

فعقَّب بدر الدين على كلام ابـن الحاجـب: "بشــرط معنـى (إلى أن) قـائلاً: "كون (أو) بمعنـى (إلا أن) متفـق عليـه، وبمعنـى (إلى أن) مختلـف فيـه، فجـوَّزه الكوفيون ومنعه البصريون، فكان ذكر المتفق عليه أوْلى"[1].

أي ينصب المضارع بـ (أن) المضمرة وجوباً بعد أو إن كان معناها (إلا أن).

كما أتبع بدر الدين استدراكه على ابـن الحاجـب في قـول الأخـير: "إذا كـان المعطوف عليه اسماً"

فقال بدر الدين: "ينبغي أن يقال: "اسماً صريحاً؛ لأنّ الفاء والواو المتقـدمتين عاطفتان على اسم في الحقيقة، كما تقدّم تقديره، لكنـه لـيس اسـماً صريحـاً، وقولـه: "اسماً" أجود من قول بعضهم "مصدراً" لأن كونه مصـدراً لا يشـترط بـل يجـوز، "زيدٌ يطيعك خيرٌ لك من عمرو" و"خالدٌ يحبك أجود من بكرٍ"[2].

ثانياً: جواز إظهار أن الناصبة للمضارع:

هذا بالنسبة لوجوب إضمار (أنْ) الناصـبة للفعـل المضـارع أمـا عـن جـواز ظهورها فقد قال ابن الحاجب: "ويجوز إظهار (أن) مع (لام كي) والعاطفة، ويجب مع (لا) في اللام.

وهنا شرح ابن الحاجب وجوب الإظهار مع (لا) في اللام فلأنهم لا يدخلون حرف الجر على حرف النفي، فلو لم يظهروا (أن) – ها هنا – لوليت لام الجر (لا) في النفي وإنما جوزوا دخول (لا) هذه جملة الصلة لأن مثلها في قولك: "جاء الـذي لا يخرج" فلو حذفت (أن) ووليها حرف الجر كان كحذف الجر عن الموصول وإيلائـه النفي في الصلة، وذلك ممتنع"[3].

---

(1) شرح كافية ابن الحاجب: 283/1.
(2)المرجع السابق: 284/1.
(3) شرح المقدمة الكافية في علم الإعراب: 877/3.

فاعترض عليه بدر الدين قائلاً:"الأظهر في التبيين، يجب إظهار (أن) مع اللام إذا لاقت (لا) ويجب حذفها مع لام الجحود، ويجوز فيما سواهما الوجهان، الإظهار والإضمار"[1].

ونرى توافقا بين رأي ابن الحاجب والنحاة، حيث المواضع التي ينصب فيها الفعل بتقدير (أن) فلا يجوز إظهارها في شيء منها كـ (حتى) و(أو) و(الفاء) و(الواو)، وينقسم إظهار (أنْ) إلى ثلاثة أقسام: قسم يجوز إظهارها، وقسم يجب وقسم يمتنع.

أي أن ابن الحاجب ذكر الجائز والواجب فقط، أي أن ما سواهما ممتنع.

ج. المضارع المجزوم:

وتحدث عنه ابن الحاجب من خلال ذكره جوازم الفعل المضارع فذكر: "ومن علامات الأفعال المضارعة الجزم إما بالسكون أو بحذف حرف العلة من آخره، فقال ابن الحاجب (ت 644هـ) عن جوازم المضارع: "وينجزم بـ (لم) و(لمّا) و(لام الأمر) و(لا) في النهي، وكَلِم المجازاة وهي: (إنْ ومهما وإذما وحيثما وأين ومتى وما ومَنْ وأي وأنَّى) وأمّا مع (كَيفَما وإذا) فشاذٌ، وبـ (إنْ) مقدّرة. فـ (لم) لِقلب المضارع ماضياً ونفيِه، و(لَمَّا) مثلها وتختص بالاستغراق وجواز حذف الفعل"[2].

فاستدرك بدر الدين (733 ه) عليه في قوله: "ويجزم بـ (لم)..... إلى آخره" فقال:"لم يذكر الدعاء، ودخوله في الأمر ليس بأدب"[3].

وقال المبرد (ت286هـ):"ومنها (لم) وهي نفي للفعل الماضي، ووقوعها على المستقبل من أجل أنها عاملة، وعملها الجزم، ولا جزم إلا في المعرب، وذلك قولك "قد فعلن فتقول مكذباً؛ لم يفعل، فإنما نفيت أن يكون فعل فيما مضى"[1].

(1) شرح كافية ابن الحاجب: 285/1.
(2) شرح المقدمة الكافية في علم الإعراب: 878/3.
(3) شرح كافية ابن الحاجب: 286/1.

أما عن قول ابن الحاجب (مهما):فقد قال الزمخشـري(ت538هـ) والجزولي: "يجعلان "مهما" اسماً مجرداً عن الزمان، وكذلك يجعلان "ما" و"أيا" ولـيس ذلـك بتحقيق، أما "مهما" فقد جاءت مقصوداً بها الزمان؛ **كقول حاتم الطائي:**

وإِنَّكَ مَهْمَا تُعْطِ بَطْنَكَ سُؤْلَهُ   وفَرْجَكَ نَالا مُنْتَهَى الذَّمِّ أَجْمَعَا[2]

والمراد: "وإنك متى تعط" وأما "ما" فقد جاءت أيضاً شرطية متضمنة معنى الزمان، وأما (أي) فإنها بحسب ما تضاف إليه، فـإن أضـيفت إلى الزمـان تضـمنت معناه، كقولك، "أي حين تقم أقم"، ولا يلزم من هذا أن تكـون دالـة عـلى الزمـان بنفسها وكما قال بعضهم؛ لأنك لو أضفتها إلى مكان – كقولك: "أي مكان تجلـس أجلس" – دلت على المكان، ولم يلزم من ذلك أن تكون ظرف مكان"[3].

وعند الخليل (ت170هـ): "أن أصلها (ما) فدخلت عليها (ما) الزائـدة كـما تدخل على (إنْ) و(متى) و(أين) ثم كرهوا التكرير، وأن يقولوا: ماما، فأبدلوا الهـاء من الألف"[4].

وقال سيبويه (ت 181هـ): "وقد يجوز أن يكون "مه" كـ (إذ)ضم إليها (ما) وإليه ذهب الزجاج"[5].

فأما ابن مالك (ت 672 ه) فقال عن (مهما):"وأما الأسماء تضمن معنـى إن فيجري مجراها في التعليق والعمل وهي خمسـة أضرب: اسـم محـض، واسـم يشـبه لظرف، وظرف زمان، وظرف مكان، وما يستعمل اسماً وظرفاً.

الضرب الأول: (مَنْ، وما، ومهما) فمن التعميم أولى العلـم، وتكـون شرطـاً فتجزم، كقوله تعالى: ﴿....وَمَن يُؤْمِنۢ بِٱللَّهِ يَهْدِ قَلْبَهُۥ....﴾ [سورة التغابن: الآيـة 11][1]،

---

(1) المقتضب، أبوالعباس محمد بن يزيد المبرد، تح: محمد عبد الخالق عضيمة، وزارة الأوقاف - المجلس الأعلى للشئون الإسلامية – لجنة إحياء التراث الإسلامي - القاهرة ، ط1: 185/1.

(2) البيت من الطويل، لحاتم الطائي، انظر: ديوان حاتم الطائي، حاتم الطائي (605م)، بيروت: دار صـادر، 1401هـ، ص68. وينظر في مغني اللبيبل ابن هشام وشرح شواهده للسيوطي (331) (253)، وهم عالهوامع (57/2) والدرر اللوامع (73/2)، وشرح الأشموني (12/4).

(3) المفصل: 257/1.

(4) الكتاب: 59/3-60.

(5) الكتاب: 60/3.

وما لتعميم الأشياء، وتكون أيضاً شرطاً فتجزم، كقوله تعالى: ﴿....وَمَا تَفۡعَلُواْ مِنۡ خَيۡرٖ يَعۡلَمۡهُ ٱللَّهُ ....﴾ [سورة البقرة: الآية 197][2]، و(مهما) مثل (ما) وأعم منها، ولا شك في كونها اسماً بدليل يعود الضمير إليها، كما يعود إلى (ما) كقول الشاعر:

إذا سُدْتَه سُدْتَ مِطواعةً ومَهْمَا وَكَلْتَ إِليهِ كَفَاهُ[3]

فالهاء في كفاه عائدة إلى (مهما)، فهي اسم، ولكنها في معنى إنْ، فلذلك تجزم الفعل، كقوله تعالى: ﴿ وَقَالُواْ مَهۡمَا تَأۡتِنَا بِهِۦ مِنۡ ءَايَةٖ ..﴾ [سورة الأعراف: الآية 132][4].

وأتبع (ت 672هـ): "وندر مجيء (مهما) اسم استفهام كقول الشاعر، **أنشده أبو علي**:

مَهْمَا لِيَ اللَّيْلَةَ مَهْمَا لِيَهْ أَوْدَى بِنَعلَيّ وسِرْبالِيَه[5]

أراد: ما لي الليلة ؟ استفهاماً على طريق التعجب.

وزعم أن (ما) و(مهما) في الشرط قد تردان ظرفي زمان فقال: "جميع النحويين يجعلون (ما) و(مهما) مثل (مَنْ) في لزوم التجرد عن الظرفية، مع أن استعمالهما ظرفين ثابت في أشعار الفصحاء من العرب"، **كما جاء في قول حاتم الطائي**:

وإِنَّكَ مَهْمَا تُعْطِ بطنك سُؤلَهَا وفَرْجَكَ نَالا مُنْتَهَى الذَّمِّ أَجْمَعَا[6]

ولا أرى في هذا البيت حجة، لأنه كما يصح تقدير (ما) و(مهما) فيها بظرف زمان، كذلك يصح تقديرهما بالمصدر على معنى: "أي عطاء قليل أو كثير تعط نفسك سؤلها وفرجك نالا منتهى الذل".

لكن يتعين جعل (ما) و(مهما) مصدرين، لأن في كونهما ظرفين شذوذاً وقولاً بما لا يعرفه جميع النحويين، بخلاف كونهما مصدرين، لأنه لا مانع من أن يكنى بـ

---

(1) سورة التغابن، الآية (11).
(2) سورة البقرة، الآية (197).
(3) البيت من المتقارب، للمتنخل الهذلي المصون ص154، وابن يعيش (43/7)، وخزانة الأدب (635/3).
(4)سورة الأعراف، الآية (132).
(5) البيت من السريع، لعمرو بن مِلقط، ينظر: ابن يعيش (44/7)، وخزانة الأدب (631/3)، وشرح أبيات المغني (361/2).
(6)تم توثيق البيت مُسبقاً.

(ما) و(مهما) عن مصدر فعل الشرط، كما لا مانع من أن يكنى بهما عن المفعول به و نحوه، إذ لا فرق"[1].

وأكمل بدر الدين[2] استدراكه على قول (وإذما) فكان استدراكاً منقولاً حيث:

قال المبرد (ت 286هـ): هي اسم، والصحيح قول سيبويه (ت 181هـ): "إنها حرف بمعنى (إنْ لا)؛ لأنها قد أفادت المجازاة باتفاق، ودعوى دلالتها على زمن مستقبل – كما قال المبرد – غير مسلَّم وشاهدها قول الشاعر:

إِذْمَا أَتَيْت عَلَى الرَّسُولِ فَقُلْ لَهُ حَقّاً عَلَيْكَ إِذَاً اطْمَأَنَ المَجْلِسُ[3]

وفي (إذما) قال ابن مالك (ت 672هـ): وما سوى (إنْ) أسماء متضمنة معناها، فلذلك بنيت إلا (أيّا) وفي اسمية (إذما) خلاف.

وعند المبرد[4] (ت 286هـ) وابن السراج[5] وأبي علي[6]؛ أن (إذما) باق على اسميته، وفي ذلك كلام.

وتابع بدر الدين[7] تعقيبه على قول ابن الحاجب في "حيثما" فقال:

حَيْثُمَا تَسْتَقِمْ يُقَدِّرْ لَكَ اللهُ نَجَاحَاً فِي غَابِرِ الأَزْمَانِ[8]

وهي ظرف مكان على أصلها، ومنه:

حَارَ لَكَ اللهُ مَا أَعْطَاكَ مِنْ حُسْنٍ وحَيْثُمَا يَقْضِ أَمْرَاً صَالِحَاً تَكُنِ[9]

---

(1) شرح التسهيل: 68/4-70.
(2) شرح كافية ابن الحاجب: 289/1.
(3) البيت من الكامل، وقائله عباس بن مرداس وينظر في: كتاب سيبويه (342/1)، والمقتضب (47/2)، والجمل للزجاجي (222)، والخصائص لابن جني (131/1) والمحتسب لابن جني كذلك (84/2)، وشرحالمفصللابنيعيش (97/4).
(4) المقتضب: 45/2.
(5) الأصول في النحو: 159/2.
(6) الإيضاح العضدي: 321/1.
(7) شرح كافية ابن الحاجب: 288/1.
(8) البيت من الخفيف، وهو كذلك بيت مدور، وقائل مجهول، وينظر في: مغني اللبيب لابن هشام وشرح شواهده للسيوطي (133) (234) وشذور الذهب (337)، وشرح العيني (476/4)، وشرح الأشموني (11/4)، وحاشية يس على التصريح (39/2).
(9) البيت من البسيط، وقائله زهير بن أبي سلمى، ينظر: ديوان زهير، زهير بن أبي سلمى(ت609م)،تحـ: علي حسن فاعور، لبنان: دار الكتب العلمية، 1408هـ، ص123،ودلائل الإعجاز (202)، ويروى: "هنَّاكر بُك" بدل: "حارلك الله" و"فكن" بدل "تكن".

فقال ابن مالك (ت 672 هـ):"لا يجوز أن تكون موكلة كـ (إذما) إلى الحرفية، لأنها لم تُزَل عما كانت عليه قبل من الدلالة على المكان، بخلاف (إذما)، فإنها كانت قبل دخول (ما) عليها اسم زمان ماض خالياً من معنى الشرط، فلما دخلت عليها (ما) صارت أداة شرط بمعنى (إنْ) مختصة بالمستقبل، وزال ما كان فيها من معنى الاسم، ولم نعلم نقلها إلى معنى آخر غير الشرط، فحكمنا بحرفيتها، لأن دلالتها على معنى الحرف مُتَيقَّنة، ودلالتها على معنى الاسم مشكوك فيها، والحكم بمقتضى ما تُيُقِن أَوْلى[1].

كما وتابع بدر الدين[2] في بقية جوازم الفعل المضارع استدراكات على قول ابن الحاجب: "و(أين) و(متى) و(ما) و(من) و(أي) و(أنى)".

فقال: و(أين)، ولم يذكر (أيان) وقد تقدم في الظروف أنها تكون شرطاً أيضاً؛ **كقول الشاعر:**

إِذَا النَعْجَةُ الغَرَّاءُ كَانَتْ بِقَفْرَةٍ ... فَأَيَّانَ مَا تَعْدِلْ بِهَا الرِيْحُ تَنْزِلِ[3]

وقال ابن مالك (ت 672ه) عن جوازم الفعل المضارع: "ومنها أدوات الشرط وهي: (إن) و(من) و(ما) و(مهما) و(أي) و(أنّى) و(متى) و(أيان) وهما ظرفان للزمان، وكسر همزة أيان لغة سليم، ونختص في الاستفهام بالمستقبل، بخلاف (متى)، وربما استفهم بـ (مهما)، وجوزي بكيف معنى لا عملاً.

ومن أدوات الشرط (إذما) و(حيثما) و(أين)، وهما ظرفا مكان.

وما سوى (إن) أسماء متضمنة معناها، فلذلك بنيت إلا (أيّا) وفي اسمية (إذما) خلاف.

وقد ترد (ما) و(مهما) ظرف زمان، و(أي) بحسب ما تضاف إليه[4].

---

(1) شرح التسهيل: 72/4.
(2) شرح كافية ابن الحاجب: 289/1.
(3) البيت من الطويل، وهو لأمعة بن أبي عائذ في شرح اشعار الهذليين (526/2)، وشرح عمدة الحافظ (363)، وبلا نسبة في الدرر (95/5)، وشرح قطر الندى (88)، وهمع الهوامع (63/2). ويروى: "الأدماء" بلد "الغراء".
(4) شرح التسهيل: 66/4.

واستدرك بدر الدين على ابن الحاجب قوله: "وأما مع (كيفما) و(إذا) فشـاذ، وبـ (إن) مقدرة.

فقال بدر الدين:"وأما مع (كيفما) و(إذا) فشاذ".هنا سهو؛ فإنه لم ينقل الجزم بـ (كيف) من عربي قط لا شاذاً ولا غيره، وقد قال الله سبحانه وتعـالى: ﴿ هُوَ ٱلَّذِى يُصَوِّرُكُمْ فِى ٱلْأَرْحَامِ كَيْفَ يَشَآءُ ..﴾ [سورة آل عمران: الآيـة 6][1]، فأتى بعدها بالمضـارع غير مجزوم، وهي هنا شرطية لأن الاستفهام هنا غـير سـائغ وفي هـذه الآيـة مخالفـة لقاعدة مطردة، وهو أنه متى تقدم على أداة الشرط ما يكون بمعنى الجواب أو يفهم منه الجواب، فلا يكون الشـرط إلا ماضياً، فلا يجوز: "وسوف أكرمك إن تأتيني"؛ بل "إن أتيتني"، وقد جاء هنا بعد أداة الشرط فعل مضارع ولم يجزم به في غيره، وقد تحمل (إذا) على (متى) فيجزم بها، و(متى) على (إذا) فلا يجزم، كما حملـت (لم) عـلى (لا) فالأول كقوله ﷺ لفاطمة: "إذا أخـذتما مضـاجعكما تكـبّرا ثلاثـاً وثلاثـين"[2]، الحديث بجزم تكبّرا[3].

ووافق بعض العلماء استدراك بدر الدين.

وأتبع ابن الحاجب: "و(لم) لقلب المضارع ماضياً ونفيه، و(لما) مثلها وتختص بالاستغراق وجواز حذف الفعل و(لام) الأمر و(لا) النهي"[4].

ووافق بدر الدين والعلماء كلام ابن الحاجب بدون تعقيب.

ثم أكمل ابن الحاجب قائلاً:"وكَلِمُ المُجازاة تدخل على الفعلين لسبَّبية الأول ومسبِّبة الثاني، ويسميان شرطـاً وجـزاء، فـإن كانـا مضـارعين أو الأول مضـارعاً فالجزم، وإن كان الثاني فالوجهان"[5].

---

(1) سورة آل عمران، الآية (6).
(2) الحـديث أخرجـه البخـاري فـي كتـاب: فـرض الخمـس، بـاب: الـدليل علـى أن الخمـس لنوائـب الرسـول ﷺ (248/6)، ومسلم في كتاب: الذكر والدعاء، باب: التسبيح أول النهار وعند النوم (2090/4).
(3) شرح كافية ابن الحاجب: 291/29.
(4) شرح المقدمة الكافيةفي علم الإعراب: 878/3-881.
(5) المصدر السابق:ص882.

فاستدرك بدر الدين على ابن الحاجب قائلاً: "وكلم المجازاة" أجود من قولهم: "وحروف المجازاة".

وأتبع بدر الدين على قول ابن الحاجب: "يدخل على الفعلين" قائلاً:"والأجود: "تدخل على جملتين"؛ ليعمّ الاسمية والفعلية".

وأكمل بدر الدين على قول ابن الحاجب: "فإن كانا مضارعين أو الأول فالجزم".

شرحها بدر الدين: "أي عند البصريين، والأجود من مذهب الكوفيين، وقد جوَّز الكوفيون في الرفع أيضاً؛ مثل: "إن تأتيني أكرمُك"، ولا فرق عندهم بين أن يكون الشرط ماضياً أم مضارعاً، وعلة ارتفاع الجزاء: ضعف أداة الشرط؛ لأنها تقتضي الشرط ماضياً أم مضارعاً، وعلة ارتفاع الجزاء: ضعف أداة الشرط، لأنها تقتضي جزماً، وقد حصل ذلك بجزم الأول، ويقوِّي ذلك اتفاقهم جزم الثاني في الجميع، ومتى رفع جزاءٌ شرطه ماضٍ فهو عند سيبويه في حكم التقديم، فإذا قلت: "إن تأتيني أكرمك" فتقديره: "أكرمك إن تأتيني" وعند المبرد أنه خبر مبتدأ محذوف تقديره: "فأنا أكرمك"، والتحقيق: ما ذكرناه أولاً أنَّ أداة الشرط لم تعمل فيه لضعفها، ولا حاجة إلى تقدير ولا تقديم وتأخير"[1].

وقد وافق ابن مالك (ت672هـ) بدر الدين قائلاً:"وكلها تقتضي جملتين: أولاهما شرط تصدر بفعل ظاهر أو مضمر مفسر بعد معموله بفعل يشذ كونه مضارعاً دون (لم) ولا يتقدم فيها الاسم من غير (إنْ) إلا اضطراراً، وكذلك بعد استفهام بغير الهمزة وتسمى الجملة الثانية جزاء وجواباً، وتلزم (الفاء) في غير الضرورة إن لم يصح تقديره شرطاً، وإن صدر بمضارع صالح للشرطية جزم في غير

(1) شرح كافية ابن الحاجب: 1/291-292.

الضرورة، وجوباً إن كان الشرط مضارعاً، وجوازاً إن كان ماضياً، وإن قرن بالـ (الفاء) رفع مطلقاً[1].

وأكمل ابن الحاجب: "وإذا كان الجزاء ماضياً – بغير (قد) – لفظاً أو معنى لم يجز بـ (الفاء).

وشرحها: "وإنما قال بغير (قد) ليخرج عنه الماضي المحقق الذي لا يستقيم أن يكون للشرط تأثير فيه كقولك: "إن أكرمتني اليوم فقد أكرمتك أمس".

فلو لم يخرجه لدخل فيما لا تجوز فيه (الفاء) وهو واجب فيه دخول (الفاء). وإنما وجب فيه دخول (الفاء) لأنه لا يستقيم أن يكون للشرط تأثير في معنى الاستقبال فيه، لأن الغرض به الماضي المحقق، فكما وجب دخول الفاء في الأمر والنهي وغيرهما، مما لا يستقيم أن يكون للشرط فيه تأثير في معنى الاستقبال فكذلك هذا"[2].

وعقب بدر الدين على قوله: "بغير (قد) لفظاً" فقال:مثل قوله تعالى: ﴿..إِن يَسۡرِقۡ فَقَدۡ سَرَقَ أَخٞ لَّهُۥ مِن قَبۡلُ ..﴾ [سورة يوسف: الآية 77][3]. وعلى قوله: "أو معنى" فقال: "مثل قوله تعالى: ﴿وَإِن كَانَ قَمِيصُهُۥ قُدَّ مِن دُبُرٖ فَكَذَبَتۡ ..﴾ [سورة يوسف: الآية 27][4].

وينبغي الاحتراز من ثلاثة مواضع يجب فيها (الفاء) والجزاء ماض وليس هناك (قد) لفظاً ولا معنى.

- **الأول**: إذا كان الجزاء فعلاً غير متصرف، مثل: "إن أتيتني فلستَ بخائبٍ لديَّ" و "إن زرتني فعسى أن تنالَ خيراً".
- **الثاني**: إذا كان في الجزاء معنى الطلب كالدعاء، مثل: "إن زرتني فغفر الله لك".

(1) شرح التسهيل: 73/4.
(2) شرح المقدمة الكافية في علم الإعراب: 883/3.
(3) سورة يوسف، الآية (77).
(4) سورة يوسف، الآية (27).

• **الثالث**: المقرون بـ (ربما)، مثل قول الشاعر:

فَـإِنْ تُمْـسِ مَهْجُـورَ الفَنَـاءِ فَـرُبَّمَا   أَقَـامَ بِـهِ بَعْـدَ الوفُـودِ وفُـودُ[1]

ولا يكون المقدر فيه (قد) أو الملفوظ بها معه إلا ماضياً في الغالب لفظاً أو معنى، وقولنا "في الغالب" احترازاً من قول الشاعر:

إِنْ لَمْ يُصِبْكَ عَـدُوٌّ فِي مُنَـاوَأةٍ   فَقَدْ يكُـونُ لَـكَ المعـلاةُ والظفَـرُ[2]

كذلك أكمل بدر الدين على قول ابن الحاجب "لم تجز (الفاء)"؛ معقباً:"أي: في الغالب، كقوله تعالى: ﴿وَمَن جَآءَ بِٱلسَّيِّئَةِ فَكُبَّتۡ وُجُوهُهُمۡ فِي ٱلنَّارِ.. ﴾ [سورة النمل: الآية 90][3]؛ فإنه ماضٍ بغير (قد) لفظاً ولا معنى، وهو بالفاء"[4].

ووافق بعض العلماء كلام العالِمِين.

أردف ابن الحاجب:"وإن كان مضارعاً مثبتاً أو منفياً بـ (لا) فالوجهان وإلا الفاء"[5].

وشرحها: وإنما جاز الوجهان لصحة تقدير تأثير حرف الشرط فيهما، وصحة نفي تأثيره. وذلك أن المنفي بـ (لا) إن أجريتها مجرى (لن) –في أصل وضعها– تعذر تأثير حرف الشرط كما يتعذر مع (لن) و(السين) و(سوف)، إذ لا يجمع على الفعل حرفا استقبال، فيتعين بهذا التقدير دخول (الفاء).

وإن قدرت (لا) هذه مثلها في قولك: "أريد أن لا تقوم" –لمجرد النفي– صح أن يكون لحرف الشرط تأثير في الفعل، فيمتنع دخول (الفاء) كأنهم لما قصدوا إلى نفي الفعل الواقع بعد (أن) المصدرية جردوا (لا) عن معنى الاستقبال واستعمالها للنفي خاصة، وكانت أولى من (لن) و(ما) و(إن).

---

(1) البيت من الطويل، وقائله أبو عطاء السندي، وينظر: خزانة الأدب (167/4)، وشرح ديوان الحماسة (880).

(2) البيت من البسيط، وهو بلا نسبة في شرح عمدة الحافظ (352)، والشاهد قوله "فقد يكون" حيث اقترن بـ "قد" فعل مضارع، وذلك في جواب الشرط والأكثر اقترافها بالفعل الماضي.

(3)سورة النمل، الآية (90).

(4) شرح كافية ابن الحاجب: 292/1-293.

(5) شرح المقدمة الكافيةفي علم الإعراب: 884/3.

وعقب بدر الدين[1] عليه قائلاً: "فالوجهان".

"إذا دخل عليه (السين) أو(سوف) أو(لن) أو(ما)؛ وجبت (الفاء)، قولاً واحداً وإن كان مضارعاً مثبتاً كقوله تعالى: ﴿..وَإِنْ خِفْتُمْ عَيْلَةً فَسَوْفَ يُغْنِيكُمُ اللَّهُ مِن فَضْلِهِ ..﴾ [سورة التوبة: الآية 28][2]، قوله: ﴿..إِن تَسْتَغْفِرْ لَهُمْ سَبْعِينَ مَرَّةً فَلَن يَغْفِرَ اللَّهُ لَهُمْ ..﴾ [سورة التوبة: الآية 80][3]، وكذا قوله: ﴿وَمَا يَفْعَلُوا مِنْ خَيْرٍ فَلَن يُكْفَرُوهُ ..﴾ [سورة آل عمران: الآية 115][4]".

وفي ذلك قال ابن مالك (ت 672):"وكلها تقتضي جملتين: أولاهما شرط تصدر بفعل ظاهر أو مضمر مفسر بعد معموله بفعل يشذ كونه مضارعاً دون (لم)، ولا يتقدم فيها الاسم مع غير (إن) إلا اضطراراً وكذلك بعد استفهام بغير الهمزة.وتسمى الجملة الثانية جزاء وجوباً، وتلزم (الفاء) في غير الضرورة إن لم يصح تقديره شرطاً، وإن صُدر بمضارع صالح للشرطية جزم في غير الضرورة، وجوباً إن كان الشرط مضارعاً، وجوازاً إن كان ماضياً، وإن قرن بـ (الفاء) رفع مطلقاً[5].

أما عن جزم الجواب فقال: "وجزم الجواب بفعل الشرط، لا بالأداة وحدها، ولا بهما، ولا على الجوار، خلافاً لزاعمي ذلك"[6].

وأكمل ابن الحاجب حول اقتران (الفاء) قائلاً: "وتجيء (إذا) مع الجملة الاسمية موضع (الفاء)"[7].

واستدرك عليه بدر الدين: "أي التي للمفاجأة، ولو عيَّنها كان أولى، ثم أُختلف هل هي اسم أم حرف؟ فإن قلنا: اسم؛ فظرف زمان، أو ظرف مكان، فيه

---

(1) شرح كافية ابن الحاجب: 293/1.
(2) سورة التوبة، الآية (28).
(3) سورة التوبة، الآية (80).
(4) سورة أل عمران، الآية (115).
(5) شرح التسهيل: 73/4.
(6) المصدر السابق:ص79.
(7) شرح المقدمة الكافيةفي علم الإعراب: 886/3.

قولان: أحدهما ظرف زمان (كهي) لغير المفاجأة، والثاني ظرف مكان لتضمنها معنى (الحصرة) والصحيح أنها حرف؛ لوقوعها موقع (الفاء)، ولو كانت ظرف زمان أو ظرف مكان لوجبت (الفاء)؛ كقولك: "إن تأتني فيومئذٍ أُكرمك" و "إن تأتني فعندك تواضع""[1].

قال ابن مالك (ت 672هـ):"قد يجزم بـ (إذا) الاستقبالية حملاً على (متى)، وتهمل (متى) حملاً على (إذا)، وقد تهمل (إن) حملاً على (لو)، الأصح امتناع حمل (لو) على (إن)، وقد يجزم مسبب عن صلة الذي تشبيهاً جواز الشرط"[2].

وشرح ذلك موافقاً استدراك بدر الدين قائلاً: "(إذا) في الكلام على ضربين: ظرف مستقبل، وحرف مفاجأة. فالتي هي حرف مفاجأة مختصة بالجمل الاسمية، ولا عمل لها، والاستقبالية مختصة بالجمل الفعلية وتأتي على وجهين، أحدهما أن تكون خالية من معنى الشرط، نحو: ﴿وَٱلَّيۡلِ إِذَا يَغۡشَىٰ ۝١ وَٱلنَّهَارِ إِذَا تَجَلَّىٰ﴾ [سورة الليل: الآية1- 2][3]، والثاني أن تكون متضمنة معنى الشرط وهو الغالب فيها، نحو: ﴿وَإِذَا لَقُواْ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ قَالُوٓاْ ءَامَنَّا وَإِذَا خَلَوۡاْ إِلَىٰ شَيَٰطِينِهِمۡ قَالُوٓاْ إِنَّا مَعَكُمۡ ..﴾ [سورة البقرة: الآية 14][4].

وأتبع ابن الحاجب:"و(إن) مقدرة بعد الأمر والنهي والاستفهام والتمني والعرض، إذا قُصد السببية نحو: "أسلم تدخل الجنة" و"لا تكفر تدخل الجنة" وامتنع: "لا تكفر تدخل النار"، خلافاً للكسائي، لأن التقدير "إن لا تكفر"[5].

واستدرك بدر الدين عليه أنه لم يذكر الدعاء والتخصيص؛ مثل: "اللهم اغفر لي أدخل جنتك"، وقوله تعالى: ﴿..لَوۡلَآ أَخَّرۡتَنِيٓ إِلَىٰٓ أَجَلٖ قَرِيبٖ فَأَصَّدَّقَ وَأَكُن

(1) شرح كافية ابن الحاجب: 293/1-294.
(2) شرح التسهيل: 81/4.
(3) سورة الليل، الآيتان (1-2).
(4) سورة البقرة، الآية(14).
(5) شرح المقدمة الكافيةفي علم الإعراب: 887/3-888.

﴿مِّنَ ٱلصَّٰلِحِينَ﴾ [سورة المنافقون: الآية 10][1]؛ أي: معطوف على التوهم بحذف العامل: "إن أخرتني أصدق وأكن..".

وقوله خلافاً للكسائي:"إنما يقدر الكسائي ذلك فيما يصحُ معناه، وفي الحديث ما يؤيده وهو قول الصحابي للنبي ﷺ يوم حُنين: "لا تشرفْ يُصِبْكَ سهمٌ"[2].

قال سيبويه (ت 181هـ):"وزعم الخليل أن هذه الأوائل كلها فيها معنى (إن)، فلذلك نجزم الجواب لأنه إذا قال: "ائتني آتكَ"، فإن معنى كلامه: "إن يكن منك اتيان آتيك"[3].

3- فعل الأمر:

ثم يأتي بعد ذكر الفعل الماضي والمضارع فعل الأمر الذي هو موضوع بحثنا، وبعضهم قال: إن فعل الأمر فرع من الفعل المضارع.

لذا عرّفه ابن الحاجب (ت 646هـ):"مثال الأمر صيغة يطلب بها الفعل من الفاعل المخاطب بحذف حرف المضارعة، وحكم آخره حكم المجزوم"[4].

وشرح ابن الحاجب هذا الكلام: "هذا حدٌ لما يسميه النحويون والأصوليون صيغة الأمر، ولا يعنون بصيغة الأمر ما يدل على الطلب مطلقاً، وإنما أرادوا نوعاً من صيغه، وخصوه بهذا اللقب لغلبته، وبحذف حرف المضارعة، فيخرج "لِيَفْعَلْ زيدٌ كذا" لأنه ليس للفاعل المخاطب، ويخرج "لتَفْعَلْ كذا" لأنه ليس بحذف حرف المضارعة، وإن كان قولهم لتَفْعَلْ كذا، قليلاً، ومنه القراءة الشاذة في قوله تعالى: ﴿..فَبِذَٰلِكَ فَلْيَفْرَحُواْ ..﴾ [سورة يونس: الآية 58][5] بالتاء"[6].

---

(1) سورة المنافقون، الآية (10).

(2) الحديث أخرجه البخاري في صحيحه كتاب مناقب الأنصار (18)، برقم (3811)، وكتاب المغازي (18) برقم (4064)، وأخرجه مسلم في صحيحه كتاب الجهاد (1811/136)، برقم (136)، وفيه التصريح بذكر (لا) النافية.

(3) الكتاب: 449/1.

(4) شرح المقدمة الكافية في علم الإعراب: 898/3.

(5) سورة يونس، الآية (58).

(6) شرح المقدمة الكافية في علم الإعراب: 889/3.

فعقب بدر الدين (ت 733هـ):"ولو قال "قابلة لنون التوكيد ولحوق الضمائر" كان أولى؛ ليدخل فيه "هات" و"تعال"؛ لأنهما فعلا أمر وليسا باسمي فعل؛ بدليل لحوق الضمائر؛ فقولك "هاتي أو هاتما...

إلى آخره" كقولك "تعالي أو تعاليا... إلى آخره"، قال الله تعالى: ﴿..تَعَالَوْاْ يَسْتَغْفِرْ لَكُمْ..﴾[سورة المنافقون: الآية 5][1]، ولم ينقل غير ذلك عن العرب، فتعين أن يكونا فعلي أمر"[2].

وهنا اختلف بدر الدين في تعقيبه عن حد الفعل مع ابن الحاجب.

وأتبع تعقيبه على علامة جزم فعل الأمر فقال:"وليس بمجزوم عند البصريين، خلافاً للكوفيين"[3].

ثم اشترط ابن الحاجب قائلاً:"فإن كان بعده – ساكن – وليس برباعي زيدت همزة وصل مضمومة إن كان بعده ضمة مكسورة فيما سواه مثل: اقتل، اضرب، اعلم، وإن كان رباعياً فمفتوحة مقطوعة"[4].

فتدارك بدر الدين (ت 733هـ) عليه:"الأولى وإن كان رباعياً افتتحته بما تفتتح ماضيه، ولا يخرج عما ذكر إلا الأمر من الأفعال الثلاثة "أخذ"، و"أكل"، و"أمر"؛ فإن فاءاتها تحذف أيضاً مع حرف المضارع، دون ما عداها من الأفعال المهموزة (الفاء)؛ مثل: "أجر"، و"أتى"؛ فإنك تقول في الثلاثة: "خذ"، "كل"، "مُر" فيما عداها: "أجر"و"ائتِ" وشبهه ولا تعود (الفاء) في شيء من الثلاثة إلا في "أمر" في الوصل خاصة، فتقول: "خذ" و"مُر عمراً" و"أمر عمراً""[5].

(1) سورة المنافقون، الآية (5).
(2) شرح كافية ابن الحاجب: 296/1.
(3) المرجع السابق: ص296.
(4) شرح المقدمة الكافية في علم الإعراب: 890/3.
(5) شرح كافية ابن الحاجب: 297/1.

ثانياً: فعل ما لم يُسمَّ فاعلُه.

والفعل ينقسم إلى فعل صحيح مستقبل وفعل مبني للمجهول ويسمى "فعل ما لم يُسمّ فاعله" وهذا الفعل يرفع بعده نائب فاعلٍ دوماً.

فذكر ابن الحاجب (ت 646هـ) في تعريفه:"هو ما حُذِفَ فاعله، فإن كان ماضياً ضُمَّ أولُه وكُسِر ما قبل الآخر، ويُضم الثالث مع همزة الوصل، والثاني مع التاء خوف اللبس، ومعتل العين الأفصح: قِيْلَ، وبِيْعَ،وجاء الإشمام والواو"[1].

وعقب عليه بدر الدين (ت 733هـ) قائلاً: "من هذا الباب ما لم يُصغ لفاعل ألبتة؛ كـ "سُقِط في يده" وقوله تعالى: ﴿..فَبُهِتَ ٱلَّذِى كَفَرَ ..﴾ [سورة البقرة: الآية 258][2].

كما تدارك عليه في قوله "والثاني مع التاء": "كان الأولى مع تاء المطاوعة؛ لأن التاء أعم".

بذا اختلف بدر الدين مع ابن الحاجب في مصطلح وحد الفعل.

وقول ابن الحاجب "وجاء الإشمام والواو"، عقب عليه بدر الدين:"الإشمام لغة فصيحة ورد بها التنزيل، ولو قيل "الإشمام وإشباع الضمة" لزم منه الواو، وإلا فيُرَدُّ عليه "عور" فإنه بالواو مع الإشمام، ولم يُرد إلا بالإشمام أو الواو مثل: "بِيع" و"بُوعَ" و"قِيلَ" و"قولَ" "[3].

وأكمل ابن الحاجب: "ومثله باب "اختير" و"انقِيد" دون "استُخِير" و"أُقِيمَ" وإن كان مضارعاً ضُمَّ أوله وفُتِح ما قبل آخره، ومعتل العين تنقلب ألفاً"[4].

---

(1) شرح المقدمة الكافية في علم الإعراب: 892/3.
(2) سورة البقرة، الآية (258).
(3) شرح كافية ابن الحاجب: 298/1.
(4) شرح المقدمة الكافية في علم الإعراب: 894/3-895.

فاستدرك عليه بدر الدين "باب اختير وانقِيد":"أي؛ مما في أوله ألف المطاوعة، فإن فيه الأوجه الثلاثة: الكسر والإشمام والواو، فيقال: "اختير" و"انقود"".

أما قول ابن الحاجب دون "استخير""لأنّ المُحوِج إلى التصرف فيما قبل حرف العلة مباشرته له، وها هنا ليس الثالث مباشراً له"[1].

ثالثاً: الفعل المتعدي وغير المتعدي:

وينقسم الفعل أيضاً إلى: فعل متعدٍ وهو الفعل الذي يرفع فاعلاًويتعدى إلى مفعول وأحياناً مفعولين وثلاث مفاعيل.

والفعل اللازم هو الفعل اللازم الذي يكتفي برفع فاعلٍ له فقط.

وفي هذا المجال قام ابن الحاجب (ت 646هـ) بتعريفه:"المتعدي وغير المتعدي، فالمتعدي: ما يتوقف فهمه على متعلق كـ "ضرب"، وغير المتعدي بخلافه كـ "قعد".والمتعدي يكون إلى واحد؛ كـ "ضَرَبَ"، وإلى اثنين كـ "أعطى" و"علم"،إلى ثلاثة كـ "أعلم" و"أرى" و"أنبأ" و"نبّأ" و"خيّر" و"أخبر" و"حدث"، وهذه مفعولها الأول كمفعول "أعطيت" والثاني والثالث كمفعولي "علمت" "[2].

وافقه بدر الدين في تعريفه الجامع الشامل الواضح، لذا نجد التوافق في التعريف والحد بين كلا العالمين.

رابعاً: أفعال القلوب:

عرفها ابن الحاجب (ت 646هـ) بأنها: "ظننتُ" و"حسبتُ" و"خِلتُ" و"زعمتُ" و"علمتُ" و"رأيتُ" و"وجدتُ" تدخل على الجملة الاسمية لبيان

(1) شرح كافية ابن الحاجب: 1/298-299.
(2) شرح المقدمة الكافية في علم الإعراب: 3/396-399.

ماهي عنه فتنصب الجزئين، ومن خصائصها أنه إذا ذكر أحدهما ذكر الآخر، بخلاف باب "أعطيتُ" "[1].

فاستدرك بدر الدين (ت 733هـ) على عنوان هذا الباب:"عنوان هذا الباب في الأصل هو "ظننت"، مع أن صاحب الكافية رحمه الله سماه "أفعال القلوب".

أما عن رأي العلماء فقال سيبويه (ت 181هـ):"هذا باب الفاعل الذي يتعداه فعله إلى مفعولين وليس لك أن تختصر على أحد المفعولين دون الآخر... وإنما منعك أن تقتصر على أحد المفعولين هاهنا إنك إنما أردت أن تبين ما استقر عندك من حال المفعول الأول يقيناً كان أو شكاً"[2].

وشرح بدر الدين قول ابن الحاجب "وإذا ذكر أحدهما ذكر الآخر" فقال:"قد يتوهم منه جواز حذفهما معاً وهو غير جائز إلا إذا دل دليل، إما عليهما كقولك "ظننت" لمن قال "أظننت زيداً قائماً؟" أو على أحدهما كقوله تعالى: ﴿وَلَا يَحْسَبَنَّ ٱلَّذِينَ يَبْخَلُونَ بِمَآ ءَاتَىٰهُمُ ٱللَّهُ مِن فَضْلِهِۦ.. ﴾[سورة آل عمران: الآية 180][3]، أي خيراً لهم؛ فإن لم يدل عليه دليل لم يجز، إذ لا فائدة فيه، لأن الإنسان لا يخلو في نفسه من ظنٍ أو علم"[4].

وقول ابن الحاجب "بخلاف باب "أعطيت" اتفق معه بدر الدين حيث جواز حذف المفعول به الثاني.

ثم انتقل ابن الحاجب إلى الخاصية الثانية من خصائص هذه الأفعال، وهي الإلغاء:

فقال: "ومنها: جواز الإلغاء إذا توسطت أو تأخرت باستقلال الجزأين كلاماً، بخلاف باب "أعطيت" مثل: "زيدٌ علمتُ قائمٌ"[5].

---

(1) المصدر السابق: 900/3.
(2) الكتاب: 18/1.
(3) سورة آل عمران، الآية (180).
(4) شرح كافية ابن الحاجب: 302/1.
(5) شرح المقدمة الكافيةفي علم الإعراب: 901/3.

أي: يجوز فيها الإلغاء، إذا توسطت أو تأخرت، لأنك إذا ألغيت استقل الجزءان كلاماً، فكان ذكرها كذكر الظروف في المعنى، فإذا قلت: "زيدٌ ظننتُ قائمٌ"، فكأنك قلت: "زيدٌ في ظني قائمٌ".

وإذا قلت: "زيدٌ قائمٌ ظننت"، فكأنك قلت: "زيدٌ قائمٌ في ظني"، بخلاف باب "أعطيت" لأن معموليها لا يستقلان كلاماً لتعذر النسبة بينهما.

وقد عاد ابن الحاجب شارحاً مضيفاً للخاصية الأولى وهي الإعمال:"إذا توسطت أو تأخرت، تنبيهاً على أنها إذا تقدمت أعملت لقوتها بالتقدم، وأما إذا توسطت أو تأخرت ضعفت، فأجيز فيها الوجه الآخر".

وشرح الخاصية الثانية بعد التعليق وهي خاصية الإلغاء قائلاً:"وقد نقل الإلغاء مع تقدمها، وهو ضعيف، ولا يستدل بمثل قولهم "علمتُ إن زيداً لقائم"، فإن هذا من باب التعليق لا من باب الإلغاء"[1].

أما بدر الدين فعقب عليه:"الإعمال مع التوسط والإلغاء مع التأخر أجود"[2].

ثم قال ابن الحاجب عن الخاصية الثالثة وهي التعليق:"ومنها: أنها تعلق قبل الاستفهام والنفي واللام مثل: "علمتُ أزيدٌ عندك أم عمرو؟"[3].

فتدارك بدر الدين على ابن الحاجب قوله "وتعلق قبل حرف النفي" قائلاً:"ليس كل حرف نفي؛ بل (ما) و(لا) و(إن) النافية خاصة، ولعلها المراد ولم تُعين لأن غيرها لا يدخل على الأسماء، وأما الاستفهام فتعلق قبل أدواته كلها، وقد يُتوهم منه عطف الاستفهام على النفي، والعطف إنما هو على{معرفة معناه} وقيل الاستفهام"[4].

(1) شرح المقدمة الكافية في علم الإعراب: 901/3.
(2) شرح كافية ابن الحاجب: 303/1.
(3) شرح المقدمة الكافية في علم الإعراب: 902/3.
(4) شرح كافية ابن الحاجب: 303/1.

أما عن رأي العلماء فقد قال الرضي (ت 686هـ):"فالجملة مع التعليق في تأويل المصدر مفعولاً به للفعل المعلق كما كان ذلك قبل التعليق، فلا منع من عطف جملة أخرى منصوبة الجزأين على الجملة المعلق عنها الفعل نحو: "علمت لزيدٌ قائم وبكراً فاضلاً""[1].

وأكمل بدر الدين استدراكه على ابن الحاجب قوله: "واللام""أي: لام الابتداء؛ مثل: "علمتُ لزيدٌ قائمٌ"، ولام القسم أيضاً كذلك مثل: "علمت ليقومن زيد" "[2].

أما الأزهري (ت 905هـ) فقال موافقاً العالِمَيْن: "والاستفهام له صورتان":

"**إحداهما**: أنيعترض حرف الاستفهام بين العامل والجملة، نحو: ﴿.. وَإِنْ أَدْرِيٓ أَقَرِيبٌ أَم بَعِيدٞ مَّا تُوعَدُونَ ﴾ [سورة الأنبياء: الآية 109][3]، فـ (قريب) مبتدأ و(بعيد) معطوف عليه، (ما) موصول اسمي في محل رفع خبر المبتدأ، وما عطف عليه وجملة (ما توعدون) صلة الموصول، والعائد محذوف، وجملة المبتدأ وخبره في موضوع نصب بـ (أدري) المتعلق بالهمزة.

والصورة الثانية: أن يكون في الجملة اسم استفهام عمدة كان، نحو: نحو: ﴿..لِنَعۡلَمَ أَيُّ ٱلۡحِزۡبَيۡنِ أَحۡصَىٰ .. ﴾ [سورة الكهف: الآية 12][4]، فـ "أي" اسم استفهام مبتدأ، و"أحصى" خبره، وهو فعل ماض، وقيل: اسم تفضيل من الإحصاء بحذف الزوائد، وجملة المبتدأ والخبر معلّق عنها "نعلم" لأن الاستفهام لا يعمل فيه ما قبله، ولا فرق في العمدة بين المبتدأ والخبر نحو: "علمتُ متى السفر؟"، والمضاف إليه المبتدأ نحو: "علمتُ أبو مَنْ زيدٌ؟"، أو الخبر نحو: "علمتُ صبيحةَ أيُّ يوم سفرك؟".

---

(1) شرح الرضي: 279/2.
(2) شرح كافية ابن الحاجب: 303/1.
(3) سورة الأنبياء، الآية (109).
(4) سورة الكهف، الآية (12).

أو فضلة بالعطف على العمدة مثل قوله تعالى: ﴿..وَسَيَعْلَمُ ٱلَّذِينَ ظَلَمُوٓاْ أَيَّ مُنقَلَبٍ يَنقَلِبُونَ﴾ [سورة الشعراء: الآية 227](1)، فـ "أي منقلب" مفعول مطلق منصوب بـ "ينقلبون" مقدم، والأصل: ينقلبون أي انقلاب، وليست "أيّ" مفعولاً به لـ "يعلم" كما يُتَوهم، لأن الاستفهام لا يعمل فيه ما قبله"(2).

وأتبع ابن الحاجب من خواص هذه الأفعال قائلاً: "ومنها: أنه يجوز أن يكون فاعلها ومفعولها ضميرين لشيء واحد مثل: "علمتني منطلقاً""(3).

فعقب عليه بدر الدين(4):"هذا لا يختص بهذه الأفعال إلا إذا كان الضميران متصلين، فلو كان أحدهما منفصلاً جاز ذلك في كل فعل، هذه وغيرها؛ مثل: "ما ضربت إلا أباك" و"ما أكرمت إلا إيايَ" ومثل "ظننتني منطلقاً"، ومنه قوله تعالى: ﴿أَن رَّءَاهُ ٱسْتَغْنَىٰٓ﴾ [سورة العلق: الآية 7](5)".

ثم فصل ابن الحاجب قائلاً:"ولبعضها معنى آخر يتعدى به إلى واحد، فـ "ظننتُ" بمعنى أتهمتُ. و"علمتُ" بمعنى عرفت، و"رأيتُ" بمعنى أبصرت، و"وجدتُ" بمعنى أصبت"(6).

وافق بدر الدين كلام ابن الحاجب وجمهور النحاة.

رابعاً: فعل التعجب:

جملة التعجب تعتبر جملة اسمية أو فعلية لأن لها صيغتين؛ إحداهما تبدأ باسم يعرب مبتدأ، والأخرى تبدأ بفعل يحتاج إلى فاعل، وهاتان الصيغتان؛ ما أفعَلَه – أفعِل بِه.

وهذا الفعلان ماضيان جامدان لا يتصرفان، ولا يصاغان إلا بشروط معينة حيث كل فعل ثلاثي متصرف قابل للمفاضلة مبني للمعلوم تام مثبت ليس

(1) سورة الشعراء، الآية (227).
(2) شرح التصريح بمضمون التوضيح: 372/2.
(3) شرح المقدمة الكافية في علم الإعراب: 903/3.
(4) شرح كافية ابن الحاجب: 303/1-304.
(5) سورة العلق، الآية (7).
(6) شرح المقدمة الكافية في علم الإعراب: 905/3.

الوصف منه على أفعل فعلاء، مثل: "ما أجملَ السماءَ"؛ جملة اسمية بعدها مبتدأ. و"أجمِل بالسماء": جملة فعلية.

وإن تخلف شرط من شروط التعجب نصوغ التعجب من فعل مساعد للمعنى وبعده مصدر صريح أو مؤول من الفعل الذي لم يستوفِ الشروط، مثل: "ما أجملَ استغفارَ المؤمنِ".

وفي هذا المقام قام ابن الحاجب (ت 646هـ) بتعريفه قائلاً:"فعل التعجب ما وضع لإنشاء التعجب، وله صيغتان: "ما أفعلَه" و" أفعِل به"، وهما غير متصرفين مثل: ما أحسنَ زيداً، وأحسِن بزيدٍ، ولا يُبنيان إلا مما بُنِي منه أفعل التفضيل، ويتوصّل في الممتنع بمثل: ما أشدَّ استخراجَه، وأشددْ باستخراجِه"[1].

فاستدرك عليه بدر الدين (ت 733هـ)[2] قائلاً:"لو قيلَ: "ما صيغ لإنشاء التعجب" كان أوْلى؛ لأنه ليس كل فعل تعجب موقوفاً على وضع العرب له.

كما وقوله "صيغتان" عقب عليه قائلاً:"له صيغة ثالثة أيضاً/ قياساً وهي "فَعُل" وتستعمل استعمال أفعال المدح والذم؛ كقولك: "كَرُمَ الرجل المتصدّق" ومنه قوله تعالى: ﴿..كَبُرَتْ كَلِمَةً تَخْرُجُ مِنْ أَفْوَاهِهِمْ ..﴾ [سورة الكهف: الآية 5][3] ،﴿كَبُرَ مَقْتًا .. ﴾ [سورة الصف: الآية 3][4]، ﴿..وَحَسُنَتْ مُرْتَفَقًا ﴾ [سورة الكهف: الآية 31][5]".

وأكمل ابن الحاجب:"ولا يُتَصرف فيهما بتقديمٍ أو تأخيرٍ أو فصل، وأجاز ذلك المازني"[6].

فعقّب عليه بدر الدين (ت 733هـ) قائلاً:"إنما جوز هذا الجرمي لا المازني، وللجرمي شواهد من كلام العرب في غير ضرورة، منها قول قائلهم: "لله درُّ بني سليم! ما أثبتَ في الهيجاءِ لقاءَهم! وأكثرَ في الأزمات عطاءهم! لقد هجوتهم فما

(1) شرح المقدمة الكافية في علم الإعراب: 925/3.
(2) شرح كافية ابن الحاجب: 320/1.
(3) سورة الكهف، الآية (5).
(4) سورة الصف، الآية (3).
(5) سورة الكهف، الآية (31).
(6) شرح المقدمة الكافية في علم الإعراب: 926/3.

أفحمتهم، وسألتهم فما أنجلتهم، وقاتلتهم فما أجبنهم"[1]، أي: فما وجدتهم فحماء ولا نجلاء ولا جبناء[2].

وأكمل ابن الحاجب عن التعجب الذي يليه جملة اسمية فقال:"و(ما) مبتدأ نكرة عند سيبويه وما بعدها الخبر، وموصولة عند الأخفش والخبر محذوف"[3].

وافق بدر الدين ابن الحاجب في هذا.

أما عن رأي سيبويه (ت 181هـ) فقال: "هذا باب ما يعمل عمل الفعل ولم يجر مجرى الفعل، ولم يتمكن تمكنه، وذلك قولك: ما أحسن عبد الله، زعم الخليل أنه بمنزلة قولك: شيء أحسن عبد الله، ودخله معنى التعجب، وهذا تمثيل ولم يتكلم به.. ونظير جعلهم (ما) وحدها اسماً قول العرب: "إني مما أن أصنع"، أي: من الأمر أن أصنع، فجعل (ما) وحدها اسماً"[4].

وأتبع ابن الحاجب حول إعراب الصيغة الثانية (أفعل به) قائلاً: "و(به) فاعل عند سيبويه فلا ضمير في (أفعل) ومفعول عند الأخفش، والباء للتعدية أو زائدة، ففيه ضمير"[5].

وفي هذه وافق بدر الدين ابن الحاجب ولم يعقِّب عليه.

كما اتفق جمهور النحاة مع رأي العالِمَيْن.

خامساً: أفعال المدح والذم:

(نِعْمَ) و(بِئْسَ)، وهو الأسلوب المعروف بأسلوب المدح والذم، وتستعمل فيه أفعال أخرى غير هذين الفعلين، وجملة المدح والذم قد تكون جملة اسمية أو جملة فعلية.

---

(1) قائلهم: هو عمر وبن معدي كرب بن ربيعة بن عبدالله الزبيدي، فارس اليمن و صاحب الغارات المشهورة، وفد على المدينة سنة (9هـ)، ينظر: الأعلام 86/5.
(2) شرح كافية ابن الحاجب: 320/1-321.
(3) شرح المقدمة الكافية في علم الإعراب: 927/3.
(4) الكتاب: 47/1.
(5) شرح المقدمة الكافية في علم الإعراب: 928/3-929.

هنا عرف ابن الحاجب (ت 646هـ) هذا الأسلوب بأنه:"أفعال المدح والذم ما وضع لإنشاء مدح أو ذم، فمنها (نِعْـمَ) و(بِـئْسَ)، وشرطهـما أن يكـون الفاعـل معرفاً باللام، أو مضافاً إلى المعرف بها، أو مضمراً مميّزاً بنكرة منصـوبة، أو بــ (مـا) مثل: "فنعماً هي"، وبعد ذلك المخصوص وهو مبتدأ ما قبله خـبره، أو خـبر مبتـدأ محذوف"[1].

وافقه بدر الدين (ت 733هـ) ولم يعقّب على ذلك.

أما عن قوله: "وهو مبتـدأ"؛ "زاد ابـن عصـفور (ت 779هــ)[2] أن يكـون المخصوص مبتدأ محذوف الخبر؛ أي "زيدٌ هو"، وليس بمَرضيٍّ؛ لأنهم متى التزمـوا رفع الخبر شغلوا موضعه بشيء ولم يفعلوه هنا"[3].

وأكمل ابن الحاجب في نهاية هـذا البـاب قـائلاً:"وشرطـه؛ مطابقـة الفاعـل "بِئْسَ مثلُ القوم الذين كذبوا" وشبهه متأول، وقـد يحـذف المخصـوص إذا عُلِـم؛ مثـــل: ﴿..نِعْمَ ٱلْعَبْدُ..﴾ [ســورة ص: الآيــة 30][4]، و﴿..فَنِعْمَ ٱلْمَـٰهِدُونَ﴾ [ســورة الذاريات: الآية 48][5]، و(سَاءَ) مثل (بِئْسَ)، ومنها (حبـذا) وفاعلـه (ذا)، ولا يتغـير وبعـده المخصـوص، وإعرابـه كـإعراب مخصـوص (نِعْـمَ) ويجـوز أن يقـع قبـل المخصوص وبعده تمييز أو حال، على وفق مخصوصه"[6].

---

(1) المصدر السابق: 930/3.

(2) ابن عصفور: هو علي بن مؤمن بن محمد الحضرمي الإشبيلي، أبو الحسن المعروف بـ "ابن عصفور" حامل لواء العربية في الأندلس في عصره، ولد بإشبيلية سنة (597ه-1200م)، وتُوفي في تونس سنة (669ه-1271م)، ومن كتبه {المقرب} المجلد الأول منه في النحو، و{الممتع} في التصريف، و{الهلال}، و{المقنع}، و{السالف والعذار}، و{شرح الجمل}، و{شرح المتنبي}، و{سرقات الشعراء}، و{شرح الحماسة}.

(3) شرح كافية ابن الحاجب: 323/1-324.

(4) سورة ص، الآية (30).

(5) سورة الذاريات، الآية (48).

(6) شرح المقدمة الكافية في علم الإعراب: 933/3-935.

المبحث الثاني

الاستدراك على الفاعل ونائب الفاعل

أولاً: الفاعل.

الفاعل هو الذي يفعل الفعل، وحكمه الرفع، وهو لا يكون جملة، بل كلمة واحدة، وهذه الكلمة إما أن تكون اسماً صريحاً أو مصدراً مؤولاً.

وهنا قام ابن الحاجب (ت646هـ) بتعريف الفاعل قائلاً:"الفاعل؛ وهو ما أُسند إليه الفعل أو شبهه، وقدَّم عليه على جهة قيامه به مثل: قام زيدٌ، وزيدٌ قائم أبوه"[1].

واستدرك عليه بدر الدين (ت 733هـ) قائلاً:"وفي قوله "وشبهه": والأَوْلى: "أو معناه، أو ما يقوم مقامه، ولو قيل: على نفسه، أو صيغته الأصلية؛ كان أجود؛ من على جهة قيامه في الفهم"[2].

وعلى قوله "والأصل أن يلي فعله.. إلى آخره"، عقبّ عليه بدر الدين: "الأَوْلى أن يلي عامله؛ ليدخل الفعل وغيره"[3].

أما ابن مالك (672هـ)[4] فقد عرّفه قائلاً:"وهو المسند إليه فعل، أو مضمَّن معناه تام مقدّم فارغ غير مصوغ المفعول، وهو مرفوع بالمسند حقيقة إن خلا من (من) و(الباء) الزائدتين. وحكماً إن جرَّ بأحدهما، أو بإضافة المسند، وليس رافعة الإسناد خلافاً لخلف وإن قُدِّم ولم يلِ ما يطلب الفعل فهو مبتدأ، وإن وَليه ففاعل فعل مضمر يفسِّره الظاهر خلافاً لمن خالف".

---

(1) شرح المقدمة الكافية في علم الإعراب: 1/323-324.
(2) شرح كافية ابن الحاجب: 1-87.
(3) المصدر السابق: ص88.
(4) شرح التسهيل: 2/105-106.

وشرحه: "قلت المسند إليه، ولم أقل الاسم المسند إليه، والمسند إلى الفاعل فعل ومضمَّن معناه، فالفعل نحو: ﴿..يَغْفِرُ ٱللَّهُ لَكُمْ ..﴾ [سورة يوسف: الآية 92][1]، والمضمّن نحو: ﴿..مُّخْتَلِفًا أَلْوَٰنُهَا ..﴾ [سورة فاطر: الآية 27][2]".

وعن حالات تأخر الفاعل وتقدم المفعول به قال ابن الحاجب:"فلذلك جاز: "ضربَ غلامَه زيدٌ" وامتنع: "ضربَ غلامُه زيداً""[3].

فاستدرك بدر الدين[4] على قول ابن الحاجب:"ومن ثم جاز... وامتنع.."قائلاً: "الأَوْلى: "ومن ثم قَوِيَ... وضَعُفَ..؛ لأن الثاني جائز وإن كان ضعيفاً، وعلته: اقتضاء الفعل المتعدي للفاعل والمفعول معاً، فكما جاز رجوع الضمير إلى الفاعل من الفعل، جاز رجوعه إلى المفعول المتعلق منه أيضاً. وقد ورد لذلك شواهد كثيرة منها:

جَـزَى بَنُـوهُ أَبَـا الغِـيلانِ عَـنْ كِـبَرٍ ... وحُسْـنِ فِعْـلٍ كَـمَا يُجْـزَى سِـنِمَّارُ[5]

ومنه:

كَسَا حِلْمُهُ ذَا الحِلْـمِ أَثْـوابَ سُـؤدُدٍ ... وَرَقَّى نَـدَاهُ ذَا النَّـدَى في ذُرَى المَجْـدِ[6]

ومنه:

جَزَى رَبُّـهُ عَنّـي عَـدِيُّ بـنِ حَـاتِمٍ ... جَـزاءَ الكِـلابِ العَاوِيـاتِ وقَـد فَعَـل[7]

وقولهم: تقديره، "جزى رب الجزاء"؛ غير صحيح؛ إذ ليس هناك ما يرجع الضمير إليه".

---

(1) سورة يوسف، الآية (92).
(2) سورة فاطر، الآية (27).
(3) شرح المقدمة الكافية في علم الإعراب: 326/1.
(4) شرح كافية ابن الحاجب: 88/1-98.
(5) البيت من البسيط، وهو لسليط بن سعد، وينظر في: أمالي ابن الشجري (101/1)، وشرح شواهد شروح الألفية (495/2)، وهمع الهوامع، شرح جمع الجوامع (66/1)، والدرر واللوامع (45/1)، وشرح الأشموني على ألفية ابن مالك (59/2).
(6) البيت من الطويل، وقائله مجهول، وهو في مغني اللبيب لابن هشام وشرح شواهده للسيوطي (492) (296).
(7) البيت من الطويل، وهو لأبي الأسود الدؤلي، أو للنابغة، أو لعبد الله بن همارق، ينظر في: النقائض (99)، والجمل للزجاجي (131)، والأغاني (111/11)، والخصائص لابن جني (294/1).

وعن وجوب تقديم الفاعل – الذي هو الأصل – بعد أن كان جائزاً تـأخيره قول ابن الحاجب:"وإذا انتفى الإعراب لفظاً فيهما والقرينة، أو كان مضمراً متصلاً، أو وقع مفعوله بعد (إلّا) أو معناها، وجب تقديمه"[1].

ووضح ذلك بدر الدين[2] بقوله:"المواضـع التـي يجـوز جعـل الفاعـل فيهـا منفصلاً، وهي خمسة:الأول: إذا قصد حصره؛ نحو: "ما ضرب زيداً إلا أنـا"؛ لأن كل جملة قُصِدَ حصرُ جزئها، وجـب تـأخيره وقـد جـاء عـلى خـلاف ذلـك **قـول الشاعر**:

مَـا عَـابَ إِلّا لَئـيمٌ فِعْـلَ ذِي كَـرَمٍ ... ولَا جَفَـــا قَـــطّ إِلّا جُبَـــا بَطَـــلاً[3]

فقدَّم الفاعل مع قصد حصره.

الثاني: إذا كان عاملُ صفة جرت على غير مَن هي له؛ مثل: "زيد هندٌ ضاربُها هو".

الثالث: إذا دخلت عليه اللام الفارقة؛ مثل: "إنْ أكرمك لأَنا" ومنـه قـولهم: "إن يزينك لنفسُك، وإن يشينك لهي".

الرابع: إذا كان العامل مصدراً أو مضافاً إلى المفعول؛ مثل: "أعجَبنـي ضربُ زيـدٍ أنت".

الخامس: أن يكون فاعلاً في باب التنازع، على مذهب الفراء"[4].

ومواضع وجوب تقديم الفاعل ذكرها ابن الحاجب:"وإذا اتصل بـه ضـمير مفعول، أو وقع بعد (إلا) أو معناها، أو اتصل مفعوله وهـو غـير متصـل، وجـب تأخيره"[5].

ووافقه بدر الدين ولم يعقِّب على كلامه.

---

(1) شرح المقدمة الكافيةفي علم الإعراب: 1/328-329.
(2) شرح كافية ابن الحاجب: 1/90.
(3) البيت من البسيط، وقائله مجهول، وينظر في: شرح شواهد شروح الألفية للعيني (2/490)، والتصريح بمضمون التوضيح (1/284) وهمع الهوامع (1/161)،والدرر اللوامع (1/143)، وشرح الأشموني (2/57).
(4) شرح كافية ابن الحاجب: 1/90-91.
(5) شرح المقدمة الكافية في علم الإعراب: 1/330-331.

أما عن جمهور النحاة فقد اختلفوا في جواز تقديم الفاعل المتصل بضمير غيبة يعود على مفعول متأخر لفظاً، وهذا الاختلاف يرجع إلى رتبة المفعول به؛ فجمهور النحاة على أنَّ العمدة في الجملة الفعلية هو الفعل والفاعل، وأنَّ ما عداهما فصلة، فالفاعل يجب أن يلي الفعل، لأنه عمدة ولأنه متصل به، فإذا وجب تقديم الفعل فلا بد أن يأتي الفاعل بعده، لئلا يفصل بينهما فاصل وما عداهما من متعلقات الفعل غير محتاج إليه، والمحتاج إليه أوْلى بالتقديم من غيره"[1].

وأحياناً يُحذف الفعل والفاعل معاً جوازاً، ويقدَّر الفاعل بفعل محذوف يفسِّره السِّياق، فقال ابن الحاجب عن هذا الموضع:"وقد يُحذف الفعل لقيام قرينه جوازاً؛ في مثل: "زيدٌ" لمن قال: "مَنْ ضرب؟"، وكذا:

لِيُبْكَ يَزيدُ ضَارِعٌ لِخُصُومَةٍ وَمُخْتَبِطٌ مِمَّا تُطِيحُ الطَوائِحُ[2]

ووجوباً في مثل قوله تعالى: ﴿وَإِنْ أَحَدٌ مِّنَ ٱلْمُشْرِكِينَ ٱسْتَجَارَكَ ..﴾ [سورة التوبة: الآية 6][3]، وقد يحذفان معاً في مثل: "نعم" لمن قال: "أقام زيدٌ؟""[4].

وفي هذا المقام استدرك بدر الدين على ابن الحاجب قائلاً:"إنما قوله: "زيد" لمن قال: "من قام؟" ".

إنما قدَّرناه فاعلاً لا مبتدأ – مع احتماله – جرياً على عادتهم في الأجوبة إذا قصدوا تمامها؛ قال الله تعالى: ﴿..قَالَ مَن يُحْيِ ٱلْعِظَٰمَ وَهِىَ رَمِيمٌ ۝٧٨ قُلْ يُحْيِيهَا ٱلَّذِىٓ أَنشَأَهَآ ..﴾ [سورة يس: الآية 78][5]، ومثله: ﴿..لَيَقُولُنَّ خَلَقَهُنَّ ٱلْعَزِيزُ ٱلْعَلِيمُ﴾ [سورة الزُّخرُف: الآية 9][6]، ومثله: ﴿..قُلْ أُحِلَّ لَكُمُ ٱلطَّيِّبَٰتُ ..﴾ [سورة المائدة: الآية 4][7]، فلما

(1) شرح كافية ابن الحاجب: 89/1.
(2) البيت من الطويل للشاعر نهشل بن حرّي من قصيدة رثى بها يزيد بن نهشل، ولم أستطع الحصول على الديوان، ينظر: سيبويه: (145/11)، والهمع: (160/1)، والأشموني: (49/2)، والخزانة: (303/1).
(3) سورة التوبة، الآية (6).
(4) شرح المقدمة الكافية في علم الإعراب: 332/1-335.
(5) سورة يس، الآيتان (78-79).
(6) سورة الزخرف، الآية (9).
(7) سورة المائدة، الآية (4).

أتى بالجمل الفعلية مع فوات مشاكلة جمل السؤال، عُلِمَ أنّ تقدير الفعل أولاً أَوْلى"[1].

وفي هذا السياق وافق بعض النحاة كلام العالِمَيْن.

ثانياً: النائب عن الفاعل:

النائب عن الفاعل اسم يحل محل الفاعل المحذوف، ويأخذ أحكامه، ويصير عمدة لا يمكن الاستغناء عنه، وحكمه الرفع.

وهو لا يكون جملة، بل لا بد أن يكون كلمة واحدة؛ اسماً صريحاً أو مؤولاً.

وعرفه ابن الحاجب (ت 646هـ):"مفعول ما لم يُسَمَّ فاعله هو كل مفعول حُذف فاعله وأُقيم هو مقامه، وشرطه أن تُغَيَر صيغة الفعل إلى (فُعِلَ) و(يُفْعَلُ)، ولا يقع المفعول الثاني من باب (علِمْتُ) ولا الثالث من باب (أعلمت)، والمفعول له والمفعول معه كذلك"[2].

فعقَّب عليه بدر الدين (ت 733هـ) قائلاً: "الأَوْلى: النائب عن الفاعل؛ لأن الثاني من باب (علمت) وهو والثالث من باب (أعلمت)، وإذا أقمت أحد المفاعيل مقام الفاعل منصوبات وهن مفاعيل ما لم يُسَمَّ فاعله، سيَّما على مذهب من فرَّق بينهما"[3].

بينما ذكره ابن مالك (ت 672) باب نائب الفاعل.

وأكمل بدر الدين استدراكه على قول ابن الحاجب: "ولا يقع المفعول الثاني... إلى آخره" قائلاً:"المختار جوازه إن لم يكن لَبْسٌ، مثل: "عُلِمَ زيداً صالحٌ" و"أُعلِمَ زيداً كَبَشَهُ سمينٌ"، فإن وقع لبس فكما قال؛ مثل: "أُعلِمَ زيدٌ عمراً صالحاً"، والمفعول له كذلك؛ لأنه يلبس بالمفعول به، مثل: "قُصِدَ ابتغاءُ الخير". ونُقِلَ عن الأخفش جوازه، وهو ضعيف، لأن الفاعل لا يصلح علة للفعل،

(1) شرح كافية ابن الحاجب: 91/1.
(2) شرح المقدمة الكافية في علم الإعراب: 348/1-350.
(3) شرح كافية ابن الحاجب: 95/1.

فكذلك ما ينوب عنه، والمفعول معه كذلك؛ لأنه يلزم العطف، ولا معطوف عليه"[1].

أما ابن الحاجب تابع الحديث عن هذا المقام فقال: "وإذا وجد المفعول به تعيَّن له، تقول: "ضُرِبَ زيدٌ يوم الجمعة أمامَ الأمير ضرباً شديداً في داره"، فتعيَّن "زيدٌ"، فإن لم يكن فالجميع سواء، والأول من باب (أعطيت) أوْلى من الثاني"[2].

فاستدرك بدر الدين على وجود المفعول به قائلاً:"كلٌّ يتعيَّن، بل هو أوْلى؛ لاشتراك المفاعيل كلها في الفضلية ويجوز ان يُقام غيرُه مقام الفاعل، ومنه قراءة أبي جعفر القعقاع: ﴿..لِيَجْزِيَ قَوْمًا بِمَا كَانُوا يَكْسِبُونَ﴾ [سورة الجاثية: الآية 14][3]، فنصب المفعول به، وأقام الجار والمجرور مقام الفاعل، وهو مذهب الأخفش والكوفيين. **قال شيخنا: "وبه أقول" "**[4].

أما عن رأي ابن جني (ت 392هـ) رداً على الأخفش:"فأقام حرف الجار ومجروره فقام الفاعل وهناك مفعول به صريح، قيل: هذا من أقبح الضرورة، ومثله لا يحد أصلاً بل لا يثبت إلا محتقراً شاذاً"[5].

(1) المصدر السابق: 95/1.
(2) شرح المقدمة الكافية في علم الإعراب: 351/1-352.
(3) سورة الجاثية، الآية (14).
(4) شرح كافية ابن الحاجب: 95/1-96.
(5) الخصائص،ص397/1.

المبحث الثالث

الاستدراك على التنازع

عرَّف ابن الحاجب (ت 646هـ) التنازع في العمل قائلاً:"وإذا تنازع الفعلان ظاهراً بعدهما فقد يكون في الفاعلية مثل: "ضربني وأكرمني زيدٌ"، وفي المفعولية مثل: "ضربتُ وأكرمت زيداً"، وفي الفاعلية والمفعولية مختلفين ويختار البصريون إعمال الثاني والكوفيون الأول، فإن أعملت الثاني أضمرت في الأول على وفق الظاهر دون الحذف خلافاً للكسائي"[1].

وجاء بدر الدين (733هـ) مستدركاً على ابن الحاجب فقال:"وإذا تنازع الفعلان".

"الأوْلى: العاملان فصاعداً، إذ قد يتنازع الاسمان؛ نحو: "رأيتُ ضارباً ومُكرماً زيداً"، والاسم والفعل؛ مثل: ﴿..فَيَقُولُ هَآؤُمُ ٱقۡرَءُواْ كِتَٰبِيَهۡ﴾ [سورة الحاقة: الآية 19][2]، ولا يُتنازع في مضمرٍ فلا حاجة إلى ظاهر"[3].

أما عن آراء العلماء، فيرى الجامي:"أن الأصوب قوله: "العاملان" بدل "الفعلان"، وذلك بقوله: "بل العاملان إذا التنازع يجري في غير الفعل نحو: "زيد معطٍ ومكرم عمراً، وبكر كريم وشريف أبوه"، واقتصر على الفعل لأصالته في العمل، وإنما قال "الفعلان" مع أن التنازع قد يقع في أكثر من فعلين اقتصاراً على أقل مراتب التنازع"[4].

أما الأزهري (ت 905هـ) فوضح ذلك قائلاً:"مثال الفعلين؛ قوله تعالى: ﴿..ءَاتُونِيٓ أُفۡرِغۡ عَلَيۡهِ قِطۡرٗا﴾ [سورة الكهف: الآية 96][5]، فـ"آتوني" يطلب "قطرا"

---

(1) شرح المقدمة الكافية في علم الإعراب: 1/339-342.
(2) سورة الحاقة، الآية (19).
(3) شرح كافية ابن الحاجب: 1/92.
(4) الفوائد الضيائية: نور الدين عبدالرحمن الجامي،تح: أسامة طه الرفاعي، د.ط: 2/117.
(5) سورة الكهف، الآية (96).

على أنه مفعول ثان له، و"أفرغ" يطلبه على أنه مفعوله، وعمل الثاني هو "أفـرغ" في "قطرا" وأعمل "آتوني" في ضميره، وحذفه لأنه فضلة والأصـل: "آتونيـه"، ولـو أعمل الأول لقيل: أفرغه.

ومثل الاسمين، **قول الشاعر**:

عُهِـدْتَ مُغِيثَـاً مُغْنِيـاً مَـنْ أَجَرْتَـهُ فَلَمْ أَتَّخِـذْ إِلَّا فِنَـاءَكَ مَـوْئِلَا[1]

فـ "مغيثاً" من الإغاثة، و"مغنياً" من الإغنـاء ضـد الإفقـار، تنازعـا (مـن) الموصولة، فكل منهما يطلبها من جهة المعنى على المفعوليـة، وأعمـل الثـاني لقربـه، وأعمل الأول في ضميره، وحذفه، فالأصل: "مغيثه"، و"عهدت" مبني للمفعول، مسند إلى تاء المخاطب، و"مغيثاً" و"مغنياً" حالان منها، و"الفناء" الجوار والقرب و"الموئل" الملجأ.

ومثـال المختلفـين؛ قولـه تعـالى: ﴿..فَيَقُولُ هَآؤُمُ ٱقْرَءُواْ كِتَٰبِيَهْ﴾ [سـورة الحاقـة: الآيـة 19][2]، فـ "ها" اسم فعل بمعنى "خذ" والميم حرف يدل عـلى الجمـع، و"اقـرؤوا" فعل أمر، تنازعا "كتابيه"، وأعمل الثاني لقربه، وحذف من الأول ضمير المفعـول، والأصل: "هاؤموه"، وأصل "هاؤم" "هاكم" أبدل من الكـاف الـواو ثـم أبـدلت الواو همزة"[3].

كذلك استدرك بدر الدين عـلى قـول ابـن الحاجـب: "أضـمرت الفاعـل في الأول" قائلاً: "الأَوْلى: أضمرت المرفوع، ليعم مثل: "ضُرِبَ وأكرمتُ زيداً""[4].

أما الفراء فيمنع هذه المسألة وأمثالها لما يلزم من الإضمار قبل الذكر أو حـذف الفاعل لذا أكمل ابن الحاجب: "وجاز خلافاً للفراء، وحُذفت المفعول إن اسـتغنى عنه، وإلا أظهرت، وإن أعملت الأول اضمرت الفاعـل في الثـاني، والمفعـول عـلى

---

(1) البيت من الطويل، وهو بلا نسبة في أوضح المسالك (189/2)، وتخليص الشواهد، ص513، وشرح ابن الناظم، ص184، وشرح الأشموني (202/1)، وشرح الكافية الشافية (642/2)، والمقاصد النحوية (2/3).

(2) سورة الحاقة، الآية (19).

(3) شرح التصريح بمضمون التوضيح: 476/1.

(4) شرح كافية ابن الحاجب: 92/1.

المختار إلا أن يمنع مانع فتظهر وقول امرئ القيس: "كَفَانِي وَلَمْ أَطْلُبُ قَلِيلٌ مِنَ المَالِ". ليس منه لفساد المعنى"[1].

وهنا عقّب عليه بدر الدين في قوله: "وجاز خلافاً للفرَّاء" معقِباً:"الأوْلى: إلا إذا ذُكر المرفوع آخراً؛ فإن الفرّاء يجيزها؛ مثل: "ضربني وأكرمتُ زيداً هو".

كما أكمل بدر الدين على عدم ضرورة إظهاره في "وإلا أظهر" مستدركاً:"لا يلزم إظهاره، بل يجوز إضماره؛ مثل: "حسِبَني وحسِبتُ زيداً منطلقاً إياه".

وقوله في إعمال الأول: "أضمرت الفاعل" معقباً:"الأوْلى: المرفوع".

وشرح بدر الدين قول ابن الحاجب: "إلا أن يمنع مانع" قائلاً:"أي: من رجوع ضمير مفرد على مثنى أو مجموع أو بالعكس، فلا يجوز في مثل: "حسِبَني إياه وحسْبُهما منطلقيْن الزيدان"، بل يجب إظهاره، فتقول: "حسِبَني وحسبتُهما منطلقيْن الزيدان منطلقاً".

وأكمل بدر الدين مستدركاً على "وقول امرئ القيس...":"لا يمشي؛ على قول من جعل الواو في قوله: "ولم أطلب" واو الحال، فكأنه قال: "كفاني قليلٌ من المال غيرَ طالبه"[2].

وعن تنازع أكثر من عاملين قال ابن مالك:"ويحكم في تنازع أكثر من عاملين بما تقدم من ترجيح بالقرب أو السبق وبإعمال الملغي في ضمير وغير ذلك. ولا يمنع التنازع تعد إلى أكثر من واحد، ولا كون المتنازعين فعلّي تعجب خلافاً لمن منع"[3].

---

(1) شرح المقدمة الكافية في علم الإعراب: 343/1-346.
(2) شرح كافية ابن الحاجب: 93/1-94.
(3) شرح التسهيل: 171/2-176.

المبحث الرابع

الاستدراك على المفاعيل

أولاً: المفعول المطلق:

وهو اسم منصوب يكون مصدراً أو نائباً عنه ويـأتي لتأكيـد عاملـه أو تبيـين نوعه أو عدده.

عرّفه ابن الحاجب (ت 646 ه) قائلاً: "المفعول المطلق، وهو اسـم مـا فَعَلَـه فاعل فعلٍ مذكور بمعناه، ويكون للتأكيد والنوع والعدد مثـل: جلسـتُ جلوسـاً، وجِلْسة، وجَلْسَة، فالأول لا يثني ولا يجمع بخلاف اخوته"[1].

ويَرِد بدر الدين (ت 733هـ) على كلام ابن الحاجب "ما فَعَلَه فعـلٍ مـذكور بمعناه" مسـتدركاً:" "مـات زيـدٌ موتـاً"، و" لم يضربـب ضربـاً"، و"هـل ضربـت ضرباً؟" فإنه مفعول مطلق، ولم يفعلها فعل فاعلٍ مذكور"[2].

ويبطل هذا الحد أيضاً عن الرضي (ت 686هـ) حيث قال:كرهت كراهتـي، وأحببت حبي، وأبغضت بغضي، على أن المنصوبات مفعول بها"[3].

وأتبع بدر الـدين عـلى قـول ابـن الحاجـب "مثـل: جلسـت جلوسـاً... إلى آخره":"تمثيل التوكيد والعدد صحيح، أما المصدر للنوع فشرـطه أحـد ثلاثـة: إمـا وصفه، مثل: "جلْسة حسنة" أو إضافته مثل: "جلْسة زيد" أو بالإضافة إليه مثـل: "أحسن جلْسة" والأول لم يُثِنَّ ولم يجمع؛ لأنه في حكم إعادة الفعل، والفعل لا يثني ولا يجمع؛ لأن المراد به نفس الحقيقة، بخلاف النوع والتعدد؛ لتعدد مدلولاتها"[4].

---

(1) شرح المقدمة الكافية في علم الإعراب: 2/388-390.
(2) شرح كافية ابن الحاجب: 1/120.
(3) شرح الرضي: 1/114.
(4) شرح كافية ابن الحاجب: 1/120.

أما ابن مالك (ت 672هـ) فقال:"المصدر اسم دال بالأصالة على معنى قائم بفاعل، أو صادر عنه حقيقة أو مجازاً أو واقع على مفعول، وقد يُسمى فعلاً وحدثاً، وهو أصل الفعل لأفرعه خلافاً للكوفيين، وكذا الصفة خلافاً لبعض أصحابنا. وينصب بمثله أو فرعه أو بقائم مقام أحدهما. فإن ساوى معناه معنى عامله فهو لمجرد التوكيد ويُسمى مبهماً، ولا يُثنى ولا يُجمع وإن زاد عليه فهو لبيان النوع أو العدد، ويُسمى مختصاً ومؤقتاً ويثنى ويجمع، ويقوم مقام المؤكد مصدر مرادف واسم مصدر غير عَلَم، ومقام المبيّن نوع أو وصف أو هيئة أو آلة أو كل أو بعض أو ضمير أو اسم إشارة أو وقت"[1].

وأتبع ابن الحاجب عن حالات العامل في المصدر قائلاً:"وقد يكون بغير لفظة مثل: قعدت جلوساً، وقد يحذف الفعل لقيام قرينه، جوازاً كقولك: "خيرَ مَقْدَم"، ووجوباً سماعاً مثل: "سقياً ورَعْياً وخَيبةً وجَدْعاً وحمداً وشكراً وعجباً"[2].

وشرحها ابن الحاجب مدلِّلاً بآراء العلماء قائلاً:"أي: قد يكون المفعول المطلق بغير لفظ الفعل، وذلك إما لمصدر أو غير مصدر، والمصدر على ضربين: إما أن يلاقي الفعل في الاشتقاق نحو قوله تعالى: ﴿..وَتَبَتَّلْ إِلَيْهِ تَبْتِيلًا﴾ [سورة المزَّمل: الآية 8][3]، وإما أن لا يلاقيه نحو: "قعدت جلوساً"، ومذهب سيبويه والأخفش في كليهما أن المصدر منصوب بفعله المقدر، أي: تبتل إليه وبتل نفسك تبتيلاً، وقعدت وجلست جلوساً، ومذهب المازني والمبرد والسيرافي أنه منصوب بالفعل الظاهر"[4].

أما عن الرضي (ت 686هـ) فقال:"وهو أوْلى لأن الأصل عدم التقدير بلا ضرورة مُلْجِئة إليه"[5].

وهنا عقّب بدر الدين (ت 733هـ) موافقاً رأي العلماء وابن الحاجب.

(1) شرح التسهيل: 178/2.
(2) شرح المقدمة الكافية في علم الإعراب: 394/2-395.
(3) سورة المزمل، الآية (8).
(4) الكتاب: 118/1-119؛ معاني القرآن للأخفش: 42.
(5) شرح الرضى: 116/1.

أما قول ابن الحاجب "سماعاً في مثل: سقيا.... إلى آخره".

فاستدرك على هذا القول بدر الدين:"المصدر في هذا الفصل إن قُصِد به معنى الطلب والأمر والدعاء.. وشبهه؛ كان وجوب حذف فعله قياساً – باتفاق – لا سماعاً، فلو قلت: "قياماً" آمراً به، كان حذف فعله واجباً، وكذلك "ضرباً" و"انطلاقاً" وغير ذلك من المصادر، ومنه: "غُفرانَك" و"سُبحانَك" وإن كان خبراً فوجوبه أيضاً قياساً عند الفراء، سماعاً عند غيره"[1].

وعن مواضع المفعول المطلق قياساً ذكر ابن الحاجب عدة مواضع ومنها: ما وقع مثبتاً بعد نفي أو معنى نفي داخل على اسم لا يكون خبراً عنه، أو وقع مكرراً، مثل: ما أنت إلا سَيْراً، وما أنت إلا سيرَ البريد، وإنما أنت سيراً، وزيدٌ سيراً سيراً، ومنها ما وقع تفصيلاً لأثر مضمون جملة متقدمة مثل قوله تعالى: ﴿..فَشُدُّواْ ٱلْوَثَاقَ فَإِمَّا مَنًّۢا بَعْدُ وَإِمَّا فِدَآءً .. ﴾ [سورة محمد: الآية 4][2]،ومنها ما وقع للتشبيه علاجاً بعد جملة مشتملة على اسم بمعناه وصاحبه؛ مثل: "مررت بزيد فإذا له صوتٌ صوتَ حمار، وصراخٌ صراخَ الثكلى".

ومنها: ما وقع مضمون جملة لا محتمل لها غيره؛ مثل: "له عليَّ ألف درهم اعترافاً"، ويسمى "توكيداً لنفسه"[3].

هنا استدرك بدر الدين على قول ابن الحاجب "ما وقع مثبتاً ... إلى آخره".

فقال بدر الدين: "يكفي فيه: منها ما هو خبر عن اسم عين محصوراً أو مكرراً".

كما تابع بدر الدين تعقيبه في الأنواح على قول ابن الحاجب: "ما وقع تفصيلاً لأثر جملة ... إلى آخره".

---

(1) شرح كافية ابن الحاجب: 121/1.

(2) سورة محمد، الآية (4).

(3) شرح المقدمة الكافية في علم الإعراب: 2/396-401.

تدارك بد الدين قائلاً: "يكفيه: ما وقع تبييناً لعاقبة جملة طلبية أو خبرية"، وأكمل على قوله: "للتشبيه" قائلاً: علامته: صحة دخول الكاف على المصدر؛ كقولك: "لزيدٍ صوتٌ صوتَ حمار" لو قلت: "كصوت" صحَّ.

وأتبع على قول ابن الحاجب "علاجاً" فقال بدر الدين شارحاً: احترازاً من مثل: "لزيد عِلمٌ علمُ الخضير، وعقلٌ عقلُ يحيى" إذا أردِتَ بالعلم: ظهور آثاره من حسن الفصاحة والجدال وتقرير الأدلة، وبالعقل: ظهور آثاره من الحكم والتدبير – جاز نصبه على المصدر؛ لإيذانه بالمعالجة[1].

أما بالنسبة لراي العلماء فقد قال الإمام ابن مالك (ت 672هـ): "قد ينوب عن المصدر اللازم إضمار ناصبه صفات كعائذاً بك وهنيئاً لك، وأقائماً وقعد الناس، وأقاعدا وقد سار الركب، وأقائماً علم الله وقد قيد الناس، وأسماء أعيان كتُرباً وجندلاً، و"فاهاً لفيك" و"أأعْورَ وذا ناب" والأصح كون الأسماء مفعولات، والصفات أحوالاً"[2].

ومن نيابة الحال عن المصدر في الإنشاء قول عبد الله بن الحارث السهمي من الصحابة رضوان الله عليهم أجمعين:

ألحَقْ عذابَك بالقوم الذين طَغَوا   وعائذاً بك أن يَعلو فَيطغُوني[3]

أراد وأعوذ عائذاً بك، فحذف الفعل وأقام الحال، كما كان يفعل بالمصدر لو قال عياذاً بك.

وفي ذلك اتفق بعض العلماء حسب رأي الباحثة.

من ثم أتبع ابن الحاجب عن أنواع المفعول المطلق قائلاً: "ومنها: ما وقع مضمون جملة لها محتمل غيره؛ مثل: "زيد قائم حقاً"، ويسمى "توكيداً لغيره". ومنها ما وقع مثنى؛ مثل: "لبيك" و"سعديك""[1].

---

(1) شرح كافية ابن الحاجب: 122/1.
(2) شرح التسهيل: 192/2.
(3) البيت من البسيط. نسب إلى عبد الله بن الحارث السهمي، ينظر: الكتاب (171/1)، وابن يعيش (123/1)، والمساعد (482/1).

وعقَّب عليه بدر الدين في تمثيله "زيد قائم حقاً" قائلاً: "التمثيل الجيد: هـذا ابني حقاً، أو "هذا أخي حقاً؛ لأنه يحتمل بُنُوة النسب وأُخُوَّته، وبنوَّة التبني وأخوة الإسلام. فإذا قلت: "حقاً" انقضت بنوة غير النسب وأخوته؛ بخلاف: "زيد قائم" لاتحاد محتمله. وتقديره: "أحُقَّ ذلك حقاً"؛ فلذلك قيل: توكيداً لغيره"[2].

واتفق ابن الحاجب مع رأي العلماء.

وأكمل بدر الدين استدراكه على قول ابن الحاجب: "ما جـاء مثنـى" فقـال: "هذا ليس مثنى؛ لأن المثنى ماله واحد من لفظه، ولا قُصد به التثنية، بـل التكريـر؛ لأن المعنى: "إلباب بعد إلباب" و"مساعدة –

أو إسعاد – بعد مساعدة، ولـيس "إلبـاب" واحـد "لبيـك"، و"مسـاعدة" واحد "سعديك.

والأولى: ومنها اسم مصدر جاء بلفظ التثنية لا مثنى"[3].

أما سيبويه (ت 181هـ) فقال: "هذا باب ما يجيء من المصادر مثنى منتصب على إضمار الفعل المتروك إظهاره، وذلك قولك: حنانيك، كأنه قال: تحنناً بعد تحنن، كأنه يسترحمه ليرحمه، ولكنهم حذفوا الفعل لأنه صار بدلاً منه ولا يكون هذا مثنـى إلا في حال إضافة ومثل ذلك: "لبيك وسعديك وحذاريك"[4].

بينما نجد اعتراض الرضي (ت 686هـ): "ليس وقوعه مثنـى مـن الضـوابط التي يعرف بها وجوب حذف فعله، سواء كان المراد بالتثنية التكريـر كقولـه تعـالى: ﴿ثُمَّ ٱرۡجِعِ ٱلۡبَصَرَ كَرَّتَيۡنِ يَنقَلِبۡ إِلَيۡكَ ٱلۡبَصَرُ خَاسِئًا وَهُوَ حَسِيرٞ﴾ [سـورة المُلـك: الآيـة 4][5]، أي: رجعاً كثيراً مكرراً، أو كان لغير تكريـر نحـو: ضربتـه ضربتـين، أي: مختلفتـين بـل الضابط في هذا وأمثاله: إضافته إلى الفاعل أو المفعول"[6].

(1) شرح المقدمة الكافية في علم الإعراب: 402/2-403.
(2) شرح كافية ابن الحاجب: 123/1.
(3) المصدر السابق: 123/1.
(4) الكتاب: 174/1-175.
(5) سورة الملك، الآية (4).
(6) شرح الرضي: 125/1.

وفي هذا نجد التوافق بين اعتراض الرضي وبدر الـدين، لكـن ابـن الحاجـب اتبع مذهب سيبويه واتبعه بقية العلماء.

ثانياً: المفعول به:

ذكرنا أن الجملة الفعلية تتكون من ركنين أساسيين؛ الفعل والفاعل أو نائبـه، ثم تحدثنا عن الفاعل ونائبه، كذلك تحدثنا عـن الفعـل وأنواعـه وهـو الـذي يرفـع الفاعل ونائبه وسنرى أنه هو الذي ينصب المفعول والحال.

لابد أن تتم الجملة الفعلية بركنيها حتى تدل على معنى مستقل. وقـد تحتـاج الجملة بعد ذلـك إلى معـانٍ إضـافية تضـيفها إلى المعنـى الأسـاسي، وتسـمى هـذه الإضافات الفضلات.

وهنا عرف ابن الحاجب (ت 646هـ) المفعول به بـ: "المفعول به هو ما وقـع عليه فعل الفاعل مثل: ضربتُ زيداً، وأعطيت عمرواً درهماً"[1].

بينما أورد الرضي (ت 686هـ) اعتراضاً على ابن الحاجب قائلاً: "الأقرب في رسم المفعول به أن يقال: هو ما يصح أن يعبر عنه باسم مفعول غير مقيد مصوغ من عامله المثبت أو المجهول مثبتاً"[2].

أكمل ابن الحاجب في التعريف: "وقد يتقدم على الفعل. وقد يحـذف الفعـل لقيام قرنية جوازاً كقولك: زيداً لمن قال: من أضرب؟"[3].

فاستدرك عليه بدر الين على كلامه: "وقد يتقدم على الفعل".

"حقه: إلا لمانع، كما لو دخلت على الفعل لام الابتداء؛ فإنـه لا يجـوز تقـديم مفعول عليه؛ فلا يجوز: "زيداً لأضرب"[4].

(1) شرح المقدمة الكافية في علم الإعراب: 405/2.
(2) شرح الرضي: 127/1-128.
(3) شرح المقدمة الكافية في علم الإعراب: 406/2.
(4) شرح كافية ابن الحاجب: 124/1.

أما عن سيبويه (ت 181هـ) قال في هذا الباب: "وإن قدمت الاسم فهو عربي جيد كما كان ذلك عربياً جيداً وذلك قولك: زيداً ضربت، والاهتمام والعناية هاهنا في التقديم والتأخير سواء مثله في: "ضرب زيد عمراً، وضرب عمراً زيد"[1].

وهنا نجد ابن الحاجب سار على نهج سيبويه واتفق معه بعض العلماء.

وقد تحدثنا عن حالة تقدم المفعول به على الفعل جوازاً، أما عن حالات تقدمه وجوباً في أربع حالات ذكرها ابن الحاجب بـ: "ووجوباً في أربعة مواضع: الأول سماعي مثل: امرأً ونفسه، و﴿..ٱنتَهُواْ خَيۡرٗا لَّكُمۡۚ ..﴾ [سورة النساء: الآية 171][2].

وانتصاب خيراً وجهه النحاة على أربعة أوجه:

أحدهما: ما ذهب إليه الخليل وسيبويه – وتبعها ابن الحاجب – من أنه منصوب بفعل يلزم إضماره، والتقدير عندهما: انتهوا وأتوا خيراً لكم.

فقد قال سيبويه: "ومما ينتصب في هذا الباب إضمار الفعل المتروك ظاهره: ﴿..ٱنتَهُواْ خَيۡرٗا لَّكُمۡۚ ..﴾ لأنك قد عرفت أنك إذا قلت (انته) أنك تحمله على أمر آخر، فلذلك انتصب، وحذفوا الفعل لكثرة استعمالهم إياه في الكلام"[3].

الثاني: ما ذهب إليه الكسائي وأبو عبيدة من أنه خبر (يكن) المحذوفة، والتقدير عندهما انتهوا يكن الانتهاء خيراً لكم.

وقد ضعف النحويون – بصريون وكوفيون – هذا الوجه، يدلنا على ذلك قول الفراء: "وليس نصبه على إضمار (يكن) لأن ذلك يأتي بقياس يبطل هذا ألا ترى أنك تقول: اتق الله تكن محسناً، ولا يجوز أن تقول: اتق الله محسناً، وأنت تضمر (تكن)، ولا يصح أن تقول: انصرنا أخانا وأنت تريد: تكن أخانا"[4].

(1) الكتاب: 41/1.
(2) سورة النساء: الآية (171).
(3) الكتاب: 143/1.
(4) معاني القرآن: 295/1-296.

الثالث: ما ذهب إليه الفراء من أنه منصوب وصفاً لمصدر منصوب محذوف، والتقدير عنده انتهوا انتهاء خيراً لكم.

الرابع: ما ذكره العكبري عند عرضه لقوله تعالى: ﴿..فَـَٔامِنُواْ خَيۡرٗا لَّكُمۡۚ ..﴾ [سورة النساء: الآية 170][1] بقوله: وقيل هو حال، ومثله: "انتهوا خيراً لكم"[2].

وقد شرح هذه الأوجه بدر الدين موافقاً لرأي المصنف.

وأتبع ابن الحاجب: "وأهلاً وسهلاً": وهي مفعولات كثرت في ألسنتهم فالتزموا حذف الفعل، فوزنه في المفعول به وزن: سَقياً ورَعْياً، في المصادر، والعلة واحدة[3].

وافق بدر الدين هذه المسألة مع ابن الحاجب ولم يذكر أي اعتراض.

وقد قال سيبويه (ت 181ه): "فحذفوا الفعل لكثرة استعمالهم إياه، فكأنه صار بدلاً من "رحبت بلادك وأهلت"[4].

ويرى المبرد (ت 286هـ): "أنها منصوبة على المصدر، أي: رحبت بلادك مرحباً، أي رحباً، وأهلت أهلاً، أي تأهلت تأهلاً، فقدر له فعل وإن لم يكن له"[5].

ثالثاً: المفعول له:

عرفه ابن الحاجب بـ: "المفعول له هو ما فعل لأجله فعل مذكور نحو: ضربته تأديباً، وقعدت عن الحرب جنباً، خلافاً للزجاج فإنه عنده مصدر"[6].

فعقب عليه بدر الدين على "ما فُعل لأجله" قائلاً: "زرتُك لخيرك. أو لزيد" فُعل لأجله فعل مذكور، وليس مفعولانً له والأولى: المصدر الذي فعل لأجله"[7].

---

(1) سورة النساء، الآية (170).
(2) التبيان: 1/ 411.
(3) شرح المقدمة الكافية في علم الإعراب: 408/2.
(4) الكتاب: 149/1.
(5) المقتضب: 217/3-218 ، 157/4.
(6) شرح المقدمة الكافية في علم الإعراب: 491/2.
(7) شرح كافية ابن الحاجب: 144/1.

ونرى بدر الدين موافقاً في استدراكه لسيبويه (181هـ) حيث قال الآخر: "هذا باب ما ينتصب من المصادر لأنه عذر لوقوع الأمر فانتصب لأنه موضوع له ولأنه تفسير لما قبله لم كان؟ وذلك قولك: فعلت ذاك حذار الشر وفعلت ذاك مخافة فلان، وادخار فلا، وفعلت ذاك أجل كذا وكذا، فهذا كله ينتصب لأنه مفعول له كأنه قيل: لم فعلت كذا وكذا؟ فقال: لكذا وكذا، ولكنه لما طرح اللام عمل فيه ما قبله"[1].

واستدرك الرضي (ت 686هـ) على ابن الحاجب قائلاً: "فالحق أن تقول في المفعول له: هو ما فعل لأجله مضمون عامله لئلا ينتقض الحد بنحو قولك: ضربت وقد أعجبني التأديب"[2].

ونرى رأي ابن هشام (ت 761هـ) في تعريفه للمفعول له: أنه لم يذكر أي تعريف للمفعول له، وذكر شروط الخمس واكتفى بتعريف غيره أنه" المصدر القلبي الذي يذكر لبيان ما فُعل الفعل لأجله"، والمراد بكونه قلبياً أنه من أفعال النفس الباطنة كالرغبة، وليس من أفعال الحواس الظاهرة كالضرب والقتل والقراءة والتحديث والمشي والركل"[3].

ومن شروط نصبه قال ابن الحاجب: "وشرط نصبه تقدير (اللام)، وإنما يجوز حذفها إذا كان فعلاً لفاعل الفعل المعلّل ومقارناً له في الوجود.

وشرحها قائلاً: لأن اللام إذا وجدت وجب إعمالها، لأن حروف الجر لا تلغى"[4].

وفي هذا وافقه بدر الدين قائلاً: "يبنيه قوله: "فإنه عنده مصدر"[5].

---

(1) الكتاب: 1/184-186.
(2) شرح الرضي: 1/191-192.
(3) أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك: 2/189.
(4) شرح المقدمة الكافية في علم الإعراب: 2/495.
(5) شرح كافية ابن الحاجب: 1/144.

ونجد الرضي (ت 686هـ) قد قال: "يعني أن تقدير اللام شرط انتصاب المفعول له لا شرط كون الاسم مفعولاً له، فنحو (السمن) و(لإكرامك الزائر) – في قولك: جئتك للسمن ولإكرامك الزائر عنده مفعول له على ما يدل عليه حده، وهذا كما قال في المفعول فيه، أن شرط نصبه تقدير (في). فحده الصحيح هو: المصدر المقدر باللام المعلل به حدث شاركه في الفاعل والزمان"(1).

وقد أضاف ابن هشام (ت 761هـ): من شروط المفعول له:

1- كونه علة: عَرَضاً كان كرغبة، أو غير عَرَض كـ "قعد عن الحرب جنباً".

2- واتحاده بالمعلَّل به وقتاً، فلا يجوز "تأهبت السفر".

3- واتحاده بالمعلَّل به فاعلاً، فلا يجوز "جئتك محبتك إياي".

ومتى فقد المعلَّل شرطاً منها وجب أن يجر بحرف التعليل(2).

رابعاً: المفعول معه:

عرفه ابن الحاجب بـ: "هو المذكور بعد الواو لمصاحبة معمول فعل لفظاً أو معنى، فإن كان الفعل لفظياً وجاز العطف، فالوجهان؛ مثل: "جئتُ أنا وزيدٌ. وزيداً" وإن لم يجز العطف تعين النصب، مثل: "جئت وزيداً""(3).

فاستدرك بدر الدين على: "مذكور بعد الواو .. إلى آخره" " "اختصم وتضارب زيدٌ وعمروٌ" كذلك، وليس مفعولاً معه، والأولى: مذكور فضلة بعد الواو بمعنى "مع" لمصاحبة ... إلى آخره"(4).

وفي ذلك اتفق جمهور النحاة.

وقد عرفه ابن هشام (ت 761هـ): "وهو: اسم، فضلة، تالٍ لواو بمعنى مع، تالية لجملة ذات فعل أو اسم فيه معناه وحروفه، كـ "سرتُ والطريق" و"أنا سائرٌ والنيلَ فخرج باللفظ الأول نحو: "لا تأكل السمك وتشربَ اللبنَ"، ونحو:

---

(1) شرح الرضي: 1/192-193.

(2) أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك: 2/189-190.

(3) شرح المقدمة الكافية في علم الإعراب: 2/497-498.

(4) شرح كافية ابن الحاجب: 1/146.

"سرتُ والشمس طالعةٌ" فإن الواو داخلة في الأول على فعل، وفي الثاني على جملة، وبالثاني نحو: "اشترك زيدٌ وعمروٌ" فالواو عاطفة، وبالثالث نحو "جئت مع زيد" وبالرابع نحو: "جاء زيد وعمرو قبله" وبالخامس نحو: "كل رَجلٍ وضيعتُه" فلا يجوز فيه النصب، وبالسادس نحو: "هذا لك وأباك" فلا يتكلم به، خلافاً لأبي علي. فإن قلت: قد قالوا: "ما أنت وزيداً" و"كيف أنت وزيداً". قلتُ: أكثرهم يرفع بالعطف، والذين نصبوا قدَّروا الضمير فاعلاً لمحذوف لا مبتدأ، والأصل ما تكون؟ وكيف تصنع؟ فلما حذف الفعل وجده برز ضميره وانفصل[1].

وأكمل ابن الحاجب: "وإن كان العامل معنوياً وجاز العطف تعيَّن مثل: ما لزيدٍ وعمروٍ، وإلا تعيَّن النصب مثل: ماَلَك وزيداً، وما شأنك وعَمراً، لأن المعنى: ما تصنع"[2].

فعقب بدر الدين على "فإن كان الفعل معنى، فإن جاز العطف تعيَّن" قائلاً: "لم يتعيَّن، بل هو أولى، نصَّ عليه سيبويه، فيجوز "ما لزيدٍ وعمراً. وعمروٍ" والثاني أولى"[3].

وأكمل بدر الدين[4] استدراكه على "وإلا تعيَّن النصب" جوز الأخفش العطف في مثل: "ما شأنك وعمروٍ؟!؛ لقوله:

فحبُك والضَّحَّاك سيف مهنَّد[5]

في وراية الجر.

وعلى قوله: (لأن المعنى: (مايصنع؟) و(ما يلابس؟)".

قال بدر الدين: "يجوز أن يكون العامل معنى الفعل، ويجوز أن يكون القائم مقامه المتضمن معناه"[1].

---

(1) أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك: 201/2.
(2) شرح المقدمة الكافية في علم الإعراب: 499/2.
(3) شرح كافية ابن الحاجب: 147/1.
(4) المصدر السابق: ص147.
(5)هذا عجز بيت من الطويل، وقائله مجهول، ينظر: شرح المفصل لابن يعيش (48/2، 51)، ومغني اللبيب لابن هشام وشرح شواهده للسيوطي 563 (304).

وفي هذا المقام قال ابن هشام (ت 761هـ)[2]: **للاسم بعد الواو خمس حالات:**

1- وجوب العطف كما في: "كل رجلٍ وضيعتُه" ونحو "اشترك زيدٌ وعمروٌ" ونحو "جاء زيدٌ وعمروٌ قبله".

2- ورجحانه، كـ "جاء زيدٌ وعمرو" لأنه الأصيل، وقد أمكن بلا ضعف.

3- ووجوب المفعول معه، وذلك في نحو: "مالك وزيداً؟" و"مات زيد وطلوع الشمس" لامتناع العطف في الأول من وجهة الصناعة، وفي الثاني من جهة المعنى.

4- ورجحانه نحو "قمتُ وزيداً" لضعف العطف من جهدَ الصناعة.

5- وامتناعهما: كقوله:

لمّا حطْطتُ الرُّحلَ عنها قادرا ... علقتها تبناً وماءً بارداً[3]

أما امتناع العطف فلانتفاء المشاركة، وأما امتناع المفعول معه فلانتفاء المعية. ويجب في ذلك إضمار فعل ناصب للاسم على أنه مفعول به، أي: وسقيتها ماءً"[4].

واستخلصت الباحثة أن: المفعول معه اسم منصوب لا يكون جملة ولا شبه جملة، وقبله واو تدل على المصاحبة وقبل الواو جملة فيها فعل أو ما يشبهه.

خامساً: المفعول فيه:

عرفه ابن الحاجب بـ: "هو ما فعل فيه فعل مذكور من زمان أو مكان، وشرط نصبه تقدير (في)، وظروف الزمان كلها تقبل ذلك، وظرف المكان إن كان مبهماً قُبل، وإلا فلا، وفسِّر المُبهم بالجهات الست، وحمل عليه "عند" و"لدى" وشبههما؛ لإبهامهما، ولفظ "مكان" لكثرته، ونما بعد "دخلت" نحو: "دخلت الدار" على الأصح، وينصب بعامل مضمر وعلى شريطة التفسير"[5].

---

(1) شرح كافية ابن الحاجب: 148/1.
(2) أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك: 203/2.
(3) البيت من الكامل، وهو مجهول القائل، وهو في شرح ابن عقيل (541/2).
(4) أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك: 204/2-209.
(5) شرح المقدمة الكافية في علم الإعراب: 484/2-490.

أما بالنسبة للرضي (ت 686هـ) فقد أورد اعتراضه: "يعني بقوله (فعل مذكور): الحدث الذي تضمنه الفعل المذكور، لا الفعل الذي هو قسم الاسم والحرف، وذلك لأنك إذا قلت: ضربت أمس، فقد فعلت لفظ (ضربت) اليوم، أي تكلمت به اليوم، و(الضرب) الذي هو مضمونه فعلته أمس، فـ (أمس)، ما فعل فيه الضرب (ضرب)"[1].

وعن نصب المفعول فيه بتقدير (في)، فاعترض الرضي قائلاً: "فالأولى أن يقال: هو المقدر بـ (في) من زمان أو مكان فعل فيه فعل مذكور"[2].

وأكمل بدر الدين استدراكه على قول ابن الحاجب "كلها تقبل ذاك" معقباً: "مذ" و"منذ" إذا كانا اسمين لا يقبلانه. والأجود في ظرف المكان: أنه كل ما لا يُتصور معناه إلا بإضافته إلى غيره لفظاً أو نية، وهذا يعم جميعها. والأصالة في "عند" و"لدى" و"مكان" في الظرفية أوْلى؛ لأن إبهامها أشد، فلا وجه لجعلها فروعاً محمولة على الأصل"[3].

أما الرضي (ت 686هـ) فقدم اعتراضه على لفظ الجهات الست قائلاً: "ولا ينبغي للمصنف هذا على الإطلاق، فإن لفظ (مكان) لا ينتصب إلا بما فيه معنى الاستقرار، فلا يقال: كتبت المصحف مكان ضرب زيد، وينبغي على قول هؤلاء الأكثرين أن تحمل المقادير الممسوحة على الجهات الست لمشابهتها لها في الانتقال، فإن تعيين ابتداء الفرسخ مثلاً لا يخص موضعاً دون موضع، بل يتحول ابتداؤه وانتهاؤه كتحول الخلف قدام، واليمين شمالاً"[4].

---

(1) شرح الرضي: 183/1.
(2) المصدر السابق: ص184.
(3) شرح كافية ابن الحاجب: 143/1.
(4) شرح الرضي: 184/1.

ثم أتبع بدر الدين يستدرك على ابن الحاجب في قوله: "وما بعد (دخلت الدار)" فقال: "الأصح" أنه مفعول به، وإذا عُدِّي بنفسه فحرف الجر مراد فيه؛ لأنه تارة يتعدى بـ "إلى" وتارة بـ "في"[1].

ونرى المبرد (ت 286هـ): "فأما (دخلت البيت) فإن (البيت) مفعول، تقول: البيت دخلته. فإن قيل: فقد أقول: دخلت فيه، قيل: هذا كقولك: عبد الله نصحت له ونصحته .. فتعديه إن شئت بحرف، وإن شئت أوصلت الفعل ... ألا ترى أن (دخلت) إنما هو فعلته وأوصلته إلى (الدار) لا يمتنع منه ما كان مثل (الدار)، تقول: دخلت المسجد، ودخلت البيت، قال الله تعالى: ﴿.. لَتَدْخُلُنَّ ٱلْمَسْجِدَ ٱلْحَرَامَ إِن شَآءَ ٱللَّهُ ..﴾ [سورة الفتح: الآية 27][2]، فهو كقولك: عمرت الدار، وهدمت الدار، وأصلحت الدار؛ لأنه فعل وصل منك إليها مثل: ضربت زيداً"[3].

(1) شرح كافية ابن الحاجب: 143/1.
(2) سورة الفتح، الآية (27).
(3) المقتضب: 4/337-339.

المبحث الخامس

الاستدراك على النداء وتوابعه

أ- المنادى:

المنادى نوع من المفعول به منصوب بفعل محذوف تقديره "أنادي أو أدعـو"، **وفي هذا السياق عرفه ابن الحاجب (ت 646هـ)**: "المنـادى وهـو المطلـوب إقبالـه بحرف نائب مناب (أدعو) لفظاً أو تقديراً"(1).

وهنا استدرك بدر الدين عليه قائلاً: "نائب الشــيء قـائم مقامـه، فوجـوب حذف العامل مع وجود نائبه تخالُفٌ لفظاً. والجواب: أنه نائب لفظـاً لا عمـلاً؛ لأن الضمير إذا ولي عامله وجب إيصاله، ولم يقولوا: "إياك"، بل "يا إياك" فدل على أنه غير عامل"(2).

ورأى سيبويه (ت 181هـ): "ومما ينتصب في غير الأمر والنهي عـلى الفعـل المتروك إظهاره قولك: يا عبد الله، والنداء كله، حذفوا الفعل لكثرة اسـتعمالهم هـذا في الكلام، وصار (يا) بدلاً من اللفظ بالفعل، ك

(يا) قال: يا أريد عبد الله، فحذف (أريد) وصار (يا) بدلاً منها"(3).

وذهب الجمهور مذهب سيبويه متفقين مع تعريف المصنف.

وأكمل ابن الحاجب تعريفه عن المنادى بـ: "ويُبنى على مـا يُرفـع بـه إن كـان مفرداً معرفة مثل: يا زيدُ، ويا رجُلُ، ويا زيدان ويا زيدون"(4).

---

(1) شرح المقدمة الكافية في علم الإعراب: 409/2.
(2) شرح كافية ابن الحاجب: 125/1.
(3) الكتاب: 303/1.
(4) شرح المقدمة الكافية في علم الإعراب: 412/2.

وهنا عقَّب بدر الدين عليه قائلاً: "أجود من قولهم: "وعلى الضم" ليدخل فيه التثنية والجمع، وهذا إن كان معرب الأصل، وإلا فـ "لكاع" و"فُجار" باقٍ على لفظه، ويقدَّر فيه ما يرتفع به ولذلك يقول: "يا لكاع قائمة"[1].

ونجد الأنباري (ت 577هـ) قال: "ذهب الكوفيون إلى أن الاسم المنادى المعرف المفرد معرب مرفوع بغير تنوين. وذهب الفراء من الكوفيين إلى أنه مبني على الضم وليس بفاعل ولا مفعول. وذهب البصريون إلى أنه مبني على الضم وموضعه النصب لأنه مفعول"[2].

لذا نجد ابن الحاجب يخالف رأي العلماء أما من وافقه فهو ابن هشام (ت 761هـ) وما بعده من المتأخرين.

وأتبع ابن الحاجب قائلاً: "ويخفض بلام الاستغاثة؛ مثل: "يا لزيد"، ويفتح لإلحاق ألفها، ولا لام فيه؛ مثل: "يا زيداه". وينصب ما سواهما؛ مثل: "يا عبدالله" و"يا طالعاً جبلاً" و"يا رجلاً" لغير معيَّن"[3].

وهذا معنى قول سيبويه (ت 181هـ): "... وزعم الخليل أن هذه اللام بدل من الزيادة التي تكون في آخر الاسم إذا أضفت نحو قولك: يا عجباه، ويا بكراه، إذا استغثت أو تعجبت، فصار كل واحد منهما يعاقب صاحبه"[4].

وقال ابن السراج (ت 316هـ): "وإنما أعربت النكرة ولم تبن لأنها لم تخرج عن بابها إلى غير بابها كما خرجت المعرفة"[5].

---

(1) شرح كافية ابن الحاجب: 125/1.
(2) الإنصاف: أبوالبركات بن الأنباري، تح: جودة مبروك محمد مبروك، مكتبة الخانجي – القاهرة، ط1: 323/1.
(3) شرح المقدمة الكافية في علم الإعراب: 414/2-415.
(4) الكتاب: 320/1.
(5) أصول النحو: 404/1.

وقد ارتأت الباحثة إلى أن العامل في النداء حرف النداء لا الفعل المقدر، وحسب ما ذكره العلماء ينقسم المنادى إلى قسمين: قسم معرب، وقسم مبني على ما يرفع به **وهو نوعان:**

أ- العلم المفرد: مثل يا عليُّ أقبل.

ب- النكرة المقصودة: وهي النكرة التي تقصد قصداً في النداء وتبنى على ما ترفع به، مثل: يا رجلُ أقبل، يا رجلان أقبلا.

ب- توابع المنادى المبني:

أكمل ابن الحاجب عن توابع المنادى فقال: "وتوابع المنادى المبني المفردة من التأكيد والصفة وعطف البيان والمعطوف بحرف الممتنع دخول (يا) عليه، ترفع على لفظه، وتنصب على محله"[1].

وعلل ابن الحاجب لذكره مبحث التوابع في باب النداء بقوله: "... وإنما ذكرها ها هنا مع كونها لها أبواب تذكر فيها لأن لها مع المنادى خصائص ليست مع غيره، فكان ذكرها مع المنادى أولى بها"[2].

واستدرك بدر الدين على كلام ابن الحاجب قائلاً: "وقوله: "وتوابع المبنى المفردة .. إلى آخره". "لكاع" لا يُرفع تابعه على لفظه، لكن مراعاة لمحلِّه بالنداء، وينصب مراعاة لمفعوليته"[3].

كما اعترض الرضي (ت 686هـ) قائلاً: "كان عليه أن يقول: توابع المنادى المبني غير المستغاث الذي في آخره زيادة الاستغاثة، فإن توابعه لا ترفع نحو: يا زيداه، وعمراً، ولا يجوز: وعمرو، لأن المتبوع مبني على الفتح. وكذا توابع المنادى الجرور باللام لا تكون إلا مجرورة تقول: يا لزيد وعمرٍو، ولا يجوز رفعها أو نصبها لظهور إعراب المتبوع"[4].

(1) شرح المقدمة الكافية في علم الإعراب: 2/416-217.
(2) شرح الوافية: 1/148.
(3) شرح كافية ابن الحاجب: 1/126.
(4) شرح الرضي: 1/139.

وأكمل ابن الحاجب التعريف: "والخليل[1] في المعطوف يختار الرفع، وأبو عمرو[2]، وأبو العباس[3] إن كان كـ (الحسن) فكالخليل وإلا فكأبي عمرو، والمضافة تنصب، والبدل والمعطوف غير ما ذكر حكمه حكم المستقل مطلقاً"[4].

فعقَّب عليه بدر الدين قائلاً: وقوله: كـ (الحسن). التمثيل بـ "الكريم" و"المسلم" مما يُعرف تجدُّد الألف واللام فيه أولى؛ لأن "الحسن" إذا كان علماً كان (كالصَّعق)[5].

أما لرأي المبرد (ت 286هـ) فقد قال: "... فإن عطفت اسماً فيه ألف ولام على مضاف أو مفرد فإن فيه اختلافاً، أما الخليل وسيبويه والمازني فيختارون الرفع فيقولون: يا زيد والحارث أقبلا.

وحجة من اختار الرفع أن يقول إذا قلت: يا زيد والحارث، فإنما أريد: يا زيد ويا حارث فيقال لهم: قولوا: يا الحارث، فيقولون: هذا لا يلزمنا لأن الألف واللام لا تقع إلى جانب حرف النداء، وأنتم إذا انصبتموه لم توقعوه أيضاً ذلك الموقع، فكلانا في هذا سواء.

وإنما جوزت لمفارقتها حرف الإشارة كما تقول: كل شاة وسخلتها بدرهم، ورب رجلٍ وأخيه، ولا نقول: كل سخلتها، ولا رب أخيه، حتى تقدم النكرة"[6].

---

(1) هو أبو عمرو بن عمار عبدالله المازني المصري، أحد القراء السبعة المشهورين، واختلف في اسمه على أحد وعشرين قولاً، وسبب ذلك أنه كان لجلالته لا يسأل عنه وكان إمام البصرة في القراءة في القراءات واللغة، مات سنة أربع – وقيل تسع – وخمسين ومائة، ينظر في ترجمته: أخبار النحويين البصريين ص22، مراتب النحويين ص33، طبقات النحويين واللغويين ص28، طبقات القراء 288/1، نزهة الألباء ص24، وفيات الأعيان 133/1، أنباء الرواة 341/1.

(2) هو محمد بن يزيد بن عبدالأكبر الأذدي البصري، أبو العباس المبرد، ينظر في ترجمته: أخبار النحويين البصريين ص72، نزهة الألباء ص217، وفيات الأعيان 495/1، إنباه الرواة على أنباه النحاة، جمال الدين القفطي (المتوفى: 646هـ)، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، القاهرة: دار الفكر العربي، ط1، 1406 هـ - 1982م، 241/3، طبقات القراء 280/2، بغية الوعاة 269/1، معجم المؤلفين 114/12، الأعلام 15/8.

(3) هو محمد بن يزيد بن عبد الأكبر الأذدي البصري، أبو العباس المبرد، تمت الترجمة له مسبقاً.

ينظر في ترجمته: أخبار النحويين البصريين ص72، مراتب النحويين ص135، نزهة الألباء ص217، وفيات الأعيان 495/1، أنياة الرواة 241/3، طبقات القراء 280/2، بغية الوعاة 269/1، معجم المؤلفين 114/12، الأعلام 15/8.

(4)شرح المقدمة الكافية في علم الإعراب: 418/2-421.

(5)شرح كافية ابن الحاجب: 126/1.

(6) المقتضب: 212/4-213.

وأما جهة من اختار النصب فقد عللها المبرد أيضاً بـ: "أنهم قالوا: نرد الاسم بالألف واللام إلى الأصل كما نرده بالإضافة والتنوين إلى الأصل، فيحتج عليهم بالنعت الذي فيه الألف واللام، وكلا القولين حسن، والنصب عندي حسن على قراءة الناس"[1].

وشرح ابن الحاجب قوله: "والمضاف تنسب؛ أي المضافة معنوية"[2].

فاعترض عليه بدر الدين في لفظ الإضافة معقباً: "بل في الإضافة اللفظية وجهان: الرفع على اللفظ، والنصب على المحل نقول: "يا زيد الحسن الوجه" رفعاً ونصباً"[3].

وأتبع ابن الحاجب تعريفه لتوابع المنادى بـ: "والعلم الموصوف بـ "ابن" مضافاً إلى علم آخر يختار فتحه، وإذا نودي المعرف باللام قيل: "يا أيها الرجل" و"يا هذا الرجل" و"يا أيهذا الرجل" والتزموا رفع "الرجل"؛ لأنه هو المقصود بالنداء وتوابعه؛ لأنها توابع معرب، وقالوا: يا اللهُ خاصة"[4].

وقد تدارك عليه بدر الدين[5] **قائلاً:** "وقوله: "الموصوف بـ (ابن) يختار فتحه". "قال شيخنا: المختار ضمه، لاحتياج فتحه إلى اعتذار"، لم يذكر المصنف والزمخشري (ت 538هـ): "ياذا" و"يا هذا" من غير صفة، **وهو جائز كقول الشاعر:**

أيُّهذانِ كُلا زادكما ودعاني واغِلاً فيمن يَغِلْ[6]

---

(1) المصدر السابق: ص212-213.
(2) شرح المقدمة الكافية في علم الإعراب: 421/2.
(3) شرح كافية ابن الحاجب: 126/1.
(4) شرح المقدمة الكافية في علم الإعراب: 423/2-424.
(5) شرح كافية ابن الحاجب: 127/1.
(6) البيت من الرمل، وقائله مجهول، وهو في: مجالس ثعلب (52)، وشذور الذهب (154)، وشرح شواهد الألفية للعيني (239/4)، وهمع الهوامع (175/1)، والدرر اللوامع (152/1)،وفيه: "وغل" بدل: "يغل". وشرح الأشموني (153/3).

كما اتفق بدر الدين[1] مع ابن الحاجب في تعليله لتوابعه مستشهداً **بقول الشاعر:**

أيها الجاهل ذو التَّنزي لا توعِدَني جُبَّةً بالنكز[2]

كما أكمل بدر الدين[3] تعقيبات على لفظ "يا الله" خاصةً بـ: يجوز قطع الهمزة ووصلها وهو الأقيس وقوله: "خاصة": أي في الاختيار عند البصريين، وجوَّزه في غيره الكوفيون مطلقاً والبصريون اضطراراً **كقوله:**

من أجلك يا التي تيمَّتِ قلبي وأنتِ بخيلةٌ بالوصل عني[4]

وأكمل ابن الحاجب: "ولك في مثل:

يا تيمُ تيم عَدِيٌّ لا أبالكم لا يلقينكم في سوءة عمر[5]

الضم والنصب"[6].

فعقَّب عليه بدر الدين[7] **في مثل:** "يا تيمُ تيمَ عديٌّ .. إلى آخره". إذا ضم الأول، فالثاني: إما بدل وإما عطف بيان أو مستأنف أو بإضمار "أعني". وإن فُتح؛ فإما أنه مضاف إلى "عدي" الظاهر والثاني توكيداً، أو إلى مقدرٍ أغنى عنه الظاهر؛ **كقوله:**

بين ذراعَي وجبهةَ الأسد[8]

---

(1) شرح كافية ابن الحاجب: 127/1.
(2) البيت من الرجز، وقائله: رؤية بن العجاج، وهو في ديوانه (63). وفي: الكتاب (308/1)، والمقتضب (218/4)، وأماليا بن الشجري (121/2-300)، وشرح المفصل لابن يعيش (138/6)، وشرح العيني (219/4).
(3) شرح كافية ابن الحاجب: 127/1.
(4) البيت من الوافر؛ وقائله مجهول، وهو في ديوانه (285) وفي الكتاب (197/2)، والمقتضب للمبرد (241/4)، والإنصاف لابن الأنباري (209)، وشرح المفصل لابن يعيش (8/2)،وخزانةالأدب (358/1).
(5) البيت من بحر البسيط، وقائله جرير، والبيت في الكتاب (26/1، 413)، والمقتضب (229/4)، والجمل للزجاجي (170)، والخصائص لابن جني (345/1)، وأماليا بن الشجري (83/2).
(6) شرح المقدمة الكافيةفي علم الإعراب: 427/2.
(7) شرح كافية ابن الحاجب: 128/1.
(8) جزء بيت من البسيط، وقائله أرطأة بن سهيلة، وهو في دلائل الإعجاز (268) أو مركباً مع "تيم" الثاني، كـ "خمسة عشر"، ثم أضيف المركب إلى "عدي"، وعلى هذا يكون مفتوحاً لا منصوباً، كـ "خمسة" في "خمسة عشر".

ج- المنادى المضاف إلى ياء المتكلم:

وعنه قال ابن الحاجب: "والمضاف إلى ياء المتكلم يجوز فيه: يا غلامِيَ ويا غلامِي ويا غلامَ ويا غلاماً، وبالهاء وقفاً"(1).

فاستدرك عليه بدر الدين قائلاً: "هذا في غير المعتل؛ فإن المعتل تثبت فيه الياء لزوماً؛ إما مدغمة في المنقوص مثل: "قاضي"، أو المفتوحة في المقصور؛ مثل: "موساي". أما مراتب الوجوه: فالأصل ثبوت الياء مفتوحة ثم ساكنة ثم قلبها ألفاً، ثم حذفها وكسر ما قبلها، ثم فتح ما قبلها عوضاً عن الألف، ثم ضمة، وهو أبعدها، وعلته: فيه الإضافة؛ مثل: "كل""(2).

أما عن سيبويه (ت 181هـ) فقد قال: "اعلم أن ياء الإضافة لا تثبت في النداء كما لم يثبت التنوين في المفرد؛ لأن ياء الإضافة في الاسم بمنزلة التنوين لأنها بدل من التنوين، وصار حذفها لكثرة النداء في كلامهم حيث استغنوا بالكسرة عن الياء .. وذلك قولك: يا قوم لا بأس عليكم"(3).

وقال المبرد (ت 286هـ): "وحجة من أثبتها أنها اسم بمنزلة (زيد)، فقولك: يا غلامي، بمنزلة يا غلام زيد، فلما كان اسماً – والمنادى غيرها – تثبت.

ومع هذا أنه من قال: يا غلام – في الوصل – فإنما يقف على الميم ساكنة فيلتبس المفرد بالمضاف، فإن رام الحركة فإن ذلك دليل غير بين؛ لأنه عمل كالإيماء"(4).

أما عن الرضي (ت 686هـ) فقد اعترض: "اختلف في ياء المتكلم، فقال بعضهم: أصلها الفتح لأن واضع المفردات ينظر إلى الكلمة حال إفرادها دون تركيبها، فكل كلمة على حرف واحد كواو العطف وفائه وباء الجر ولامه وياء المتكلم أصلها الحركة لئلا يبتدأ بالساكن، وأصل حركتها الفتح لأن الواحد –

(1) شرح المقدمة الكافية في علم الإعراب: 430/2.
(2) شرح كافية ابن الحاجب: 129/1.
(3) الكتاب: 316/1.
(4) المقتضب: 247/4.

ولاسيما حرف العلة – ضعيف لا يحتمل الحركة الثقيلة من الضمة والكسـرة، وقال بعضهم: أصلها الإسكان، وهو أولى لأن السكون هو الأصل"[1].

وتابع ابن الحاجب عن المنادى المضاف إلى اليـاء فقـال: "وقـالوا: يـا أبي ويـا أمي، ويا أبتِ ويا أمتِ، فتحاً وكسراً، وبالألف دون الياء"[2].

وقد اتفق بدر الدين مع ابن الحاجب، فقد وافق ابن الحاجـب كـلام سـيبويه وابن مالك وغيرهما في هذه المسألة.

وأكمل ابن الحاجب قائلاً: "و"يا ابن أمَّ" و"يا ابن عمَّ" خاصة؛ مثـل: بـاب (يا غلامي).

وقالوا: "يا ابن أمِّ" و"يا ابن عمِّ" "[3].

وادارك بدر الدين على كلام ابن الحاجب بـ: "قوله: "خاصة"؛ أي: دون كل مضاف إلى مضاف إلى الياء، فإن الياء تثبت فيه – قولاً واحداً – مفتوحة أو ساكنة.

وتابع استدراكه على مثل: باب "غلامي" بـ: "فيه سهو؛ فإن باب "غلامـي" يجوز فيه أوجه وإن كان بعضها أبعد من بعض، وهي: فتح الياء، وسكونها وحذفها بكسر ما قبلها، وإبدالها ألفاً، وإلحاق الألف هاء السكت، ولا تجـري هـذه الوجـوه كلها في "يا ابن أمّ" و"يا ابن عمّ"؛ إذ لا يجوز فيها إثبات اليـاء سـاكنة أو متحركـة، لأن الأصل فيها تُرك لزوماً لكثرتها، وإذا فتحت الميم كانت عند – سيبويه – مركبة كـ "خمسة عشَر"[4].

د- الترخيم:

يجوز ترخيم المنادى أي حذف حرف من آخره أو أكثر إن كان علماً مفـرداً أو نكرة مقصودة، ولك في الترخيم إما أن تتركه عـلى أصـله فتقـول (يـا فـاطمَ) أو أن تراعي موقعه باعتباره منادى فتضبط الحرف الأخير بالبناء على الضمة (يا فاطمُ).

---

(1) شرح الرضي: 147/1.
(2) شرح المقدمة الكافية في علم الإعراب: 432/2.
(3) المصدر السابق: 433/2.
(4) شرح كافية ابن الحاجب: 129/1-130.

وهنا عرفه ابن الحاجب بـ: "وترخيم المنادى جائز وفي غيره ضرورة، وهو حذف في آخره تخفيفاً وشرطه أن لا يكون مضافاً"[1].

فعقَّب عليه بدر الدين حول: قال في الترخيم: "وفي غير ضرورة". بقوله: "إنما يجوز في الضرورة ما يجوز ترخيمه في النداء، فجازت علماً (يجوز ترخيمه في النداء ويجوز في الضرورة، وصفة لا يجوز ترخيمه في النداء، فلا يجوز في الضرورة)"[2].

وقد وافق المصنف كلام سيبويه (ت 181هـ) حيث قال: "واعلم أن الترخيم لا يكون إلا في النداء إلا أن يضطر شاعر"[3].

وأكمل بدر الدين[4] تعقيبه على ابن الحاجب في شرط (أن لا يكون مضافاً) بـ: "أي: عند البصريين، وجوَّزه الكوفيون؛ فقالوا: "يا عبد الرحم". و"الرحي"، في ترخيم "عبد الرحمن" و"الرحيم" مستدلين بقوله:

أيا عُروَ لا تبعد فكلَّ ابن حرَّةٍ … سيدعوه داعي ميتةٍ فيجيب[5]

وقد وافق ابن الحاجب كلام العلماء، وأكمل ابن الحاجب: "ولا مستغاثاً ولا جملة"[6].

ثم أتبع بدر الدين استدراكه على ابن الحاجب قوله "ولا جملة" بـ" "نص سيبويه على جوازه، فقال: إذا نسب إلى "برق نحره" و"تأبط شراً" قلت: "برقي" و"تأبطي"؛ لأن بعض العرب تقول: "يا برق" و"يا تأبط"[7].

---

(1) شرح المقدمة الكافية في علم الإعراب: 435/2.
(2) شرح كافية ابن الحاجب: 131/1.
(3) الكتاب: 329/1.
(4) شرح كافية ابن الحاجب: 131/1.
(5) البيت من الطويل؛ وقائله مجهول، والبيت ورد في: أمالي ابن الشجري (129/1)، والإنصاف لابن الأنباري (348)، وشرح المفصل لابنيعيش(20/2)، وشرح شواهد شروح الألفية للعيني (287/4)، وخزانة الأدب (377/1)، والتصريح بمضمون التوضيح (184/2).
(6) شرح المقدمة الكافية في علم الإعراب: 437/2.
(7) شرح كافية ابن الحاجب: 131/1.

وقال سبيويه (ت 181هـ): "ولا ترخم مستغاثاً به إذا كان مجروراً؛ لأنه بمنزلة المضاف إليه"[1].

وقال الرضي (ت 686هـ): "وإنما لم يرخم المستغاث المجرور باللام لعدم ظهور أثر النداء فيه من النصب أو البناء"[2].

وأكمل ابن الحاجب التعريف: "ويكون إما علماً زائداً على ثلاثة أحرف، وإما بتاء التأنيث، فإن كان في آخره زيادتان في حكم الواحد كـ: "أسماء" و"مروان"، أو حرف صحيح قبله مدة – وهو أكثر من أربعة أحرف – حذفتا، وإن كان مركباً حذف الاسم الأخير، وإن كان غير ذلك، فحرف واحد، وهو في حكم الثابت على الأكثر، فيقال: "يا حار" و"يا ثمو" و"يا كروَ"، وقد يجعل اسماً برأسه؛ فيقال: "يا حارِ" و"يا ثمي" و"يا كرا"[3].

فاستدرك بدر الدين عليه في قوله: "زائداً على ثلاثة أحرف" فقال: "أي: عند الأكثر، وجوزه الفرَّاء في الثلاثي المتحرك وسطه".

وقد اتفق معظم جمهور البصريين والكوفة مع العالمين.

ثم أتبع بدر الدين استدراكه على قول ابن الحاجب "أو بتاء تأنيث". "عطفاً على "علماً" لأن الذي بتاء تأنيث لا تشترط فيه العلمية، بل يجوز في "ثبة" – نكرة – "يا ثبَ" ومعنى ثبة: جماعة من جماعة، فكل ذي تاء تأنيث يجوز ترخيمه بحذفها وإن بقي على حرفين؛ لأنها كالكلمة الزائدة فأشبهت المركب"[4].

وفي ذلك وافق العالمين جمهور النحاة.

وقال بدر الدين معقباً على: "أو حرف صحيح" بـ" "لو سميت بـ "معدي" أو بـ "مهداء" حذفت في ترخيمه حرفين، وليس آخره حرفاً صحيحاً، أما "معدي"

---

(1) الكتاب: 437/2.
(2) شرح الرضي: 150/1.
(3) شرح المقدمة الكافية في علم الإعراب: 438/2-444.
(4) شرح كافية ابن الحاجب: 131/1-132.

فظاهر، وأما "مهداء" فلأن أصله: "مهداي" فقلبت الياء همزة للمدة قبلها، ولو قال: "حرف أصلي" لسلم[1].

وهنا نجد الرضي وافق بدر الدين في استدراكه فقد اعترض الرضي بقوله: "كان عليه أن يقول: حرف صحيح غير تاء التأنيث قبله مدة زائدة، وذلك لأنه لا يحذف في نحو: "عفرتاه" و"سعلاة" إلا التاء وحدها، وذلك لكونها كلمة واحدة وإن كانت على حرف، فاكتفى بها"[2].

وقد وافق جمهور النحاة كلام ابن الحاجب.

هـ- **الندبة**:

والندبة من أنواع النداء؛ لأنها نداء موجه للمتفجّع عليه أو المتوجع منه، ويعرب المندوب منادى وله أحكامه من حيث البناء والإعراب.

وقد عرفها ابن الحاجب بـ: "وقد استعملوا صيغة النداء في المندوب، وهو المتفجَّع عليه بـ (يا) أو (وا)، واختص بـ (وا) وحكمه في الإعراب والبناء حكم المنادى ولك زيادة الألف في آخره"[3].

وعقَّب عليه بدر الدين قائلاً: "إنما تجوز الندبة بـ "يا" عند أمن اللبس بالنداء، فإن كان .. تعينت "وا""[4].

وأتبع بدر الدين[5] استدراكه على قول ابن الحاجب "واختص" بـ (وا)" بـ: "ظاهره: أي: لم يستعمل في غيره، وقد سمع عن العرب: "وامصيبتاه" وشبهه، وليس بندية. وقد تكون "وا" للتعجب؛ **كقول الشاعر**:

وَا بأَبِي أنتِ وفوكِ الأشنبُ　　　كأنما ذُرَّ عليه الزرنب[6]

---

(1) شرح كافية ابن الحاجب: 132/1.
(2) شرح الرضي: 151/1-152.
(3) شرح المقدمة الكافية في علم الإعراب: 499/2-450.
(4) شرح كافية ابن الحاجب: 133/1.
(5) المصدر السابق: 133/1.
(6) البيت من الرجز؛ وقائله مجهول؛ وهو في: مغني اللبيب لابن هشام وشرح شواهده للسيوطي 369 (266)، وشرح العيني (210/4)، والتصريح بمضمون التوضيح (197/2)، وهمع الهوامع (106/2)، والدرر

وفي ذلك اتفق العلماء، ثم أتبع ابـن الحاجـب: "فـإن خفـت اللـبس قلـت: "وَاغُلامكيه. واغلامكموه" ولك الهاء في الوقف"[1].

واستدرك بدر الدين على كلام ابن الحاجب بـ: "أي: لبس المثنـى بـالمجموع؛ قلت: "وأغلامكموه". أو لبس المخاطبة بالمخاطب؛ قلت: واغلامكيـه". أو لـبس الغائب بالغائبة؛ قلت: "واغلا مهوه"، ولفظه غير وافٍ بذلك"[2].

وقال المبرد (ت 286هـ): "هذا باب ما تكون ألف الندبة تابعـة فيـه لغيرهـا فراراً من اللبس بين المذكر والمؤنث، وبين الاثنين والجمع"[3].

وهنا نجد التوافق بين بدر الدين والعلماء.

وأتبع ابن الحاجب: "ولا يُندب إلا المعروفُ فلا يقـال: وارجُـلاهُ، وامتنـع: وازيدُ الطويلاه خلافاً ليونس"[4].

وأيَّده بدر الدين[5] **في ذلك فقال:** "قد صح في الحـديث قـول أخـت عبـد الله بن رواحة[6] تندبه: "واجبلاه"[7].

وهنا استدرك الرضي (ت 686هـ) على المصنف: "هذا الذي ذكر في المتفجع عليه، وأما المتفجع منه فإنك تقول: وامصيبتاه، وليست بمعرفة"[8].

كما أتبع بدر الدين استدراكه على "وامتنع (وازيـد الطـويلاه)": "أي: عنـد سيبويه، ولا وجه للمنع، وقد جاء عنهم: "واجمجمتي الشاميتيناه". ونحو قـولهم: "وامن حفر بئر زمزماه" "[9].

وعن سيبويه فقال: "وزعم الخليل رحمه الله أن هذا خطأ"[1].

اللوامع (139/2)، وشرح الأشموني (198/3)، ولسان العرب، مادة (ز. ر. ن. ب) وهو نبت طيب الرائحة.

(1) شرح المقدمة الكافية في علم الإعراب: 451/2.

(2) شرح كافية ابن الحاجب: 133/1.

(3) المقتضب: 274/4.

(4) شرح المقدمة الكافية في علم الإعراب: 452/2.

(5) شرح كافية ابن الحاجب: 134/1.

(6)هي عمرة بنت رواحة.

(7) هو عبد الله بن رواحة بن ثعلبة الأنصاري من الخزرج، استخلفه النبي ﷺ على المدينة في إحدى غزواته، توفي في غزوة مؤتة (8هـ - 629م).

(8) شرح الرضي: 158/1.

(9) شرح كافية ابن الحاجب: 134/1.

وابن هشام (ت 761هـ) فقد قال: ويحذف لهذه الألف ما قبلها من ألفٍ؛ نحو: (واموساه) أو تنوين في صلة؛ نحو: (وامن حفر بئر زمزماه)، وحذف التنوين هذا واجب على مذهب البصريين لالتقاء الساكنين، وللكوفيين في المندوب المنون وجهان: حذف التنوين كالبصريين، والثاني الإبقاء على التنوين مع تحريكه بالفتح لألف الندبة؛ نحو: (واحر قلباه)، أو كسر التنوين فتقلب الألف ياء لمجيئها بعد كسر: (واحر قلبنيه)"[2]...

و- حذف حرف النداء:

قال ابن الحاجب عن حذف حرف النداء: "ويجوز حذف حرف النداء إلا مع اسم الجنس والإشارة والمستغاث والمندوب نحو: قوله تعالى: ﴿ يُوسُفُ أَعْرِضْ عَنْ هَٰذَا ..﴾ [سورة يوسف: الآية 29][3]، وأيها الرجل"[4].

وقد عقَّب بدر الدين عليه بقوله: "قد روي عن النبي ﷺ: "اشتدي أزمةُ تنفرجي"[5]، وحكاية عن موسى عليه السلام: "ثوبي حجُر"[6]. وهما اسم جنس، ثم لو سُلم فشرطه أن يكون مفرداً؛ فإن "غلام زيد" لاي خرج بإضافته عن كونه اسم جنس لـ: "غلمان زيد".

قلتُ "بدر الدين" كذا قال شيخنا: وفي كون "أزمة" و"حجر" المذكورين اسم جنس نظر؛ لأن المقصود بهما معيَّن"[7].

---

(1) الكتاب: 226/2.
(2) أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك: 53/4.
(3) سورة يوسف، الآية (29).
(4) شرح المقدمة الكافية في علم الإعراب: 454/2.
(5) الحديث في "الفردوس بمأثور الخطاب للحافظ الديلمي عن علي رضي الله عنه (1731) وذكره الحافظ ابن حجر في لسان الميزان (1214/2)، في ترجمة الحسينبن عبد الله بن ضميرة وقال عنه: "كذبها بن مالك"،وقال أبو حاتم: "متروك الحديث، كذاب ..." إلى آخر ماذكره من أقوال الأئمة في تضعيفه.
(6) جزء من حديث أخرجه البخاري؛ كتاب أحاديث الأنبياء، باب بدون ترجمة (502/6) برقم (3404)، ومسلم كتاب الحصن، باب جواز الاغتسال عرياناً (267/1)، وأحمد في المسند (315/2، 318، 392، 515، 535).
(7) شرح كافية ابن الحاجب: 135/1.

ووافق بدر الدين[1] ابن الحاجب في جواز حذف حرف النداء قبل اسم الإشارة بدليل قول الشاعر "ذو الرمة":

إذا هَمَلتْ عَيْني لهُ قال صاحبي   بَنِفسِكَ هذا الوعةٌ وغرامُ[2]

أي: يا هذا.

وقد اتفق معه جمهور النحاة.

ثم أتبع ابن الحاجب قائلاً: "وشذَّ "أصبح ليلُ" و"افتدِ مخنوقَ" و"أطرق كرا"، وقد يحذف المنادى لقيام قرينة جوازاً مثل: "ألا يا اسجدوا""[3].

فعقَّب عليه بدر الدين قائلاً: "هذا بناءً على ما تقدَّم من منعه حذفه من اسم الجنس – ويقال: في "أطرِقْ كرا" ثلاثة أوجه: من الشذوذ حذف حرف النداء، وهو اسم جنس، وترخيمه، وليس علماً، وجعله المبرد برأسه على تلك اللغة[4].

وأتبع بدر الدين[5] تعقيبه على جواز حذف المنادى فقال: "إنما جوز ذلك مع مع "يا" خاصة دون غيرها من حروف النداء، ومعنى: ﴿أَلَّا يَسْجُدُواْ لِلَّهِ..﴾ [سورة النمل: الآية 25][6]: "ألا يا قوم" ومنه قول الشاعر:

يا لعنة الله والأقوام كلِّهم   والصالحين على سمعان مِن جار[7]

أي: يا قوم. ومنه قولهم: "يا بؤس لزيد"؛ أي: "يا قوم" و"بؤس" مبتدأ، وصحَّ تنكيره لأنه مصدر خارج مخرج الدعاء، فصح تنكيره كـ ﴿..سَلَٰمٌ عَلَيۡكُمۡ..﴾ [سورة الأنعام: الآية 54][1].

---

(1) المصدر السابق: 136/1.
(2) البيت من الرجز؛ وقائله مجهول؛ وهوفي: مغني اللبيبل ابن هشام وشرح شواهده للسيوطي 369 (266)،وشرحالعيني (210/4)،والتصريح بمضمون التوضيح (197/2)، وهمع الهوا مع (106/2)، والدرر اللوامع (139/2)،وشرح الأشموني (198/3).
(3) شرح المقدمة الكافية في علم الإعراب: 456/2-458.
(4) شرح كافية ابن الحاجب: 137/1.
(5) شرح كافية ابن الحاجب: 138/1.
(6) سورة النمل، الآية (25).
(7) البيت من البسيط وقائله مجهول، ينظر: كتاب سيبويه (320/1)، والكامل للمبرد (47-48)، وسمط اللآلي اللآلي (546)، وأمالي ابن الشجري (325/1)، (154/2)، والإنصاف لابن الأنباري (118)، وشرح المفصل (24/2، 40)، (120/8)، ومغني اللبيب 373 (269)، وشرح العيني (261/4)، وهمع الهوامع (74/1) (70/2)، والدرر اللوامع (150/1) (86/2)، وحماسة أبي تمام (1593).

المبحث السادس

الاستدراك على الاشتغال

"ما أضمر عامله على شريطة التفسير".

ومن المواضع التي يحذف فيها الفعل وجوباً ويبقى مفعوله، وقد تقدم موضعان، الأول سماعي ومثلنا له بـ: امرأ ونفسه، وانتهوا خيراً لكم، وأهلاً وسهلاً، والثاني: المنادي.

والثالث من المفاعيل التي يجب حذف الفعل فيها هو "الاشتغال" **وعرفه ابن الحاجب بـ: "الثالث**: ما أضمر عامله على شريطة التفسير، وهو كل اسم بعده فعل أو شبهه مشتغل عنه بضميره أو متعلقه، لو سُلِّط عليه هو أو مُناسبه لنصبه"[2].

فعقَّب عليه بدر الدين قائلاً: "الأولى: لعمل فيه، لأن "مررت به" لو سلِّط على "زيد" في "زيداً مررت به" لما نصبه. ولو قدَّم ابن الحاجب وجوب النصب ثم اختياره ثم مساواته ثم مرجوحيته، لكان أحسن في الترتيب هاهنا؛ لأن الباب لبيان المنصوب منه"[3].

وقال الرضي (ت 686هـ): "ولا يريد بقوله: (بعد فعل): أن يليه الفعل متصلاً به، بل أن يكون هو أو شبهه جزء الكلام الذي بعده نحو: زيداً عمرو ضربه، وزيداً أنت ضاربه"[4].

وقد مثل ابن الحاجب له بـ: "نحو: "زيداً ضربته" و"زيداً مررت به" و"زيداً ضربت غلامه" و"زيداً حبست عليه" ينصب بفعل يفسره ما بعدها، أي "ضربت" و"جاوزت" و"أهنت" و"لابست"[5].

وهنا أيده العلماء وبدر الدين ولم يعقب عليه شيئاً.

---

(1) سورة الأنعام، الآية (54).
(2) شرح المقدمة الكافية في علم الإعراب: 459/2.
(3) شرح كافية ابن الحاجب: 139/1.
(4) شرح الرضي: 163/1.
(5) شرح المقدمة الكافية في علم الإعراب: 460/2-461.

وأكمل ابن الحاجب: "ويختار الرفع بالابتداء عند عدم قرينة خلافه، أو عند وجود قرينة أقوى منها كـ (أمَّا) – مع غير الطلب – و(إذا) للمفاجأة، ويختار النصب بالعطف على جملة فعلية للتناسب"[1].

فتدارك عليه بدر الدين بـ: "ليس "أما" المذكورة و"إذا" للمفاجأة سواء؛ لأن "أما" لا تأثير لها البتة إلا قطع تأثير العطف على الجملة الفعلية فقط، وحكم الاسم بعدها كحكمه قبل دخولها في اختيار النصب أو الرفع، وأما "إذا" للمفاجأة فلا يليها الاسم إلا مبتدأ، فلا يجوز الأمران فيها كما يفهم منه، وليسا سواء"[2].

وقال سيبويه (ت 181هـ): "وإذا بنيت الفعل الاسم قلت: زيد ضربته، فلزمته الهاء ورفعته بالابتداء، وإنما حسن أن يبني الفعل على الاسم حيث كان معملاً في المضمر وشغلته به، ولولا ذلك لم يحسن لأنك لم تشغله بشيء.

وإن شئت قلت: زيداً ضربته، وإنما نصبه على إضمار فعل هذا تفسيره، كأنك قلت: ضربت زيداً ضربته، إلا أنهم لا يظهرون هذا الفعل استغناء بتفسيره، والاسم هاهنا مبني على هذا المضمر .. والنصب عربي كثير والرفع أجود؛ لأنه إذا أراد الإعمال فأقرب إلى ذلك أن يقول: ضربت زيداً، وزيداً ضربت، ولا يعمل الفعل في مضمر ولا يتناول به هذا المتناول البعيد، وكل هذا من كلامهم"[3].

وأكمل ابن الحاجب[4] **مواضع حذف الفعل**: "وبعد حرف الاستفهام وحرف النفي و(إذا) الشرطية و(حيث) وفي الأمر والنهي، إي هي مواقع الفعل، وعند حذف لبس المفسر بالصفة مثل: ﴿إِنَّا كُلَّ شَيْءٍ خَلَقْنَاهُ بِقَدَرٍ﴾ [سورة القمر: الآية 49][5].

---

(1) شرح المقدمة الكافية: 262/2-465.
(2) شرح كافية ابن الحاجب: 139/1.
(3) الكتاب: 41/1-42.
(4) شرح المقدمة الكافية في علم الإعراب: 466/2-469.
(5) سورة القمر، الآية (49).

فعقَّب عليه بدر الدين: "وبعد حرف الاستفهام" شرطه: أن يكون مع الفعل؛ فإن كان بغيرها وجب النصب ألبتة، نحو: "هل زيداً ضربته؟" و"متى عمراً أكرمته؟".

وبعد حرف النفي: "بشرط: ألا يكون حرف النفي مختصاً بالفعل، كـ "لم" و"لَمَّا"؛ فإن كان (وجب النصب) ألبتة؛ نحو "لَمَّا زيداً أراه".

وقوله: "وإذا الشرطية". "تجويز الرفع مذهب الأخفش، وهو مخالف، والحق وجوب النصب بعدها؛ لأنها ظرف زمان متضمنة معنى الشرط، فوجب النصب بعدها كـ "إن".

أما قوله في الأمر: "هذا بشرط أن يكون الأمر بفعل، فلو كان باسم فعل لم يجز النصب، فلا يجوز: "زيداً دِرَاكه"؛ لأنه لا يجوز تقديم معموله عليه، فلا يجوز نصب الاسم قبله. وبشرط أن لا يكون الفعل خبراً مقصوداً به الأمر، مثل: "الصلوات يقيمهن الناس"، وقوله تعالى: ﴿ وَٱلْوَٰلِدَٰتُ يُرْضِعْنَ أَوْلَٰدَهُنَّ حَوْلَيْنِ كَامِلَيْنِ .. ﴾ [سورة البقرة: الآية 233][1]. الأولاد يرضعهنَّ الوالدات"[2].

وفي هذا المقام سار ابن الحاجب سير البصريين ووافقه بدر الدين.

ثم تابع ابن الحاجب: "ويستوي الأمران في مثل: "زيدٌ قام" و"عمرو أكرمته" ويجب النصب بعد حرف الشرط وحرف التحضيض؛ مثل: "إنْ زيداً ضربته ضربك" و"ألا زيداً ضربته" وليس مثل: "أزيدٌ ذهب به؟" منه؛ فالرفع لازم، وكذلك: "وكلُّ شيء فعلوه في الزبر"، ونحو: "الزانية والزني فاجلدوا كل واحدٍ منهما" الفاء بمعنى الشرط عند المبرد، وجملتان عند سيبويه، وإلا فالمختار النصب"[3].

---

(1) سورة البقرة، الآية (233).
(2) شرح كافية ابن الحاجب: 140/1.
(3) المصدر السابق: 2/470-477.

واستدرك عليه بدر الدين شارحاً: "ويستوي الأمران ... إلى آخره" أي: إذا كانت الجملة ذات وجهين، وهذا إذا كان الفعل متصرفاً، فإن لم يكن كأفعال المدح والتعجب – لم يؤثر العطف، فلا يستوي الأمران، وقد تقدم قول ابن الحاجب: وليس مثل: "أزيدٌ ذُهب به؟" منه، لأن "به" في موضع رفع، فلا نصب له، فليس من هذا الباب.

اتفق سيبويه (ت 181هـ) والمبرد (ت 286هـ) على جواز الأمرين.

التحذير:

ويُقصد بالتحذير تنبيه المخاطب على أمر مكروه (أو غيره) ليحذره أو يتجنبه أو يتقيه، وهذا موقعه مفعولاً به لفعل محذوف وجوباً أو جوازاً وهو النوع الرابع من حالات حذف الفعل.

عرفه ابن الحاجب بـ: "وهو ضمير منفصل معمول بتقدير: (اتَّق) تحذيراً مما بعده"[1].

فتدارك عليه بدر الدين: "متى كان المعمول في الباب "إياك" أو كان مكرراً أو معطوفاً عليه، وجب إضمار ناصبه؛ مثل: "إياك والأسدُ"، و"الطريقَ الطريقَ""[2].

ونجد الرضي معترضاً على المصنف: "وتقدير (اتق) هاهنا فيه بعد السماحة من حيث المعنى، إذ يصير المعنى: اتق نفسك من الأسد، ولا يقال: اتقيتُ زيداً من الأسد، أي: نحيته ولو قال: بتقدير (نحِّ) أو (باعد)، كان أولى"[3].

وأتبع ابن الحاجب: "أو ذكر المُحذَّر منه مكرراً، مثل: إياك والأسدَ، وإياك وأنت تحذِفَ والطريقَ الطريقَ". وقد جاء ابن الحاجب بمثالين للنوع الأول أحدهما ذكر المحذر منه صريحاً، والآخر مؤولاً"[1].

---

(1) شرح المقدمة الكافية في علم الإعراب: 478/2.
(2) شرح كافية ابن الحاجب: 142/1.
(3) شرح الرضي: 181/1.

وعقَّب عليه بدر الدين على قول (الطريقَ الطريقَ) ليس من باب التحذير، بل من باب الإغراء، وهو مقابل التحذير، والحديث [وأن تحذف] بالباء، وقولهم: "ماز رأسَكَ والسيف"[2] أصله: "يا مازنيُّ"، وكان أصله: "يا أخا مازن"، ثم حذف المضاف وأقام المضاف إليه مقامه ثم رُخِّم"[3].

وتابع ابن الحاجب مفصلاً: "ونقول: "إياك من الأسد" و"من أن تحذف" و"إياك أن تحذف" بتقدير "من" ولا تقول: "إياك الأسد" لامتناع تقدير "من".

و(من الأسدِ) متعلق بالفعل المحذوف، أي: باعد نفسك عن الأسد وإياك والحذف فالجملتان سواء.

وقالوا: إياك أن تحذف، ولم يقولوا: إياك الأسد.

والفرق بينهما أن حروف الجر تحذف جوازاً مع (أنَّ) قياساً مستمراً، فجاز أن يقال في (إياك من أن تحذف): إياك تحذف، إجراء على هذه القاعدة، أما حروف العطف لا تحذف"[4].

واستدرك عليه بدر الدين قال: "وشرط نصبه تقدير (في)" بـ: "إرادة معنى "في أولى؛ لأنها لا تقدر في مثل: زيد عندك" ويراد معناها[5].

وفي هذا اتفق جمهور النحاة مع ابن الحاجب.

---

(1) شرح المقدمة الكافية في علم الإعراب: 479/2.
(2) ينظر: مجمع الأمثال (271/3)، وفيه: "قال الأصمعي: أصل ذلك أن رجلاً يقال له "مازن" أر رجلاً وكان يطلب المأسور بذحل، فقال له: "ماز" – أي يا مازن رأسك والسيف، فنحى رأسه فضرب الرجل عنق الأسير.
(3) شرح كافية ابن الحاجب: 142/1.
(4) شرح المقدمة الكافية في علم الإعراب: 480/2-481.
(5) شرح كافية ابن الحاجب: 142/1.

الخاتمة

وبهذا أتممت دراسة موضوع البحث استدراكات بدر الدين بن جماعة في شرحه على ابن الحاجب في كافيته، متناولة القضايا والإشكاليات بين العالمين من تآلف ومخالفة في بعض الآراء، وذكر آراء العلماء، وبعد تحليل الباحثة لما قامت به من جهد توصلت إلى نتائج وتوصيات عدة منها:

نتائج الدراسة:

بعد دراسة الباحثة لشرح الكافية لابن الحاجب وما قام عليه البحث من جهود الباحثة، تمحورت آراؤها في نتائج متمثلة بـــ:

1- كانت استدراكات بدر الدين اجتهادية وأحيانًا منقولة عن الشيخ الإمام ابن مالك أو عن سيبويه أو عن الزمخشري.

2- لم يناقش بدر الدين أو لم يعترض على ابن الحاجب في كثير من مواضع الدراسة.

3- استدرك ابن الحاجب على نفسه في بعض المواضع.

4- اعتمدت الدراسة بشكل كلي على مصدرين هامين وهما موضوع الدراسة كتاب شرح المقدمة الكافية في علم الإعراب، وكتاب شرح كافية ابن الحاجب لبدر الدين بن جماعة.

5- كان من ضمن الاستدراكات، استدراكات في المصطلحات.

6- العمل على جمع ما تفرق من استدراكات بدر الدين على ابن الحاجب في المسائل النحوية في كتاب واحد.

7- إخضاع الاستدراكات والحكم عليها من خلال أقوال العلماء ومعرفة آرائهم فيها؛ ليكون الأمر واضحًا وجليًا لمن رامها من الباحثين.

8- استدرك ابن جماعة على ابن الحاجب عدد عشـرة مسائل في الفصل الأول.

9- استدرك ابن جماعة على ابـن الحاجـب حـول الجملـة الاسـمية عـدد سـت وثلاثين مسألة.

10- استدرك ابن جماعة على ابن الحاجب في الجملـة الفعليـة عـدد ثـمان وسـتين مسألة.

11- لم يتطرق ابن الحاجب في كافيته عن الحـديث عـن الإغـراء والاختصـاص، وهي من ضمن المنصوبات.

التوصيات

1- أوصي الباحثين بدراسة باب الإغراء والاختصاص.

أسأل الله أن يجعل هذا العمل خالصًا لوجهه وأن ينفعني بها علمني وينفع بـه غيري من الباحثين وأن يجعله صدقة جارية عني وعن والديّ.

المصادر والمراجع

1. ابن الحاجب النحوي آثاره ومذهبه، طارق عبد عون الجنابي، مطبعة أسعد، بغداد 1973-1974م.
2. ارتشاف الضرب، أبو حيان الأندلسي، تح: رجب عثمان محمد، تقديم: رمضان عبد التواب، مكتبة الخانجي، ط1، د.ت.
3. الأشباه والنظائر، جلال الدين السيوطي (المتوفى: 911هـ)، دار الكتب العلمية، ط1، 1411هـ - 1990م.
4. الأعلام، خير الدين الزركلي الدمشقي (المتوفى: 1396هـ)، دار العلم للملايين، ط15 - أيار / مايو 2002م.
5. ألفية ابن مالك، ابن مالك، (672هـ)، المكتبة الشعبية، لبنان: بيروت.
6. أمالي ابن الشجري، أبو السعادات ابن الشجري، تحقيق: محمود محمد الطناحي، مكتبة الخانجي، ط1، 1413 – 1992.
7. إنباه الرواة على أنباه النحاة، جمال الدين القفطي (المتوفى: 646هـ)، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، القاهرة: دار الفكر العربي، ط1، 1406 هـ - 1982م.
8. الأنس الجليل وتاريخ القدس والخليل، عبد الرحمن بن محمد بن عبد الرحمن العليمي الحنبلي، أبو اليمن، مجير الدين، (ت: 928هـ)، تح: عدنان يوسف عبد المجيد بناتة، ط1، مكتبة دنديس – عمان.
9. الإنصاف: أبو البركات بن الأنباري، تح: جودة مبروك محمد مبروك، مكتبة الخانجي – القاهرة، ط1.
10. أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، ابن هشام الأنصاري، (761هـ)، تح: محمد محيي الدين عبد الحميد، ط1، دار الطلائع، القاهرة، د.ت.

11. الإيضاح العضدي، الحسن بن أحمد بن عبد الغفار الفارسي أبو علي، (377هـ)، تحقيق: حسن شاذلي فرهود، ط1، كلية الآداب، جامعة الرياض، د.ت.
12. البداية والنهاية في التاريخ، لأبي الفداء إسماعيل بن كثير، مطبعة السعادة مصر.
13. بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة، جلال الدين السيوطي(المتوفى: 911هـ)، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، مصر: مطبعة عيسى البابي الحلبي،1384هـ/ 1964م.
14. تاريخ الأدب العربي، لكارل بروكلمان، الجزء الخامس، ترجمة: رمضان عبد التواب دار المعارف، مصر 1975م.
15. تذكرة النحاة، أبو حيان محمد بن يوسف الأندلسي، تحقيق: د. عفيف عبد الرحمن، مؤسسة الرسالة – بيروت، ط 1، 1406هـ/ 1986م.
16. التعريفات، علي بن محمد بن علي الرزين الشريف الجرجاني، (ت 5816هـ)، تحقيق: جماعة من العلماء بإشراف الناشر، دار الكتب العلمية، ط1، بيروت، 1403هـ-1983م.
17. تهذيب اللغة، محمد بن أحمد بن الأزهري الهروي (المتوفى: 370هـ)، تحقيق: محمد عوض مرعب، بيروت: دار إحياء التراث العربي، ط1، 2001م.
18. الجمل في النحو، عبد الرحمن بن إسحاق الزجاجي أبو القاسم، تحقيق: علي توفيق الحمد، مؤسسة الرسالة - دار الأمل، ط1، 1404 – 1984.
19. جمهرة اللغة المؤلف: أبو بكر محمد بن الحسن بن دريد الأزدي (المتوفى: 321هـ) المحقق: رمزي منير بعلبكي الناشر: دار العلم للملايين - بيروت الطبعة: الأولى، 1987م.

20. الجنى الداني في حروف المعاني، المرادي (المتوفى: 749هـ)، تحقيق: د فخر الدين قباوة -الأستاذ محمد نديم فاضل، لبنان: دار الكتب العلمية، ط1، 1413هـ - 1992م.
21. حاشية الصبان على شرح الأشمونى لألفية ابن مالك، أبو العرفان محمد بن علي الصبان الشافعي (المتوفى: 1206هـ)، دار الكتب العلمية، ط1، 1417 هـ -1997م.
22. حسن المحاضرة في تاريخ مصر والقاهرة، جلال الدين السيوطي، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، مطبعة عيسى البابي الحلبي وشركاه 1387هـ 1967م.
23. الحيوان، الجاحظ، عبد السلام هارون، مصطفى البابي الحلبي، 1384 – 1965.
24. خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب، عبد القادر بن عمر البغدادي (المتوفى: 1093هـ)، تحقيق وشرح: عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط4، 1418 هـ - 1997م.
25. الخصائص، أبو الفتح عثمان بن جني الموصلي (المتوفى: 392هـ)، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ط4، د.ت.
26. الدرر الكامنة في أعيان المائة الثامنة، أبو الفضل أحمد بن علي بن محمد بن حجر العسقلاني، (ت: 852هـ)، تح: محمد عبد المعين ضان، ط2، دائرة المعارف العثمانية.
27. الدرر اللوامع على همع الهوامع شرح جمع الجوامع، أحمد بن الأمين الشنقيطي، تحقيق: محمد باسل عيون السود، دار الكتب العلمية، ط1، 1419 – 1999.

28. الديباج المذهب في معرفة علماء المذهب، ابن فرحون المالكي، تحقيق: الأحمدي أبو النور، دار التراث القاهرة.
29. ديوان ابن قيس الرقيات، شرح: عمر الطباع، بيروت: دار الأرقم، توزيع دار القلم.
30. ديوان الأعشى الكبير، ميمون بن قيس (ت629هـ)، د.ت، د.ط.
31. ديوان الراعي النميري، تحـ: واضح الصمد، بيروت: دار الجليل، ط1، 1416.
32. ديوان الطرماح، الطرماح بن حكيم بن الحكم بن نفر بن قيس الطائي، د.ط، د.ت.
33. ديوان الفرزدق، شرحه: أ.علي فاعور، لبنان: دار الكتب العلمية، ط1، 1407هـ/ 1987م.
34. ديوان الكميت، الكميت بن زيد الأسدي (ت126هـ)، تحـ: د.محمد نبيل الطريفي، بيروت: دار صادر، ط1، 2000م.
35. ديوان النابغة الجعدي، تحـ: واضح عبد الصمد، بيروت: دار صادر، ط1، 1998م.
36. ديوان النابغة الذبياني، زياد بن معاوية الملقب بالنابغة (ت605م)، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار المعارف، ط2.
37. ديوان الهذليين، شعر أبي ذؤيباالهذلي، ترتيب محمد الشنقيطي، مصر: الدار القومية للطباعة، 1385ه.
38. ديوان بشر بن أبي خازم الأسدي، بشر بن أبي خازم الأسدي، تحقيق: مجيد طراد، دار الكتاب العربي، 1415 – 1994.
39. ديوان جميل بثينة، جميل بن معمر (ت82هـ)، بيروت: دار بيروت، 1982م.

40. ديوان حسَّان، حسان بن ثابت الأنصاري، شرحه: أ.عبد مهنا، بيروت: دار الكتب العلمية، ط3، 1414هـ.
41. ديوان ذي الرمة، غيلان بن عقبة(117هـ)، قدمه وشرحه: أحمد حسن بسج، بيروت: دار الكتب العلمية، ط1، 1415هـ.
42. ديوان رؤبة بن العجاج، تصحيح: وليم بن الورد، الكويت: دار بن قتيبة، 2008م.
43. ديوان زهير، زهير بن أبي سلمى(ت609م)، تحـ: علي حسن فاعور،لبنان: دار الكتب العلمية، 1408ه.
44. ديوان طرفة بن العبد، طرفة بن العبد البكري المتوفى(564م)، تحـ: مهدي ناصر الدين، دار الكتب العلمية، الطبعة الثالثة،1423هـ.
45. ديوان عبيدبنالأبرص، عبيد بن الأبرص، شرح: أشرف عدرة، بيروت: دار الكتاب العربي، ط1، 1414هـ.
46. ديوان عروة بن حزام، عروة بن حزام بن مهاجر الضني(ت650هـ)، د.ط، د.ت.
47. ديوان عمر بن أبي ربيعة، عمر بن عبد الله بن أبي ربيعة بن المغيرة(ت719م)، بيروت: دار القلم.
48. ديوان عمر بن شأس الأسدي، دراسة: يحيى الجبوري، الكويت: دار القلم، ط1، 1396هـ.
49. ديوان عنتر، عنترة بن شداد العبسي، بيروت: مطبعة الآداب 1893م.
50. ديوان قيس بن الخطيم، تحقيق: ناصر الدين الأسد، بيروت: دار صادر،1967م.
51. ذيل الروضتين، ابن أبي شامة المقدسي، دار الجيل بيروت 1974م.

52. الرّد عَلى النّحاة المؤلف: أحمد بن عبد الرحمن بن محمد، ابن مَضَاء، ابن عمير اللخمي القرطبي، أبو العباس (المتوفى: 592هـ) دراسة وتحقيق: الدكتور محمد إبراهيم البنا الناشر: دار الاعتصامالطبعة: الأولى، 1399 هـ - 1979م.

53. سنن أبي داود، أبو داود سليمان السِّجِسْتاني (المتوفى: 275هـ)، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، بيروت: المكتبة العصرية.

54. سنن الترمذي (الجامع الكبير)، الترمذي أبو عيسى، تحقيق: بشار عواد معروف، دار الغرب الإسلامي، ط1، 1996.

55. السنن الصغرى للنسائي، أبو عبد الرحمن أحمد بن شعيب بن علي الخراساني، النسائي، (المتوفى: 303هـ)، تحقيق: عبد الفتاح أبو غدة، حلب: مكتب المطبوعات الإسلامية، الطبعة: الثانية، 1406 – 1986.

56. سير أعلام النبلاء للذهبي، تحقيق صلاح الدين المنجد، دار المعارف بمصر.

57. الشافي، مجد الدين أبو السعادات المبارك بن محمد بن عبد الكريم بن الأثير، المبرد، تح: محمود حسني مغالسة.

58. شذرات الذهب في أخبار من ذهب، عبد الحي بن أحمد بن محمد ابن العماد الحنبلي، أبو الفلاح، (ت: 1089هـ)، تح: محمود الأرناؤوط، ط1، دار ابن كثير – دمشق1351هـ.

59. شرح ابن الناظم على ألفية ابن مالك، بدر الدين محمد ابن الإمام جمال الدين محمد بن مالك (ت686هـ)، تحقيق: محمد باسل عيون السود، دار الكتب العلمية، ط1، 1420 هـ - 2000م.

60. شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، ابن عقيل، (769هـ)، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، مكتبة دار التراث، القاهرة، 1400هـ-1980م.

61. شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، علي بن محمد بن عيسى، أبو الحسن، نور الدين الأُشْمُوني الشافعي (المتوفى: 900هـ)، لبنان: دار الكتب العلمية، ط1، 1419هـ- 1998م.

62. شرح التسهيل، ابن مالك (672هـ)، تح. عبد الرحمن السيد ومحمد بدوي المختون، دار هجر للطباعة، القاهرة، 1410هـ_1990م.

63. شرح التصريح على التوضيح أو التصريح بمضمون التوضيح في النحو، خالد بن عبد الله الأزهري(ت905)، وكان يعرف بالوقاد (المتوفى: 905هـ)، لبنان: دار الكتب العلمية، ط1، 1421هـ- 2000م.

64. شرح الرضي على كافية ابن الحاجب، محمد بن الحسن الإستراباذي السمنائي النجفي الرضي، تحقيق: حسن الحفظي - يحي بشير مصطفى، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، 1417هـ- 1966م.

65. شرح الكافية الشافية، ابن مالك الطائي الجياني، تحقيق: عبد المنعم أحمد هريدي، مكة المكرمة: جامعة أم القرى، ط1، 1402 هـ - 1982م.

66. شرح الكافية الشافية، ابن مالك، (672هـ)، تح. عبد المنعم أحمد هريدي، ط1، جامعة أم القرى مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي كلية الشريعة والدراسات الإسلامية، مكة.

67. شرح المفصل، يعش بن علي بن يعيش ابن أبي السرايا محمد بن علي، أبو البقاء، موفق الدين الأسدي الموصلي، المعروف بابن يعيش، تح: د. إميل بديع يعقوب، ن: دار الكتب العلمية - بيروت، ط1.

68. شرح المقدمة الكافية في علم الإعراب: جمال الدين أبو عمرو عثمان بن الحاجب، (646هـ)، تحقيق: جمال عبد العاطي مخيمر أحمد، مكتبة نزار مصطفى الباز، مكة المكرمة، الرياض1401هـ_1981م.

69. شرح المكودي على الألفية في علمي الصرف والنحو، عبد الرحمن المكودي، تحقيق: عبد الحميد هنداوي، د.ط، 1425هـ - 2005م.

70. شرح ديوان جرير، محمد الصاوي، مصر: المكتبة التجارية الكبرى، ط1، د.ت.

71. شرح شافية ابن الحاجب،ركن الدين الأستراباذي(المتوفى: 715هـ)، عبد المقصود محمد عبد المقصود (رسالة الدكتوراة)، مكتبة الثقافة الدينية، ط1، 1425 هـ- 2004م.

72. شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب، جمال الدين، ابن هشام (المتوفى: 761هـ)،تحقيق: عبد الغني الدقر، سوريا: الشركة المتحدة للتوزيع.

73. شرح عمدة الحافظ وعدة اللافظ، محمد بن عبد الله، ابن مالك الطائي الجياني (ت 672هـ)، تحقيق : عدنان عبد الرحمن الدوري، وزارة الأوقاف بالجمهورية العراقية - سللة إحياء التراث 20 - مطبعة العاني بغداد، 1397 هـ/ 1977م.

74. شرح كافية ابن الحاجب، بدر الدين بن جماعة، (733هـ)، تح: د/ محمد محمد داود، ط1، دار المنار للنشر والتوزيع، القاهرة، 2000م، 1/ 5.

75. الشعر والشعراء، أبو محمد عبد الله بن مسلم بن قتيبة الدينوري (المتوفى: 276هـ)، القاهرة: دار الحديث،1423هـ.

76. الصحاح، تاج العربية وصحاح العربية، إسماعيل بن حماد الجوهري، تحقيق: أحمد بعد الغفور عطار، ج: 14، دار العلم للملايين، ط1.

77. صحيح ابن خزيمة،أبو بكر محمد بن إسحاق بن خزيمة النيسابوري (المتوفى: 311هـ)، تحقيق: د. محمد مصطفى الأعظمي، بيروت: المكتب الإسلامي.

78. صحيح البخاري، محمد بن إسماعيل البخاري، تـح: محـب الـدين الخطيـب ومحمد فؤاد عبـد البـاقي، المطبعـة السـلفية ومكتبتهـا، 1400ه_ 1980م، ط1، القاهرة.

79. الطالع السعيد، كمال الدين الأدفـوي، تحقيـق: سـعد محمـد حسـن، الـدار المصرية للتأليف 1977م.

80. طبقات الشافعية الكبرى للسبكي، تحقيق: محمـود الطنـاحي وعبـد الفتـاح الحلو، عيسى البابي الحلبي 1384هـ 1965م.

81. العقد الفريد، ابن عبد ربه الأندلسي (المتوفى: 328هـ)، بيروت: دار الكتب العلمية، ط1، 1404هـ.

82. غاية النهاية في طبقات القراء، ابن الجزري، عنـى بنشرـه: ج براجسـتراس، مكتبة الخانجي 1351هـ 1932م.

83. الفوائد الضيائية: نور الدين عبد الرحمن الجامي، تح: أسـامة طـه الرفـاعي، د.ط.

84. الكافية في علم النحو، ابن الحاجب (توفي: 646 هـ)، تحقيـق: صـالح عبـد العظيم الشاعر، القاهرة: مكتبة الآداب، ط1، 2010م.

85. الكتاب، عمرو بن عثمان بن قنبر، الملقب سيبويه (المتوفى: 180هـ)، تحقيق: عبد السلام محمد هـارون، القـاهرة: مكتبـة الخـانجي، ط3، 1408 هــ – 1988م.

86. الكشاف، أبو القاسم محمود بن مرو بن أحمـد، الزمخشرـي جـار الله، ن: دار الكتاب العربي – بيروت، ط3.

87. كشف الظنون عن اسامي الكتـب والفنـون لحـاجي خليفـة، طبعـة وكالـة المعارف 1360هـ –1941.

88. لحظ الألحاظ بذيل طبقات الحفاظ، أبو الفضل تقي الدين ابن فهد الهاشمي العلويّ الأصفوني (المتوفى: 871هـ)، دار الكتب العلمية، ط1، 1419هـ - 1998م.

89. لسان العرب، ابن منظور، تحقيق: عبد الله علي الكبير وآخرون، ج6، دار المعارف، ط1، القاهرة.

90. لسان الميزان، أبو الفضل أحمد بن حجر العسقلاني (المتوفى: 852هـ)، تحقيق: دائرة المعرف النظامية – الهند، بيروت: مؤسسة الأعلمي للمطبوعات، ط2، 1390هـ / 1971م.

91. مجالس ثعلب، أبو العباس، المعروف بثعلب (المتوفى: 291هـ)، د.ط، د.ت.

92. المخصص، أبو الحسن علي بن إسماعيل بن سيده المرسي (المتوفى: 458هـ) المحقق: خليل إبراهم جفال الناشر: دار إحياء التراث العربي - بيروت الطبعة: الأولى، 1417هـ 1996م.

93. مسند الإمام أحمد بن حنبل، أبو عبد الله أحمد بن محمد بن حنبل الشيباني (المتوفى: 241هـ)، تحقيق: شعيب الأرنؤوط - عادل مرشد، وآخرون، مؤسسة الرسالة، ط1، 1421 هـ - 2001م.

94. مسند الدارمي المعروف بـ (سنن الدارمي)، أبو محمد عبد الله بن عبد الرحمن الدارمي، التميمي السمرقندي (المتوفى: 255هـ)، تحقيق: حسين سليم أسد الداراني، المملكة العربية السعودية: دار المغني للنشر والتوزيع، ط1، 1412 هـ - 2000م.

95. معاني القرآن، أبو زكريا يحيى بن زياد بن عبد الله بن منظور الديلمي الفراء، تح: أحمد يوسف النجاتي / محمد علي النجار / عبد الفتاح إسماعيل الشلبي، ن: دار المصرية للتأليف والترجمة - مصر، ط1.

96. معجم الأدباء، ياقوت الحموي، تحقيق إحسان عباس (دار الغرب الإسلامي، بيروت 1993).ابن خلكان، وفيات الأعيان، تحقيق إحسان عباس (دار صادر، بيروت، د.ت).

97. معرفة القراء الكبار للذهبي، تحقيق: محمد سيد جاد، مطبعة دار التأليف مصر 1969م. مفتاح السعادة ومصباح السياد، لطاش كبرى زاده، تحقيق: كامل بكري وعبد الوهاب أبو النور دار الكتب الحديثة القاهرة.

98. مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، ابن هشام الأنصاري، (761هـ)، تح. محمد محيي الدين عبد الحميد، دار الطلائع، جدة، د.ت.

99. المفصّل في صنعة الإعراب، جار الله الزمخشري، (538هـ) تحقيق. علي بو ملحم، ط1، مكتبة الهلال، بيروت، د.ت.

100. المقاصد النحوية في شرح شواهد شروح الألفية المشهور بـ «شرح الشواهد الكبرى»، بدر الدين العيني (المتوفى 855 هـ)، تحقيق: أ. د. علي محمد فاخر، أ. د. أحمد محمد توفيق السوداني، د. عبد العزيز محمد فاخر، القاهرة: دار السلام، ط1، 1431 هـ - 2010م.

101. المقتضب، أبو العباس محمد بن يزيد المبرد، تح: محمد عبد الخالق عضيمة، وزارة الأوقاف - المجلس الأعلى للشئون الإسلامية - لجنة إحياء التراث الإسلامي - القاهرة، ط1.

102. مقدمة الفوائد الضيائية للجامي، تحقيق: د. أسامة طه الرفاعي، وزارة الأوقاف والشؤون الدينية العراقية بغداد 1403هـ 1983م.

103. المقرب، علي بن المؤمن المعروف بابن عصفور، تح: أحمد عبد الستار الجواري وعبد الله الجبوري، ط1.

104. نزهة الألباء في طبقات الأدباء، أبو البركات، كمال الدين الأنباري (المتوفى: 577هـ)، تحقيق: إبراهيم السامرائي، الأردن: مكتبة المنار، ط3، 1405 هـ - 1985م.

105. همع الهوامع في شرح جمع الجوامع المؤلف: عبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين السيوطي (المتوفى: 911هـ) المحقق: عبد الحميد هنداوي، مصر: المكتبة التوفيقية.

106. وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان، أحمد بن محمد بن أبي بكر بن خلكان، تح: إحسان عباس، ط1، دار صادر - بيروت، 1972م.